تقرير البركة الإستراتيجي
للاقتصاد الإسلامي
[1447هـ/2026م]

[التقرير الأول]

مُنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

سِلْسِلَةُ تَقَارِيرِ الْبَرَكَةِ الْإِسْتِرَاتِيجِيَّةُ
لِلِاقْتِصَادِ الْإِسْلَامِيِّ
(1)

منتدى البركة
للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM

تقرير البركة الإستراتيجي للاقتصاد الإسلامي

[1447هـ/2026م]

التقرير الأول

مركز التفكير الاستراتيجي للاقتصاد الإسلامي
Strategic Thinking Center for Islamic Economy

قَاعِدَةُ بَيَانَاتٍ صَالِحٍ كَامِلٍ لِلِاقْتِصَادِ الْإِسْلَامِيِّ
Saleh Kamel Islamic Economy Database

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

تقرير البركة الإستراتيجي للاقتصاد الإسلامي [1447هـ/ 2026م] – التقرير الأول

432 ص، مقاس: 24 × 17

رقم الإيداع: 2026/11020

الرقم المعياري الدولي: 978-633-8355-26-5

الطبعة الأولى: ذو القعدة 1447 هـ/ مايو 2026 م

© 2026 منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

اعتمد منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي مجموعة من المعايير المنهجية الدقيقة خلال مختلف مراحل إعداد هذا التقرير، بما يضمن تحقيق أعلى درجات الموثوقية والدقة في البيانات والتحليلات الواردة فيه. وتستند المعلومات المقدَّمة إلى مصادر متعددة تم التعامل معها وفق أسس علمية رصينة، مع بذل العناية الواجبة للتحقق من صحتها؛ ومع ذلك، لا يقدّم المنتدى أي ضمانات صريحة أو ضمنية بشأن دقة البيانات أو اكتمالها، كما لا يتحمّل مسؤولية أي أخطاء أو سهو أو تباينات قد ترد فيها، أو عن أي تبعات ناتجة عن استخدام المعلومات أو النتائج الواردة في هذا التقرير.

ولا تعبّر التسميات المستخدمة، أو أساليب عرض البيانات، أو الحدود، أو الألوان، أو أي إشارات جغرافية أو إحصائية واردة في هذا التقرير –سواء في المتن أو الجداول أو الأشكال– عن أي موقف قانوني أو سياسي للمنتدى، ولا تنطوي على إقرار أو اعتراف بأي وضع قانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يرد في هذا التقرير من تحليلات واستنتاجات وتوصيات لا يمثل بالضرورة الرأي الرسمي لأي جهة، ولا يعكس مواقفها المؤسسية، بل يعبّر عن اجتهادات علمية مبنية على المعطيات المتاحة. كما أن ذكر أسماء مؤسسات أو شركات أو كيانات معينة لا يعني بأي حال من الأحوال تبنّي المنتدى لها أو التوصية بها، ولا يفيد تفضيلها على غيرها من الجهات المماثلة التي قد لا تكون قد وردت في التقرير.

وتُعد بعض البيانات، لا سيما الواردة في الأجزاء التحليلية، تقديرات مبنية على أفضل المصادر المتاحة في وقت إعداد التقرير، وقد تخضع للمراجعة أو التحديث لاحقًا.

وأخيرًا، تقع مسؤولية تفسير محتوى هذا التقرير واستخدامه على عاتق القارئ، ولا يتحمل منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي أو القائمون على إعداد هذا العمل أي مسؤولية عن أي تبعات قد تنشأ عن استخدام المعلومات الواردة فيه أو الاعتماد عليها في أي سياق كان.

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

البريد الالكتروني: info@Albaraka. org

الموقع الالكتروني: www.albaraka.org

مواقع التواصل الاجتماعي: /albarakaforum

الإخراج الفني: *Shazaraat* (admin@shazaraat.com)

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي مسبق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعًا وقانونًا، وطبقًا لقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإن حقوق التأليف والاختراع أو الابتكارمصونة شرعًا، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All Rights Reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

هـو مؤسسـة فكريـة عالميـة مسـتقلة غير هادفة للربح، متخصصة في الاقتصاد الإسلامي بمفهومه الشـامل، نشـأت امتدادًا لتراث عريق من عطاء مؤسسه الشيخ:

صالح عبد الله كامل - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -،

وهـو الـتراث الـذي يغطـي مختلـف مجـالات البحث والتطوير في الاقتصاد الإسلامي.

يسـعى المنتدى إلى إثراء المخزون البحثي وخدمـة البنيـة المعرفيـة للاقتصاد الإسـلامي، وبنـاء الـشراكات والتحالفـات مـع الجهـات الإقليميـة والدوليـة لاسـتقراء التحديـات والمسـتجدات الاقتصادية المعـاصرة، ومواكبة الاقتصاد والمالية الإسلامية لهذه المستجدات، بمـا يعـزز مخرجـات المنتـدى باعتبـاره منـارة معرفية اقتصادية ومالية عالمية.





سلسلة تقارير البركة الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخفى أنّ عصرنا الراهن -عصر المعرفة والمعلومات- يقوم على مركزية البيانات بوصفها أحد أبرز مقوماته الإستراتيجية، وقد أضحت عمليات الرصد والتحليل المتخصصَين ضرورة أساسية في مختلف مجالات الحياة، إذ تكشف مراجعة محددات القيادة على المستوى الدولي أنّ مراكز الدراسات والتحليل تُعدّ من أهم ركائز التفوق والقدرة التنافسية بين الدول الساعية إلى تعزيز حضورها في ساحة التأثير العالمي.

وفي هذا السياق، شهد العالم خلال العقود الأربعة الأخيرة تحولاً نوعيًّا في آليات إنتاج ومعالجة وعرض البيانات الاقتصادية، حيث برزت التقارير الاقتصادية المتخصصة باعتبارها المصدر الرئيس للمعرفة المتعلقة بتطور أداء المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنماطها. وقد جرى تطوير مؤشرات كمية ونوعية ذات صبغة احترافية لقياس وتقييم هذا الأداء، وأسندت مهمة إعدادها ونشرها إلى مؤسسات بحثية وهيئات متخصصة تصدر تقارير دورية. وبذلك أصبحت التقارير الدورية في الرصد والتحليل والتصنيف الاقتصادي سمة بارزة من سمات الاقتصاد المعاصر، حتى بات من المتعذر تصور قطاع اقتصادي فاعل لا يستند إلى هذه الأدوات.

وعند النظر إلى الاقتصاد الإسلامي بوصفه اقتصادًا عالميًّا يشهد توسعًا مطّردًا وانتشارًا متناميًا، ويتميز بمعدلات نمو متسارعة، فإن من أبرز التحديات التي تواجه مسيرته ضعفَ البنية المعرفية التي يُفترض أن تشكّل الإطار المرجعي الداعم له، ولا سيما تلك التي تستند إلى منطلقاته الفكرية وتنسجم مع رؤاه التنموية الخاصة. وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة الملحّة إلى بناء منظومة متكاملة من التقارير المتخصصة القادرة على رصد وتحليل مؤشرات الأداء المرتبطة بأنشطة الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته وخدماته، فضلًا عن تتبع وتحليل مؤشرات أداء اقتصاديات دول منظمة التعاون الإسلامي. وينبغي أن تتسم هذه التقارير بصرامة منهجية في جمع البيانات وتحليلها، وبقدر من الابتكار في أساليب العرض والتفسير، بما يرفع من قيمتها البحثية والتطبيقية، ويجعلها أداة فاعلة في دعم أهداف الاقتصاد الإسلامي والدول الإسلامية.

وانطلاقًا من رؤية منتدى البركة **«الريادة في الاقتصاد الإسلامي عالميًّا»**، وفي ضوء رسالته **«تطوير الاقتصاد الإسلامي والترويج له حول العالم»**، ووصولاً لتحقيق أحد أهدافه الإستراتيجية **«إثراء المخزون البحثي في الاقتصاد الإسلامي وتوفير الأدوات العملية لتطبيقه، في ضوء التحديات والمستجدات الاقتصادية المعاصرة»**؛ اعتمد «منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي» تأسيس وحدة متخصصة للدراسات والتقارير الاقتصادية وإطلاق مجموعة من التقارير الاقتصادية المتخصصة التي تُلقي الضوء على أبرز القضايا التي تتعلق بالاقتصاد الإسلامي، ودول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال سلسلة تقارير تصدر بواقع 2-3 تقارير سنويًّا بداية من عام 2024م، تهدف هذه التقارير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، من أبرزها:

1. بلورة تصور إستراتيجي متكامل لمؤسسات النظام الاقتصادي الإسلامي واقتصاديات دول منظمة التعاون الإسلامي، يستند إلى أحدث البيانات المتاحة ويعكس المسارات التنموية الراهنة والمستقبلية.
2. تقديم تحليلات معمقة وشاملة تسهم في صياغة رؤى إستراتيجية أكثر كفاءة وفاعلية تجاه الموضوعات محل الدراسة.
3. إمداد صُنّاع القرار ببيانات دقيقة مدعومة بالتوصيات والاستنتاجات، بما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات رشيدة وفاعلة.
4. توفير أدوات رصد منهجية محكمة لمتابعة القضايا الاقتصادية الأكثر أهمية، سواء المباشرة منها أو ذات الأبعاد الإستراتيجية بعيدة المدى.
5. الإسهام في ترسيخ بنية معرفية مستدامة قائمة على منهجيات علمية راسخة، تراعي خصوصية العالم الإسلامي وتستجيب لاحتياجاته التنموية والمعرفية.

هذا بالإضافة إلى إصدار تقريرٍ سنويٍّ يرصد واقعَ وتطوّراتِ مؤسساتِ الاقتصادِ الإسلاميّ، يصدر تحت مسمّى **«تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي»**، وتقرير آخر يصدر كل خمس سنوات باسم **«تقرير البركة الإستراتيجي للاقتصاد الإسلامي»**.

وإننا لنسأل الله تعالى أن تُسهم هذه التقارير المعرفية في أن تكون موردًا علميًّا ثريًّا لطلبة المعرفة والباحثين عن التحليل المعمّق، وأن تلبّي تطلعات المهتمين بالإسهام الإيجابي في بناء عالم أفضل، من خلال حسن توظيف الموارد وتبني خطط إستراتيجية بعيدة المدى لمواجهة التحديات المستقبلية.



منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

سِلْسِلَةُ تَقَارِيرِ الْبَرَكَةِ الْإِسْتِرَاتِيجِيَّةُ

لِلِاقْتِصَادِ الْإِسْلَامِيِّ

تقرير البركة الإستراتيجي للاقتصاد الإسلامي

[1447هـ/2026م]

التقرير الأول



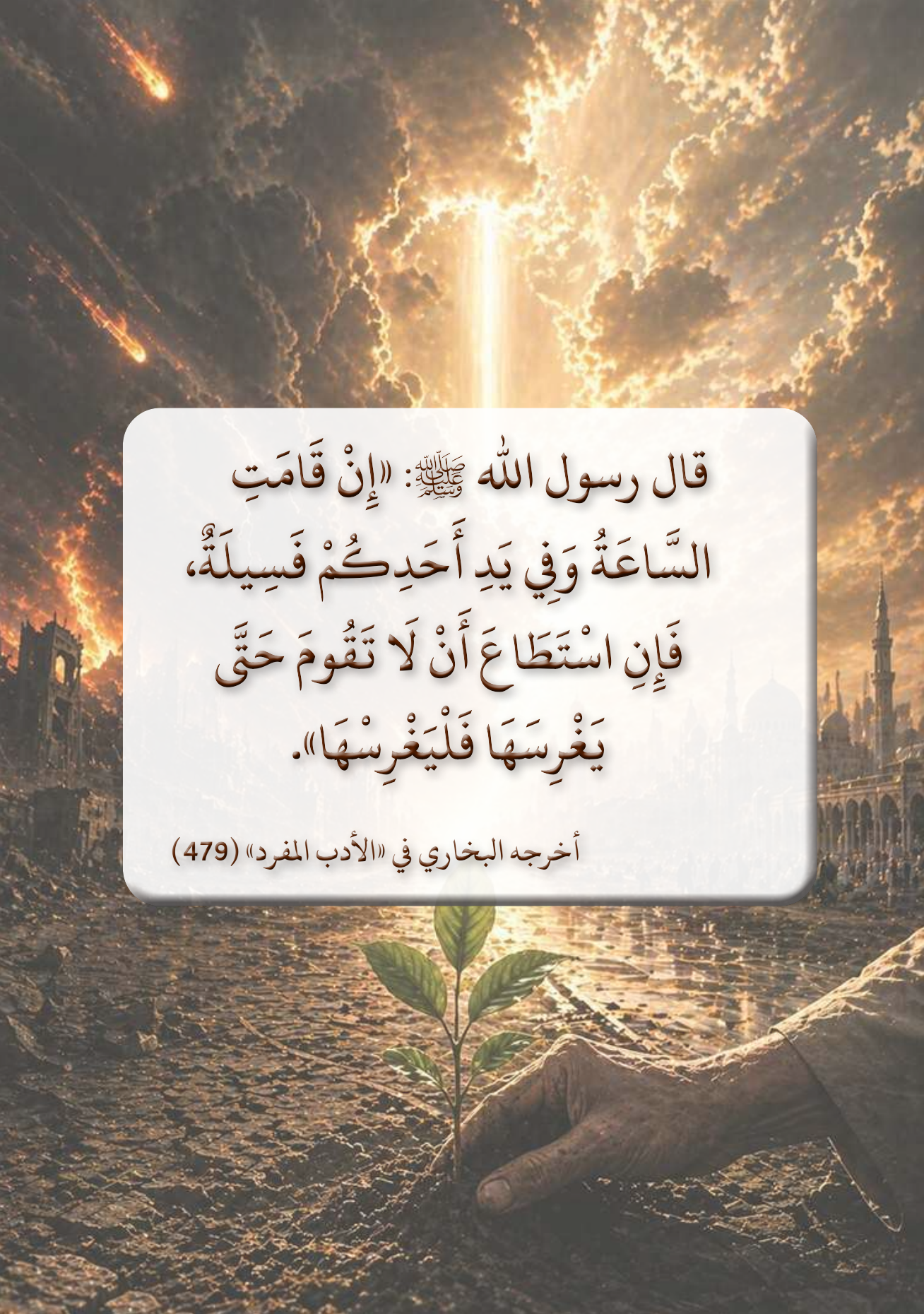
فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي	**19**
التمهيد	**25**
مدخل: التحليل الديمغرافي والتوزيع الجغرافي للمسلمين في العالم	**27**
القسم الأول: مؤسسات التمويل الإسلامي	**35**
أولًا: مؤسسات التمويل الإسلامي.. تحليل عام	37
ثانيًا: المصرفية الإسلامية	45
ثالثًا: صناعة التأمين التكافلي	75
رابعًا: المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى	101
خامسًا: التكنولوجيا المالية الإسلامية	115
سادسًا: الصكوك الإسلامية	127
القسم الثاني: صناعة الحلال	**151**
أولًا: صناعة الحلال.. تحليل عام..	153
ثانيًا: قطاع الأغذية والمشروبات الحلال	163
ثالثًا: قطاع الصيدلانية الحلال	181
رابعًا: قطاع مستحضرات التجميل الحلال	189
خامسًا: قطاع الأزياء الحلال	199
سادسًا: قطاع السياحة الحلال	211
سابعًا: قطاع الإعلام والترفيه الحلال	223

الموضوع	الصفحة
القسم الثالث: قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي	**233**
أولًا: مؤسسة الزكاة	235
ثانيًا: مؤسسة الأوقاف	273
ثالثًا: مؤسسة القرض الحسن	291
القسم الرابع: اقتصاديات المؤسسات والشعائر الدينية في الإسلام	**303**
أولًا: اقتصاديات المساجد	305
ثانيًا: اقتصاديات الحج والعمرة	319
ثالثًا: اقتصاديات المواسم والأعياد الإسلامية	343
رابعًا: اقتصاديات مؤسسات التعليم الإسلامية	359
القسم الخامس: الاقتصاد الكلي للدول الإسلامية، والبنية المؤسسية للاقتصاد الإسلامي	**377**
أولًا: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي وأنماط النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي	379
ثانيًا: منظمات وهيئات البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية العالمية	403




بسم الله الرحمن الرحيم



قال رسول الله ﷺ: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (479)



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقريرُ البركةِ الإستراتيجيُّ الأولُ للاقتصادِ الإسلاميِّ

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ ﴾ [سورة العلق]

الحمدُ للهِ مُعلِّمِ القرآن، ومُعلِّمِ الإنسانِ البيان، مُعلِّمِ إبراهيمَ، ومُفهِّمِ سليمان، والصلاةُ والسلامُ على مَن بعثه اللهُ بالقرآن، وجعله أكملَ آياتِه، وأدومَها على اختلافِ الأمكنةِ والأزمان. ورضي اللهُ عن ساداتِ الأمة، وعلى رأسهم صحابةُ رسولِه ﷺ، الذين ألهمهم اللهُ العلمَ والبيان، فكان منهم المحدَّثُ المُلهَم، وكان منهم من آتاه اللهُ الحكمةَ وتأويلَ الخطابِ والقرآن.

وبعد ...

فلا تزال آفاقُ «اقرأ» لأمَّةِ اقرأ -التي عقلتِ الخطابَ الربانيَّ الخالدَ- تنداحُ عبرَ الزمانِ والمكان، عابرةً كليهما إلى آفاقٍ جديدة، ومؤسِّسةً لكلِّ من عقلَ عن الله خطابَه فهمًا متجدِّدًا وبصيرةً راسخة، مهما تشرذمتِ الأحداثُ وتباينتِ المعطياتُ.

فلطالما كانت البياناتُ سلاحًا حقيقيًّا في مختلف الاتجاهات، ويهمُّنا منها هنا اتجاهُ صناعةِ المستقبل، واتجاهُ إقناعِ الآخرين بما يقدِّمه صاحبُ هذه البيانات. ولطالما كان تحليلُ هذه البيانات مرتبةً أعلى من إنتاجها، وأشدَّ تأثيرًا في هذين الاتجاهين المذكورين آنفًا. غير أنَّ كلا المستويين -وأعني بهما صناعةَ البياناتِ وتحليلَها- يحتاج إلى عملٍ لا مجالَ للهواة فيه، وإلى مواردَ لا مجالَ للتهاون فيها، وإلى التزامٍ ثابتٍ لا مجالَ للانقطاع عنه.

إنَّ أولى الخطوات التي يحتاج إليها من يريد أن يسلك هذا المسلك -وهو مسلكُ الأقوياء وحدهم- هي الرصدُ الدقيقُ وفقَ منهجياتٍ علميةٍ شديدةِ الحزم؛ وإلا فسدَ كلُّ شيءٍ لاحقٍ لعمليةِ الرصد. والرصدُ وحده مرحلةٌ تحتاج إلى وعيٍ كامل: تخطيطٌ، ثم توفيرُ أدواتِ الرصد التي يحدِّدها هذا التخطيط، ثم تجاربُ متعددةٌ وصولًا إلى الطمأنينة واستقرارِ العمل، ثم مراجعةٌ مستمرة؛ وكلُّ ذلك من أجل توفيرِ بياناتٍ خامٍّ صمَّاء.

وربما لهذا السبب -مع جملةٍ من التحديات الأخرى- قَصُر باعُ العالم الإسلامي كثيرًا في مجال إدارة المعرفة على مختلف المستويات. وصحيحٌ أنَّ لدينا نجاحاتٍ ملموسةً نفتخر بها على مستوياتٍ عديدة؛ منها ما هو حكومي، ومنها ما هو أكاديمي، ومنها ما يتعلق بالقطاع الخاص، ومنها ما يتعلق بالمؤسسات الخيرية والاجتماعية؛ إلا أنَّ المُطالِعَ للصورة الشاملة يلحظ بُقعًا داكنةً واسعةً جدًّا فيها، بسبب غياب البيانات، أو وجودها الجزئي أو الانتقائي، أو قِدَمها، أو عدم إصدارها بصورةٍ منتظمة، أو عدم وضوح منهجية العمل فيها ومصادرها... إلى غير ذلك من العوامل التي تجعل مساحاتِ هذه البقع شديدةَ الاتساع.

وأعجبُ من ذلك أنَّنا نعتمد في أجزاءٍ مهمَّةٍ من أدوات المعرفة على مصادرَ مُنبتَّةٍ عن أرضنا ومنهجياتنا وقيمنا، بل معاديةٍ في بعض الأحيان لما يمُثِّل خصائصَنا وهويَّتَنا. ويظهر ذلك جليًّا في استخدام هذه البيانات سلاحًا موجَّهًا نحو بعض الدول المسلمة، أو قِيَمها، أو مبادئها، أو أنظمتها، كما يتجلّى بوضوحٍ في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وهي من أخطر ميادين معارك الهوية، شئنا ذلك أم أبينا. ولا نملك تجاه نشر هذه البيانات -بصورةٍ مضلِّلةٍ في كثيرٍ من الأحيان- إلا الصراخَ والعويلَ والاستنكار، ولو أننا اشتغلنا على بناء بياناتنا في هذا المجال، لوجدنا العلاجَ الأمثلَ والأكملَ لكثيرٍ من الدعاوى والافتراضات المنبتَّة تمامًا عن واقعنا، ولما احتجنا -بطبيعة الحال- إلى هذا الصراخ ولا إلى تلك الردود.

ولعلَّ المجالَ الاقتصاديَّ -وهو ما يهمُّنا هنا بالطبع- يُعَدُّ من أهمِّ المجالات التي نحتاج فيها إلى منظومةٍ معرفيةٍ متكاملةٍ ومستمرة، تنطلق من عملياتِ الرصدِ اليومية، ثم من عملياتِ التحليل -التي لا حدَّ لها- وتنتهي بوضعِ التوصيات اللازمة لبناء مستقبلٍ رشيد، ومراجعةِ السياسات التي تحكم حياتَنا الاقتصادية وتحديثِها، فضلًا عن سائر المجالات الأخرى التي تتأثر -بشكلٍ أو بآخر- بالبيانات الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، لعبت سياساتُ أسواقِ رأسِ المال في مختلف دول العالم دورًا بالغَ الأهمية في نشر بيانات الشركات المدرجة فيها؛ فأصبح المهتمُّ يجد بياناتِ هذه المؤسسات مُحدَّثةً بصورةٍ ربع سنوية. كما أنَّ وجودَ هيئاتِ إحصاءٍ وطنيةٍ قويةٍ يُسهم إسهامًا فاعلًا في نشر البيانات المتعلقة بأداء الاقتصادات الوطنية، وكلُّ ذلك يقدِّم خدمةً جليلةً للباحثين والمشتغلين بالتحليل والدراسة في مختلف المجالات ذات الصلة.

لكن ماذا عن الدول التي لا تزال أسواقُ رأسِ المال فيها ناشئة، أو هيئاتُها الإحصائية ضعيفة -لأسبابٍ ماليةٍ أو بشرية-؟ وماذا عن الشركات الخاصة، والمؤسسات غير الربحية؟ إنَّ تلك المساحات الغائبة تمثِّل عائقًا حقيقيًّا أمام الجميع، ولا سيما مؤسساتُ صناعةِ المعرفة -سواء أكانت جامعاتٍ أم مراكزَ بحثيةً متخصصةً-، والمؤسساتُ الإعلامية، والشركاتُ الاستشارية، وغيرها من الجهات التي تدخل في دوائر صناعة المعرفة واستخدامها وتطويرها.

كانت تلك التحدياتُ كلُّها ماثلةً أمام أعيننا منذ اليوم الأول لعمل **«منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي»**، غير أنَّ إيمانَنا العميقَ بضرورة الإسهام في تقديم المعرفة المتجددة والتحليلية جعلنا ننشغل، منذ وقتٍ مبكر، باتخاذ ما نستطيع من الاستعدادات للقيام بواجبٍ من أهمِّ الواجبات تجاه الاقتصاد الإسلامي؛ وهو النشرُ الدوريُّ والمُحدَّثُ للبيانات التي نسعى إلى جمعها ونشرها وتحليلها. وقد جاء في

مقدمة ذلك: **«قاعدةُ بياناتٍ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي»**[1]، ثم **«سلسلةُ التقارير الاقتصادية»**[2]، فيما نقدِّم اليوم مسارًا ثالثًا مهمًّا لا ينفكُّ عن المسارين السابقين.

ثم أما بعد ..

فهذه خطوةٌ جديدةٌ كبرى يخطوها "منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي" في إطار دوره الريادي في تطوير الاقتصاد الإسلامي، من خلال توفير بعضٍ من أهمِّ أدواتِ وضعِ السياسات واتخاذِ القرار، وفي مقدمتها التقاريرُ الدوريةُ السنويةُ وغيرها، وذلك عبر مستوياتٍ ومجالاتٍ متعددة.

ولم يكن هذا العملُ مرتجلًا، ولم يُصدر بمجرد الفراغ منه، بل استغرق العملُ عليه عدةَ سنواتٍ من التخطيط، والتجريب، والتقويم، والتصحيح؛ وصولًا إلى النموذج الذي سيستقر عليه مسارُ تقاريرِ البركة الدورية. وبعد مشاوراتٍ ومداولاتٍ مستفيضة، استقرَّ الرأيُ وانعقد العزمُ على أن تأتي هذه التقارير على مستويين:

المستوى الأول: السنوي.

المستوى الثاني: الإستراتيجي، أي كل خمس سنوات.

وعلى نوعين:

النوع الأول: الشمولي.

النوع الثاني: المتخصص.

كلُّ ذلك خدمةً للاقتصاد الإسلامي، الذي لا يزال يعاني من غيابِ الرصدِ المتكاملِ والمتخصصِ والدقيقِ لمختلف مساراته ومجرياته. وقبل توضيح هذه المستويات والأنواع، لا بدَّ أن نحدِّد الفئةَ المستهدفةَ بهذه التقارير الدورية.

إنَّ الفئةَ المستهدفةَ -بكلِّ وضوح- تتمثل في فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولى: التنفيذيون الذين يتولَّون رئاسةَ الإدارات والمؤسسات، ويدخل فيهم -على سبيل المثال لا الحصر- الفئاتُ التالية:

- الرؤساء التنفيذيون لمختلف البنوك، وليس البنوك الإسلامية وحدها.
- وكذلك العاملون في شركات التأمين والاستثمار، وصناديق الاستثمار، والشركات الاستشارية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بمكوِّنات الاقتصاد الإسلامي، كليًّا أو جزئيًّا.
- كبار مسؤولي البنوك المركزية، وأسواق رأس المال (البورصات)، وأجهزة الرقابة المالية، وأمثالها من المؤسسات العامة.
- مديرو الإدارات ذات العلاقة في مختلف المؤسسات المالية، كإدارات الخزينة، والعلاقات العامة، وتطوير المنتجات، وغيرها.
- صناديق الدعم، وبنوك التنمية، واتحادات المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية.
- كلُّ من لهم صلة بصناعة السياسات وإصدار التوصيات، مثل اللجان الاقتصادية في

---

(1) الموقع الرسمي لقاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي -https://www.database.al-baraka.site/

(2) صدر منها حتى الآن تقريران؛ الأول: في مسار التحديات، وهو تقرير: قياس واقع الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي [1445هـ/2024م]، والثاني: في مسار الموارد، وهو تقرير: التحويلات الشخصية المالية في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة [2017/2024م].

البرلمانات، ومجالس الشورى، والوزارات ذات العلاقة.

- الأجهزة الإعلامية الاقتصادية، والجهات ذات الصلة بمسارات الاقتصاد الإسلامي المختلفة.

أما **الفئة الثانية** المستهدفة فهي: الباحثون في مختلف المجالات ذات العلاقة، وهؤلاء يضطلعون بأدوارٍ تحليليةٍ بالغةِ الأهمية، غير أنَّ دورهم كثيرًا ما يقصر عن المستوى المطلوب بسبب غياب قنوات الرصد وأدواته، مما يضطرهم إلى جمع بياناتٍ لا تقدِّم الصورةَ الحقيقيةَ للأسواق، ولا تعكس تحرّكاتها وتطوراتها ومكوّناتها على الوجه الدقيق.

ولعلَّه من نافلةِ القول أنَّ من أهمِّ ما يقدِّمه هذا التقريرُ الاستعراضَ الشموليَّ لمكوِّنات الاقتصاد الإسلامي؛ إذ لم يسبق لي -مع المتابعة المستمرة لأكثر من ربع قرن- أن وقفتُ على عملٍ يقوم على هذا التصوُّر الشمولي. وهذا لا يعني -إطلاقًا- أننا بلغنا المستوى المنشود؛ فذلك ادِّعاءٌ بعيدٌ عن الحقيقة تمامًا، لكنَّ قناعتَنا بضرورة إطلاق هذا العمل -لأسبابٍ عديدةٍ لا تخفى على ذوي الاهتمام- هي التي دفعتنا إلى المضيِّ في إصدار هذا التقرير، رغم يقيننا التام بأنه لا يزال في خطواته الأولى.

وإنَّ من أهمِّ غاياتِ إطلاقِ هذا التقرير -بصورته الراهنة- دعوةَ الجميع إلى نشر بياناتهم، وقبل ذلك -بطبيعة الحال- توثيقَها داخليًّا وفقَ آلياتٍ سليمةٍ منهجيًّا، لا تحمل أيَّ شائبةٍ سوى الرغبة في تطوير الأسواق، والأعمال، والمنتجات، والخدمات، فضلًا عن توضيح التحديات، والفرص، والإمكانات التي يمكن استثمارها على نحوٍ أفضل.

ولا شكَّ في نُبلِ هذه الغايةِ الجليلةِ عند الجميع.

ولنعد الآن إلى أنواعِ ومستوياتِ "تقاريرِ البركة الدورية"، ولتلخيصِ ذلك كلِّه يمكن القولُ: إنَّنا نستهدفُ نشرَ تقريرين سنويًّا:

الأول: تقريرُ الرصد، وهو التقرير الذي يقدِّم -في نهاية كلِّ عام- حصيلةَ مجرياتِ ذلك العام في مختلف مجالات الاقتصاد الإسلامي وجوانبه: المالية، والقانونية، والبشرية، وغيرها. وبذلك يستطيع المهتم، في جلسةٍ واحدةٍ يطالع فيها هذا التقرير، أن يقف على مختلف التطورات، بما يُسهم في تحديث اطِّلاعه، ويجعله أكثرَ متابعةً للمستجدات التي تعنيه.

كما يتيح له الاطلاعَ على تحليلٍ موجزٍ للأسواق من خلال بيانات الشركات المدرجة، مثل المصارف الإسلامية، وشركات التكافل، وغيرها، إضافةً إلى الأدوات المالية كالصكوك، وصناديق الاستثمار. ويتمُّ ذلك كلُّه من خلال عملٍ يوميٍّ مستمرٍّ يقوم على رصد البيانات المنشورة، وتنظيمها، وتحليلها تحليلًا أوليًّا؛ فالتقرير -إذن- لا يصنع المعلومات، بل يرصد المعلومات المنشورة ويعيد ترتيبها وتقديمها بصورةٍ أكثر نفعًا للباحث وصانع القرار.

وكلما ازداد عددُ الجهات التي تنشر بياناتها، كانت تغطيةُ التقرير أشمل، وكلما انتظمت دوريةُ نشر هذه البيانات، أصبح التقرير أكثرَ حداثةً في مادته ومضمونه.

ويحدونا الأملُ إلى نشر أول تقريرٍ من هذا النوع قبل منتصف عام 2027م، على أن يغطي أنشطةَ عام 2026م، ليكون عامُ 2026م الأساسَ الزمنيَّ لبداية هذه السلسلة، بإذن الله جلَّت قدرته.

الثاني: التقريرُ الإستراتيجيُّ، وهذا التقريرُ الذي نقدِّم له الآن يُعَدُّ أولَ نموذجٍ منه، ويأتي على نوعين كما تقدَّم:

النوع الأول: **التقريرُ الشامل**، وهو الذي يغطي جميعَ مجالات الاقتصاد الإسلامي، ويُنشر -بإذن الله تعالى- مرةً كلَّ خمسِ سنوات.

النوع الثاني: **التقاريرُ المتخصصة**، ومن ذلك: «تقريرُ المصرفية الإسلامية الإستراتيجي»، الذي يُنشر هو الآخر كلَّ خمسِ سنوات، و«تقريرُ قطاعاتِ البرِّ والإحسان»، وغيرها من التقارير التي تتناول قطاعاتٍ بعينها وفق الحاجة والأولوية.

والبناءُ الهيكليُّ المعرفيُّ لهذه التقارير يجعلُ تقريرَ الرصدِ السنويِّ هو الطبقةَ الأولى، تليه طبقةُ التقاريرِ الإستراتيجيةِ المتخصصة، ثم يأتي في قمةِ الهرمِ المعرفيِّ تقريرُ البركةِ الإستراتيجيُّ، الذي يُستمدُّ -بصورةٍ أساسية- من جميع ما سبق، ليقدِّم معرفةً منظَّمةً شاملةً ذاتَ أبعادٍ كبرى، لا تنشغل بالتفاصيل التي تتناولها التقاريرُ الإستراتيجيةُ المتخصصة.

ولا شكَّ أنَّ كلَّ ما تقدَّم يمُثِّل طموحًا كبيرًا جدًّا، لكنه واجبُ الوقتِ علينا جميعًا، ولا بدَّ من القيام به والتصدِّي له. وهذا ما جعلنا نستعدُّ له عبرَ عملٍ امتدَّ لسنواتٍ عديدة، ومن الله نستمدُّ التوفيقَ، والسدادَ، والمعونةَ، والرُّشدَ.

وإنَّ هذا العملَ الضروريَّ الكبيرَ لم يكن لينطلقَ لولا توفيقُ الله أولًا، ثم قيامُ هذه المؤسسة المباركة التي أرسى أساسَها وغرسَ بذرتَها -بجهده ووقته وماله- الرائدُ الكبيرُ الشيخُ/ صالحُ عبدُ الله كامل -رحمه الله تعالى-، ثم التزامُ أسرته الكريمة، بِرًّا به، وإيمانًا برؤيته، ووفاءً بما انطلق على يديه، بمواصلة العمل على نهجه. فلهم جميعًا دعاؤنا بأن يتقبَّل الله منهم، وأن يُشرك في الأجر معهم كلَّ من عمل ويعمل بجدٍّ وإخلاص، سواءٌ كان داخل المنتدى أم خارجه، وما أكثرَ المحبِّين الناصحين الذين يتولَّوننا بنصحهم وتوجيههم وخالص دعائهم.

أجدِّد ندائي إلى القائمين على مختلف المؤسسات والشركات العاملة، أن يحرصوا كلَّ الحرص على نشر تقاريرهم الدورية بكلِّ اهتمامٍ وعناية، وألَّا يتأخروا في ذلك؛ فهم اللبنةُ الأولى في هذا العمل، وكلما أحسنوا أداءَ هذا الواجب، استطعنا -نحن وغيرُنا- أن نُبرز هذا الإحسان ونقدِّمه على أكمل وجه، واللهُ لا يُضيع أجرَ من أحسن عملًا.

الأمين العام

يوسف حسن خلاوي

بروكسل في الأربعاء ٨ أبريل ٢٠٢٦م



التمهيد

يأتي هذا التقرير بوصفه محاولةً منهجيةً لرصد «البنية المؤسسية للاقتصاد الإسلامي» كما تتجسّد اليوم في الواقع العالمي، لا باعتبارها حزمةً معياريةً واحدة، بل بوصفها منظومةً متعددة المستويات تتفاعل فيها المبادئ الكلية مع التطبيقات الجزئية عبر سياقاتٍ اجتماعية واقتصادية متباينة. وينطلق التقرير من مسلّمةٍ تأسيسية مفادها أنّ للاقتصاد الإسلامي بعدين متكاملين: بعدًا جزئيًّا تتجلّى تطبيقاته في سلوك الأفراد والمؤسسات داخل مجتمعات المسلمين بمختلف بلدان العالم، وبعدًا كليًّا تتبنّاه دولٌ تنتهج هذا النظام التزامًا مؤسسيًّا شاملًا، بما يستتبعه من سياساتٍ كلية، وأطرٍ تنظيمية، وآلياتٍ للحوكمة والرقابة.

ولإحاطةٍ أكثر دقة بالمشهد الراهن، يبدأ التقرير بمدخلٍ تمهيدي يستعرض الحجم الديمغرافي للمسلمين وتوزيعهم الجغرافي، بوصف ذلك متغيرًا تفسيريًّا حاكمًا لفهم دوائر الطلب، ومسارات الانتشار، وأنماط التمركز القطاعي للمؤسسات والمنتجات المتوافقة مع الشريعة. ثم ينتقل إلى بناء تصنيفي يوازن بين القطاعات التمويلية والقطاعات الحقيقية، وبين الأدوات الربحية وآليات التضامن الاجتماعي، بما يسمح بإبراز الاقتصاد الإسلامي كمنظومةٍ تتجاوز «القطاع المالي» إلى شبكات أوسع.

وعليه، يعالج القسم الأول **«مؤسسات التمويل الإسلامي»** في شقّيها المصرفي وغير المصرفي، مع التركيز على الصناعات التي اتسعت تطبيقاتها وتنوعت نماذج أعمالها، مثل التأمين التكافلي، والتأجير والتمويل العقاري الإسلامي، والتمويل الأصغر الإسلامي، والصكوك الإسلامية، والتكنولوجيا المالية الإسلامية. ويتناول القسم الثاني مؤسسات **«اقتصاد الحلال»** باعتباره امتدادًا طبيعيًّا لمنطق الامتثال الشرعي في الأسواق السلعية والخدمية، وذلك عبر قطاعات الأغذية والمشروبات، والأدوية، ومستحضرات التجميل، والأزياء المحتشمة، والسياحة، والإعلام والترفيه. أمّا القسم الثالث فيركّز على **«مؤسسات التمويل الاجتماعي»** بوصفها ركيزةً مميزة في البناء الاقتصادي الإسلامي، من خلال مؤسسات الزكاة، والأوقاف، والقرض الحسن، وما يرتبط بها من أدوارٍ في إعادة توزيع الدخل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتدعيم الاستدامة التنموية.

ويستكمل التقرير منظوره المؤسسي عبر قسمٍ رابع يدرس **«اقتصاديات المؤسسات**

والشعائر الدينية في الإسلام» بوصفها مجالاً اقتصاديًّا قائمًا بذاته، تتقاطع فيه الخدمات العامة مع الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية، وذلك من خلال تحليل مؤسسات المساجد، واقتصاديات الحج والعمرة، واقتصاديات المواسم والأعياد الإسلامية، واقتصاديات مؤسسات التعليم الإسلامية.

ويُختتم التقرير بقسمٍ خامس ينتقل من تحليل المؤسسات الجزئية إلى مستوى الاقتصاد الكلي للدول الإسلامية، عبر محورين: الأول يرصد تطوّر الناتج المحلي الإجمالي وأنماط النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، والثاني يستعرض أبرز منظمات وهيئات البنية التحتية العالمية الداعمة للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية.

وبهذا البناء، لا يكتفي التقرير بتعداد القطاعات والكيانات، بل يسعى إلى تقديم إطارٍ تحليلي يوضح علاقات الترابط بين «المؤسسات» و«الأسواق» و«السياسات»، ويقارب الاقتصاد الإسلامي بوصفه مجالاً متحركًا تتفاعل فيه المتطلبات التنموية، وتحديات الحوكمة، وتطورات الابتكار المالي، وتحولات سلاسل القيمة في اقتصاد الحلال، ضمن سياقٍ عالمي يتسم بتسارع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وتزايد أهمية الامتثال والمعايير.

وحرصًا على تعزيز الوضوح التحليلي ودقة عرض النتائج، اعتمد التقرير على توظيفٍ مكثّفٍ للأدوات البصرية بوصفها وسيلةً منهجيةً داعمة لتحليل البيانات وتفسيرها. فقد جرى عرض البيانات والمعلومات من خلال منظومة متكاملة من الخرائط الموضوعية، والأشكال والرسوم البيانية، إضافةً إلى الإنفوجرافات البيانية، بما يسهم في تبسيط المؤشرات المركّبة وإبراز العلاقات البنيوية بين المتغيرات. وفي هذا السياق، بلغ عدد الخرائط الواردة في التقرير (49) خريطةً عالجت نحو (70) محورًا تحليليًا، واستندت إلى أكثر من (1200) بيانٍ إحصائي، في حين بلغ عدد الأشكال البيانية (143) شكلًا تناولت (191) محورًا، معتمدةً كذلك على قاعدة بيانات واسعة تتجاوز (1200) بيان. كما تضمّن التقرير أكثر من (90) إنفوجرافًا بيانيًا صُمّمت لعرض البيانات الرئيسة بصورةٍ تكاملية موجزة، بما يعزز من كفاءة التواصل المعرفي ويدعم قابلية استخدام التقرير من قبل الباحثين وصنّاع السياسات على حدٍّ سواء.

مدخل:

التحليل الديمغرافي والتوزيع الجغرافي للمسلمين في العالم

يمثّل المسلمون القاعدة الرئيسة لأصحاب المصلحة الحاليين والمحتملين في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، إذ يشكّلون الشريحة المستهدفة بطبيعة منتجاتها وخدماتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويتوزّع المسلمون، الذين يبلغ عددهم زهاء ملياري نسمة، على أكثر من مائة وثلاثين دولة حول العالم، مما يجعل نطاق الأسواق الإسلامية واسعًا ومتنوّعًا من حيث الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن بيان توزيع المسلمين في دول وقارات العالم من خلال ما يلي[1]:



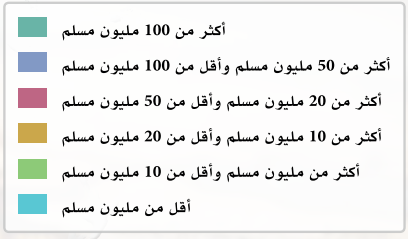
(1) اعتمد هذا القسم من التقرير على بيانات https://www.cia.gov/the-world-factbook/

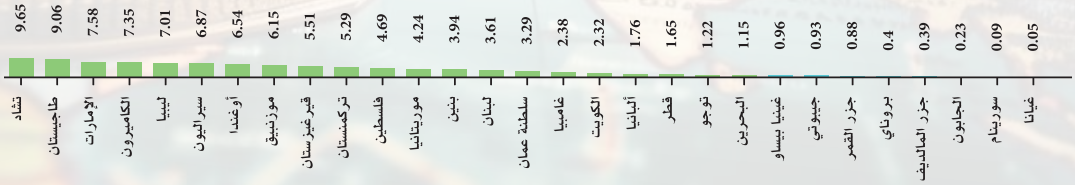
1/ المسلمون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي[1]

يُقيم أكثر من 1,6 مليار مسلم في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، أي ما نسبته نحو 81٪ من إجمالي عدد المسلمين في العالم، مما يبرز المكانة الديموغرافية الواسعة لهذه الدول ضمن العالم الإسلامي. كما يُلاحظ أن ما يقارب 1,2 مليار مسلم يتركزون في عشر دول فقط من دول المنظمة، وهو ما يمثل نحو 58٪ من إجمالي المسلمين عالميًّا، وقرابة 71٪ من المسلمين المقيمين داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، الأمر الذي يعكس التفاوت في الكثافة السكانية الإسلامية بين الدول الأعضاء، ويؤكد أهمية هذه الدول الكبرى في تشكيل المشهد الديموغرافي والاقتصادي للعالم الإسلامي.

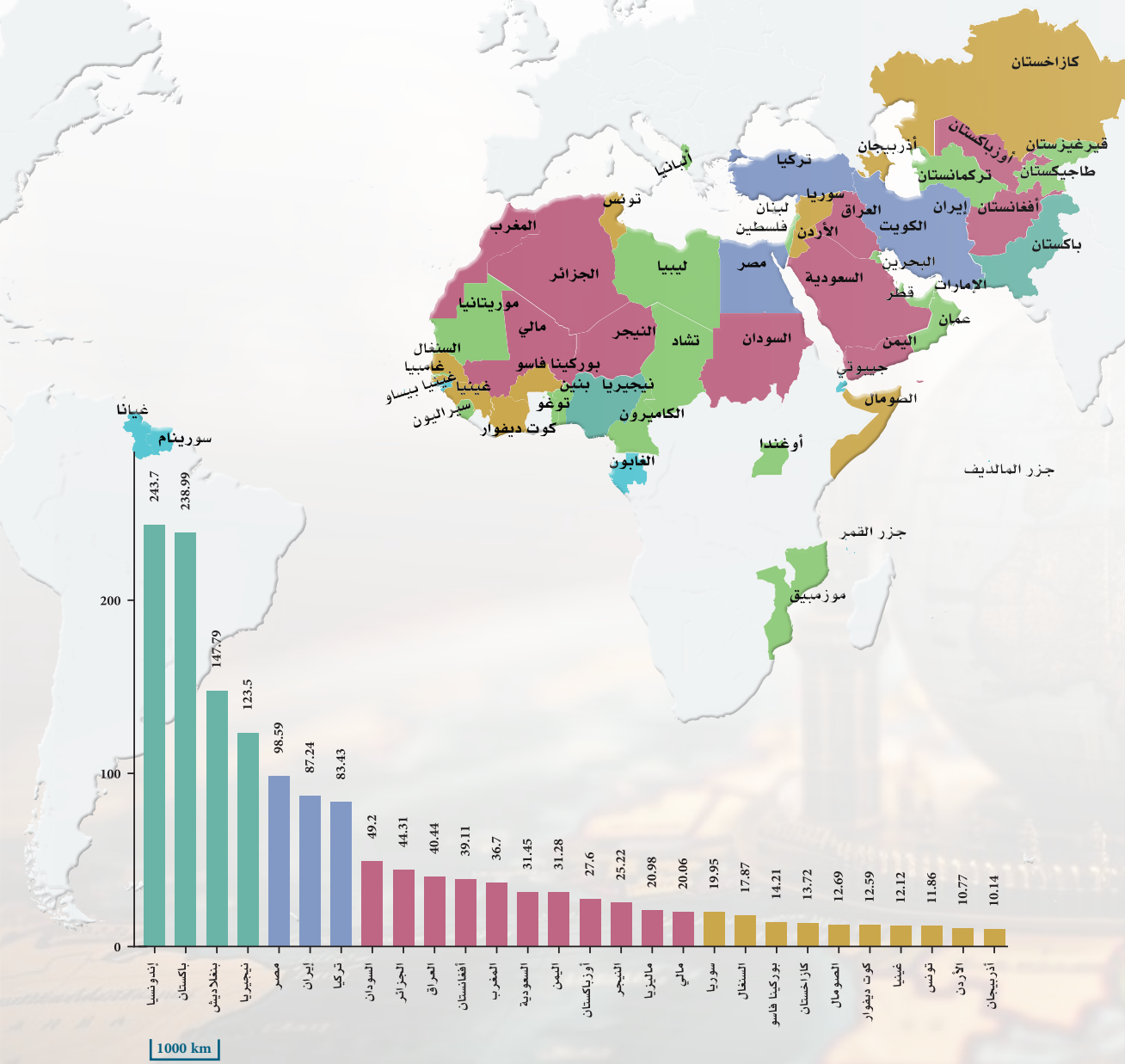
(1) منظمة التعاون الإسلامي هي منظمة إسلامية دولية تجمع سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات، وتُعد المنظمة ثاني أكبر منظمة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة.
انظر ص379 من هذا التقرير.







عدد المسلمين في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023م



2/ المسلمون في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

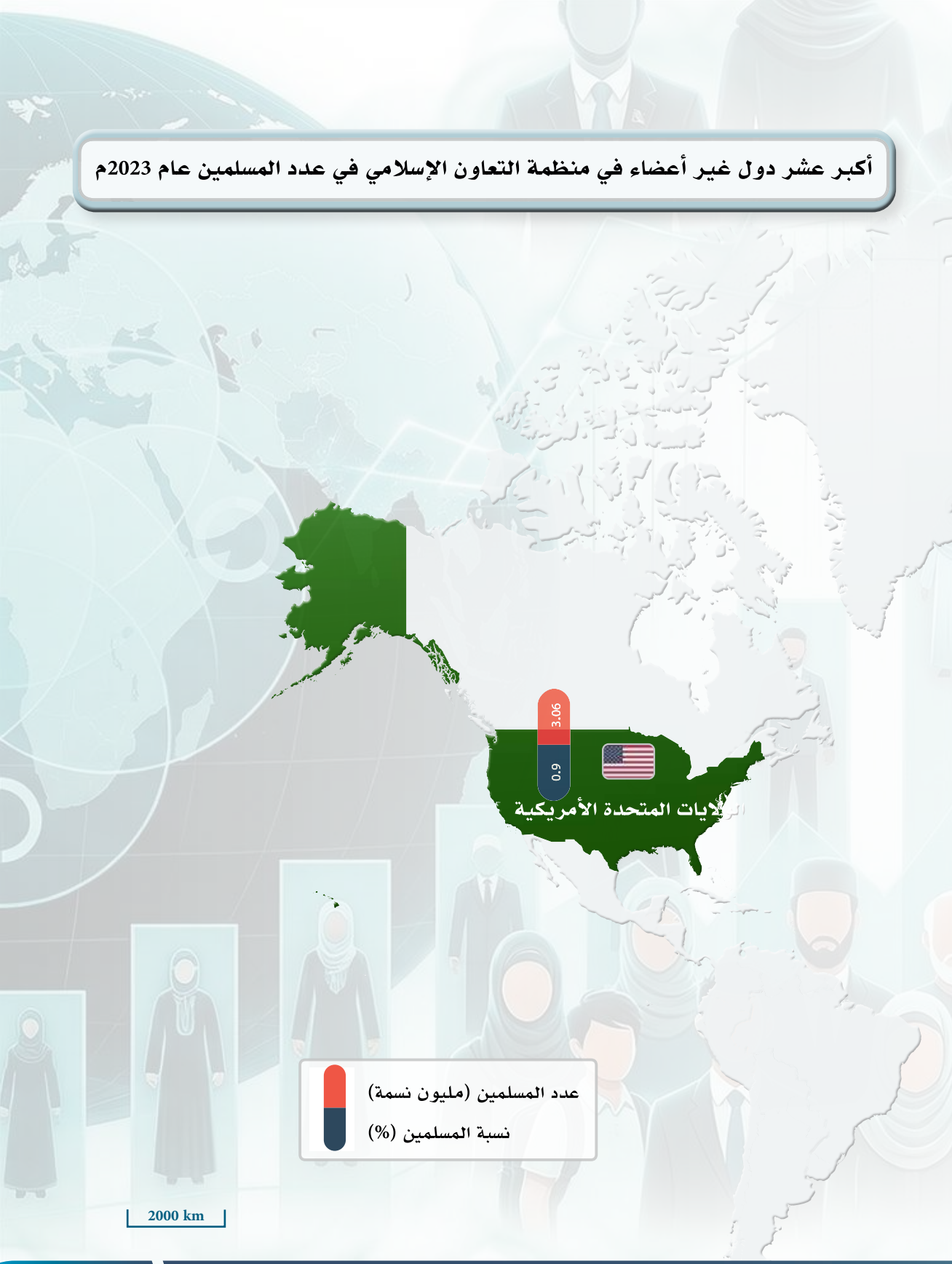
يعيش 373 مليون مسلم في 73 دولة غير عضو في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 19٪ من عدد المسلمين في العالم، يعيش منهم 327 مليون مسلم في 10 دول، بنسبة 16٪ من عدد المسلمين في العالم، و88٪ من عدد المسلمين خارج منظمة التعاون الإسلامي.

عدد المسلمين في الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

373 مليون مسلم



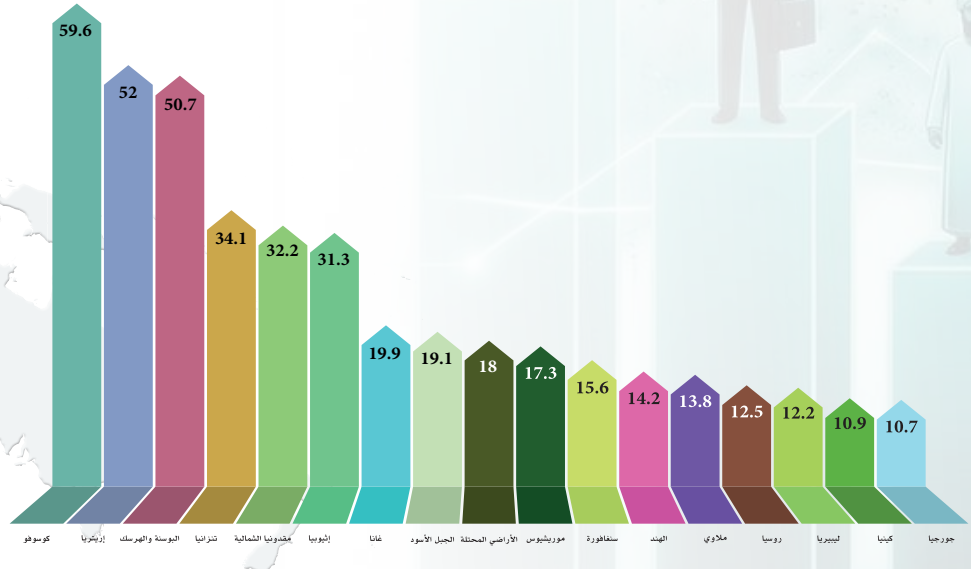
أكبر عشر دول غير أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عدد المسلمين عام 2023م



ترتفع نسبة المسلمين عن 10٪ من عدد السكان في 17 دولة من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في مقدمتهم كوسوفو بنسبة 59,9٪ من عدد السكان، وإريتريا بنسبة 52٪، والبوسنة والهرسك بنسبة 50,7٪.



الدول غير الأعضاء في المنظمة التي يتجاوز عدد المسلمين فيها 10% من عدد السكان (النسبة %) 2023م




الدول غير الأعضاء في المنظمة التي يتجاوز عدد المسلمين فيها 10% من عدد السكان (النسبة %) 2023م
كوسوفو
59.6%
روسيا
12.5%
البوسنة والهرسك
50.7%
الجبل الأسود
19.1%
الأراضي المحتلة
18%
جورجيا
10.7%
مقدونيا الشمالية
32.2%
الهند
14.2%
إريتريا
52%
إثيوبيا
31.3%
سنغافورة
15.6%
ليبيريا
12.2%
غانا
19.9%
كينيا
10.9%
موريشيوس
17.3%
ملاوي
13.8%
تنزانيا
34.1%
2000 km



القسم الأول:
مؤسسات التمويل الإسلامي

أولًا: مؤسسات التمويل الإسلامي.. تحليل عام

ثانيًا: المصرفية الإسلامية

ثالثًا: صناعة التأمين التكافلي

رابعًا: المؤسسات المالية الإسلامية
غير المصرفية الأخرى

خامسًا: التكنولوجيا المالية الإسلامية

سادسًا: الصكوك الإسلامية



أولًا

مؤسسات التمويل الإسلامي.. تحليل عام[1]

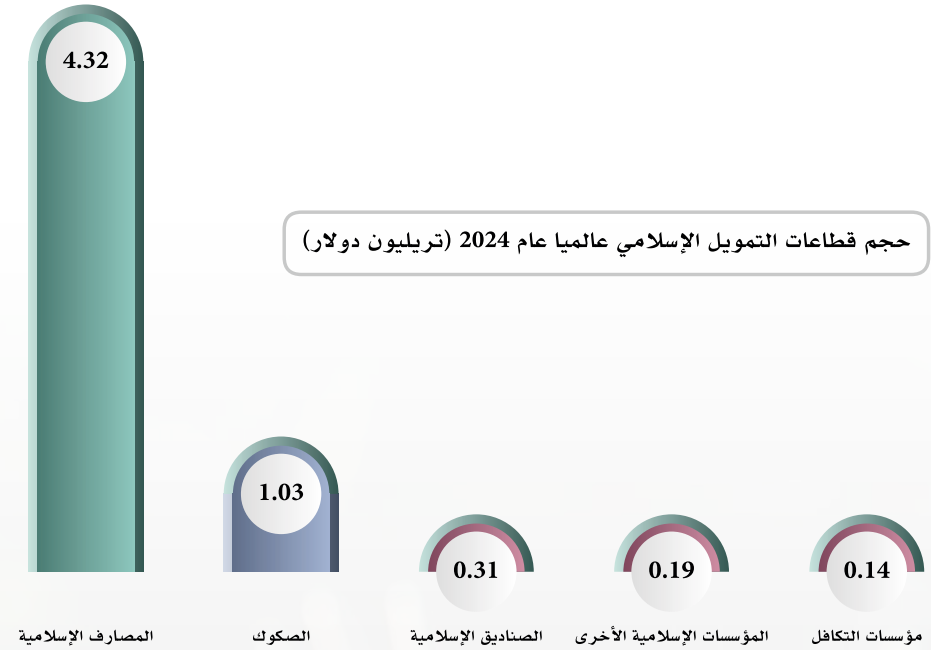
1/ حجم قطاعات التمويل الإسلامي عالميًّا 2024

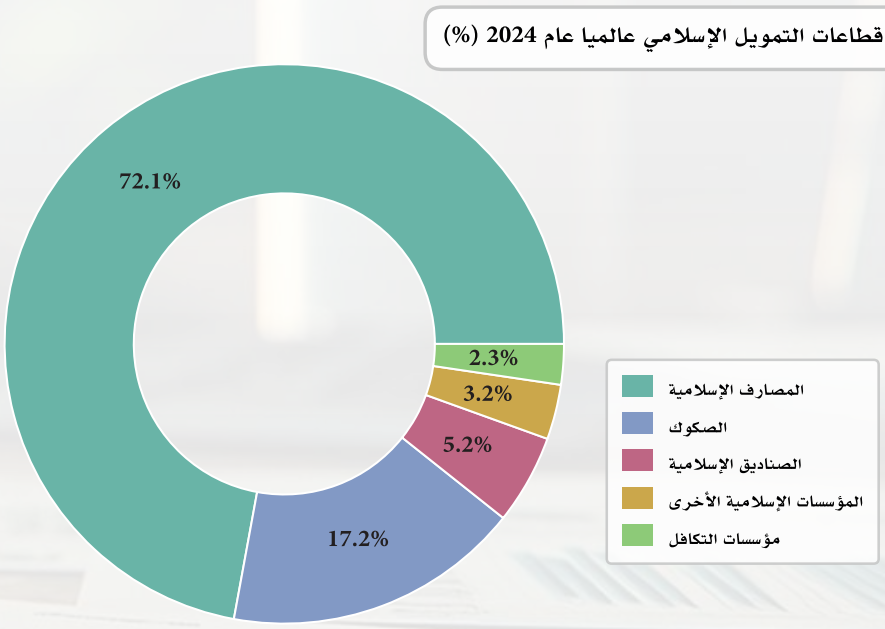
تشير بيانات عام 2024 إلى تنامي الأهمية الاستراتيجية لأصول الصناعة المالية الإسلامية التي بلغت نحو **6 تريليونات دولار بمعدل نمو سنوي يقدّر بنحو 21**٪، وهو ما يعكس قدرتها على الإسهام بفاعلية في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز مسارات التنمية المستدامة. وتعتمد هذه الأصول على **بنية مؤسسية واسعة تضم ما يزيد على 2250 مؤسسة مالية إسلامية حول العالم**، الأمر الذي يجعلها أحد المكونات الأساسية في توفير التمويل المتوافق مع الشريعة للمشروعات الإنتاجية ومبادرات البنية التحتية والقطاعات ذات الأولوية التنموية.



وتشير البيانات إلى هيمنة قطاع **الصيرفة الإسلامية** الذي يستحوذ على الحصة الأكبر من أصول التمويل الإسلامي بقيمة تقارب 4,38 تريليونات دولار، مما يعكس اتساع قاعدة هذا القطاع وانتشاره المؤسسي. كما يسجل قطاع **الصكوك** ما يزيد على تريليون دولار. وتبلغ أصول **الصناديق الإسلامية** 380 مليار دولار، في حين تشكل **مؤسسات التمويل الإسلامي الأخرى** نحو 193 مليار دولار. أما **قطاع التكافل** فيسجل 136 مليار دولار، بما يعكس نموًّا مستقرًّا في أنشطة التأمين الإسلامي ودوره في تعزيز الحماية المالية ضمن منظومة التمويل الإسلامي.

(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.


حجم قطاعات التمويل الإسلامي عالميا عام 2024 (تريليون دولار)
4.32
1.03
0.31
0.19
0.14
المصارف الإسلامية
الصكوك
الصناديق الإسلامية
المؤسسات الإسلامية الأخرى
مؤسسات التكافل


نسب قطاعات التمويل الإسلامي عالميا عام 2024 (%)
72.1%
17.2%
5.2%
3.2%
2.3%
المصارف الإسلامية
الصكوك
الصناديق الإسلامية
المؤسسات الإسلامية الأخرى
مؤسسات التكافل

2/ معدل نمو قطاعات التمويل الإسلامي عالميًّا 2024

ارتفعت الأصول من 2,5 تريليون دولار في عام 2018 إلى 2,9 تريليون دولار في 2019، ثم واصلت نموها لتبلغ 3,3 تريليون دولار في 2020، وتقترب من 4 تريليونات دولار في عام 2021. ويستدل من هذا الاتجاه المستمر أن الصناعة تمضي في توسع سنوي ثابت تدعمه زيادة الطلب العالمي على منتجات التمويل الإسلامي وتطور البنية المؤسسية في الأسواق الرئيسة.

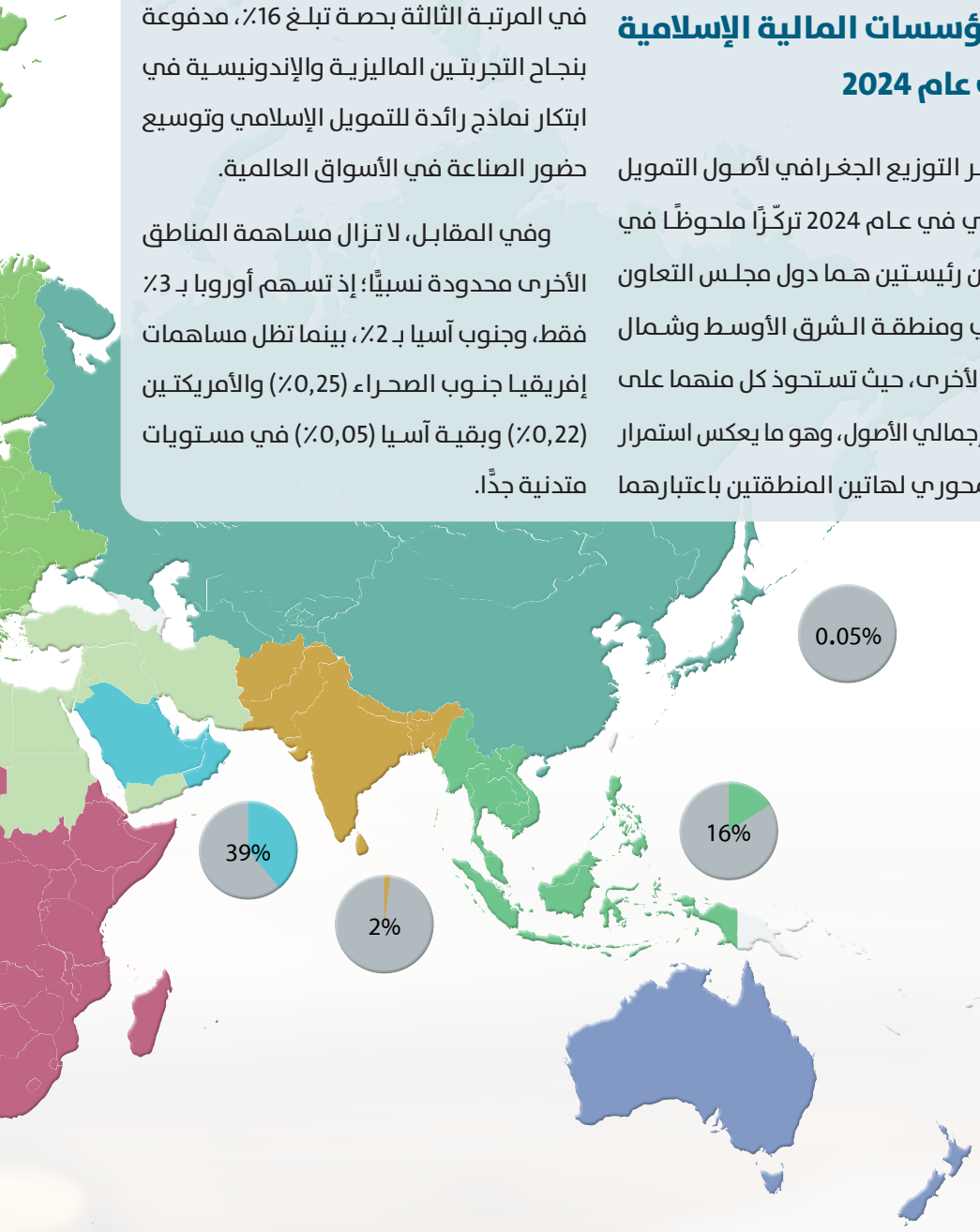
وتشير البيانات إلى استمرار النمو في عامي 2022 و2023 ليصل حجم الأصول إلى 4,3 و 4,96 تريليون دولار على التوالي، ثم إلى نحو 5,98 تريليون دولار في عام 2024. وتبرز التوقعات المستقبلية قفزة كبيرة في حجم الأصول لتصل إلى نحو 9,7 تريليون دولار بحلول عام 2029، الأمر الذي يؤكد اتساع قاعدة التمويل الإسلامي عالميًّا وتعاظم دوره في منظومة التمويل الدولية، إضافة إلى احتمالية تحوله إلى أحد أهم مصادر التمويل المستدام خلال السنوات القادمة.

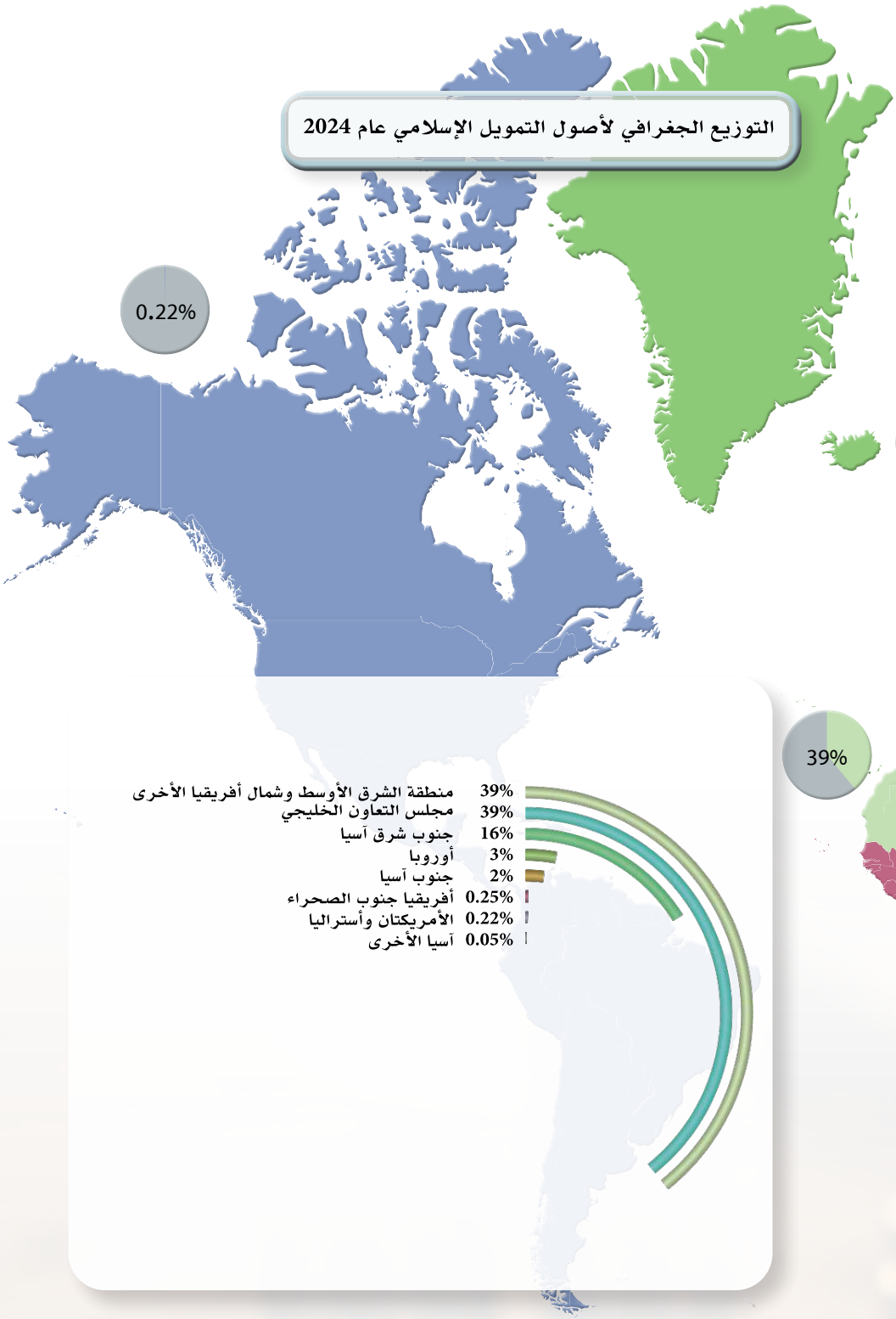


3/ التوزيع الجغرافي لأصول المؤسسات المالية الإسلامية في عام 2024

يُظهر التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي في عام 2024 تركّزًا ملحوظًا في منطقتين رئيستين هما دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى، حيث تستحوذ كل منهما على 39٪ من إجمالي الأصول، وهو ما يعكس استمرار الدور المحوري لهاتين المنطقتين باعتبارهما المركزين الأكبر للصناعة. وتأتي جنوب شرق آسيا في المرتبة الثالثة بحصة تبلغ 16٪، مدفوعة بنجاح التجربتين الماليزية والإندونيسية في ابتكار نماذج رائدة للتمويل الإسلامي وتوسيع حضور الصناعة في الأسواق العالمية.

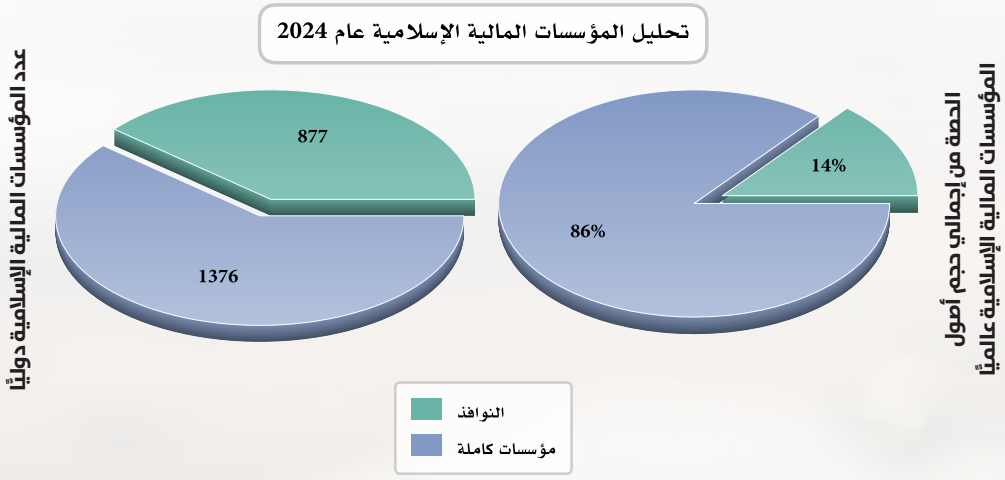
وفي المقابل، لا تزال مساهمة المناطق الأخرى محدودة نسبيًا؛ إذ تسهم أوروبا بـ 3٪ فقط، وجنوب آسيا بـ 2٪، بينما تظل مساهمات إفريقيا جنوب الصحراء (0,25٪) والأمريكتين (0,22٪) وبقية آسيا (0,05٪) في مستويات متدنية جدًّا.




التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي عام 2024
0.22%
3%
39%
0.25%
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى 39%
مجلس التعاون الخليجي 39%
جنوب شرق آسيا 16%
أوروبا 3%
جنوب آسيا 2%
أفريقيا جنوب الصحراء 0.25%
الأمريكتان وأستراليا 0.22%
آسيا الأخرى 0.05%
2000 km

4/ تحليل المؤسسات المالية الإسلامية 2024

تشير البيانات إلى أن الصناعة المالية الإسلامية تتميز بتنوع مؤسسي واضح، حيث تضم نحو 1376 مؤسسة متخصصة تعمل كنظام متكامل للتمويل الإسلامي، مقابل 877 نافذة مصرفية تقدم خدمات إسلامية ضمن بنوك تقليدية. ويعكس هذا التوزيع اعتماد الصناعة على نموذجين تشغيليين يسهمان معًا في توسيع نطاق التمويل المتوافق مع الشريعة.



أما على مستوى الأصول، فتستحوذ المؤسسات المتخصصة على نحو 86٪ من إجمالي الأصول، مقارنة بـ 14٪ فقط للنوافذ الإسلامية.



5/ البنية المؤسسية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في عام 2024

تشير بيانات عام 2024 إلى تطور ملحوظ في البنية المؤسسية للصناعة المالية الإسلامية، حيث توسّع نطاق التنظيم ليشمل 57 دولة، وارتفع مستوى الابتكار عبر 72 بيئة اختبارية للتمويل الإسلامي، مدعومًا بوجود 23 لجنة شرعية مركزية و1,617 عضوًا في الهيئات الشرعية، إضافة إلى بلوغ متوسط الإفصاح لدى البنوك الإسلامية 76٪. كما عززت الصناعة توجهها نحو التمويل المستدام؛ إذ بلغت قيمة صكوك ESG نحو 61,5 مليار دولار، وصناديق الاستثمار المتوافقة مع ESG نحو 9,7 مليارات دولار، إلى جانب تبني 50 دولة لإرشادات وطنية للاستدامة وتحقيق متوسط إفصاح بلغ 49٪.

وفي جانب المعرفة والوعي، شهد عام 2024 نشاطًا لافتًا عبر تنظيم 1,031 فعالية حضورية و379 فعالية افتراضية، ونشر 9,480 خبرًا متخصصًا. كما توسعت القدرات البحثية والتعليمية للصناعة بوجود 1,186 مؤسسة تعليمية، وإنتاج 5,291 ورقة بحثية، وصدور 379 مجلة علمية متخصصة، بما يعزز الدور المعرفي للصناعة في دعم الابتكار وترسيخ ممارسات التمويل الإسلامي عالميًّا.



ثانيًا:

المصرفية الإسلامية

تشير البيانات التاريخية إلى أن انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية قد شهد نموًّا متواصلاً منذ انطلاقته في عام 1975، ليتوسع تدريجيًّا ويشمل أكثر من 98 دولة بحلول عام 2024. وقد بلغ عدد المصارف التي تقدم هذه الخدمات نحو 681 مصرفًا[1]. وتوفر قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي معلومات تفصيلية عن 457 مصرفًا منها[2].

عدد المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية عام 2024

681 مصرفًا إسلاميًّا

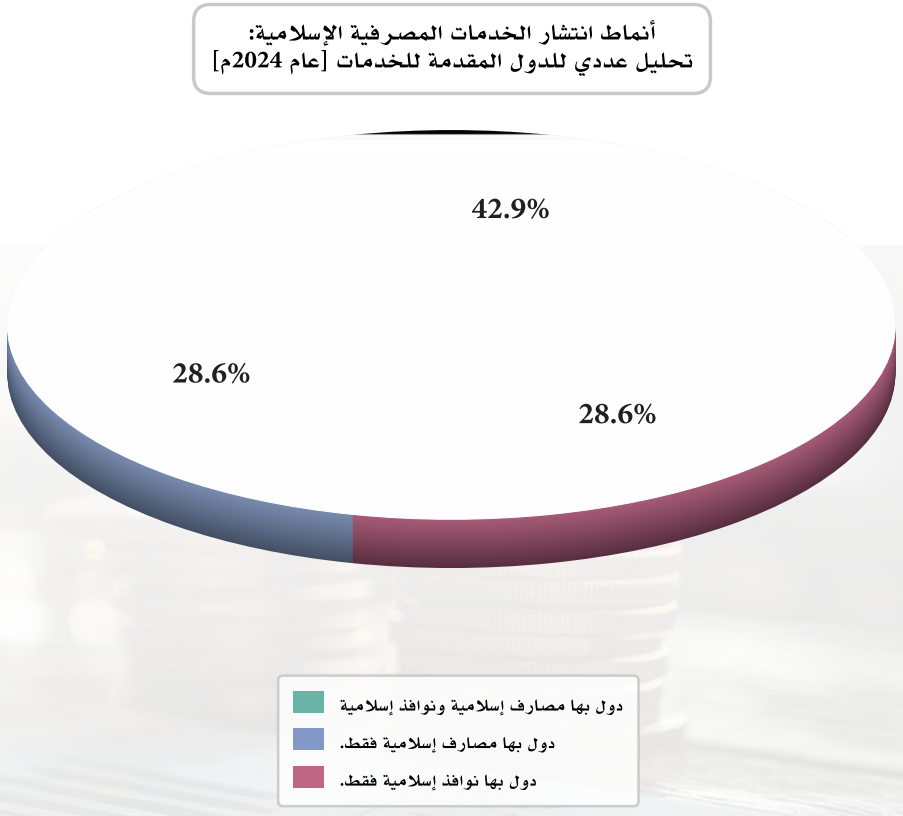
عدد الدول التي توجد فيها مصارف إسلامية عام 2024

98 دولة

(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

(2) https://database.albaraka.site/

تظهر بيانات قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي أن نحو 30 دولة تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية عبر مسارين متوازيين يتمثلان في المصارف الإسلامية الكاملة والنوافذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية، وهو ما يشكل نحو 43٪ من إجمالي الدول التي تتوافر فيها الصيرفة الإسلامية. في المقابل، تقتصر هذه الخدمات في 20 دولة على المصارف الإسلامية فقط، وتمثل هذه الفئة 28,5٪ من الدول، فيما تعتمد 20 دولة أخرى على النوافذ الإسلامية حصرًا بالنسبة ذاتها.



1/ المصارف الإسلامية عام 2024

1-1/ أصول المصرفية الإسلامية[1]

1-1-1/ نمو أصول المصرفية الإسلامية

تشير بيانات الفترة (2024/2012) إلى مسار تصاعدي واضح في أصول المصرفية الإسلامية، حيث ارتفعت أصوله من 1,36 تريليون دولار في عام 2012 إلى ما يقارب 4,3 تريليون دولار في عام 2024.



كما يبيّن التطور الزمني تسارعًا ملحوظًا في النمو ابتداءً من عام 2012، حيث قفزت الأصول من أقل من 2 تريليون دولار إلى ما يزيد على 4 تريليونات دولار خلال فترة قصيرة نسبيًا.



(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

2-1-1/ التوزيع الجغرافي لأصول المصرفية الإسلامية

تشير بيانات عام 2024 إلى أن التوزيع الجغرافي لأصول المصرفية الإسلامية يعكس تركزًا واضحًا في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الخليج، فقد سجلت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء الخليج أكبر رصيد من الأصول بقيمة تقارب 2,09 تريليون دولار.

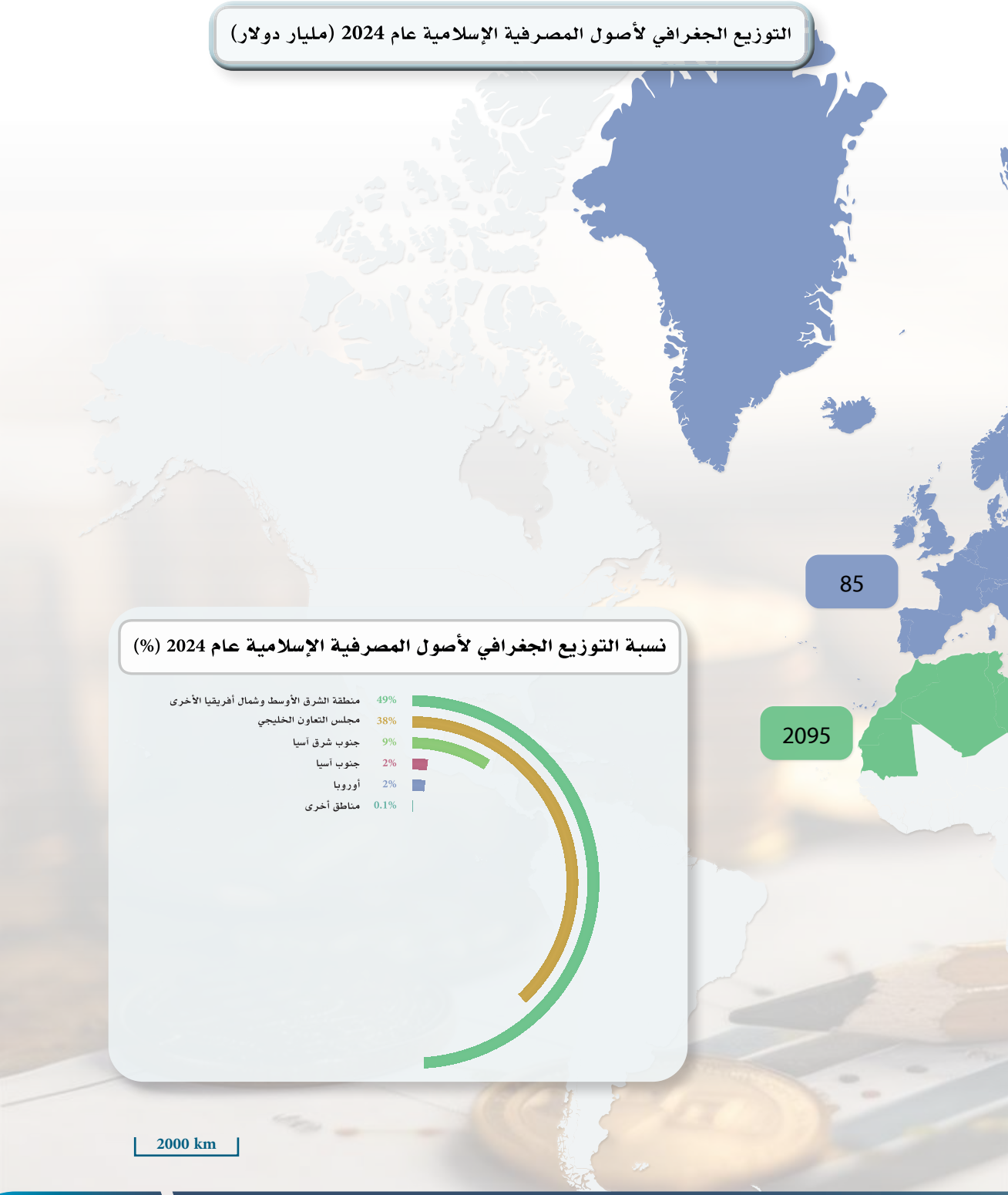
وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الثانية بأصول بلغت نحو 1,66 تريليون دولار، كما تسجل منطقة جنوب شرق آسيا نحو 380 مليار دولار.

وفي المقابل، تظهر جنوب آسيا بأصول تقدر بنحو ٩٢ مليار دولار، بينما تسجل أوروبا ما يقارب ٨٥ مليار دولار نتيجة انتشار النوافذ الإسلامية في بعض الأسواق الأوروبية. وتسجل بقية المناطق خارج الأقاليم الرئيسة أصولًا متواضعة تقدر بنحو 6 مليارات دولار.

وتبرز هذه الاتجاهات أن المصرفية الإسلامية تمتلك حضورًا إقليميًّا متفاوتًا، إلا أن ثقلها الرئيس يتمركز في الشرق الأوسط والخليج وجنوب شرق آسيا.



التوزيع الجغرافي لأصول المصرفية الإسلامية عام 2024 (مليار دولار)

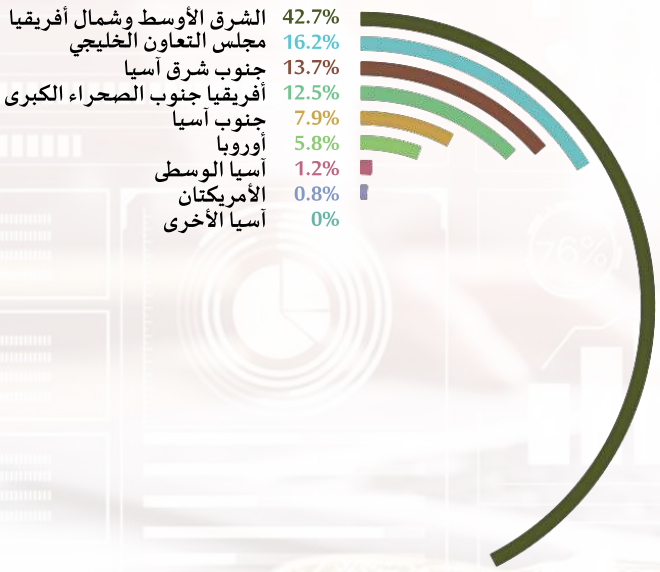


نسبة التوزيع الجغرافي لأصول المصرفية الإسلامية عام 2024 (%)

2-1/ التحليل الكمي للمصارف الإسلامية عالميًّا[1]

تُظهر قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي تركز النشاط المصرفي الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تستحوذ على نحو 42٪ من إجمالي المصارف الإسلامية عالميًّا [103 مصارف]، تليها منطقة مجلس التعاون الخليجي بنسبة 16٪ [39 مصرفًا]. كما تمثل منطقتا جنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 14٪ و12٪ على التوالي، في حين تأتي منطقة جنوب آسيا بنسبة 8٪ [19 مصرفًا]، وبالنسبة ذاتها تتوزع المصارف الإسلامية في مناطق أوروبا وآسيا الوسطى والأمريكتين.

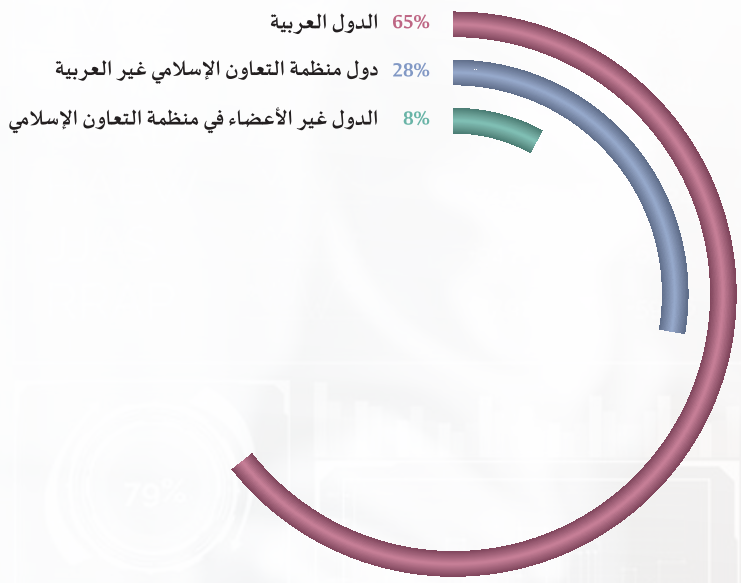
نسبة عدد المصارف الإسلامية في المناطق الجغرافية عام 2024م

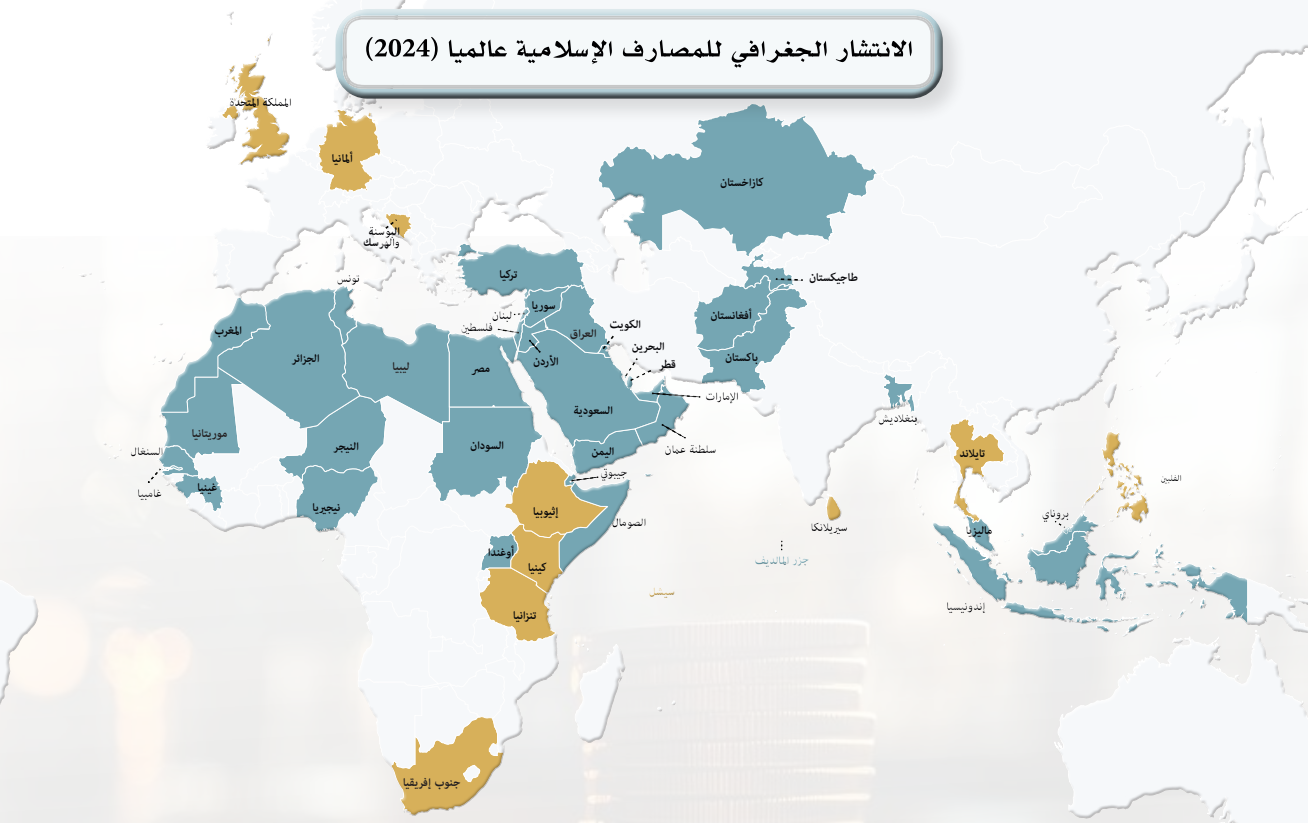


(1) https://database.albaraka.site/

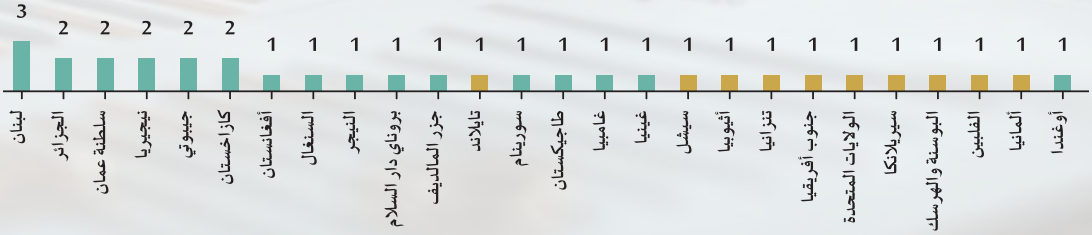
كما تشير البيانات إلى أن المنطقة العربية تستحوذ على نحو 65٪ من إجمالي المصارف الإسلامية في العالم [157 مصرفاً]، مما يؤكد دورها المحوري في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

التركيبة الجغرافية للمصارف الإسلامية عالميا: النسبة في العالم العربي [عام 2024م]



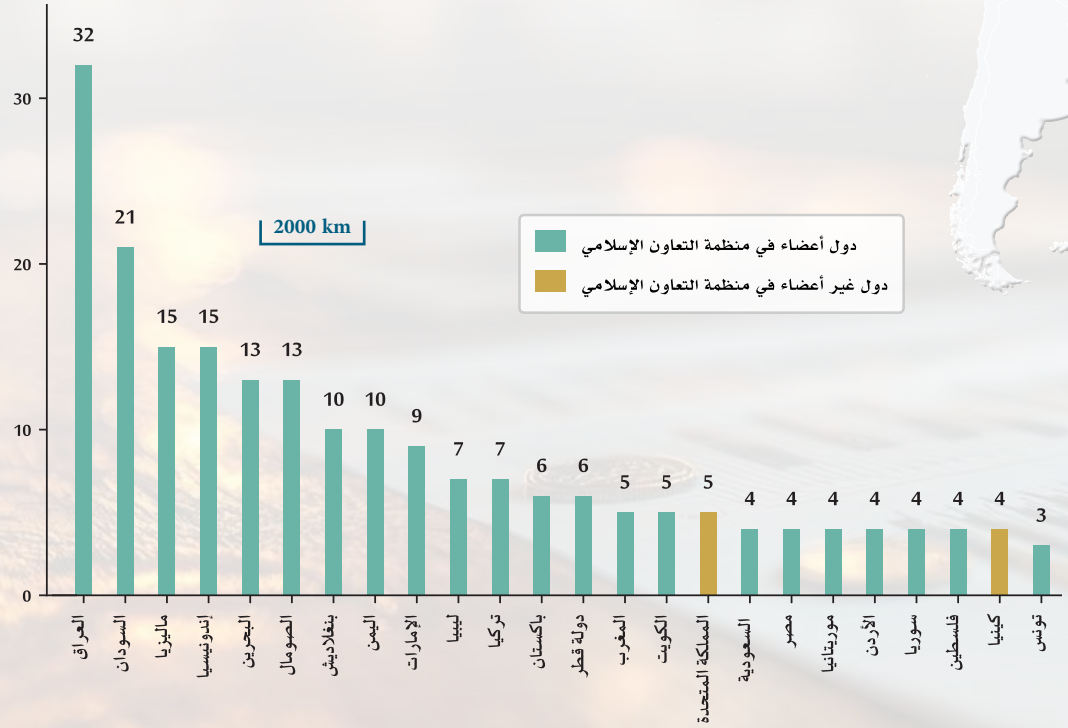


تُظهر البيانات أن نحو 68٪ من إجمالي المصارف الإسلامية في العالم تتركز في 15 دولة فقط، حيث يتصدر العراق القائمة بـ32 مصرفًا (13٪)، يليه السودان بـ21 مصرفًا (9٪)، ثم ماليزيا وإندونيسيا بواقع 15 مصرفًا لكل منهما (6٪). كما يتضح أن جميع الدول الـ 15 تنتمي إلى منظمة التعاون الإسلامي باستثناء المملكة المتحدة، في حين تضم القائمة 8 دول عربية تمتلك مجتمعة 115 مصرفًا إسلاميًا، أي ما يقارب 47٪ من إجمالي المصارف الإسلامية عالميًّا.





عدد المصارف الإسلامية بالدول عام 2024



3-1/ التوزيع الجغرافي للمصارف الإسلامية عام 2024[1]

1-3-1/ المصارف الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

تُعدّ منطقة مجلس التعاون الخليجي مركزًا تاريخيًّا للصيرفة الإسلامية المعاصرة منذ تأسيس أول بنك إسلامي في العالم في دولة **الإمارات** عام 1975 وقد شهد القطاع منذ ذلك الحين نموًّا متسارعًا مدعومًا ببيئة تنظيمية قوية وقاعدة مالية واسعة ليصل عدد المصارف الإسلامية في المنطقة إلى نحو 39 مصرفًا في عام 2024 ممثلةً أكبر الكيانات المصرفية الإسلامية عالميًّا.

عدد المصارف الإسلامية بدول منطقة مجلس التعاون الخليجي [عام 2024م]



(1) https://database.albaraka.site/ وموسوعة المصرفية الإسلامية، منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، 2026م.

1-3-2/ المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انطلاقة مبكرة للصيرفة الإسلامية بدأت بتأسيس أول مصرفين إسلاميين في **السودان** عام 1977، وهما بنك فيصل الإسلامي السودان وبنك النيلين ثم تأسيس البنك الإسلامي الأردني عام 1978 وتلاه بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1979 وبنك البركة مصر عام 1980 وقد واصل القطاع نموه بشكل متسارع ليصل عدد المصارف الإسلامية في المنطقة إلى 103 مصارف عام 2024 مما يجعلها أكبر تجمع إقليمي للصيرفة الإسلامية على مستوى العالم.

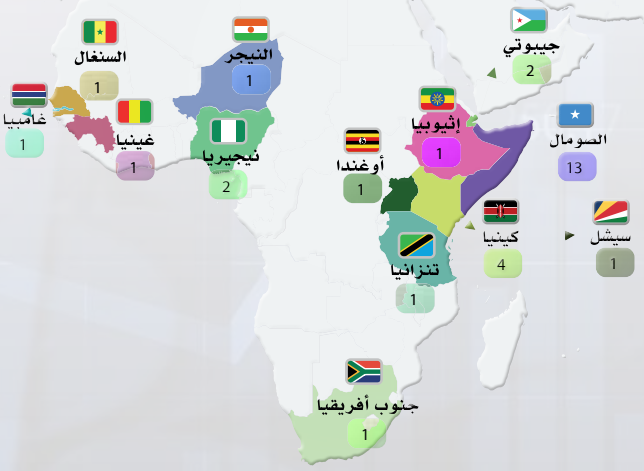
عدد المصارف الإسلامية بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [عام 2024م]



1-3-3/ المصارف الإسلامية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

شهد قطاع الخدمات المصرفية في أفريقيا جنوب الصحراء تطورًا تدريجيًّا منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي حيث تأسس أول بنك يعمل وفق أحكام الشريعة في **السنغال** عام 1982 ثم تبعته مؤسسات أخرى في **غينيا** عام 1983 و**جنوب أفريقيا** عام 1989. وقد توسّع القطاع لاحقًا مع امتداد شبكات الصيرفة الإسلامية إلى دول مثل **الصومال وكينيا ونيجيريا وجيبوتي وأوغندا وغامبيا وسيشل والنيجر وإثيوبيا وتنزانيا** ليصل عدد المصارف الإسلامية في المنطقة إلى نحو 30 مصرفًا بحلول عام 2024.

عدد المصارف الإسلامية بدول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء [عام 2024م]



4-3-1/ المصارف الإسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا

تعود نشأة الصيرفة الإسلامية في جنوب شرق آسيا إلى ثمانينيات القرن الماضي مع بدء **ماليزيا** تبني هذا النموذج المالي ثم لحقتها الفلبين في أوائل التسعينيات لتتوسع الصناعة خلال القرن الحادي والعشرين لتشمل **إندونيسيا وتايلاند وبروناي** وقد أسهم هذا التوسع في ارتفاع عدد المصارف الإسلامية في المنطقة ليبلغ 33 مصرفًا مدفوعًا بالنمو السكاني الكبير للمسلمين، وارتفاع الوعي بأهمية الخدمات المتوافقة مع الشريعة. فضلًا عن الدعم الحكومي القوي لتطوير هذا القطاع.

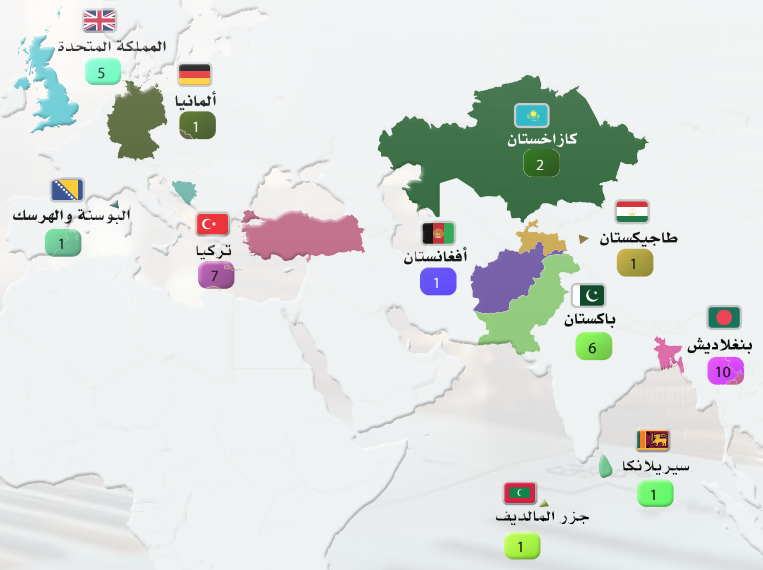
عدد المصارف الإسلامية بدول منطقة جنوب شرق آسيا [عام 2024م]



1-3-5/ المصارف الإسلامية في منطقة جنوب آسيا

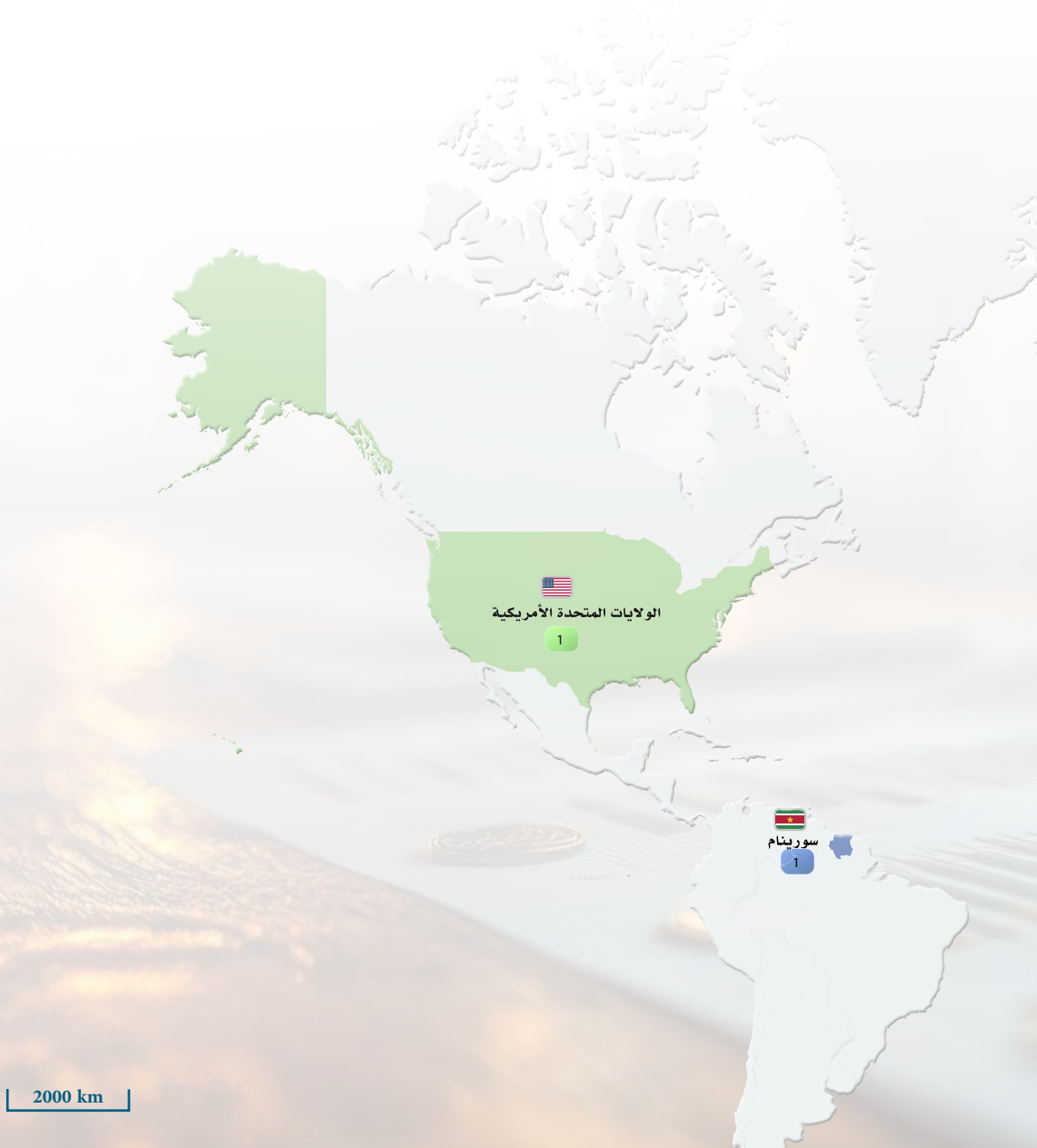
بدأت الصيرفة الإسلامية في جنوب آسيا انطلاقتها الأولى في **بنغلاديش** خلال ثمانينيات القرن الماضي قبل أن تتوسع تدريجيًّا إلى دول أخرى مثل **باكستان وأفغانستان وسريلانكا وجزر المالديف**. وقد أسهم هذا التوسع الإقليمي في نمو لافت للقطاع مع تأسيس معظم المصارف الإسلامية في المنطقة خلال القرن الحادي والعشرين ليصل عددها إلى 19 مصرفًا.

عدد المصارف الإسلامية في جنوب آسيا والأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى (عام 2024)



6-3-1/ المصارف الإسلامية في الأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى

شهدت المصارف الإسلامية توسعًا عالميًّا في أسواق دولية متعددة تشمل **كازاخستان وطاجيكستان** في آسيا الوسطى **وتركيا والمملكة المتحدة والبوسنة والهرسك وألمانيا** في أوروبا، إضافة إلى **الولايات المتحدة** في أمريكا الشمالية و**سورينام** في أمريكا الجنوبية.

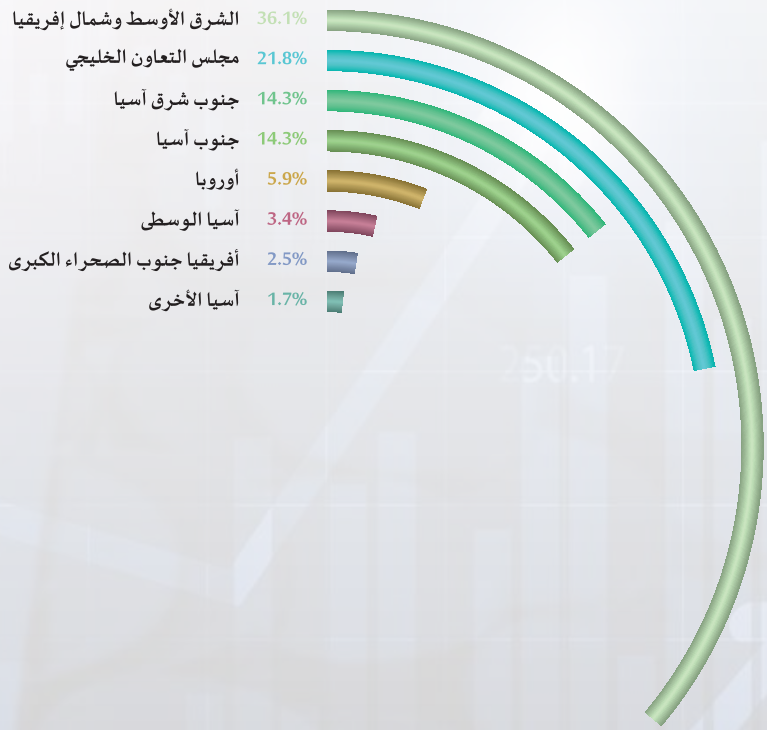


1-3-7/ عدد المصارف الإسلامية المدرجة بالمناطق الجغرافية

توضح البيانات وجود 119 مصرفًا إسلاميًّا مدرجًا في البورصات العالمية حيث يتركز الجزء الأكبر من هذه المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 36٪. وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الثانية بنسبة 22٪.

وتليهما منطقتا جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا بنسبة 14٪ لكل منهما بعدد 17 مصرفًا إسلاميًّا مدرجًا في كل منطقة بينما يبلغ عدد المصارف الإسلامية المدرجة في أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء ومناطق آسيا الأخرى 16 مصرفًا فقط تمثل نسبًا محدودة على المستوى العالمي، وهي: 6٪، و3٪، و3٪، و2٪ على التوالي.

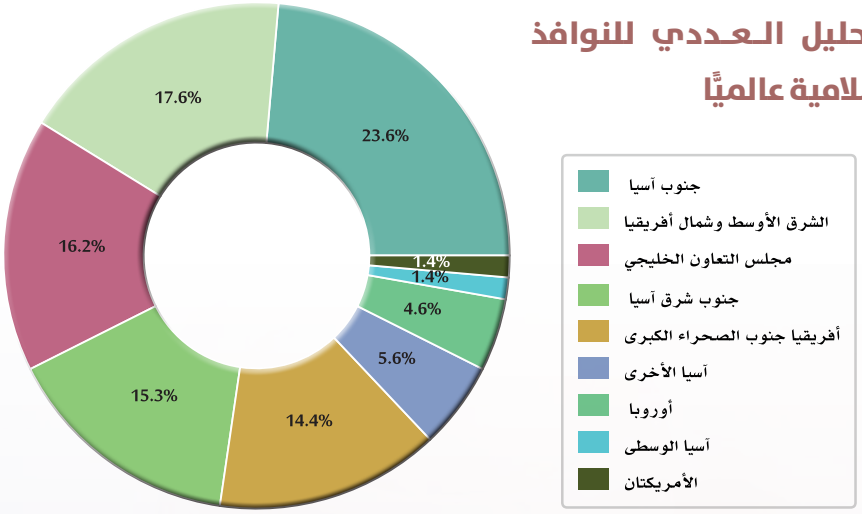
التركيبة الجغرافية للمصارف الإسلامية المدرجة: نسبة المناطق الجغرافية [عام 2023]



2/ النوافذ الإسلامية عام 2024

2-1/ التحليل العددي للنوافذ الإسلامية عالميًّا

نسبة النوافذ الإسلامية عالميا في المناطق الجغرافية [عام 2024م]



تُظهر المؤشرات أن منطقة جنوب آسيا تتصدر من حيث عدد النوافذ الإسلامية، مستحوذةً على نحو 24٪ من الإجمالي العالمي [51 نافذة إسلامية]، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 18٪ [38 نافذة]. كما تمثل منطقتا مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا 16٪ و15٪ على التوالي، في حين تحتل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء المرتبة الخامسة بنسبة 14٪ [31 نافذة]. أما بقية النوافذ الإسلامية فتتوزع بواقع 28 نافذة في مناطق آسيا الأخرى وأوروبا والأمريكتين وآسيا الوسطى.

التركيبة الجغرافية للنوافذ الإسلامية عالميا: النسبة في العالم العربي [عام 2024م]



كما تشير البيانات إلى أن المنطقة العربية تستحوذ على نحو 34٪ من إجمالي عدد النوافذ الإسلامية في العالم، بعدد يبلغ 73 نافذة إسلامية.

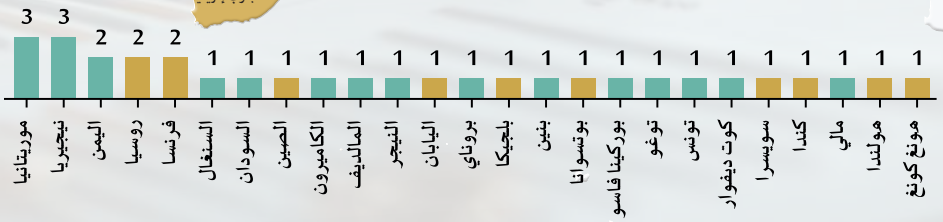
انتشار النوافذ الإسلامية عالميًّا عام 2024

تُظهر البيانات أن نحو **73٪ من إجمالي النوافذ الإسلامية عالميًّا تتركز في 15 دولة فقط**، تتصدرها **بنغلاديش** بـ22 نافذة (10٪)، تليها **باكستان** بـ18 نافذة (8٪)، ثم **ماليزيا وإندونيسيا** في المركزين الثالث والرابع بعدد 15 و14 نافذة على التوالي (7٪ و6٪). وتشير المعطيات إلى أن جميع الدول الـ 15 أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باستثناء **إثيوبيا وجنوب أفريقيا**. كما تضم القائمة سبع دول عربية تمتلك مجتمعة 62 نافذة إسلامية، أي ما نسبته 29٪ من الإجمالي العالمي.

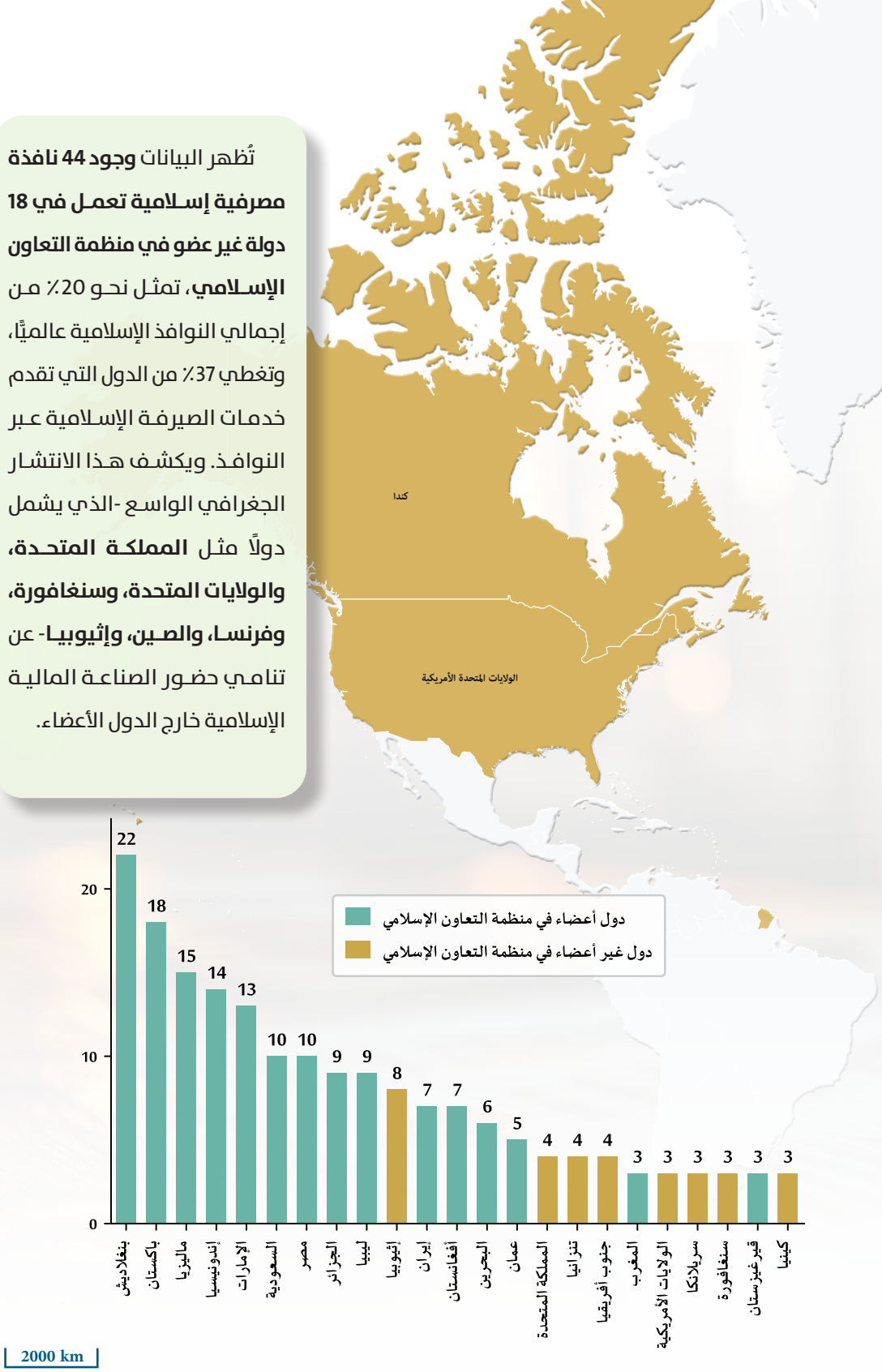
الانتشار الجغرافي للنوافذ الإسلامية عالميا (2024)



عدد النوافذ الإسلامية عالميا عام 2024



تُظهر البيانات **وجود 44 نافذة مصرفية إسلامية تعمل في 18 دولة غير عضو في منظمة التعاون الإسلامي**، تمثل نحو 20٪ من إجمالي النوافذ الإسلامية عالميًّا، وتغطي 37٪ من الدول التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ. ويكشف هذا الانتشار الجغرافي الواسع -الذي يشمل دولًا مثل **المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وسنغافورة، وفرنسا، والصين، وإثيوبيا**- عن تنامي حضور الصناعة المالية الإسلامية خارج الدول الأعضاء.

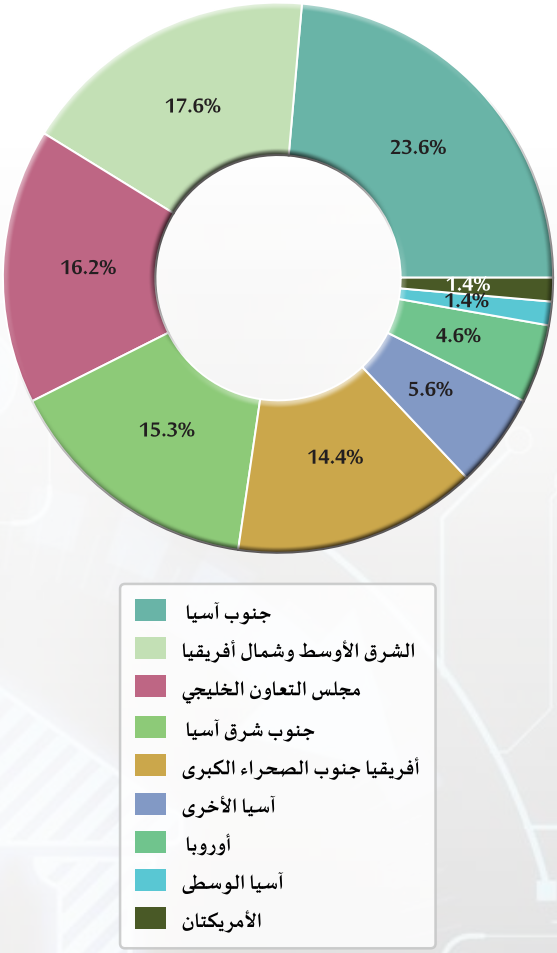


2-2/ التحليل الجغرافي للنوافذ الإسلامية عالميًّا

تستحوذ منطقة جنوب آسيا على النسبة الأكبر بواقع 24٪ من إجمالي النوافذ عالميًّا بعدد 51 نافذة إسلامية تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 18٪ وبعدد 38 نافذة، ثم تأتي كل من منطقة مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا بنسبتي 16٪ و15٪ على التوالي، مما يعكس الدور المحوري لهذه المناطق في نشاط النوافذ المصرفية الإسلامية عالميًّا.

وفي المرتبة الخامسة تأتي أفريقيا جنوب الصحراء بعدد 31 نافذة إسلامية تمثل 14٪ من الإجمالي العالمي، بينما توزعت 28 نافذة إسلامية إضافية على مناطق آسيا الأخرى وأوروبا والأمريكتين وآسيا الوسطى.

نسبة النوافذ الإسلامية عالميا في المناطق الجغرافية [عام 2024م]

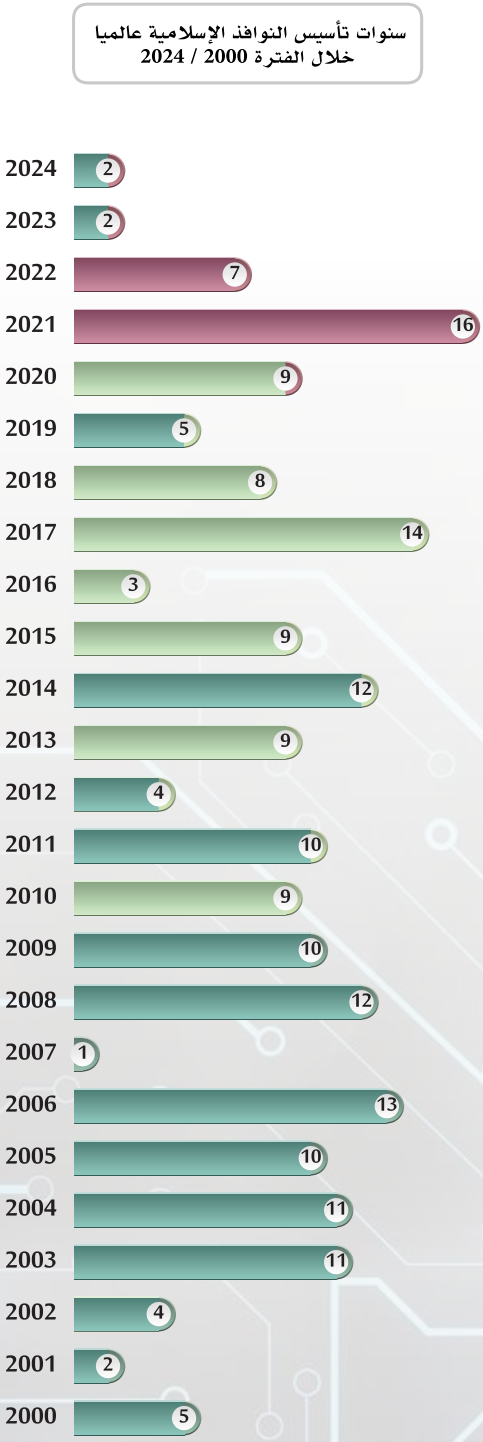


عدد النوافذ الإسلامية في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2024

44 نافذة في **18** دولة

3-2/ التحليل الزمني للنوافذ الإسلامية عالميًّا

تشير الإحصاءات إلى أن نحو 90٪ من النوافذ المصرفية الإسلامية تأسست خلال القرن الحادي والعشرين، وهو ما يعكس تحولًا جوهريًّا في بنية النظام المصرفي العالمي باتجاه تلبية الطلب المتنامي على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.



نسبة النوافذ الإسلامية التي أُنشئت في القرن الحادي والعشرين

90% من النوافذ المصرفية الإسلامية

3/ أبرز تطورات المصرفية الإسلامية في عام 2024

3-1/ تأسيس وإطلاق كيانات جديدة عام 2024



الإمارات العربية المتحدة.. إطلاق أول بنك رقمي إسلامي: شهدت الإمارات في فبراير 2024 إطلاق **بنك رويا** كأول بنك رقمي إسلامي محلي مرخص من مصرف الإمارات المركزي ومقره إمارة عجمان[1].



أوغندا.. إطلاق أول بنك إسلامي في البلاد: شهدت أوغندا في مارس 2024 تحولاً مهماً في قطاعها المالي مع إطلاق **بنك سلام أوغندا** كأول مصرف يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في البلاد، وذلك عقب إقرار الإطار التشريعي المنظم للصيرفة الإسلامية واعتماده رسمياً من البرلمان[2].



ماليزيا.. أول بنك رقمي إسلامي مرخّص: في مايو 2024 أُطلق **AEON Bank** رسمياً باعتباره أول بنك رقمي متكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في ماليزيا، وذلك تحت إشراف بنك نغارا ماليزيا[3].

ماليزيا.. نافذة إسلامية جديدة لبنك Mizuho Bank Malaysia: أعلن البنك في سبتمبر 2024 عن إطلاق نافذة مصرفية إسلامية جديدة لتقديم منتجات بالرينغيت الماليزي متوافقة مع أحكام الشريعة[4].



مملكة إسواتيني.. أعلن البنك المركزي في مملكة إسواتيني -وهي دولة مستقلة تقع في جنوب أفريقيا- عام 2024 عن تبني توجه تنظيمي يهدف إلى السماح بترخيص وتشغيل البنوك الإسلامية[5].

---

(1) https://www.centralbank.ae/

(2) https://salaambank.co.ug/

(3) https://www.aeonbank.com.my/

(4) https://www.mizuhogroup.com/

(5) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

2-3/ التحول البنكي نحو التمويل الإسلامي عام 2024



كازاخستان.. إعادة هيكلة Al Hilal إلى ADCB Islamic Bank JSC: في نوفمبر 2024 أعلنت مجموعة بنك أبو ظبي التجاري عن إعادة تسمية بنك الهلال الإسلامي ليصبح ADCB Islamic Bank Kazakhstan. وذلك في إطار توحيد الهوية المؤسسية لفروع المجموعة المتخصصة في الصيرفة الإسلامية في آسيا الوسطى[1].



المملكة المتحدة – تحويل Ahli United Bank (UK) إلى بنك إسلامي كامل: أعلن KFH في أغسطس 2024 عن إتمام تحويل بنك Ahli United Bank UK إلى مصرف يعمل بالكامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.



مصر – استكمال تحويل Ahli United Bank (Egypt) إلى مصرف إسلامي: شهدت مصر في أغسطس 2024 استكمال تحويل البنك الأهلي المتحد مصر إلى مصرف يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية[2].



ليبيا - تحول مصرف الصحاري إلى العمل المصرفي الإسلامي: شهد القطاع المصرفي الليبي في عام 2024 تطورًا لافتًا بإعلان بنك الصحراء انتقاله إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ليصبح من أوائل البنوك الكبرى في البلاد التي تعتمد نموذج الصيرفة الإسلامية بالكامل[3].

(1) https://www.adcb.com/

(2) https://www.kfh.com/

(3) https://www.saharabank.ly/

3-3/ صفقات التخارج والاندماج عام 2024



الكويت - الاندماج بين بنك بوبيان وبنك الخليج: أعلن كل من بنك بوبيان وبنك الخليج في أغسطس 2024 البدء في دراسة جدوى لاندماج محتمل بينهما بهدف إنشاء كيان مصرفي إسلامي تتجاوز أصوله خمسين مليار دولار[1].



تخارج بيت التمويل الكويتي من مصرف الشارقة الإسلامي: أعلن بيت التمويل الكويتي KFH في أغسطس 2024 عن بيع حصته البالغة 18,18٪ في مصرف الشارقة الإسلامي بقيمة 1,29 مليار درهم إماراتي[2].



العراق - الإعلان عن الموافقة على اندماج بنك الصفوة الإسلامي مع المصرف العراقي الإسلامي: أعلن المصرف العراقي الإسلامي في ديسمبر 2024 عن حصول بنك الصفوة الإسلامي على الموافقات الرسمية اللازمة للمضي في عملية الاندماج معه[3].

(1) https://boubyan.bankboubyan.com/
(2) https://www.kfh.com/
(3) https://www.isc.gov.iq/

4-3/ التطورات التنظيمية والتشريعية المؤثرة عام 2024



العراق – سحب ترخيص بنك ملي إيران: قرر البنك المركزي العراقي مطلع عام 2024 سحب ترخيص فرع بنك ملي إيران Bank Melli Iran في البلاد، وذلك بسبب محدودية النشاط التشغيلي وارتفاع مستوى المخاطر التنظيمية المرتبطة بالعقوبات الدولية[1].



أستراليا – إلغاء ترخيص «Islamic Bank Australia»: أعلنت هيئة الرقابة الاحترازية الأسترالية APRA في مارس 2024 إلغاء الترخيص المحدود الممنوح لـ Islamic Bank Australia وذلك بناء على طلب البنك نفسه ضمن عملية تقييم ذاتي لمدى الجاهزية التشغيلية[2].



إندونيسيا – إرشادات تنظيمية جديدة من هيئة الخدمات المالية الإندونيسية (OJK): أصدرت الهيئة في أكتوبر 2024 إرشادات تنظيمية جديدة للمنتجات المصرفية الإسلامية تتضمن تمويل المضاربة وحساب الاستثمار المقيد والوديعة المرتبطة بالوقف[3].



بنغلاديش - إطار تشريعي جديد لإعادة تنظيم عمل النوافذ المصرفية الإسلامية: تشهد بنغلاديش تحولاً تنظيميًا بارزًا مع طرح مقترح قانون Islami Bank Company Act-2024، الذي يهدف إلى إعادة هيكلة العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية التابعة لها، حيث يقضي المشروع بمنع البنوك التقليدية من الجمع بين الأنشطة المصرفية التقليدية، وتلك المتوافقة مع الشريعة داخل المؤسسة نفسها[4].



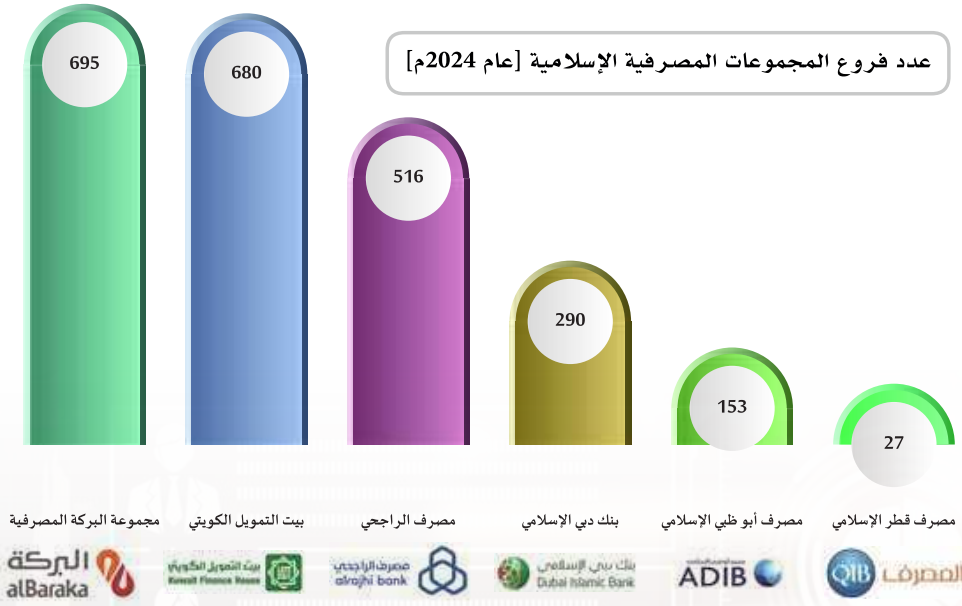
ماليزيا – سياسة «نوافذ الصيرفة الإسلامية» المحدّثة: أصدر بنك نيجارا ماليزيا في نوفمبر 2024 وثيقة السياسة المحدثة لتنظيم نوافذ الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية على أن يبدأ العمل بها في الأول من يناير 2025. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز الفصل والحوكمة بين الأنشطة الإسلامية والتقليدية، وضمان تطبيق معايير تشغيلية ورقابية أكثر دقة بما يدعم سلامة القطاع ويعزز كفاءته التشغيلية[5].

(1) https://www.reuters.com/
(2) https://www.apra.gov.au/
(3) https://www.ojk.go.id/
(4) https://www.bb.org.bd/
(5) https://www.bnm.gov.my/

4/ المجموعات المصرفية الإسلامية عام 2024

تمثل المجموعات المصرفية الإسلامية أحد الأعمدة الرئيسة في هيكل التمويل الإسلامي الحديث. على مستوى الأداء استحوذ مصرف الراجحي على المركز الأول عالميًّا في حجم الأصول تلاه بيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي ومصرف أبو ظبي الإسلامي ومصرف قطر الإسلامي. بينما تصدرت مجموعة البركة المصرفية مؤشر الانتشار الدولي عبر شبكة تضم أكثر من 650 فرعًا في ثلاث عشرة دولة.

4-1/ عدد فروع المجموعات المصرفية عام 2024



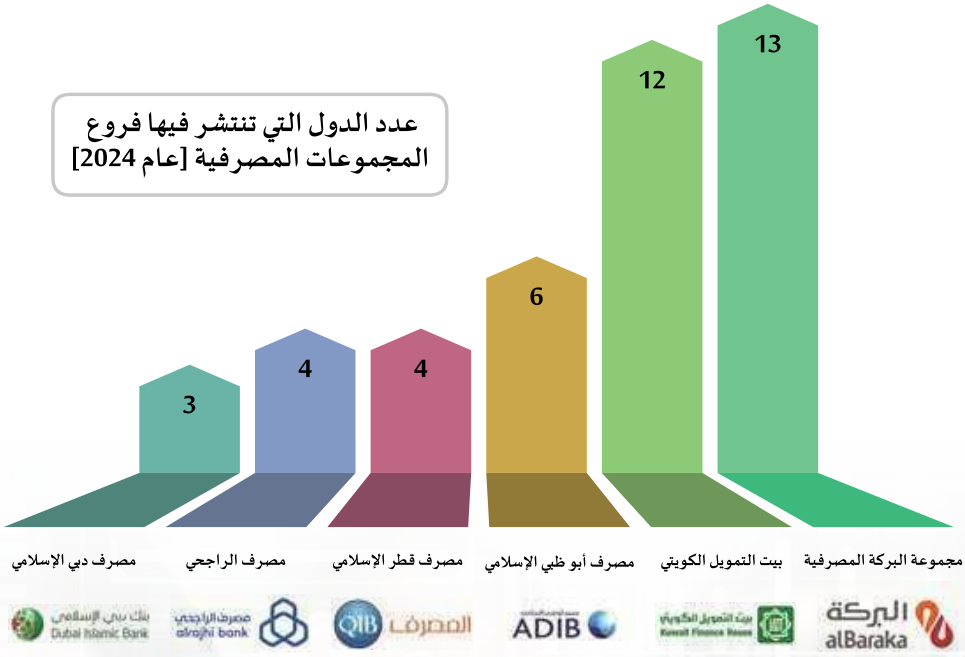
تُظهر البيانات أن المجموعات المصرفية الإسلامية المختارة تمتلك وحدات مصرفية منتشرة في إحدى وعشرين دولة في ثلاث قارات، وتقدم خدماتها من خلال شبكة تتجاوز 2300 فرع.

وعلى مستوى توزيع الفروع تمتلك مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي أكبر شبكتين من الفروع بعدد يبلغ 695 و680 فرعًا على التوالي، بينما يدير مصرف الراجحي شبكة تضم 516 فرعًا في حين يبلغ العدد الإجمالي لفروع كل من مصرف دبي الإسلامي ومصرف أبو ظبي الإسلامي ومصرف قطر الإسلامي مجتمعين 470 فرعًا.

أما من حيث الانتشار الجغرافي فتأتي مجموعة البركة المصرفية في المرتبة الأولى بوجودها في 13 دولة، تليها بيت التمويل الكويتي المنتشر في 12 دولة، ثم مصرف أبو ظبي الإسلامي عبر 6 دول يليه كل من مصرف قطر الإسلامي ومصرف الراجحي بانتشار في أربع دول لكل منهما بينما يحتل مصرف دبي الإسلامي المرتبة الخامسة بوجوده في ثلاث دول.

عدد فروع المجموعات المصرفية الإسلامية عام 2024

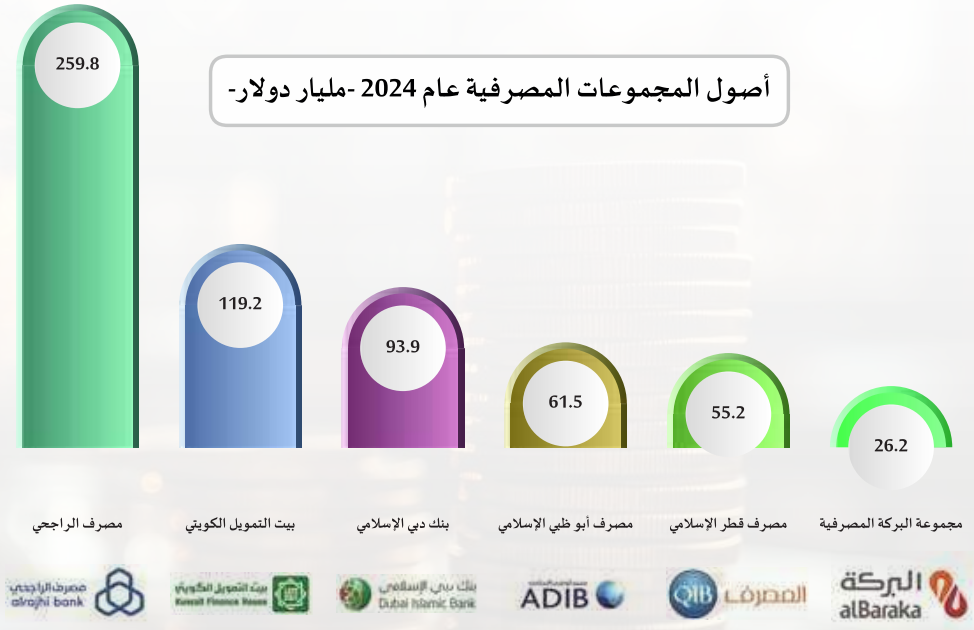
أكثر من 2300 فرع



4-2/ أصول المجموعات المصرفية عام 2024

يتصدر مصرف الراجحي القائمة بأصول تبلغ 259,8 مليار دولار. فيما يأتي بيت التمويل الكويتي في المرتبة الثانية بأصول قدرها 119,2 مليار دولار.

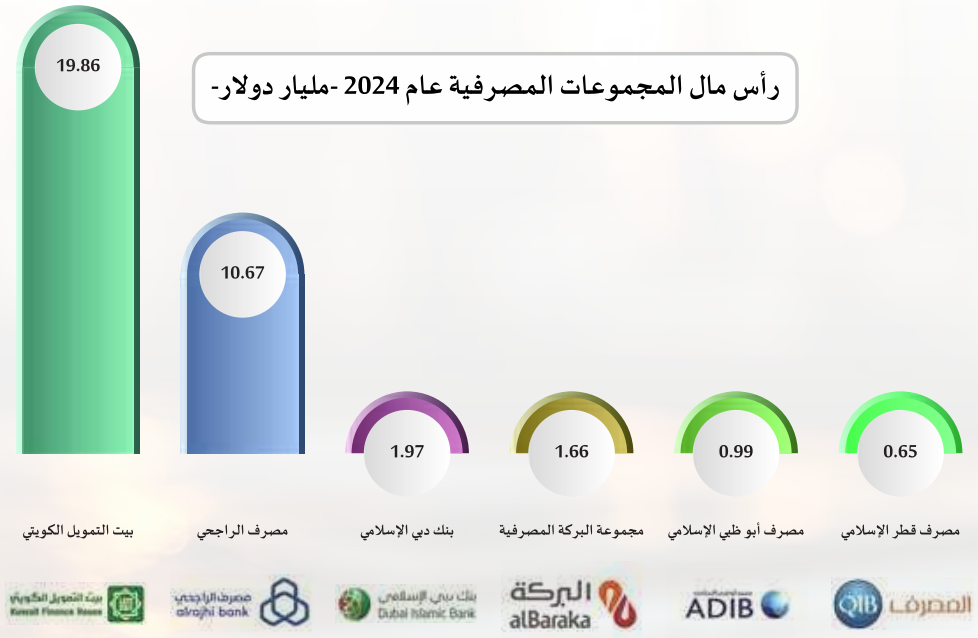
ويشغل بنك دبي الإسلامي المركز الثالث بأصول تبلغ 93,9 مليار دولار متقدمًا على مصرف أبو ظبي الإسلامي الذي بلغت أصوله 61,5 مليار دولار. بينما جاءت أصول مصرف قطر الإسلامي عند 55,2 مليار دولار. في حين تمتلك مجموعة البركة المصرفية أصولًا تُقدّر بنحو 26,2 مليار دولار تعكس نموذجها التشغيلي القائم على الانتشار الجغرافي الواسع أكثر من التركيز على الحجم المالي الكلي.



3-4/ رأس مال المجموعات المصرفية عام 2024

يتصدر بيت التمويل الكويتي المشهد برأس مال يبلغ 19,86 مليار دولار مدعومًا باندماجات واستحواذات عززت قاعدته الرأسمالية يليه مصرف الراجحي برأس مال قدره 10,67 مليار دولار.

ويأتي بنك دبي الإسلامي في مرتبة متقدمة برأس مال يبلغ 1,97 مليار دولار يليه مجموعة البركة المصرفية برأس مال 1,66 مليار دولار. بينما بلغ رأس المال في مصرف أبو ظبي الإسلامي نحو 0,99 مليار دولار وفي مصرف قطر الإسلامي حوالي 0,65 مليار دولار.





ثالثًا:

صناعة التأمين التكافلي

يُعدّ التكافل نموذجًا ماليًّا تشاركيًّا قائمًا على تجميع مساهمات المشتركين في صندوق مستقل يمُوَّل بصيغة التبرع لتقاسم المخاطر وتعويض الخسائر وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ويقوم هذا النموذج على فصلٍ مؤسسي بين أموال الصندوق وأموال الشركة المديرة، التي تتولى التشغيل والاستثمار بصفتها وكيلاً أو مضاربًا مقابل أجر محدد، مع التزام صارم بقواعد الحوكمة والشفافية. وتظل ملكية الصندوق وفوائضه وتعويضاته للمشتركين، مع معالجة أي عجز عبر قرض حسن يُسدَّد من فوائض الفترات اللاحقة، بما يعزز الاستقرار المالي ويجعل التكافل أداة فعالة للحماية المالية والتنمية الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة.

1/ أصول التأمين التكافلي وأقساط الاكتتاب ومعدلات النمو عالميًّا عام 2024

1-1/ حجم أصول التأمين التكافلي عالميًّا عام 2024[1]



نمت أصول التأمين التكافلي خلال الفترة (2024/2018) في مسار صعودي واضح. فقد ارتفعت الأصول من 45 مليار دولار في عام 2018 إلى 136 مليار دولار في 2024، وهو ما يعبر عن نمو متدرج ومستقر رغم التقلبات الاقتصادية العالمية.

وتكشف التوقعات المستقبلية عن نمو أكبر بحلول 2028 حيث يُتوقع أن تصل الأصول إلى نحو 237 مليار دولار، وهو ما يشير إلى تحول القطاع إلى أحد المكونات الرئيسة في الصناعة المالية الإسلامية العالمية.

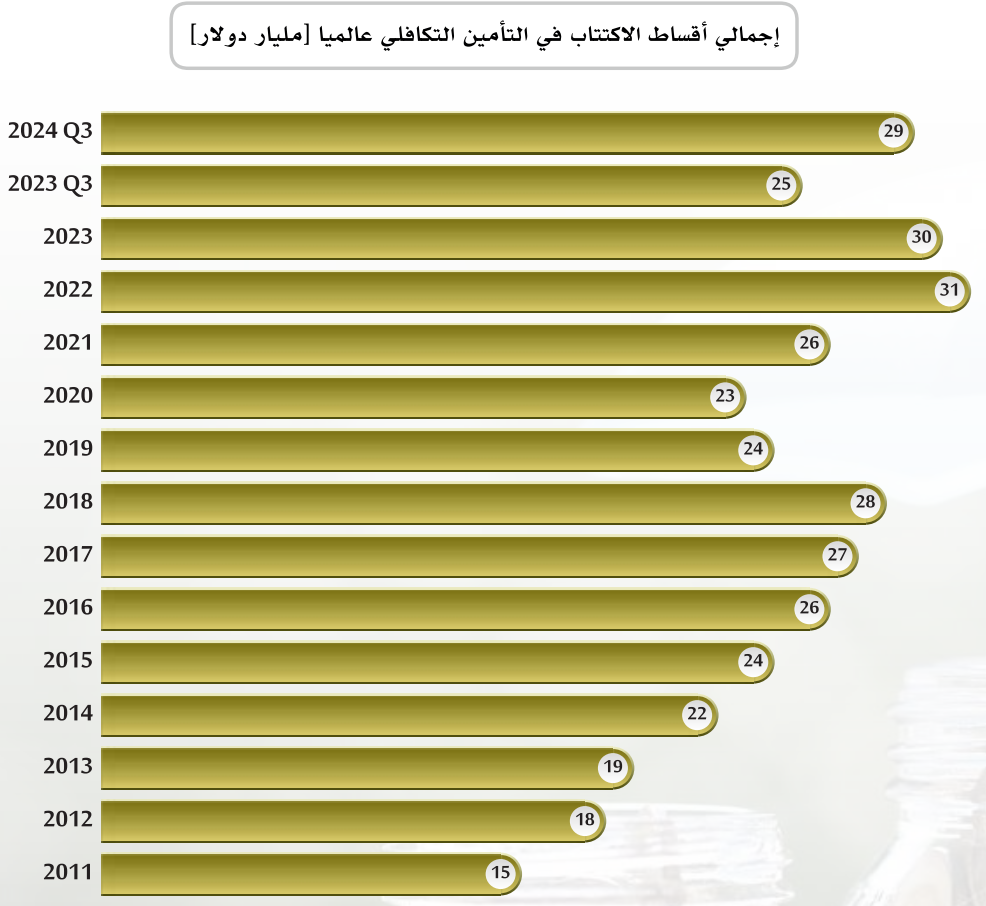


(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

2-1/ إجمالي أقساط الاكتتاب في التأمين التكافلي عالميًّا عام 2024[1]

يعكس المسار التاريخي لإجمالي الاشتراكات المكتتبة في قطاع التأمين التكافلي تحسنًا تدريجيًّا في أداء الصناعة منذ عام 2011 وحتى عام 2024.

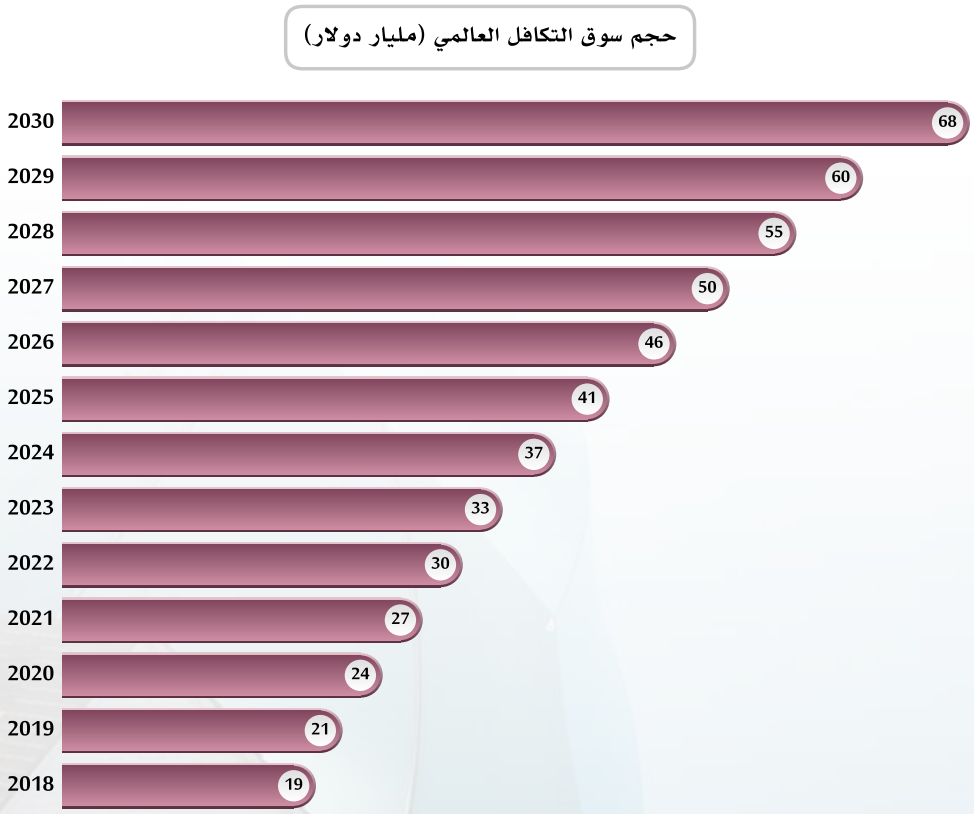
أظهرت بيانات عام 2024 استمرار جاذبية سوق التأمين التكافلي عالميًّا، حيث سجل إجمالي أقساط الاكتتاب نحو 29 مليار دولار.



(1) Islamic Financial Services Board (IFSB) Stability Report, 2025.

3-1/ نمو سوق التأمين التكافلي العالمي[1]

تشير التقديرات إلى أن سوق التأمين التكافلي العالمي يواصل مساره التصاعدي مدفوعًا بارتفاع الطلب على حلول الحماية المتوافقة مع الشريعة. **وتُظهر بيانات 2024 وصول حجم السوق إلى ما يقارب 35 مليار دولار**[2]، بما يعكس نموًّا مستدامًا وتوسعًا في قاعدة المشتركين. كما تتوقع المؤشرات استمرار هذا الاتجاه ليصل السوق إلى نحو 70 مليار دولار بحلول 2030.



(1) Shariq Sikander, FSA, CERA, Takaful: An Alternative Approach to Insurance (SOA Research Institute: General Insurance Research Committee, 2024).

(2) أقساط الاكتتاب تمثل المبالغ التي يدفعها العملاء خلال العام مقابل الحصول على التغطية التأمينية، بينما يُعبّر حجم السوق عن القيمة الإجمالية للنشاط التأميني، حيث يشمل الأقساط إلى جانب الأنشطة الأخرى مثل الاستثمارات والخدمات والتوسع في السوق.

2/ صناعة التأمين التكافلي دوليًّا عام 2024

2-1/ توزيع مؤسسات التأمين التكافلي دوليًّا

امتد نشاط مؤسسات التأمين التكافلي ليغطي ما يزيد على 53 دولة حول العالم، ويضم أكثر من 390 شركة عام 2024[1]، توفر قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي معلومات تفصيلية عن 240 مؤسسة منها[2]. وتُظهر البيانات وجود تركز ملحوظ في توزيع شركات التكافل عالميًّا، حيث تستحوذ 15 دولة فقط على نحو 81٪ من إجمالي السوق، ممثلة بما يقارب 198 شركة عاملة.



وتظهر المعطيات أن دول جنوب وجنوب شرق آسيا تتصدر مشهد التأمين التكافلي العالمي، حيث تحتل **إندونيسيا** المرتبة الأولى بواقع ٤٨ شركة وبحصة تبلغ ٢٠٪ من إجمالي الشركات العاملة في هذه الدول الخمس عشرة. كما تأتي **السعودية** في المرتبة الثانية بعدد ٢٨ شركة وبحصة ١٢٪، تليها **ماليزيا** التي تستحوذ على ١٠٪ من السوق بعدد ٢٤ شركة، ما يؤكد الدور الريادي لهذه الدول في تطوير البنية التشريعية والتشغيلية لقطاع التكافل.

أما على المستوى الخليجي، فقد سجلت **الكويت** وجودًا لافتًا بـ16 شركة تمثل 7٪ من إجمالي الشركات في العينة، بينما تمتلك **الإمارات** 9 شركات (4٪) والبحرين 6 شركات (2٪). وتُظهر هذه الأرقام اتساع النشاط التكافلي داخل المنطقة، انسجامًا مع التطور الذي يشهده القطاع المالي الإسلامي في أسواق الخليج.

من جهة أخرى، تسهم مجموعة من الدول ذات الكثافة السكانية العالية في تعزيز القاعدة العريضة لصناعة التكافل، مثل **باكستان** بـ15 شركة (6٪) و**بنغلاديش** بـ14 شركة (6٪) و**مصر** بـ10 شركات (4٪).

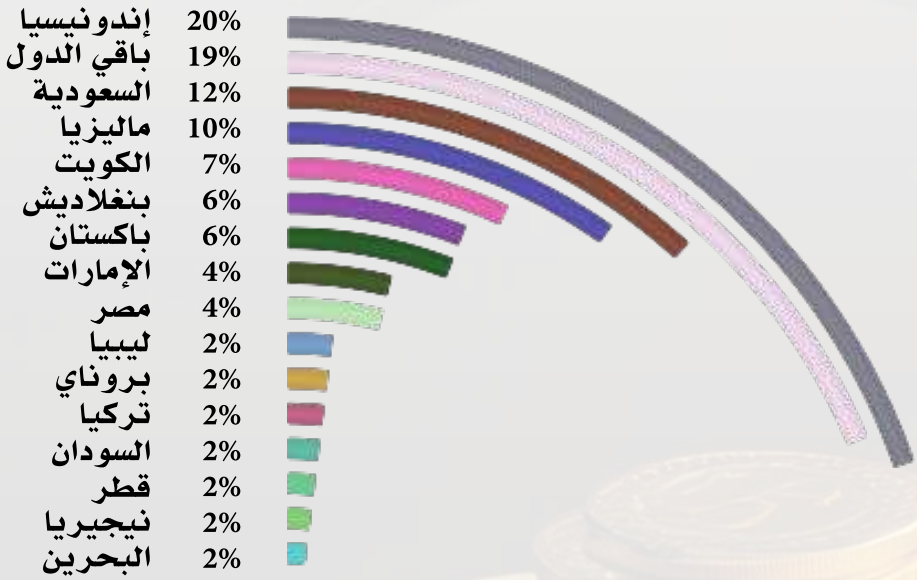
(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

(2) https://database.albaraka.site/

أكبر خمس عشرة دولة في عدد شركات التأمين التكافلي عالميا عام 2024



نسبة استحواذ الدول على شركات التأمين التكافلي عالميا عام 2024



2-2/ حجم أصول التأمين التكافلي دوليًّا عام 2024[1]

تشير البيانات الخاصة بتوزيع أصول التأمين التكافلي لعام 2024 إلى تركز كبير في عدد محدود من الدول، وهو ما يعكس التفاوت في مستويات التطور التشغيلي والتنظيمي داخل صناعة التكافل عالميًّا. وتتصدر **إيران** القائمة بأصول تبلغ نحو 73 مليار دولار.



وتأتي **ماليزيا** في المرتبة الثانية بأصول قدرها 28 مليار دولار. كما تحتل **السعودية** المرتبة الثالثة بأصول تقدر بنحو 22 مليار دولار. أما **الإمارات** فقد سجلت نحو 4 مليارات دولار. وتأتي كل من **إندونيسيا وتركيا** بأصول تبلغ 2 مليار دولار لكل منهما.

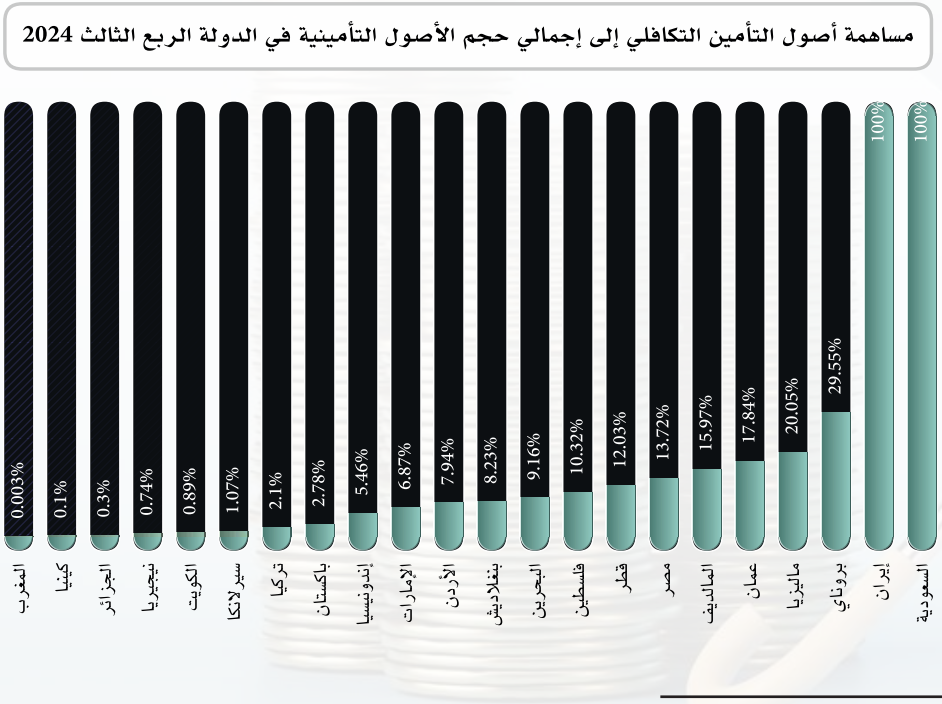
(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

3-2/ مساهمة أصول التأمين التكافلي إلى إجمالي حجم الأصول التأمينية للدولة[1]

تُظهر البيانات وجود تباين ملحوظ في مستوى اعتماد الدول على التأمين التكافلي ضمن منظوماتها التأمينية خلال الربع الثالث من عام 2024، حيث تأتي **السعودية وإيران** في صدارة الدول بنسبة اعتماد كامل على التأمين التكافلي وهو ما يشير إلى تبني نموذج تأميني إسلامي شامل قائم على الإطار الشرعي للتكافل بما يعكس دورًا تنظيميًّا قويًّا وتوجهًا استراتيجيًّا نحو مواءمة الصناعة المالية مع الضوابط الشرعية ويعزز كذلك قدرة شركات التكافل على قيادة القطاع التأميني بأكمله في هاتين الدولتين.

وتظهر مجموعة من الدول مثل **بروناي وماليزيا وعمان والمالديف ومصر وقطر** بنسب تتراوح بين 12٪ و30٪ مما يدل على وجود قطاع تكافلي نشط يعمل جنبًا إلى جنب مع التأمين التجاري في إطار مزدوج.

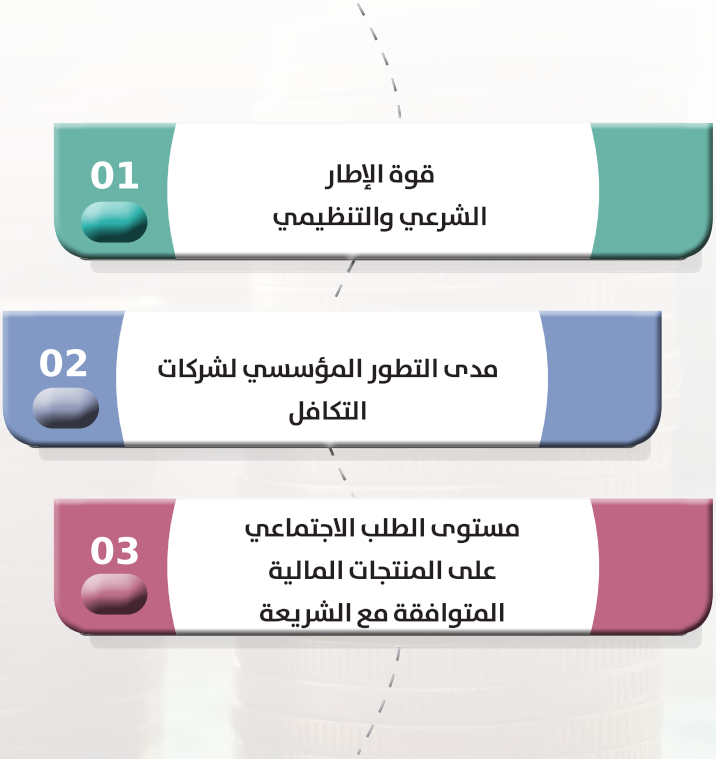
بالإضافة إلى مجموعة من الدول التي تسجل نسبًا بين 5٪ و10٪ مثل: **فلسطين والبحرين وبنغلاديش والأردن والإمارات.**



(1) Islamic Financial Services Board (IFSB) Stability Report, 2025.

وفي المقابل تسجل دول مثل **إندونيسيا وباكستان وتركيا وسريلانكا والكويت ونيجيريا والجزائر وكينيا والمغرب** نسبًا تقل عن 5٪ مما يشير إلى أن التكافل لا يزال في مراحل نمو مبكرة.

وتكشف هذه التباينات أن انتشار التأمين التكافلي يرتبط بثلاثة عوامل رئيسة هي:



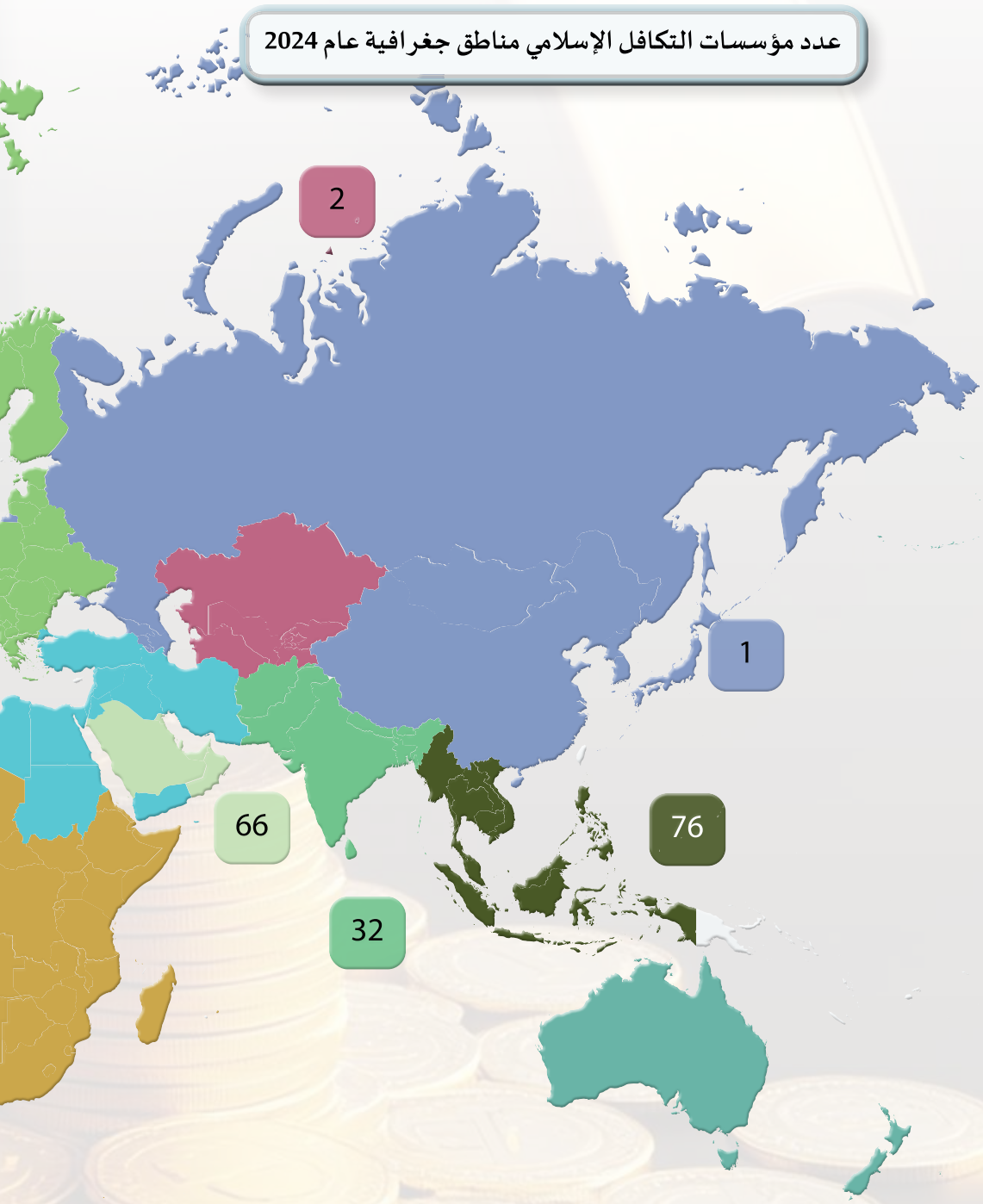
3/ التوزيع الجغرافي لصناعة التأمين التكافلي عام 2024

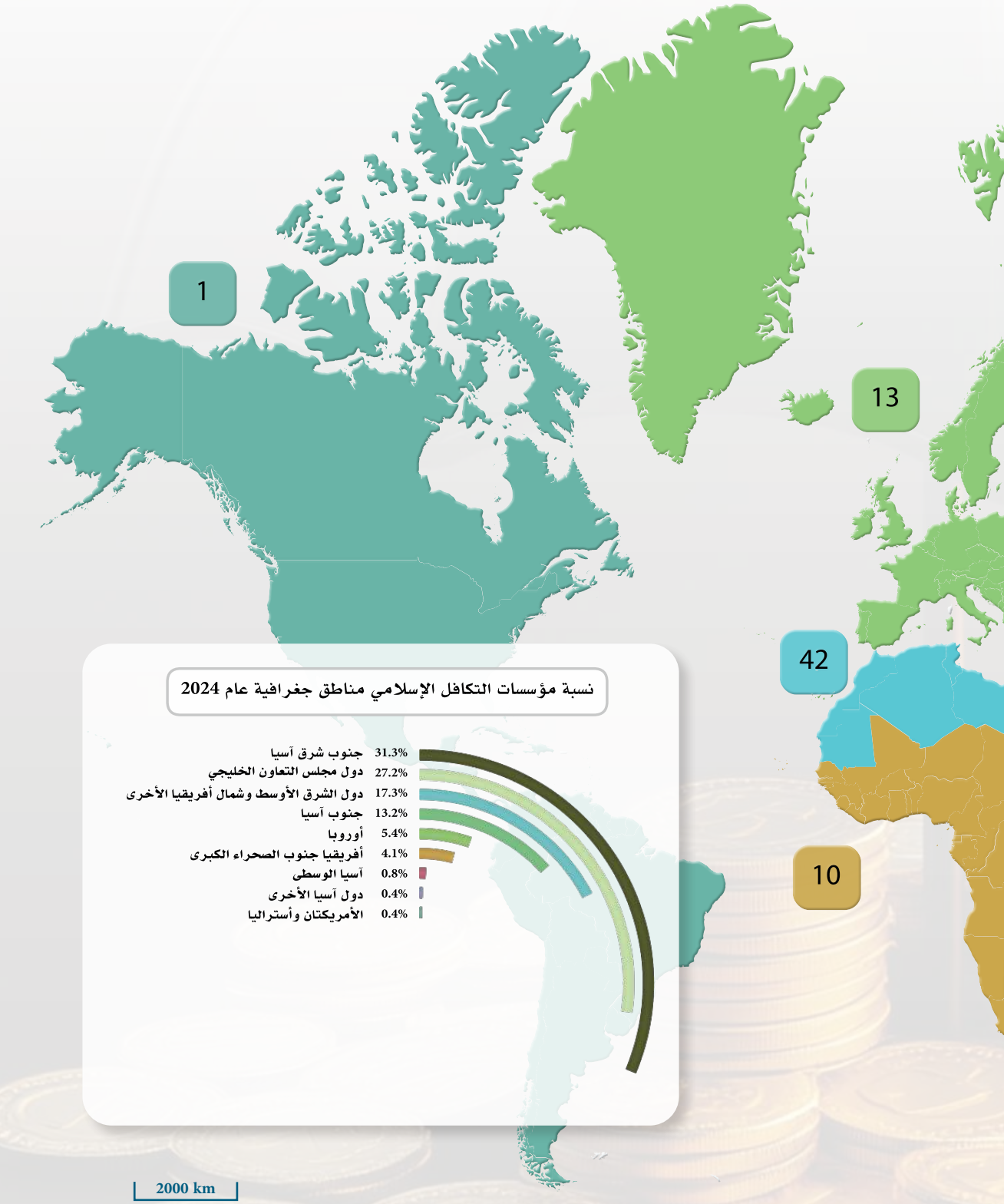
3-1/ توزيع مؤسسات التأمين التكافلي مناطق جغرافية 2024[1]

تتصدر دول جنوب شرق آسيا القائمة بنسبة 31٪ وبعدد 76 شركة، تليها دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 27٪ وبعدد 66 شركة، ما يعكس رسوخ الصناعة في هاتين المنطقتين نتيجة البيئة التنظيمية الداعمة وارتفاع الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة.

كما سجّلت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى نسبة 17٪ (42 شركة)، وجنوب آسيا 13٪ (32 شركة). في المقابل، تُظهر أوروبا وجوداً محدوداً نسبيًّا بنسبة 5٪ (13 شركة)، فيما تتراجع النسب إلى مستويات هامشية في المناطق الأخرى مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (4٪) وآسيا الوسطى (1٪) والأميركتين (0,4٪).

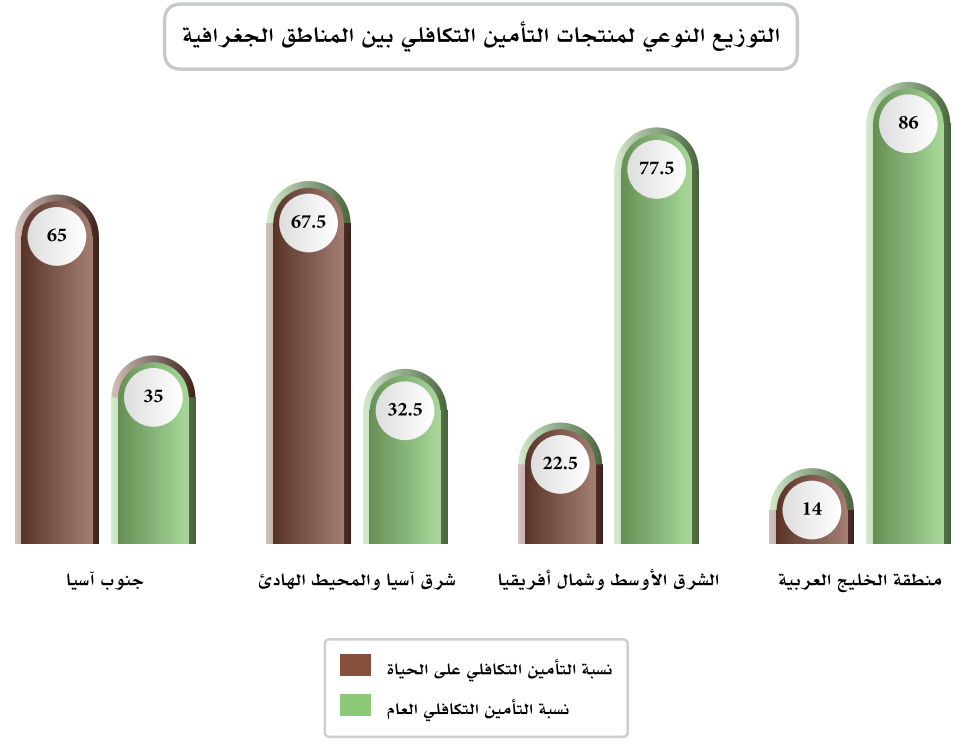
(1) https://database.albaraka.site/


عدد مؤسسات التكافل الإسلامي مناطق جغرافية عام 2024
2
1
76
66
32


1
13
42
10
نسبة مؤسسات التكافل الإسلامي مناطق جغرافية عام 2024
جنوب شرق آسيا 31.3%
دول مجلس التعاون الخليجي 27.2%
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى 17.3%
جنوب آسيا 13.2%
أوروبا 5.4%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 4.1%
آسيا الوسطى 0.8%
دول آسيا الأخرى 0.4%
الأمريكتان وأستراليا 0.4%
2000 km

2-3/ التوزيع النوعي لمنتجات التأمين التكافلي بين المناطق الجغرافية[1]

تُبرز المقارنة بين الأقاليم المختلفة داخل صناعة التأمين التكافلي تمايزًا بنيويًّا في طبيعة المنتجات السائدة، وذلك في إشارة واضحة إلى تنوع خصائص كل سوق وديناميكيات الطلب فيها، إذ يهيمن **التأمين العائلي** في دول جنوب آسيا مثل **باكستان وبنغلاديش** بنسب تقارب 60٪ إلى 70٪ مدفوعًا بتزايد توجه الأسر نحو منتجات الادخار والحماية، كما تتكرر الهيمنة ذاتها في أسواق شرق آسيا والمحيط الهادئ وبشكل خاص في **ماليزيا وبروناي**، حيث تتراوح حصة هذا النوع بين 65٪ و70٪ نتيجة التطور الملحوظ في برامج الادخار والتعليم والتقاعد، وفي المقابل تميل أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خارج دول الخليج إلى هيمنة **التأمين العام** بنسب تتراوح بين 70٪ و85٪ بفعل الطبيعة الإلزامية لتأمين المركبات والخدمات الصحية، وتتعمق هذه الهيمنة في دول الخليج حيث تتجاوز حصة التأمين غير الحياة 85٪، ما يعكس بنية اقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على التأمينات الإلزامية والقطاعات التشغيلية واسعة النطاق.



(1) Bank Negara Malaysia Takaful Annual Report 2023 & Islamic Financial Services Board IFSB Islamic Financial Stability Report 2023 & EY Global Takaful Industry Report 2024.

3-3/ الملاءة المالية لمنتجات التأمين التكافلي بين المناطق الجغرافية[1]

تعكس البيانات تفاوتًا جوهريًّا في قوة المراكز المالية وقدرة الصناديق على الوفاء بالتزاماتها خلال عام 2023 وعام 2024، إذ تسجل منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أعلى مستويات الملاءة على الإطلاق تتجاوز 350٪ في كلا العامين. وهو ما يعكس تطورًا مؤسسيًّا متقدمًا وكفاءة عالية في إدارة الاحتياطيات واستثمارات التكافل في أسواق رائدة مثل **ماليزيا وبروناي**.

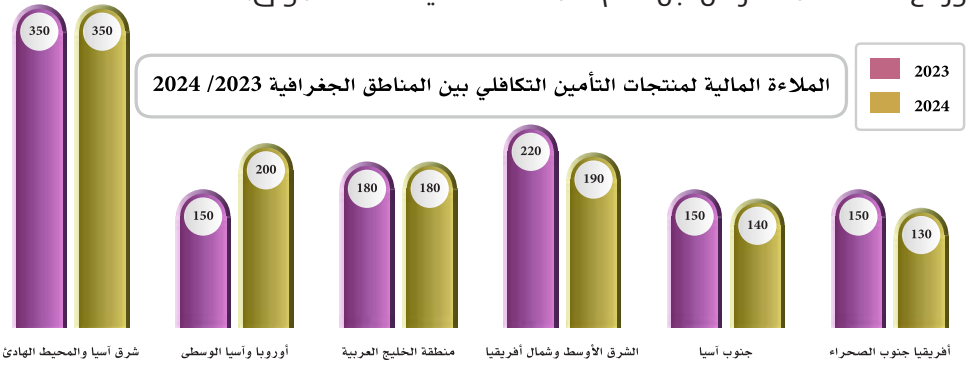
وفي أوروبا وآسيا الوسطى تظهر البيانات نموًّا لافتًا في الملاءة من نحو 150٪ في 2023 إلى ما يقارب 200٪ في 2024 وهو ما يشير إلى توسع الأصول وارتفاع كفاءة إدارة المخاطر في قطاع ما يزال في مرحلة بناء قدراته التشغيلية.

أما دول الخليج فتسجل مستوىً مستقرًّا يقارب 180٪ في الفترتين وهو مستوىً يعكس قوة البيئة الرقابية ووفرة التدفقات الناتجة عن التأمين الإلزامي على المركبات والصحة، مما يوفر قاعدة مالية مستقرة للصناديق.

وتتجاوز الملاءة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خارج الخليج مستوى 220٪ في 2023، فيما تنخفض قليلًا إلى نحو 190٪ في 2024 مما يشير إلى تحسن متواصل في ممارسات إدارة التكافل رغم التحديات الاقتصادية التي تواجه بعض أسواق المنطقة.

أما جنوب آسيا فتبقى مستويات الملاءة فيها ضمن نطاق 150٪ في 2023 و140٪ في 2024 مما يعكس قطاعًا في طور النمو يعتمد بشكل كبير على التوسع في منتجات التكافل العائلي ذات الطبيعة طويلة الأجل.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء تسجل الملاءة مستوىً يقارب 150٪ في 2023 وتنخفض إلى نحو 130٪ في 2024. وهي مستويات تشير إلى محدودية حجم الأصول والحاجة إلى تعزيز رأس المال ورفع كفاءة الاستثمار من أجل دعم الاستدامة المالية لهذه الأسواق.



(1) Islamic Financial Services Board (IFSB) Stability Report, 2025.

4/ أبرز تطورات صناعة التأمين التكافلي عام 2024

4-1/ أبرز التطورات التنظيمية في قطاع التأمين التكافلي عام 2024



المملكة العربية السعودية.. أجرت هيئة التأمين في المملكة خلال عام 2024 سلسلة من التحديثات الرقابية التي عززت الإطار التشغيلي لشركات التأمين التعاوني المتوافق مع الشريعة، حيث شملت هذه التعديلات تطوير تعليمات الحوكمة وإدارة الأخطار ونماذج الملاءة المالية بما يرفع كفاءة الشركات ويحسن قدرتها على الالتزام بالمعايير الشرعية والتنظيمية[1].



الإمارات العربية المتحدة.. قام المصرف المركزي لدولة الإمارات في عام 2024 بإصدار تحديثات رقابية جديدة تخص شركات التكافل وتركز على معايير الملاءة وإدارة الأخطار ومتطلبات الحوكمة الشرعية بما يدعم استقرار قطاع التأمين الإسلامي، ويوفر بيئة تنظيمية أكثر قدرة على استيعاب توسع منتجات التكافل[2].



مملكة البحرين.. حدث مصرف البحرين المركزي في عام 2024 عددًا من القواعد المنظمة للتأمين التكافلي ضمن المجلد الثالث من دليل القواعد الرقابية، بما يشمل متطلبات الحوكمة الشرعية والفصل المحاسبي وآليات إدارة الفائض، مما يعزز شفافية شركات التكافل ويرفع جودة العمل الرقابي[3].



ماليزيا.. أصدر بنك نغارا ماليزيا في عام 2024 تحديثًا للإطار التشغيلي للتكافل إضافة إلى تعديلات على قواعد الحوكمة الشرعية بهدف رفع جودة الامتثال وتحسين إدارة الأخطار لدى شركات التكافل[4].



إندونيسيا.. أدخلت هيئة الخدمات المالية في إندونيسيا عام 2024 تحديثات على اللوائح المنظمة للتأمين التكافلي وإعادة التكافل مع تركيز على رفع متطلبات الحوكمة الشرعية وتعزيز الملاءة المالية[5].

(1) https://www.ia.gov.sa/
(2) https://centralbank.ae/
(3) https://www.cbb.gov.bh/
(4) https://www.bnm.gov.my/
(5) http://ojk.go.id/

2-4/ أبرز حالات الاندماج في قطاع التأمين التكافلي عام 2024..



المملكة العربية السعودية.. حصلت شركة سلامة للتأمين التعاوني على موافقة هيئة التأمين للمضي في عملية اندماجها مع شركة عناية للتأمين التعاوني، وذلك استنادًا إلى اتفاقية استحواذ يتم بموجبها نقل الأصول والحقوق والالتزامات وإنهاء عقود الشركة المندمجة لصالح سلامة. وما تزال العملية قيد استكمال المتطلبات التنظيمية[1].



مملكة البحرين.. تستكمل شركة سوليدرتي البحرين في عام 2024 استحواذها الكامل على شركة الهلال لايف وشركتها التابعة الهلال تكافل، وذلك عقب حصولها على جميع الموافقات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي[2].

3-4/ أبرز فاعليات قطاع التأمين التكافلي عام 2024



المملكة العربية السعودية.. انعقدت فعالية **التحالف العالمي للتكافل «رؤية مشتركة لتعزيز الصمود المالي عبر التكافل»** ضمن فعاليات COP16 UNCCD وذلك في ديسمبر 2024 في الرياض بهدف إبراز الدور الاستراتيجي للتكافل كأداة مالية قادرة على دعم المجتمعات في مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية وتعزيز آليات الحماية للمجموعات الهشة وركزت الفعالية على توظيف مبادئ المشاركة وتقاسم الأخطار في نماذج التكافل لتعزيز الاستدامة المالية ودعم خطط التكيف المناخي[3].

(1) https://www.saudiexchange.sa/

(2) Solidarity Bahrain B.S.C, Annual Report, 2024.

(3) https://irff.undp.org/



الإمـارات العربية المتحـدة.. انعقـد **المنتـدى العالمي للتكافـل وإعادة التكافل 2024** في سبتمبر بهدف مناقشة التطورات الراهنة في صناعة التأمين التكافلي وتحليل فرص النمو في الأسـواق الإسـلامية مع التركيز على تعزيز الحوكمة والملاءة وإدارة الأخطار وتطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة. وقد خلصـت أعمال المنتـدى إلى عدد من التوصيـات أبرزها ضرورة توسيع التحول الرقمي في عمليات التكافل ورفع كفاءة النماذج التشـغيلية وتطويـر الأطـر الرقابيـة والشرعيـة إلى جانـب دعـم التعـاون الإقليمي والدولي في مجال التكافل وتعزيز الوعي التأميني[1].



نيجيريا.. انعقد **مؤتمر التكافـل والتمويل غير القائم عـلى الفائدة في إفريقيـا 2024**.. أكـد المؤتمـر أهميـة توجيـه حلـول تكافليـة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وانتهى إلى توصيات تدعو إلى تعزيز الإطار التشريعي ورفع كفـاءة الحوكمة الشرعيـة وتطويـر المنتجات وتوسـيع التعاون بين الجهـات الرقابيـة وشركات التكافـل بما يسـهم في بناء قطـاع مالي أكثر استدامة في إفريقيا[2].

(1) https://www.alhudacibe.com/

(2) https://atnif.com/

5/ سوق التأمين التكافلي.. المملكة العربية السعودية أنموذجًا[1]



يرتكز سوق التأمين في المملكة على نموذج التأمين التعاوني باعتباره الإطار الشرعي والتنظيمي الحاكم للنشاط، حيث تُمارس العمليات عبر شركات مرخصة تقوم على مبدأ المشاركة وتقاسم الأخطار وفق الضوابط الشرعية. ويشكّل هذا النموذج الأساس المنظم لبنية السوق ويوفر إطارًا يضمن توافق الممارسات التأمينية مع متطلبات الحوكمة الشرعية والاقتصادية[2].

5-1/ تطورات قطاع التأمين السعودي عام 2024

5-1-1/ أبرز التطورات في قطاع التأمين السعودي عام 2024

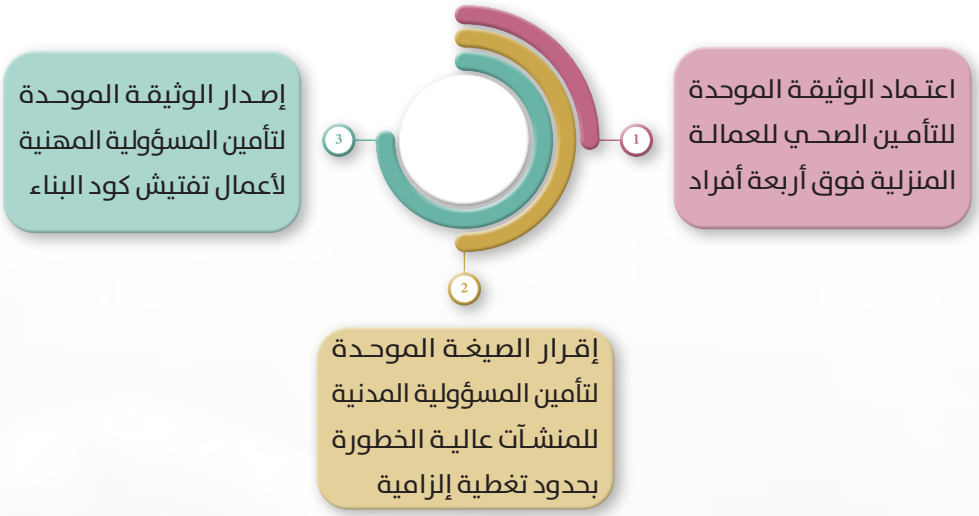
سجّل قطاع التأمين في المملكة خلال عام 2024 نموًّا اقتصاديًّا وتنظيميًّا ملحوظًا، حيث **ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة إلى 76,1 مليار ريال بنمو 16,3٪**، مدفوعًا بتوسع التأمين الصحي ومنتجات الحماية والادخار. وارتفع العمق التأميني إلى 2,59٪ بما يعكس تعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد غير النفطي، كما تحسّن الأداء المالي بصعود صافي الدخل إلى 3,6 مليار ريال. وارتفعت معدلات التوطين إلى 85٪، إلى جانب منح ترخيص ثانٍ لشركة تأمين أجنبية، في مؤشر على انفتاح السوق وتعزيز كفاءة وجودة الخدمات.

(1) تقرير سوق التأمين السعودي 2024، هيئة التأمين.

(2) نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، البنك المركزي السعودي، 2021م.

5-1-2/ أبرز التطورات التنظيمية في قطاع التأمين السعودي عام 2024

شهد قطاع التأمين السعودي في 2024 إصلاحات تنظيمية هدفت إلى توحيد الوثائق الإلزامية ورفع مستوى الحماية التأمينية. شمل ذلك:



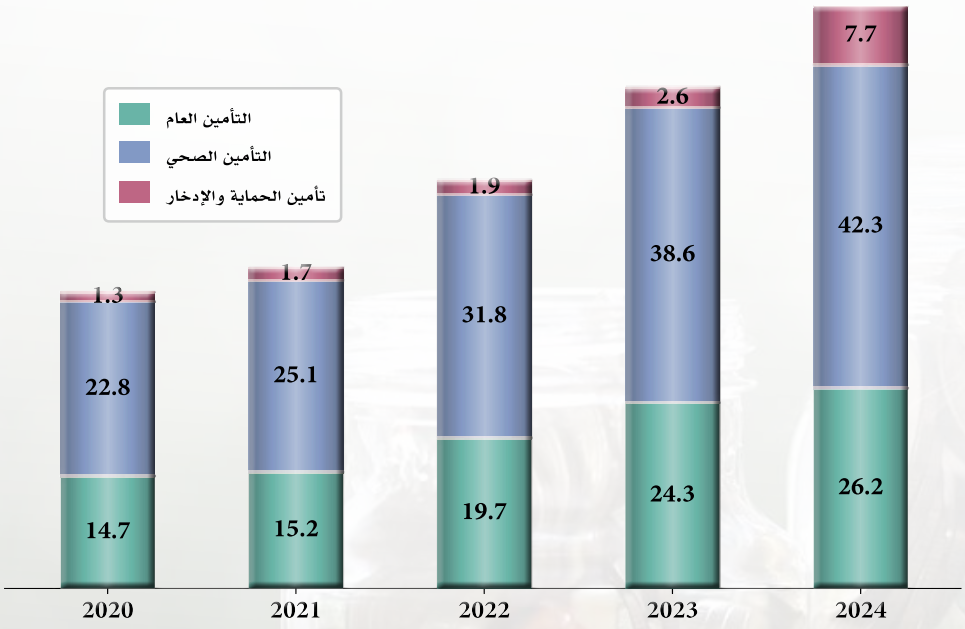
وتمثل هذه الإجراءات اتجاهًا تنظيميًّا يعزز جودة المنتجات التأمينية ويرفع كفاءة الحماية والرقابة داخل السوق.

2-5/ أداء التأمين السعودي عام 2024

2-5-1/ إجمالي أقساط التأمين السعودي المكتتبة عام 2024

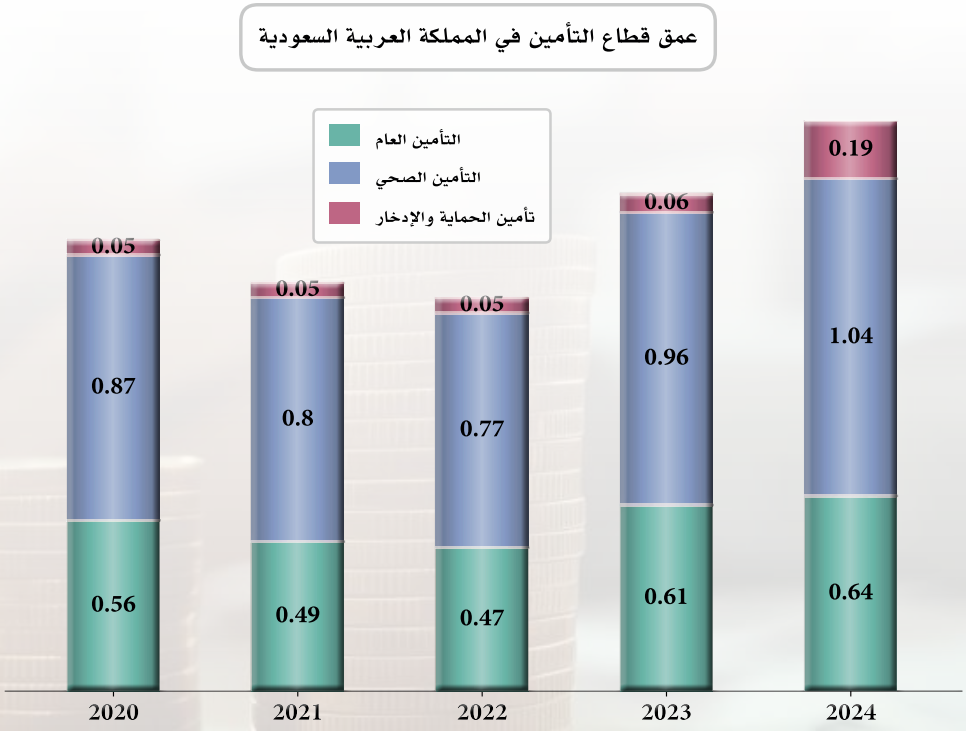
سجّل قطاع التأمين السعودي في عام 2024 نموًّا واضحًا في الأقساط المكتتبة، إذ **ارتفع الإجمالي بنسبة 16,3٪ إلى 76,1 مليار ريال** مقابل 65,5 مليار في 2023. وحافظ التأمين الصحي على مكانته كأكبر خطوط القطاع بنمو 9,4٪ وحصة تقارب 55٪ من السوق، فيما ارتفعت أقساط التأمين العام 7,9٪ لتبلغ 26,2 مليار ريال. كما نمت منتجات الحماية والادخار بنسبة 10,1٪ مع توسع حصتها إلى 4,3٪. وتعكس هذه المؤشرات اتساع الطلب وتطور هيكل السوق بما يعزز الدور الاقتصادي للقطاع.

أقساط التأمين المكتتبة في المملكة العربية السعودية (مليار ريال)



5-2-2/ عمق قطاع التأمين السعودي عام 2024

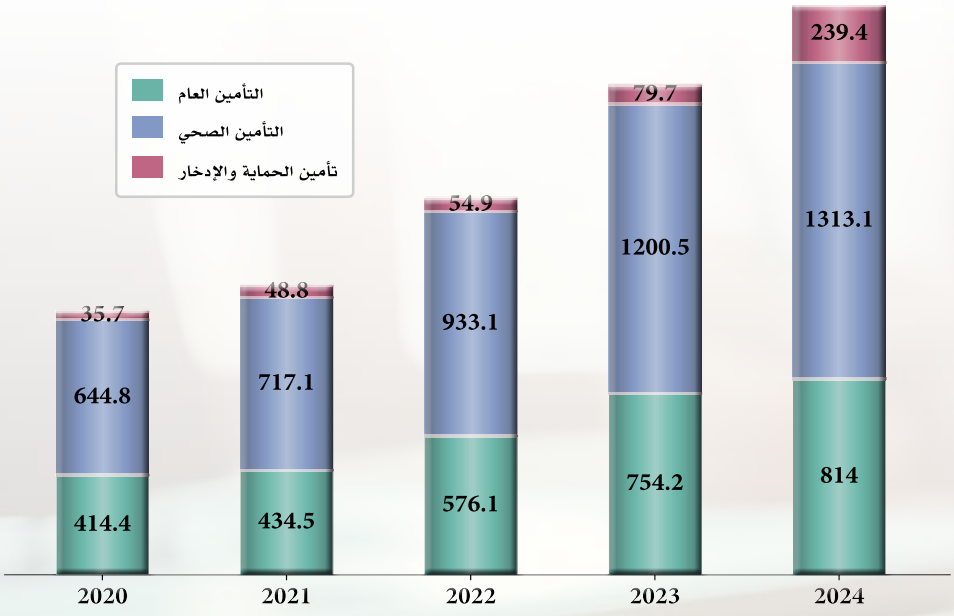
سجّل قطاع التأمين السعودي في 2024 ارتفاعًا ملموسًا في عمق التأمين ليصل إلى 1,87٪ مقارنة بـ 1,64٪ في 2023، مدعومًا بنمو التأمين الصحي والتأمين العام ومنتجات الحماية والادخار. ويعكس هذا التطور اتساع مساهمة القطاع في الاقتصاد وتعزيز دوره في إدارة المخاطر. وعلى مدى خمس سنوات، ارتفع عمق التأمين بنحو 39 نقطة أساس، بما يدل على تطور تدريجي في البنية التأمينية. وتُظهر بيانات 2024 نموًّا في خطوط التأمين الثلاثة، حيث بلغت مساهمة التأمين الصحي 1,04٪، والتأمين العام 0,64٪، والحماية والادخار 0,19٪، مما يعكس تنوع مصادر النمو واستدامته.



5-2-3/ كثافة التأمين السعودي عام 2024

سجّلت كثافة التأمين في المملكة نموًّا واضحًا خلال عام 2024، إذ **ارتفع متوسط الإنفاق الفردي على خدمات التأمين إلى 2366,5 ريال** مقابل 2034,5 ريال في 2023، بنمو 16,3٪. ويعكس هذا التطور اتساع الطلب على التأمين الصحي والتأمين العام ومنتجات الحماية والادخار، مع هيمنة التأمين الصحي على معظم الإنفاق. وبلغ متوسط النمو السنوي المركب لكثافة التأمين خلال خمسة أعوام نحو 21,2٪.

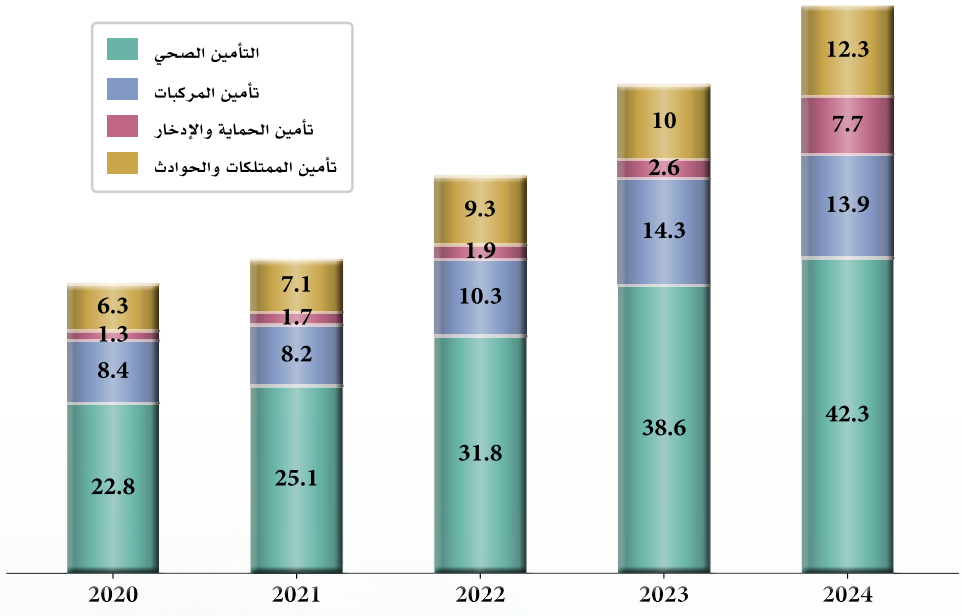
كثافة التأمين في المملكة العربية السعودية (ريال سعودي)



4-2-5/ إجمالي الأقساط المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط في سوق التأمين السعودي عام 2024

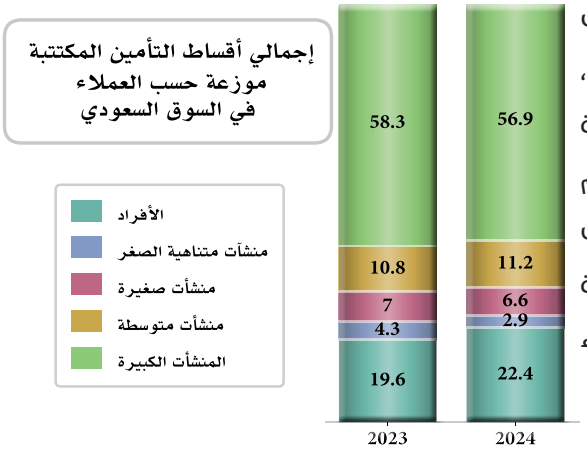
تُظهر بيانات 2024 توسعًا واضحًا في هيكل الأقساط المكتتبة بسوق التأمين السعودي، حيث بلغ الإجمالي 76,1 مليار ريال مدفوعًا بنمو التأمين الصحي إلى 42,25 مليار ريال بوصفه المحرك الرئيس للقطاع، يليه التأمين العام على الممتلكات والحوادث بقيمة 13,89 مليار وتأمين المركبات بنحو 12,3 مليار، إضافة إلى نمو ملحوظ في منتجات الحماية والادخار قدرها 7,7 مليارات ريال.

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط في السوق السعودي (مليار ريال سعودي)



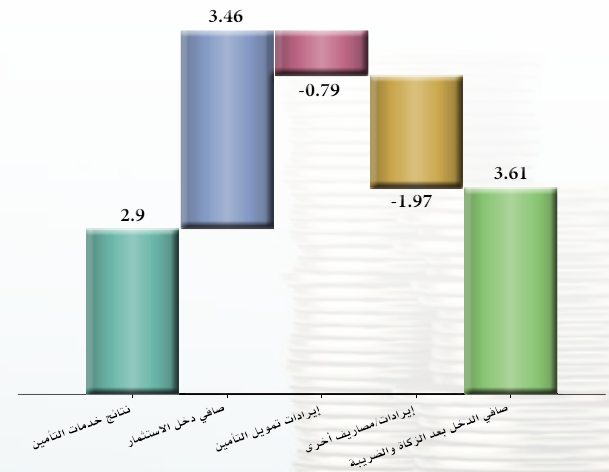
5-2-5/ إجمالي الأقساط المكتتبة موزعة حسب نوع العملاء في سوق التأمين السعودي عام 2024

تُظهر بيانات 2024 تحسنًا في هيكل الأقساط المكتتبة حسب فئات العملاء في سوق التأمين السعودي، إذ ارتفعت مساهمة الأفراد إلى 22,4٪، مقابل تراجع طفيف في حصة المنشآت متناهية الصغر إلى 56,9٪. كما سجلت المنشآت الكبيرة زيادة محدودة إلى 11,2٪، بينما استقرت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند مستويات متقاربة من العام السابق. ويعكس هذا التغير توسع الطلب الفردي وتحسن مشاركة الشركات الكبيرة في السوق، بما يعزز تنوع قاعدة العملاء ويدعم نمو القطاع على أسس أكثر اتزانًا.



6-2-5/ ربحية سوق التأمين السعودي عام 2024

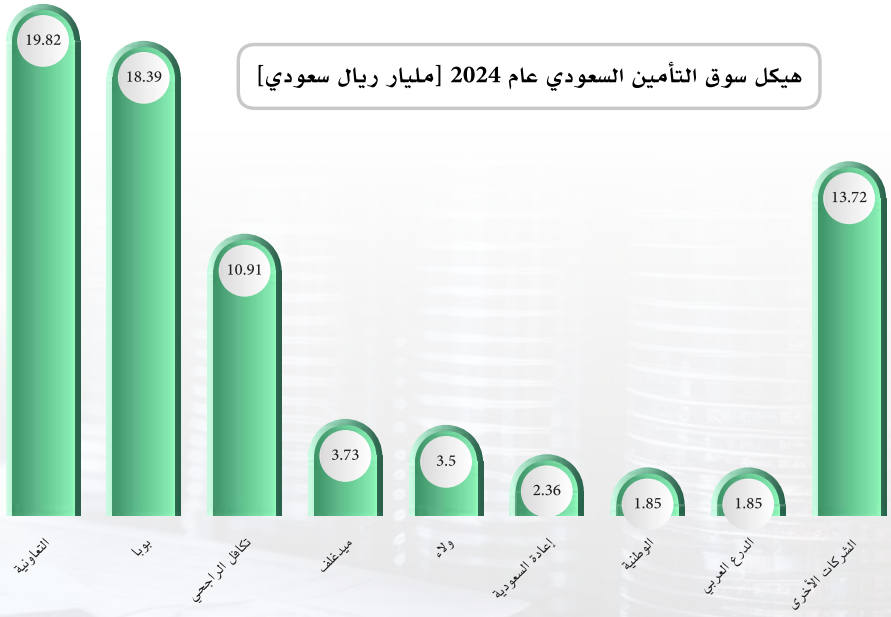
تعكس مؤشرات ربحية سوق التأمين في المملكة خلال عام 2024 تحسنًا ملحوظًا في الأداء المالي للقطاع، حيث ارتفعت النتائج التشغيلية إلى 2,9 مليار ريال، مدعومة بكفاءة أعلى في إدارة الأخطار.



كما شهد صافي دخل الاستثمار زيادة قدرها 3,46 مليار ريال نتيجة تحسن العوائد في الأسواق المحلية. وبعد احتساب مصاريف التمويل والزكاة والضرائب بلغ صافي الدخل 3,61 مليار ريال، بما يعكس متانة المركز المالي للقطاع وقدرته على تحقيق نمو أرباح مستدام يدعم دوره في الاستقرار الاقتصادي وإدارة المخاطر.

5-2-7/ هيكل سوق التأمين السعودي عام 2024

تُظهر بيانات 2024 استمرار تركّز سوق التأمين السعودي في عدد محدود من الشركات الكبرى، حيث تستحوذ التعاونية وبوبا على الحصة الأكبر بأقساط مكتتبة تبلغ 19,82 و18,39 مليار ريال على التوالي، تليهما تكافل الراجحي بنحو 10,91 مليار ريال. بينما تأتي بقية الشركات بحصص أقل.



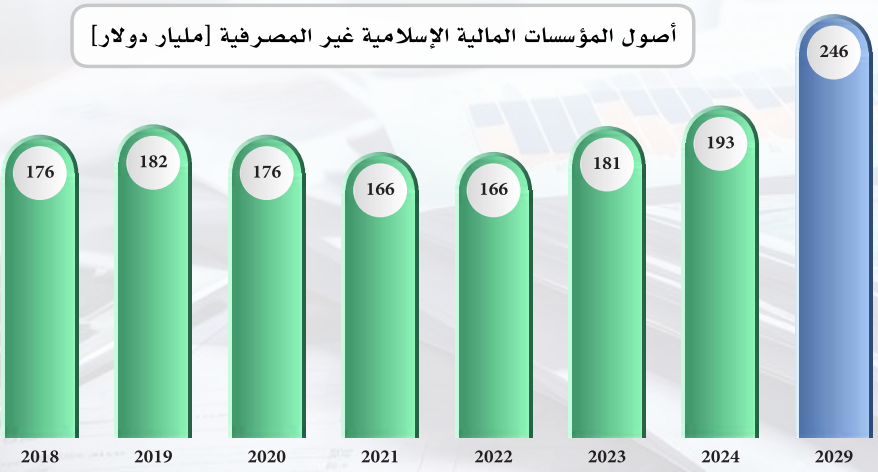
رابعًا:

المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى[1]

1/ المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى.. تحليل عام

1-1/ حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى

أظهرت بيانات 2024 تعزز دور المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية داخل الصناعة المالية الإسلامية، حيث **ارتفع إجمالي أصولها إلى نحو 193 مليار دولار** محققة نموًّا سنويًّا يقارب 6٪.



(1) يقصد بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى مجموعة الكيانات التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة من دون أن تمارس النشاط المصرفي، وتشمل شركات التمويل الإسلامي، وشركات التأجير التمويلي الإسلامي، ومؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التمويل العقاري المتوافق مع الشريعة، مع استبعاد شركات التأمين التكافلي التي تُعد قطاعًا مستقلًا ضمن هيكل الصناعة المالية الإسلامية.

ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى 1179 مؤسسة بما في ذلك النوافذ الإسلامية، ما يعكس اتساع قاعدة الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. ويؤكد هذا النمو توسع الأنشطة خارج الإطار المصرفي التقليدي وتزايد قدرة هذه المؤسسات على تنويع مصادر التمويل والاستثمار داخل الصناعة.



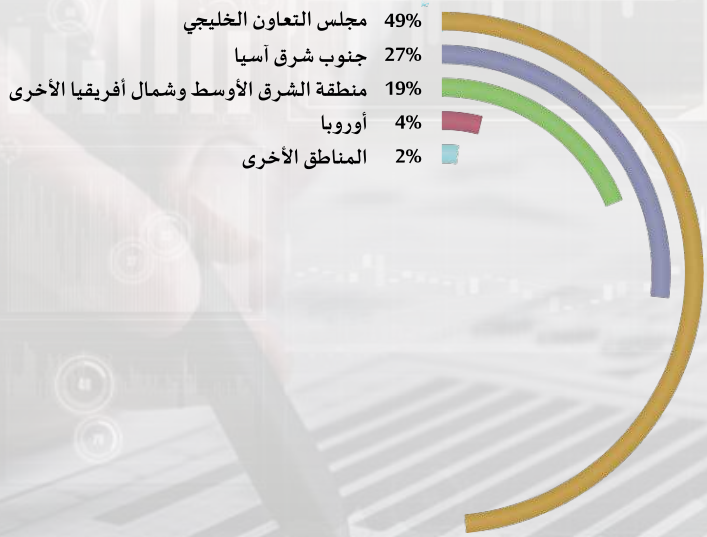
2-1/ التوزيع الجغرافي لأصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى

يشير التوزيع الإقليمي لأصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية لعام 2024 إلى هيمنة واضحة لأسواق الخليج، حيث **تستحوذ دول مجلس التعاون على الحصة الأكبر بقيمة 94 مليار دولار**، ما يعكس قوة الطلب المحلي وتطور الهياكل التنظيمية الداعمة لنمو الأنشطة المالية المتوافقة مع الشريعة في المنطقة. وتأتي جنوب شرق آسيا في المرتبة الثانية بأصول تبلغ 51 مليار دولار. كما تسجّل أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خارج الخليج نحو 37 مليار دولار، بما يشير إلى مسار توسّع تدريجي في دور المؤسسات المالية المتخصصة. وفي المقابل، يظل حضور هذه المؤسسات في أوروبا محدوداً عند 7 مليارات دولار، فيما لا تتجاوز الأصول نحو 3 مليارات دولار في بقية المناطق، وهو ما يعكس تفاوت مستويات تبني التمويل الإسلامي عالميًا واعتماد نموه على البنى المؤسسية والتنظيمية في كل سوق.

التوزيع الجغرافي لأصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى عام 2024 [مليار دولار]



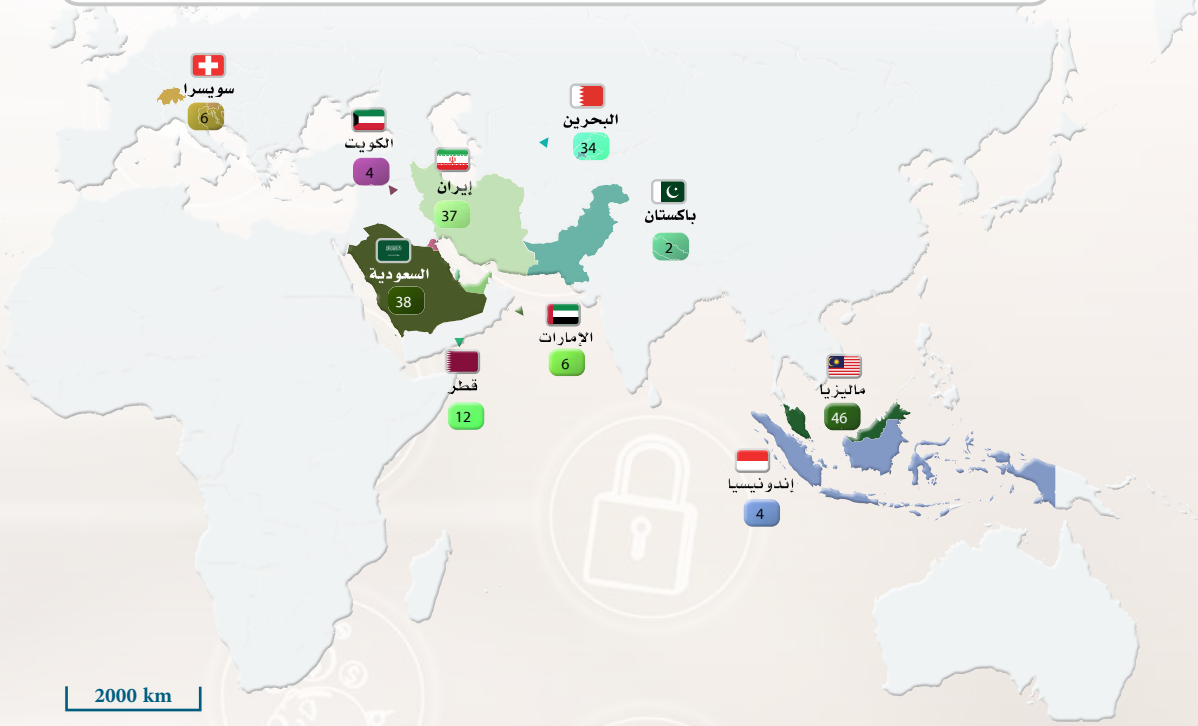
نسبة التوزيع الجغرافي لأصول المؤسسات الإسلامية غير المصرفية الأخرى عام 2024 (%)



3-1/ أعلى الدول من حيث أصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى

تعكس بيانات عام 2024 هيمنة عدد من الدول على أصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، إذ تتصدر **ماليزيا** القائمة بأصول تبلغ 46 مليار دولار، وتأتي **السعودية** في المرتبة الثانية بأصول قدرها 38 مليار دولار، تليها **إيران** بإجمالي 37 مليار دولار، ثم **البحرين** بـ 34 مليار دولار.

أكبر عشر دول في أصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية عام 2024 [مليار دولار]



كما تظهر **قطر** بأصول قدرها 12 مليار دولار، بينما تسجل كل من **الإمارات** و**سويسرا** نحو 6 مليارات دولار لكل منهما، في حين تبلغ الأصول في **الكويت** و**إندونيسيا** نحو 4 مليارات دولار لكل دولة، وتنخفض إلى 2 مليار دولار في **باكستان**، بما يشير إلى تفاوت مستويات تطور قطاع المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية عبر الدول وتباين أحجام أسواقها وعمقها المؤسسي.

2/ شركات التأجير التمويلي الإسلامي

شركات التأجير التمويلي الإسلامي هي «مؤسسات مالية غير مصرفية تمُارس صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك أو الإجارة التشغيلية وفق ضوابط الفقه الإسلامي ودون التعامل بالفوائد الربوية». وتقوم هذه الشركات بتمويل الأصول (معدات، آلات، سيارات، عقارات، نظم تقنية، بنى لوجستية...) من خلال تملّكها أولًا ثم تأجيرها للعميل مقابل أجرة دورية محددة، ومن أهم أخبار هذه الشركات عام 2024م ما يلي:



المملكة العربية السعودية.. شهدت شركة اليسر للإجارة والتمويل في عام 2024 توسعًا في قدرتها التمويلية ضمن قطاع التأجير التمويلي المتوافق مع الشريعة في المملكة العربية السعودية، إذ وقّعت الشركة في أكتوبر 2024 اتفاقية تسهيل ائتماني بقيمة 750 مليون ريال سعودي مع بنك الكويت الوطني، بهدف دعم عمليات التمويل والتأجير للأفراد والشركات[1].



أوزباكستان.. تواصل شركة Taiba Leasing التابعة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص دورها التنموي في أوزبكستان خلال عام 2024 إذ موّلت أكثر من 500 عملية تأجير بإجمالي يتجاوز 55 مليون دولار مستهدفة نحو 500 عميل وتمويل أكثر من 600 مشروع مما أسهم في توفير ما يزيد على 5000 فرصة عمل[2].



روسيا.. تُعد شركة Ijara-Leasing LLC في جمهورية تتارستان (روسيا) من الشركات المتخصصة في تقديم خدمات التأجير التمويلي المتوافق مع أحكام عقد الإجارة الشرعي. وقد بلغ إجمالي العقود المبرمة حتى نهاية عام 2023 نحو 330 مليون روبل، بينما شهد مطلع عام 2024 إضافة عقود جديدة بقيمة 100 مليون روبل. وفي إطار توسيع أدوات التمويل الإسلامي ودعم القطاع الحقيقي، أطلقت الشركة خلال 2024 أول منتج تمويلي بصيغة المضاربة بالشراكة مع بنك Ak Bars[3].

(1) https://alyusr.com.sa/
(2) https://taibafinance.uz/
(3) https://ijara.ru/



أستراليا.. تعد Ijarah Finance في أستراليا من المؤسسات البارزة في تقديم حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة وتشمل التمويل العقاري والتجاري وتمويل الأصول بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وقد شهد عام 2024 توسعًا نوعيًّا بإطلاق أول منتج تمويلي مخصص لصناديق التقاعد الذاتية SMSF وفق الضوابط الشرعية، وهو ما يمثل خطوة تعزز دخول التمويل الإسلامي إلى القطاع التقاعدي الأسترالي[1].



(1) https://ijarahfinance.com.au/

3/ مؤسسات التمويل الاصغر الإسلامية[1]

هي «مؤسسات مالية تقدم خدمات تمويلية متناهية الصغر موجهة للفئات ذات الدخل المحدود والمشروعات الصغيرة جدًا، مع الالتزام الكامل بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية»، وتنتشر هذه المؤسسات في العديد من دول العالم لاسيما في منطقة مجلس التعاون الخليجي، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط.

مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية بباكستان[2].. يشكّل التمويل الأصغر الإسلامي في باكستان أحد أسرع قطاعات الخدمات المالية نموًّا، مدعومًا بإطار تنظيمي فعّال يقوده بنك الدولة الباكستاني Islamic Banking Bulletin. وتشير بيانات ديسمبر 2024 إلى **نمو سنوي في أصول التمويل الأصغر الإسلامي بنسبة نحو 40,3٪ وفي الودائع بنسبة 65,3٪.**

يعمل في باكستان خلال عام 2024 نموذج مؤسسي مميّز يشمل ثلاثة أنواع رئيسة من مقدّمي التمويل الأصغر الإسلامي:



بنوك التمويل الأصغر الإسلامية: وعلى رأسها U Microfinance Bank و NRSP Microfinance Bank، وكلاهما يقدّم خدمات المرابحة والإجارة والودائع الاستثمارية ضمن أطر رقابية مصرفية كاملة. وقد بلغ عدد فروع ونوافذ هذا النشاط نحو 111 فرعًا خلال العام خلال عام 2024.



المؤسسات غير الربحية: وأبرزها Akhuwat Islamic Microfinance التي تعتمد نموذج القرض الحسن وتدير شبكة تتجاوز 850 فرعًا، وقدمت تمويلات بلا فائدة لنحو 6 ملايين أسرة حتى 2024.



المؤسسات المتخصصة: مثل Naymat Islamicg Wasil Foundation Microfinance، التي تقدّم منتجات مرابحة وإجارة محدودة للفئات الريفية والشرائح منخفضة الدخل.

(1) نظرًا لعدم توافر بيانات عالمية شاملة حول مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، اقتصر العرض على بيان ودراسة حالة هذه المؤسسات في دولة باكستان.

(2) State Bank of Pakistan – Islamic Banking Bulletin, 2024 & https://www.sbp.org.pk/

يمثل هذا التنوع المؤسسي ركيزة أساسية في بنية التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد.

سجّل قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في باكستان أداءً قويًّا خلال عام 2024، إذ بلغت إجمالي الأصول نحو 103.7 مليون دولار باكستانية، بينما **وصلت الودائع الإسلامية إلى 62.8 مليون دولار بنهاية 2024**. ويعكس ذلك نموًّا متواصلًا في الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، خصوصًا المرابحة والإجارة وتمويل الأصول للمشروعات الصغيرة. وقد ارتفعت محفظة التمويل الإسلامي لدى U Microfinance Bank وحده إلى أكثر من 21.5 مليون دولار مليارات روبية، في حين عزز NRSP Microfinance Bank انتشار التمويل الإسلامي في المناطق الريفية والبنجاب وجنوب البلاد. ويؤكد بنك الدولة الباكستاني أن التمويل الأصغر الإسلامي أصبح يشكل عنصرًا حيويًّا في منظومة الشمول المالي، مع توسع الفروع وقواعد العملاء بوتيرة متسارعة.

أصول قطاع التمويل الأصغر في باكستان عام 2024

103.7 مليون دولار

كما برز التمويل الأصغر الإسلامي عام 2024 كأداة تنموية رئيسة في الاقتصاد الباكستاني، إذ أدى إلى دعم ملايين المستفيدين في مجالات التجارة الصغيرة والزراعة والخدمات المنزلية. وتؤكد البيانات الرسمية أن النمو المتسارع للقطاع يعود إلى الجمع بين التمويل التجاري الإسلامي – ممثلًا في NRSP Bankg U Bank – والنموذج الاجتماعي القائم على القرض الحسن الذي تتبناه Akhuwat، بما خلق منظومة متعددة المستويات قادرة على الوصول إلى فئات لا تخدمها المؤسسات المالية التقليدية. وأسهم هذا التكامل في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الريفية في باكستان.

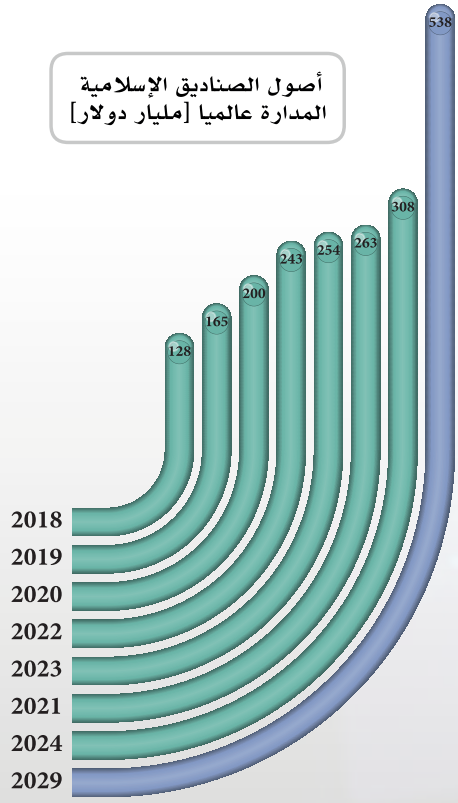
4/ الصناديق الإسلامية عام 2024[1]

تشير بيانات عام 2024 إلى تنامي دور الصناديق الإسلامية داخل منظومة التمويل الإسلامي، إذ **بلغ إجمالي أصولها المدارة نحو 308 مليارات دولار** محققة نموًّا سنويًّا يقارب 21٪ بما يعكس اتساع قاعدة المستثمرين وارتفاع الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة كما بلغ عدد الصناديق 2610 صناديق على مستوى العالم ما يدل على تنوع هيكلها الاستثماري وقدرتها على دعم قنوات التمويل وتعزيز الاستقرار المالي في الصناعة.



4-1/ حجم أصول الصناديق الإسلامية

تُظهر بيانات الفترة (2024/2018) اتجاهًا تصاعديًّا في الأصول المدارة للصناديق الإسلامية، فقد ارتفعت من نحو 128 مليار دولار في 2018 إلى 165 مليار في 2019 ثم إلى 200 مليار في 2020 و263 مليارًا في 2021 قبل أن تشهد تراجعًا محدودًا في 2022 لتعاود النمو إلى 254 مليارًا في 2023 ثم 308 مليارات في 2024 بما يعكس استمرار الطلب على المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة وقدرة الصناديق على جذب رؤوس أموال جديدة، بينما تشير التقديرات إلى إمكانية بلوغ الأصول نحو 538 مليار دولار بحلول 2029 بما يعزز آفاق التوسع داخل الصناعة المالية الإسلامية.



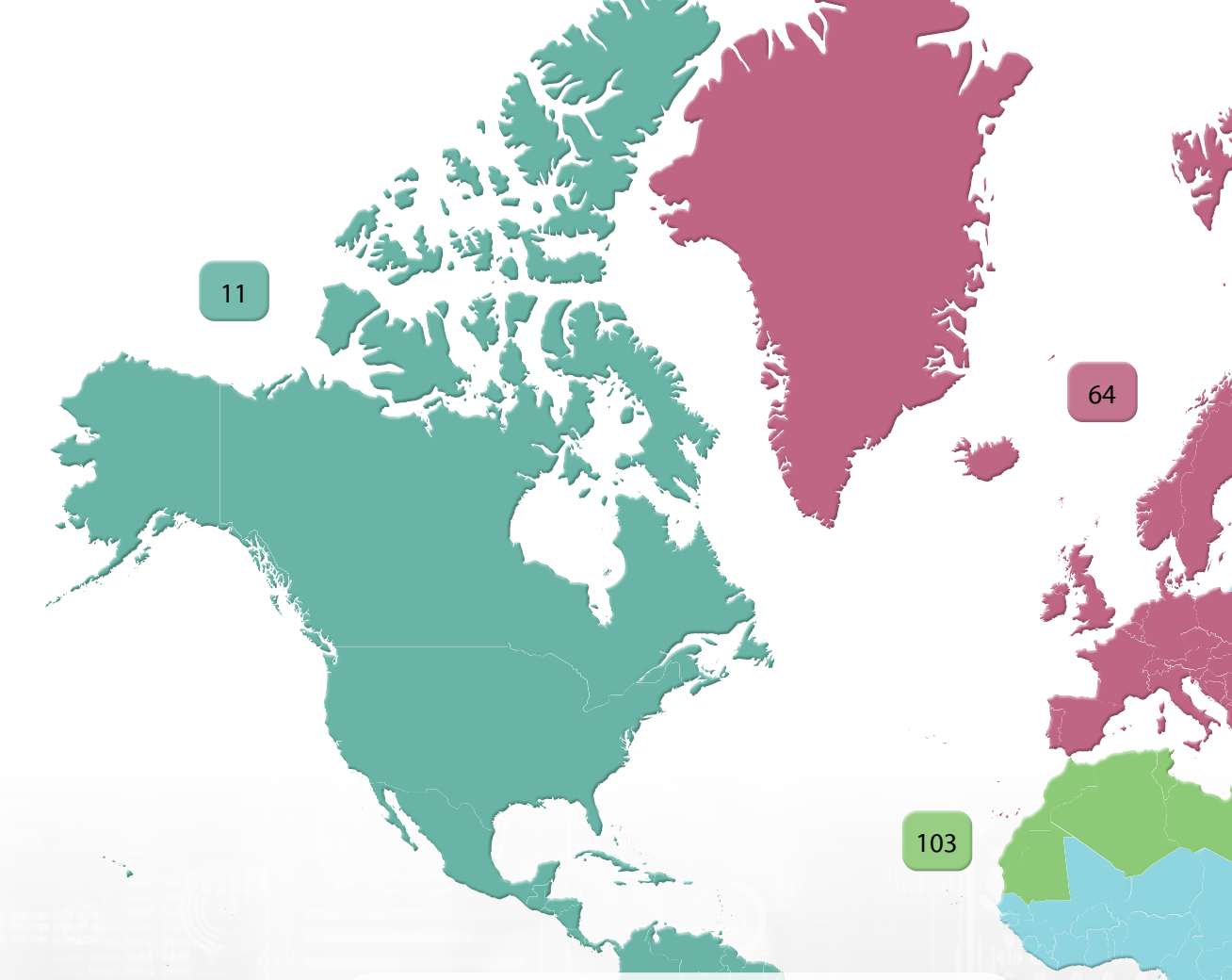
(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

2-4/ التوزيع الجغرافي لأصول الصناديق الاستثمارية

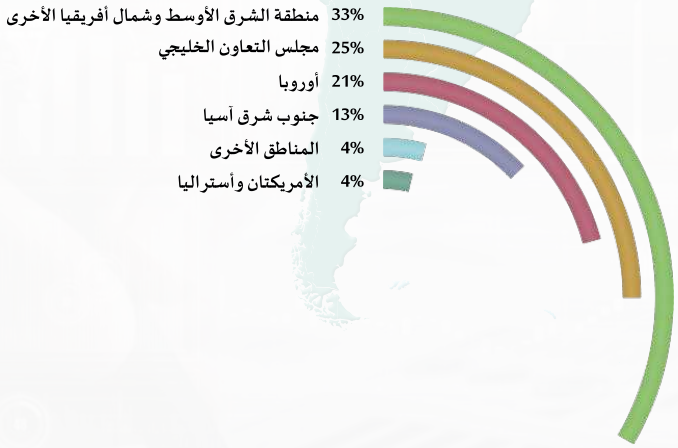
تستحوذ أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خارج الخليج على الحصة الأكبر بنحو 103 مليارات دولار تليها دول مجلس التعاون بإجمالي 77 مليار دولار، كما تسجل أوروبا نحو 64 مليار دولار وجنوب شرق آسيا قرابة 40 مليار دولار بينما تمثل الأمريكتان 11 مليار دولار وتبلغ الأصول في المناطق الأخرى نحو 13 مليار دولار بما يعكس تفاوت مستويات انتشار الصناديق الإسلامية مع استمرار فرص التوسع في الأسواق الأقل نموًّا.



التوزيع الجغرافي لأصول الصناديق الاستثمارية عام 2024 [مليار دولار]



نسبة التوزيع الجغرافي لأصول الصناديق الاستثمارية عام 2024 (%)



2000 km

4-3/ أبرز إطلاقات الصناديق الإسلامية في عام 2024

تشير التحولات الأخيرة في الأسواق المالية إلى توسّع لافت في إطلاق الصناديق الإسلامية عبر أسواق جديدة.

وقد شهد عام 2024 دخول عدة أسواق في هذا المسار، من بينها **جنوب أفريقيا** التي قدّمت أول صندوق مؤشرات إسلامي لديها، في حين أطلقت **كازاخستان** أول صندوق متوافق مع الشريعة في آسيا الوسطى عبر بورصة أستانا الدولية. وتعزّز هذا التوجّه مع مبادرة **هونغ كونغ** بإطلاق صندوق يتتبع صكوك الحكومة والوكالات السعودية، بما يعكس رغبتها في ترسيخ روابطها المالية مع الشرق الأوسط وتوسيع حضورها في قطاع التمويل الإسلامي. كما أطلقت **السعودية** في أكتوبر 2024 صندوقًا إسلاميًّا يتتبع أسهم هونغ كونغ، في خطوة تسهم في تنشيط التدفقات الاستثمارية بين الجانبين. وتمثل هذه التطورات مجتمعة اتجاهًا متصاعدًا نحو تدويل الصناديق الإسلامية وتوسيع نطاق انتشارها عبر الحدود[1]، إلى جانب مجموعة من الصناديق الأخرى التي جرى إطلاقها خلال عام 2024، والتي منها ما يلي:



المملكة العربية السعودية.. أطلقت شركة SNB Capital عبر ذراعها العاملة في مركز دبي المالي العالمي في فبراير 2024 **«صندوق SNB Capital Oil and Gas Fund I»** بهدف إتاحة فرصة استثمارية متوافقة مع الشريعة في قطاع الطاقة التقليدية ويستثمر الصندوق ما يزيد على 230 مليون دولار بشكل غير مباشر في شركة Repsol E and P وهي مشروع مشترك بين Repsol و EIG بما يوفر تعرضًا لمحفظة عالمية من أصول الاستكشاف والإنتاج بطاقة تقارب 600000 برميل مكافئ يوميًّا[2].



ماليزيا.. أطلقت شركة Halogen Capital **«صندوق Halogen Shariah Ethereum Fund»** ليكون أول منتج استثماري يتيح التعرض لعوائد تخزين الإيثيريوم ضمن إطار متوافق مع الشريعة، في خطوة تعكس انتقال صناعة الصناديق الإسلامية نحو دمج الأصول الرقمية المنظمة. ويستثمر الصندوق في أصول رقمية خاضعة لإشراف شرعي معتمد. ويمثل هذا الطرح توسعًا مهمًّا في توظيف التقنيات المالية داخل التمويل الإسلامي[3].

(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025

(2) https://www.zawya.com/

(3) https://halogen.my/



المملكة المتحدة.. أطلقت شركة aviva في المملكة المتحدة، في 2024، استراتيجية استثمارية جديدة متوافقة مع الشريعة تحت اسم «Aviva Shariah Investment Strategy» والمخصصة لعملاء خطط التقاعد. وتقوم هذه الاستراتيجية على سلسلة من صناديق نمط الحياة الشرعية التي توفر مسارات متفاوتة للمخاطر مع آليات تلقائية لإعادة موازنة الأصول عبر مراحل الادخار[1].



أوروبا.. أطلقت شركة BlackRock في أوروبا «**صندوق iShares Sukuk UCITS ETF» [SKUK]** في يناير 2024 بوصفه أداة استثمارية متوافقة مع الشريعة تتيح التعرض لمحفظة واسعة من الصكوك عبر مؤشر JP Morgan EM Aggregate Sukuk[2].



الإمارات العربية المتحدة.. تم إطلاق **«صندوق Chimera S P India Shariah ETF INDI»** في سوق أبوظبي للأوراق المالية عام 2024 ليشكل قناة استثمارية متوافقة مع الشريعة تتيح للمستثمرين الوصول المباشر إلى الأسهم الهندية الأكثر سيولة عبر تتبع مؤشر S P India Shariah Liquid 35 20 Capped Index ويعكس هذا الصندوق توجهًا متناميًا نحو تنويع الأدوات الاستثمارية في المنطقة من خلال ربط المستثمر الخليجي بأحد أكبر الأسواق نموًّا في العالم ضمن إطار تنظيمي وشرعي يضمن كفاءة التوزيع وتنوع المحفظة كما يعتمد الصندوق توزيعات نصف سنوية للأرباح عند توفرها مما يعزز دوره كأداة فعالة لدعم استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل[3].

كما يوفر «**صندوق Chimera JP Morgan Global Sukuk ETF – Income**» في دولة الإمارات، للمستثمرين وسيلة منخفضة التكلفة للوصول إلى سوق الصكوك العالمية ذات التصنيف الاستثماري عبر تتبّع مؤشر J.P. Morgan Global IG Sukuk Index الذي يضم إصدارات سيادية وشبه سيادية وشركات عالية الجودة الائتمانية[4].

(1) https://www.aviva.com/
(2) https://www.blackrock.com/uk/
(3) https://etfs.lunate.com/
(4) https://www.chimerainvestment.com/



مصر.. أعلن تطبيق Thndr في فبراير 2024 إتاحة **«صندوق NM Sharia Equity Fund – Naeem Misr Fund»** ليصبح أول صندوق أسهم إسلامي يُطرح عبر منصة رقمية في السوق المصري. ويستثمر الصندوق في مجموعة من الأسهم المدرجة في البورصة المصرية وفق ضوابط شرعية يعتمدها مجلس متخصص[1].



سلطنة عمان.. أطلق البنك الأهلي في سلطنة عُمان نهاية يناير 2024 **«صندوق ahli islamic Money Market Fund»** كصندوق نقدي مفتوح ومتوافق مع الشريعة، مع إدراجه في بورصة مسقط[2].

4-4/ أبرز التطورات التنظيمية في سوق الصناديق الإسلامية في عام 2024



ماليزيا.. في فبراير 2024 قامت هيئة الأوراق المالية الماليزية Securities Commission Malaysia بمراجعة «إرشادات المنتجات والخدمات في سوق رأس المال الإسلامي» التي تُعد الإطار الناظم لإصدار وإدارة عدد واسع من الأدوات الإسلامية، بما في ذلك الصناديق الإسلامية وصناديق الاستثمار الجماعي المتوافقة مع الشريعة وقد شملت التعديلات توضيحًا أكبر لمتطلبات هيكلة المنتجات والإفصاح والحوكمة الشرعية[3].



باكستان.. أصدرت الجهات التنظيمية في سوق رأس المال الباكستاني Circular No 25 of 2024 بشأن «متطلبات خطط الاستثمار المعروضة ضمن صناديق الاستثمار الجماعي» Requirements for Investment Plans Offered Under Collective Investment Schemes وهو تعميم تنظيمي يحدد ضوابط للإفصاح عن الرسوم وهيكل الخطط الاستثمارية وعمولات المستشار الشرعي وغيرها من بنود التكلفة والشفافية، وبما أن عددًا كبيرًا من الصناديق في باكستان صناديق شرعية أو صناديق مختلطة تضم وحدات إسلامية، فإن هذه المتطلبات تنعكس على الصناديق الإسلامية من خلال إحكام آليات حماية المستثمر، وضبط أتعاب المستشارين الشرعيين، وتحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر والعوائد[4].

(1) https://thndr.app/

(2) https://fsa.gov.om/

(3) https://www.sc.com.my/

(4) https://www.mufap.com.pk/

خامسًا:

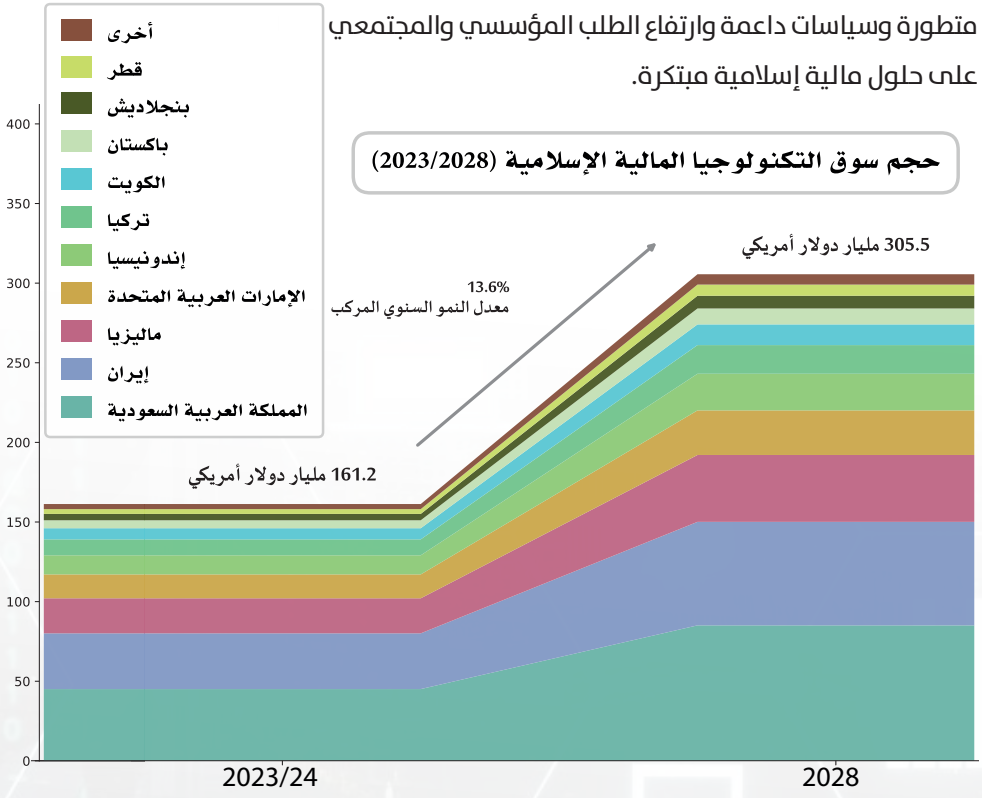
التكنولوجيا المالية الإسلامية

تعنى التكنولوجيا المالية الإسلامية «توظيف الأدوات الرقمية المبتكرة في تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة عبر المنصات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية»، وهي قطاع واعد جدًّا يوفر إمكانات نمو كبيرة للاقتصاد الإسلامي عمومًا، خاصة في الدول التي لا تتوافر فيها الخدمات المصرفية الإسلامية..



1/ سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024[1]

تشير البيانات إلى نمو متسارع في سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية حيث **بلغ حجمها نحو 161 مليار دولار في 2024** مع توقعات بارتفاعه إلى نحو 305,5 مليارات دولار بحلول 2028 بمعدل نمو سنوي يقارب 13,6٪ كما **يضم القطاع نحو 490 شركة حول العالم** بما يعكس توسع قاعدة الابتكار الرقمي المتوافق مع الشريعة وتبرز **ماليزيا والإمارات والسعودية وتركيا وإندونيسيا وبريطانيا** كمراكز رئيسة لهذا النشاط مدفوعة ببنية رقمية متطورة وسياسات داعمة وارتفاع الطلب المؤسسي والمجتمعي على حلول مالية إسلامية مبتكرة.

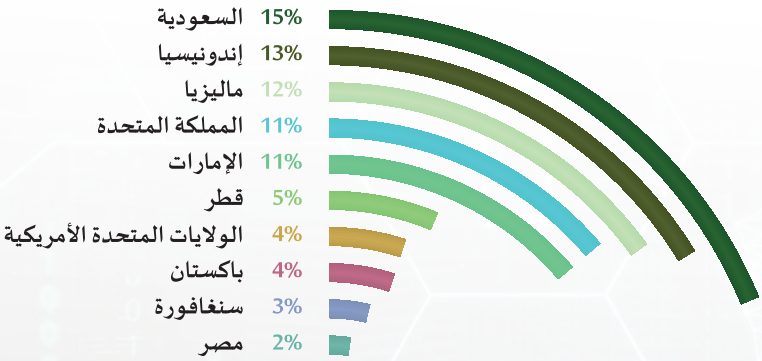


تشير **مصفوفة نضج التكنولوجيا المالية الإسلامية** إلى أن **السعودية، وإندونيسيا، وماليزيا، والإمارات، والمملكة المتحدة** تُصنف كمراكز قيادية في هذا القطاع، غير أن معدلات نموها المستقبلية تميل إلى التباطؤ. أما الأسواق الناشئة، فعلى الرغم من محدودية بيئتها التمكينية للتكنولوجيا المالية الإسلامية، فإنها تُظهر فرصًا معتبرة للنمو على المستوى المحلي، مدفوعة باتساع حجم السوق وإمكاناته الكامنة.

(1) Global Islamic Fintech Report 2024/25.

تُظهر بيانات قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية درجة تركز مرتفعة، إذ تستحوذ أكبر 10 دول على 79٪ من إجمالي قرابة 490 شركة عاملة عالميًا، بينما يتركز ما يقارب 72٪ من النشاط داخل 5 قطاعات فرعية رئيسة. وتتقدم **السعودية** بـ 72 شركة تليها **إندونيسيا وماليزيا والإمارات والمملكة المتحدة**، بما يؤكد دور هذه الأسواق كمراكز محورية للنمو. كما تسجل **قطر والولايات المتحدة وباكستان وسنغافورة ومصر** حصصًا أصغر، ما يعكس امتداد الصناعة بين أسواق إسلامية كبرى ومراكز مالية دولية، ويبرز الطابع العابر للحدود للتكنولوجيا المالية الإسلامية وانخراطها المتزايد في النظام المالي العالمي.

نسبة استحواذ الدول على شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية 2024

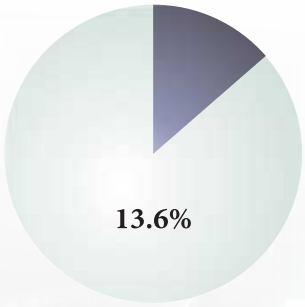


حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024

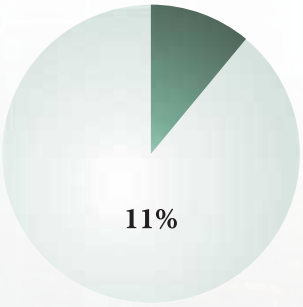
161 مليار دولار

تشير التقديرات إلى أن حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية **بلغ في عام 2024 نحو 161 مليار دولار**، أي ما يعادل 1,4٪ من إجمالي سوق التكنولوجيا المالية العالمية وفقًا لأحجام المعاملات والأصول المُدارة. وعلى الرغم من أن معدل النمو المتوقع للقطاع يُسجل 13,6٪ سنويًّا خلال السنوات المقبلة، وهو أقل من معدلاته التاريخية، فإنه يظل أعلى من معدل النمو السنوي المركب للتكنولوجيا المالية التقليدية البالغ 11٪، بما يعكس جاذبية القطاع وقدرته التنافسية.

معدل نمو التكنولوجيا المالية الإسلامية مقارنة بمعدل نمو التكنولوجيا المالية التقليدية 2024



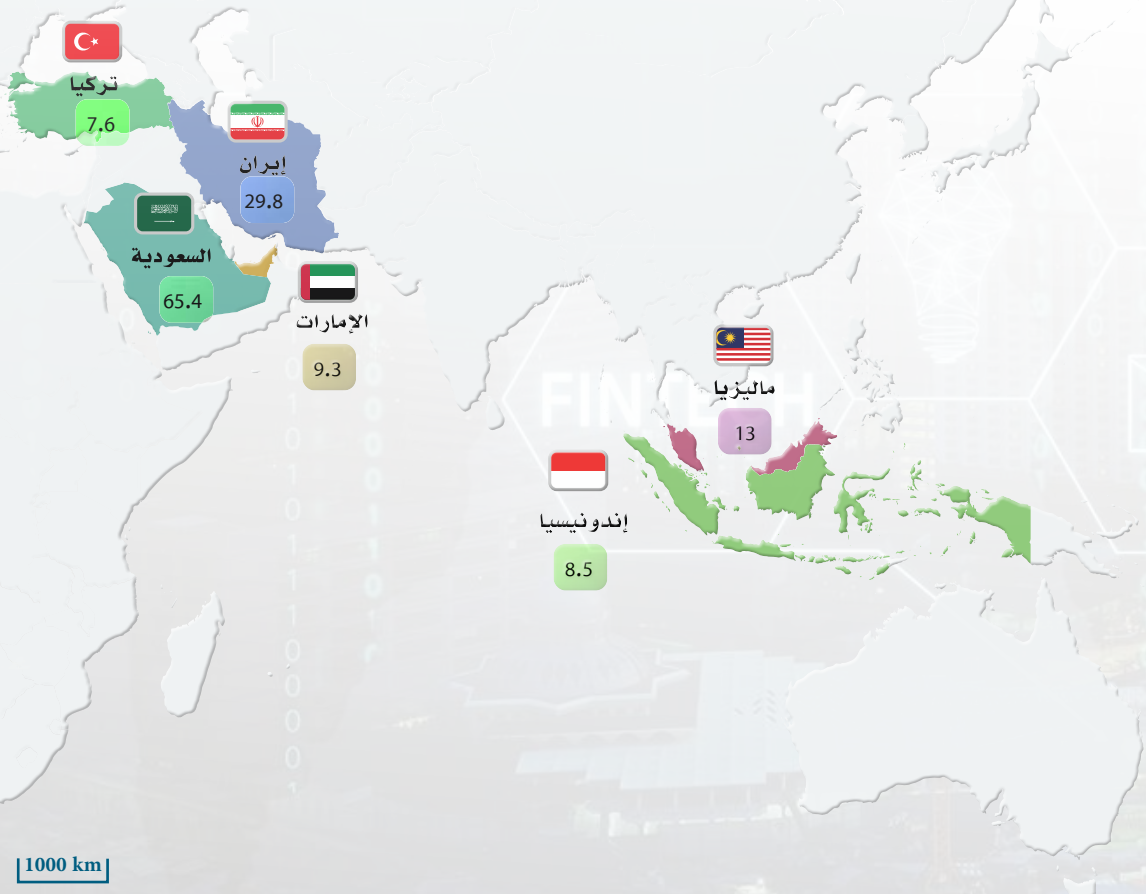
النمو السنوي المركب للتكنولوجيا المالية الإسلامية



النمو السنوي المركب للتكنولوجيا المالية التقليدية

عند النظر إلى التوزيع الجغرافي، تظهر ستة أسواق رئيسة ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي، هي: **السعودية، إيران، ماليزيا، الإمارات، إندونيسيا، وتركيا**، حيث تجاوز حجم السوق في كل منها 7,5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024. وتشكل هذه الأسواق مجتمعةً ما نسبته 83٪ من إجمالي حجم السوق العالمي، وهو ما يعكس تركّز النشاط في عدد محدود من المراكز الإقليمية ذات البنية التحتية المتطورة والدعم المؤسسي.

أكبر 6 دول في حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية 2024 (مليار دولار)



2/ قطاعات التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية عام 2024[1]



القطاعات القيادية: تشمل **إدارة الثروات، والودائع والإقراض، والأصول الرقمية**. تظهر هذه المجالات ديناميكيات نمو قوية، مما يجعلها أكثر القطاعات جاذبية وإتاحة أمام المستثمرين من حيث فرص العائد والتوسع.



القطاعات الناشئة: تتجسد في **التمويل الاجتماعي وأسواق رأس المال**. وعلى الرغم من محدودية عدد المشاركين مقارنة بالقطاعات القيادية، فإنها تحتفظ بمسار نمو متزايد، ومن المتوقع أن تشهد توسعًا ملحوظًا في حجم المعاملات خلال الفترة المقبلة.



القطاعات الناضجة: تشمل **التمويل البديل والمدفوعات وأنشطة جمع الأموال**. تتسم بكثافة عالية من الشركات وتراجع في دخول لاعبين جدد، ما يجعلها مرشحة لعمليات الاندماج أو التنويع داخل الصناعة، وهو ما يمثل فرصًا استراتيجية للمستثمرين وأصحاب المصلحة.



القطاعات الساكنة: تضم **العمليات الخلفية، والتأمين**. تتميز هذه المجالات بانخفاض النشاط وضعف النمو، الأمر الذي يعكس مرحلة مبكرة من تطورها ضمن المنظومة المالية الإسلامية.

(1) Global Islamic Fintech Report 2024/25

3/ مبادرات التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024[1]

تشـير البيانـات إلى **تسـجيل 490 مبادرة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024** موزعة عـلى 12 قطاعًا، مع تركّز النشـاط في الشرق الأوسـط ومنطقة مجلس التعـاون الخليجي وجنوب شرق آسيا.

	**التمويل البديل**.. يحتل الصـدارة بـ 101 مبادرة، أبرزها في الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليج (38) وجنوب شرق آسيا (34).
	**المدفوعات**.. ثاني أكبر القطاعات بـ 69 مبادرة، بقيادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليج (28) وجنوب شرق آسيا (17).
	**إدارة الثروات**.. تحتل المرتبة الثالثة بـ 66 مبادرة، أبرزها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليج (23) وأوروبا (18).
	**الإيداع والإقراض**.. سجلت 55 مبادرة، مع تركّز كبير في أوروبا (18) تليها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليج (12) وجنوب شرق آسيا (11).
	**جمع الأموال**.. تضم 59 مبادرة، وتبرز جنوب شرق آسيا (23) كأعلى مساهم، تليها أوروبا (12).
	**الأصول الرقمية**.. بلغت 32 مبادرة، بقيادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي (13) وأوروبا (8) وأمريكا الشمالية (5)..

(1) Global Islamic Fintech Report 2024/25.

	**التقنيات التمكينية**.. سجلت 26 مبادرة، تتصدرها جنوب شرق آسيا (13) وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي (12).
	**الأسواق الرأسمالية**.. اقتصرت على 14 مبادرة، أبرزها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي (9).
	**التأمين**.. بلغ مجموعها 18 مبادرة، موزعة أساسًا بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي (7) وجنوب شرق آسيا (7).
	**مقدمو التكنولوجيا**.. بلغوا 19 مبادرة.
	**التمويل الاجتماعي**.. لم يتجاوز 17 مبادرة.
	**الخدمات الخلفية**.. الأضعف بـ 7 مبادرات فقط عالميًّا.

4/ التطورات الحديثة في التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024

تشير المستجدات الأخيرة إلى تسارع دمج التقنيات الرقمية مع أدوات التمويل الإسلامي في عدد من الأسواق العالمية، بما يعكس توجهًا متزايدًا نحو الابتكار وتوسيع قاعدة الشمول المالي.



سويسرا.. أطلقت شركة Fiduciary Standard عملة مستقرة مدعومة بالذهب تحت اسم Deenar عبر شبكة HAQQ، تمثل نموذجًا يجمع بين مبادئ التمويل الإسلامي وتكنولوجيا البلوك تشين[1].



ماليزيا.. دشنت منصة Kapital DX (KLDX) في عام 2024 أول منتج دخل ثابت مرمّز ومتوافق مع الشريعة بقيمة 150 مليون رينغيت ماليزي[2].



المملكة المتحدة.. برزت شركة Ethos التي تسعى إلى تأسيس بنك رقمي متوافق مع الشريعة من خلال شراكة مع Thought Machine، بما يتيح تقديم منتجات مالية إسلامية تشمل ودائع المضاربة وتمويل السكن بصيغتي المشاركة والإجارة[3].



مصر.. ظهرت Bokra كمنصة استثمار رقمية متوافقة مع الشريعة، قامت بجمع 4,6 مليون دولار في جولة تمويل أولية عام 2023[4].



سلطنة عُمان.. خصصت شركة Mamun نحو مليون دولار أمريكي عبر ذراعها الاستثماري Mamun Ventures لدعم الشركات الناشئة المتوافقة مع الشريعة في مجالات المدفوعات والتمويل الأصغر والتكنولوجيا المصرفية[5].

(1) https://deenar.com/
(2) https://kldx.com/
(3) https://www.thoughtmachine.net/
(4) https://www.bokra.com/
(5) https://mamun.om/

5/ ابتكارات معهد البنك الإسلامي للتنمية في التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024[1]

يرسخ معهد البنك الإسلامي للتنمية مسار تلاقي التكنولوجيا المتقدمة مع مبادئ التمويل الإسلامي لرفع كفاءة الأسواق وتعميق الشمول المالي. وتتجه أعمال 2024 إلى التوسيع التنظيمي والتشغيلي، مع خارطة مستقبلية تستهدف تعميم الحلول في الأسواق الناشئة وربط الابتكار بأطر رقابية مرنة.

5-1/ حلول التكنولوجيا المالية والحوكمة المعرفية

يتجه المعهد في 2024 إلى تحويل المعرفة الشرعية والتنظيمية إلى بنى رقمية interoperable عبر قواعد بيانات موثوقة وواجهات استخدام مبسطة تربط المستخدمين بالموردين المعتمدين بما يخفض كلف البحث ويعزز كفاءة الوصول للحلول المتوافقة.

5-2/ النظام الذكي للاستقرار المالي

يواصل المعهد تطوير نموذج استباقي لإدارة توازنات العرض والطلب في أسواق الأصول دون اعتماد على احتياطيات رأسمالية وقد أظهرت المحاكاة انخفاض التقلب وارتفاع التداول مع استكمال عرض عملي بالتعاون مع SettleMint وفق مسار يشمل إثبات المفهوم والتطوير فالإنتاج.

5-3/ مساعد الذكاء الاصطناعي للتمويل الإسلامي (IFAA)

يهدف المساعد إلى تقليص فجوات المعلومات عبر تلخيص المحتوى وشرح المفاهيم الشرعية اعتماداً على نماذج لغوية كبيرة مع توسيع وظائفه لدعم الامتثال والتنظيم وإسناد برامج المنح وإعداد التقارير والتدريب بما يعزز جودة القرار.

5-4/ جناح المعرفة المالية الإسلامية

يُعد الجناح منصة رقمية مدعومة بقاعدة معرفية منسقة يقود تطويرها EZ2Business منذ ديسمبر 2023 مع إطلاق تشغيلي موسع في 2024 لدعم التوطين وتقليص زمن الوصول للحلول التمويلية.

---

(1) معهد البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، 2023م.

5-5/ مبادرة الشمول للدول الأقل نموًّا

تركز المبادرة على تطوير حلول منخفضة الكلفة بالتعاون مع مركز إسطنبول الدولي للتنمية والرابطة الإندونيسية للتكنولوجيا المالية الشرعية بما يدعم اقتصادات مثل **أفغانستان وبنغلاديش وجيبوتي** عبر بناء بنى مالية رقمية ملائمة.

5-6/ البيئة الرقابية التجريبية للتمويل الإسلامي

تؤسس المبادرة لإطار اختباري خاضع للرقابة الزمنية يتيح اختبار المنتجات المتوافقة مع الشريعة وخفض مخاطر الامتثال مع تطوير معايير وإرشادات قابلة للتطبيق تسهم في تسريع الانتقال إلى الترخيص.

5-7/ مركز الابتكار العالمي

تستهدف دراسات 2024 إنشاء مركز للابتكار لدعم ريادة الأعمال في التمويل الإسلامي والاقتصاد الحلال من خلال تطوير قنوات تمويل متوافقة بما يدعم كفاءة تخصيص رأس المال في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية.



6/ فعاليات التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024

شهد عام 2024 انعقاد مجموعة من المؤتمرات الدولية التي عكست الدور المتنامي للتكنولوجيا المالية الإسلامية في المشهد المالي العالمي.



الإمارات العربية المتحدة عُقد المنتدى العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية (Global Islamic FinTech Forum 2024)، حيث ناقش قضايا المدفوعات الرقمية والصكوك المرمّزة وآليات الحوكمة الشرعية للابتكار المالي[1].



الولايات المتحدة استضافت مدينة هيوستن المؤتمر الأمريكي الشمالي للتمويل الإسلامي (North American Conference on Islamic Finance 2024) في أكتوبر، لبحث فرص وتحديات الصناعة الإسلامية في الأسواق الغربية ودور الحلول الرقمية في توسيع قاعدة العملاء[2].



وكالة التصنيف الدولية Fitch Ratings ندوة التمويل الإسلامي (Islamic Finance Symposium 2024) عبر الإنترنت، لمناقشة ديناميكيات السوق العالمية ومستقبل أدوات التمويل الإسلامي في ظل الرقمنة المتسارعة[3].



وفي آسيا، شهدت **ماليزيا** انعقاد مؤتمر التكنولوجيا والأعمال والتمويل الإسلامي العالمي (Global Business Technology & Islamic Finance Conference – BTIF 2024) في نوفمبر، وركّز على تكامل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل مع مبادئ الشريعة لتطوير حلول مالية مستدامة[4].



البحرين انعقد حوار التمويل الإسلامي العالمي (World Islamic Finance Dialogues 2024) في نوفمبر في المنامة، حيث جمع صناع القرار والأكاديميين لمناقشة الابتكار المالي والحوكمة الشرعية ودور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي[5].

(1) https://www.alhudacibe.com/
(2) https://www.nacif.us/
(3) https://events.fitchratings.com/
(4) https://btif2024.mediu.edu.my/
(5) https://redmoneyevents.com/

سادسًا:

الصكوك الإسلامية



تُعرَّف الصكوك الإسلامية بأنها أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة، وتمثل حقوق ملكية حقيقية في أصول أو مشاريع محددة، تمُوَّل من حصيلة الاكتتاب المخصصة لذلك الغرض، وتجسّد الصكوك تطبيقًا عمليًّا لمبدأ ربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، بما يحقق المشاركة في العائد والمخاطرة وفق الضوابط الشرعية.

تقوم الصكوك الإسلامية على التزام بأحكام الشريعة عبر توظيف أصول حقيقية وتحريم العوائد الربوية، مما يمنحها أساسًا اقتصاديًّا ملموسًا وثقة عالية. وتعتمد على تقاسم المخاطر والعوائد بين الأطراف، مع تعزيز الإفصاح والحوكمة في إدارة الأصول.

ويخلط كثير من الناس حين يطلقون على الصكوك مسمى «السندات الإسلامية» وذلك لوجود العديد من الفروق الجوهرية بين الصكوك والسندات[1].

(1) لبيان الفرق بين الصكوك والسندات.. انظر: رامي محمد كمال، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلًا عن السندات التقليدية، بدون دار نشر، ط1، 2019م، القاهرة، مصر.

1/ تطور سوق الصكوك الإسلامية عالميًّا وإقليميًّا عام 2024

بلغ عدد الصكوك القائمة (Outstanding Sukuk) عالميًّا 4712 صكًّا[1]، وتشير التقديرات إلى أن القيمة السوقية العالمية للصكوك وصلت إلى حوالي 1,21 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها[2].



تمثّل الصكوك الإسلامية ما يتراوح بين 17٪ و26٪ من إجمالي الصناعة المالية الإسلامية، الأمر الذي يُبرز التحول الهيكلي في دور الصكوك من أداة تمويل بديلة إلى وسيلة رئيسة لتعبئة المدخرات طويلة الأجل، وتمويل المشروعات الاستراتيجية، لا سيما في مجالات البنية التحتية والاستثمار السيادي.

وتشير البيانات إلى استمرار توسع سوق الصكوك الإسلامية على مستوى الأصول القائمة والإصدارات الجديدة على حد سواء. فقد أظهرت وكالة Fitch Ratings أن القيمة الإجمالية للصكوك القائمة (Outstanding Sukuk) تجاوزت 930 مليار دولار أمريكي عام 2024[3]، مسجّلة نموًّا سنويًّا قدره نحو 10٪ مقارنة بعام 2023[4].



وفي السياق ذاته، أكدت شركة Morningstar أن سوق الصكوك القائمة بلغ أيضًا نحو 930 مليار دولار أمريكي بنهاية 2024، مقارنة بـ 863 مليار دولار أمريكي في 2023، ما يعكس اتساعًا تدريجيًّا في حجم هذه الأداة التمويلية[5].

(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

(2) https://www.ifsb.org/

(3) تتباين القيمة السوقية للصكوك عن قيمتها الاسمية من حيث الدلالة الاقتصادية وآلية القياس؛ إذ تمثل القيمة السوقية انعكاسًا للتقييم الجاري في الأسواق المالية وفقًا لأسعار التداول السائدة، متأثرةً بعوامل العرض والطلب وتغيرات البيئة الاستثمارية. في المقابل، تعبّر القيمة الاسمية عن إجمالي قيمة الصكوك القائمة، أي الإصدارات التي لا تزال سارية ولم يتم استردادها أو سدادها بعد. وبناءً على ذلك، قد تنحرف القيمة السوقية عن القيمة الاسمية ارتفاعًا أو انخفاضًا، تبعًا لتقلبات السوق ومستوى المخاطر وتوقعات المستثمرين.

(4) https://www.fitchratings.com/

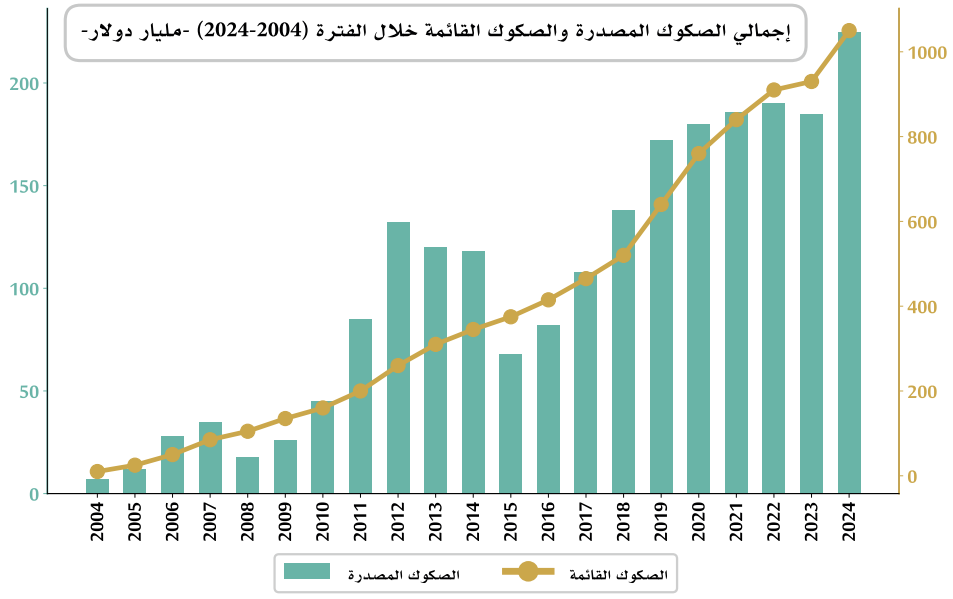
(5) Morningstar (2024). Decoding Sukuk: An investor's guide to Islamic bonds. Morningstar, Inc.

أما فيما يتعلق بإصدارات الصكوك الجديدة، فقد أشار تقرير صادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) إلى **أن حجم الإصدارات الجديدة في عام 2024 بلغ نحو 230,4 مليار دولار أمريكي، بزيادة سنوية قدرها 25,6%**[1].



تُظهر الاتجاهات التاريخية لسوق الصكوك الإسلامية نمطًا تصاعدياً ملحوظًا خلال العقدين الأخيرين، ما يعكس تزايد الاعتماد على هذه الأداة ضمن استراتيجيات التمويل متوسطة وطويلة الأجل.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن **إصدارات الصكوك قد تضاعفت عدة مرات منذ بداية الألفية، إذ سجلت في عام 2024 نحو 180 مليار دولار أمريكي، مقارنة بإصدارات لم تتجاوز 10 مليارات دولار في بدايات العقد الأول من القرن الحالي**، مدفوعة بارتفاع الطلب من جانب الحكومات والمؤسسات على أدوات متوافقة مع الشريعة لتمويل البنية التحتية ومشروعات التنمية المستدامة[2].



(1) IFSB Report 2025.

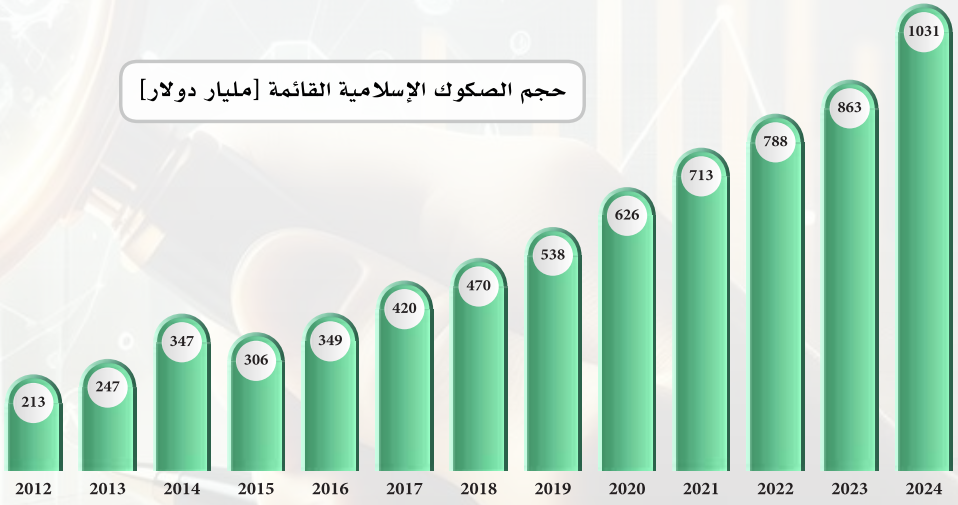
(2) https://blogs.worldbank.org/

2/ الصكوك الإسلامية القائمة عام 2024م[1]

2-1/ تطور حجم الصكوك الإسلامية القائمة عالميًّا عام 2024

تشير البيانات المتعلقة بحجم الصكوك الإسلامية القائمة خلال الفترة [2024/2012] مسار نمو واضح يعكس توسع هذا القطاع كأداة رئيسة للتمويل طويل الأجل داخل الصناعة المالية الإسلامية. فقد ارتفع حجم الصكوك من 213 مليار دولار في عام 2012 إلى **أكثر من 1,03 تريليون دولار في عام 2024**، وهو ما يمثل نموًّا تراكميًّا كبيرًا يبرز اتساع استخدام الصكوك كبديل تمويلي متوافق مع أحكام الشريعة لدى الحكومات والمؤسسات.

وتُظهر السلسلة الزمنية أن قطاع الصكوك حافظ على اتجاه صعودي مستمر رغم بعض التذبذب المحدود في عام 2015، حيث عاد إلى النمو بسرعة وسجل زيادات سنوية متتابعة بدءًا من 2016. كما يُلاحظ تسارع النمو بشكل أوضح بعد عام 2019، إذ ارتفع الحجم من نحو 538 مليار دولار إلى ما يزيد على تريليون دولار في غضون خمس سنوات، مدفوعًا بارتفاع الطلب على أدوات التمويل المستدام وتوسع برامج الإصدار الحكومية والبنية التحتية. ويعكس هذا المسار المتصاعد الدور المتنامي للصكوك في تعبئة الموارد المالية، ودعم الاستقرار المالي، وتلبية الاحتياجات التمويلية للدول والمؤسسات في إطار يخضع للضوابط الشرعية ويعزز كفاءة التمويل في الاقتصادات الإسلامية والناشئة.

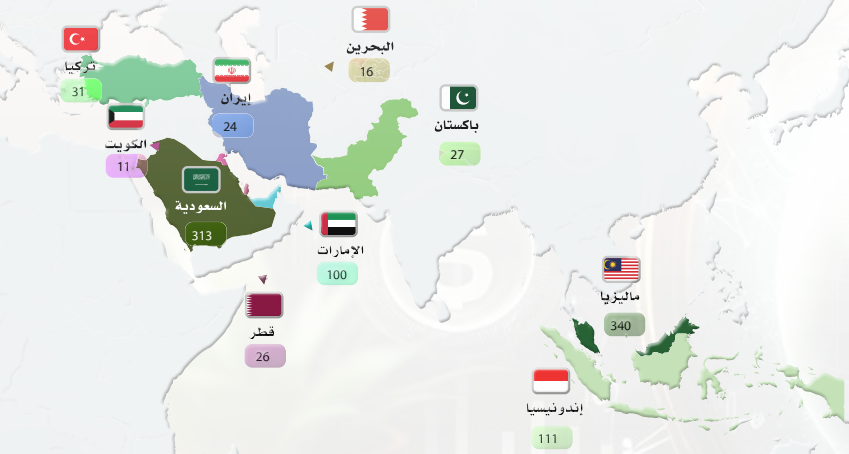


(1) ICD- LSEG Islamic finance development report, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2025.

2-2/ أكبر الدول في حجم الصكوك الإسلامية القائمة عالميًّا عام 2024

تشير بيانات عام 2024 إلى هيمنة واضحة لعدد من الدول على سوق الصكوك الإسلامية القائمة، حيث تتصدر **ماليزيا** بقيمة إصدارات قائمة تبلغ نحو 340 مليار دولار. تليها **السعودية** بأصول صكوك قائمة تقارب 313 مليار دولار.

أكبر الدول في حجم الصكوك الإسلامية القائمة [عام 2024م] -مليار دولار-



وتأتي **إندونيسيا والإمارات** في مراتب متقدمة بقيم تبلغ 111 و100 مليار دولار على التوالي. كما تسجل **تركيا وباكستان وقطر وإيران** مستويات تتراوح بين 24 و31 مليار دولار، في حين تظهر **البحرين والكويت** بقيم أقل نسبيًّا تتراوح بين 11 و16 مليار دولار، مما يشير إلى فروقات واضحة في حجم الأسواق وفرص التوسع المستقبلية داخل الإقليم.

3-2/ التوزيع الجغرافي للصكوك الإسلامية القائمة عام 2024

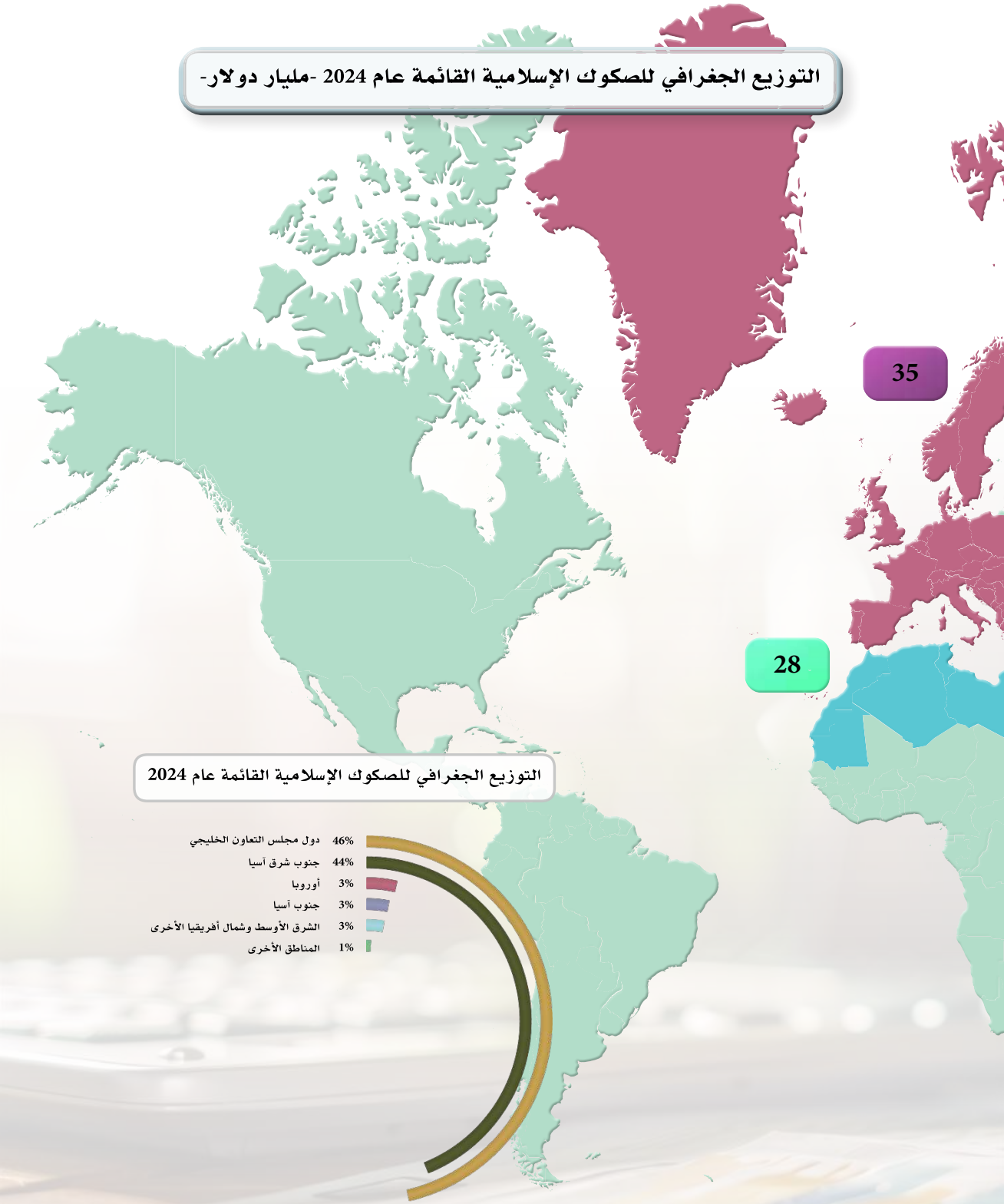
توضح بيانات عام 2024 أن التوزيع الإقليمي لقيمة الصكوك الإسلامية القائمة يعكس تركّزًا واضحًا في منطقتين رئيستين هما دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، إذ تسجل منطقة مجلس التعاون الخليجي أكبر رصيد بقيمة تبلغ نحو 477 مليار دولار، وتأتي منطقة جنوب شرق آسيا في المرتبة الثانية بإجمالي 452 مليار دولار.

كما تسجل منطقة أوروبا نحو 35 مليار دولار، بينما تبلغ قيمة الصكوك في منطقة جنوب آسيا حوالي 30 مليار دولار. كما تظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خارج منطقة الخليج العربي بقيمة 28 مليار دولار، في حين تسجل المناطق الأخرى قرابة 8 مليارات دولار فقط.

تعكس التوزيعات الجغرافية لإصدارات الصكوك خلال عام 2024 نمطًا واضحًا من التركّز الإقليمي والقطاعي، حيث **تستحوذ منطقتا شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP)، ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعتين على ما يزيد عن 91٪ من إجمالي الإصدارات العالمية**. ويشير هذا المستوى العالي من التركّز إلى اعتماد السوق بشكل كبير على عدد محدود من المراكز المالية الناضجة، في مقابل مشاركة محدودة للغاية لبقية المناطق الجغرافية.



التوزيع الجغرافي للصكوك الإسلامية القائمة عام 2024 -مليار دولار-



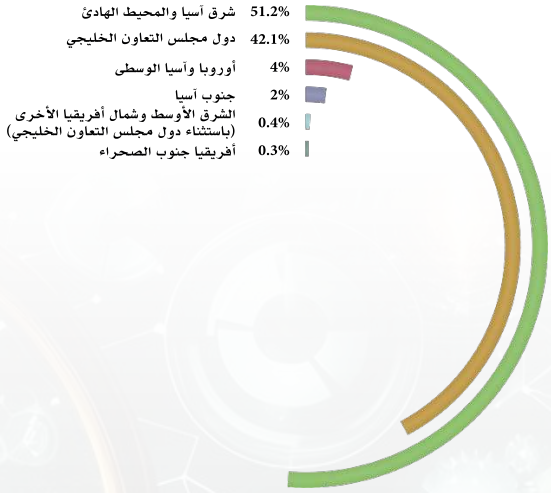
التوزيع الجغرافي للصكوك الإسلامية القائمة عام 2024

3/ إصدارات الصكوك الإسلامية عام 2024

3-1/ التوزيع الجغرافي لإصدارات الصكوك عام 2024[1]

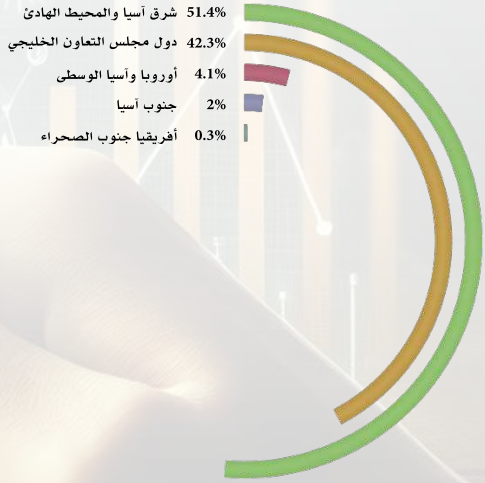
أظهرت البيانات الخاصة بعام 2024 تركّزًا واضحًا في النشاط الجغرافي لإصدارات الصكوك، حيث استحوذت منطقتا شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP)، ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، على الحصة الأكبر من الإصدارات العالمية بنسبة 51,2٪ و42,1٪ على التوالي، بينما اقتصرت مساهمة باقي المناطق على نسب هامشية.

إجمالي إصدارات الصكوك (2024)



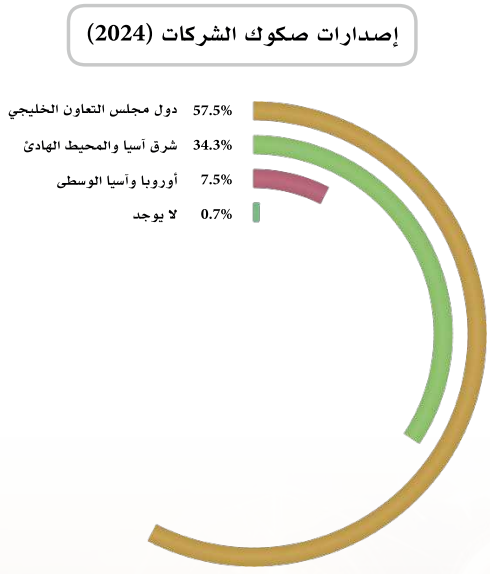
وفيما يخص الصكوك السيادية، جاءت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في الصدارة بحصة بلغت 51,4٪ من إجمالي الإصدارات العالمية، تلتها دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 42,2٪.

إصدارات الصكوك السيادية (2024)



(1) IFSB Report 2025.

أما على مستوى الصكوك الصادرة عن الشركات، فقد تصدّرت منطقة مجلس التعاون الخليجي بنسبة 57,5٪ من إجمالي الإصدارات، في حين ساهمت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 34,3٪، وجاءت أوروبا وآسيا الوسطى (ECA) في المرتبة الثالثة بنسبة 7,5٪، في وقت ظلت فيه مساهمة باقي المناطق محدودة للغاية.

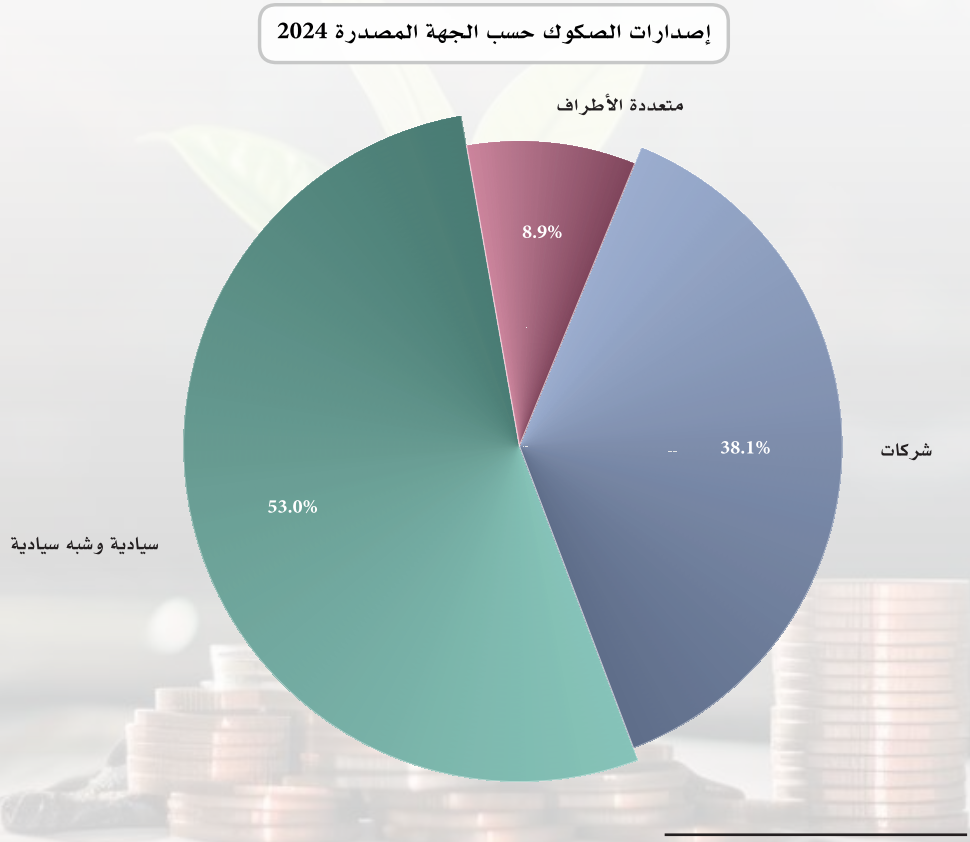


2-3/ حجم إصدارات الصكوك وأنواعها حسب الجهات المصدرة عام 2024[1]

سجّل سوق الصكوك خلال عام 2024 توسعًا ملحوظًا في قاعدة الجهات المُصدِرة، مع تنامي مساهمة القطاع الخاص في أنشطة الإصدار، رغم استمرار هيمنة الكيانات السيادية وشبه السيادية. فقد استحوذت هذه الأخيرة على نحو 52,9٪ من إجمالي الإصدارات، مما يؤكد على دور الحكومات في تعزيز نمو سوق الصكوك.

كما **شهدت إصدارات الشركات نموًّا سنويًّا بنسبة 21,2٪** مقارنة بعام 2023، لتصل إلى 87,7 مليار دولار أمريكي، في مؤشر واضح على تزايد اعتماد القطاع الخاص على الصكوك كخيار تمويلي بديل يتمتع بالمرونة والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما ارتفعت إصدارات المؤسسات متعددة الأطراف، وعلى رأسها البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة (IILM)، متجاوزة حاجز 20 مليار دولار أمريكي خلال العام.



(1) IFSB Report 2025.

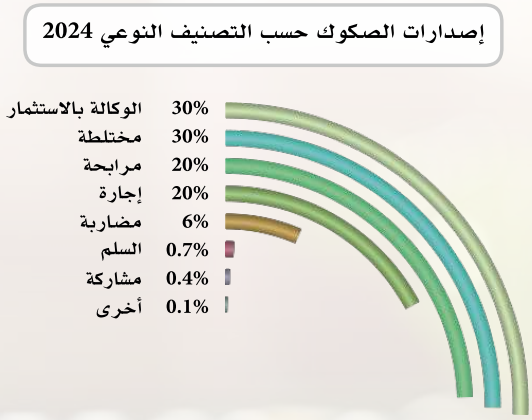
3-3/ حجم إصدارات الصكوك وأنواعها حسب التصنيف النوعي عام 2024[1]

لا يزال سوق الصكوك يتركّز بشكل ملحوظ حول عدد محدود من الهياكل الشرعية، وعلى رأسها صكوك الوكالة بالاستثمار، والصكوك المركبة (Hybrid)، وصكوك الدين، والتي تشمل بشكل رئيس صكوك المرابحة.

فقد سجلت صكوك الوكالة والصكوك المركبة معدلات استخدام مرتفعة، إذ شكّل كل منهما أكثر من 25٪ من إجمالي الإصدارات خلال عام 2024، ويُعزى ذلك إلى ما تتمتع به هذه الهياكل من مرونة هيكلية وسهولة في تجميع الأصول وتنفيذ الصفقات التمويلية.

من جانب آخر، حافظت صكوك المرابحة على حصة سوقية مماثلة بلغت نحو 24,49٪ من إجمالي الإصدارات، مستفيدة من بساطتها النسبية ووضوحها من حيث الامتثال الشرعي. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على الصكوك المعتمدة على الدين -وعلى رأسها المرابحة- يطرح تحديات تتعلق بمحدودية التداول في السوق الثانوية، نظرًا للقيود الفقهية التي تحظر تداول الصكوك المدينة إلا بشروط صارمة، ما يؤثر سلبًا على السيولة.

كما بقيت الهياكل الأخرى المبنية على الملكية والمشاركة في الأرباح، مثل صكوك المضاربة وصكوك المشاركة، ذات مساهمة محدودة نسبيًّا. ويُعزى ذلك إلى تعقيداتها الهيكلية، وتقلب عوائدها، وضعف الإقبال الاستثماري عليها، لا سيما من قبل المحافظ التي تفضل أدوات العائد الثابت.



ويُظهر هذا النمط الهيكلي ميلًا واضحًا نحو تفضيل أدوات الصكوك ذات العائد الثابت وقابلية الهيكلة المبسّطة، مما يعكس التحديات الكامنة أمام تطوير سوق ثانوي أكثر عمقًا وتنوعًا من حيث الهياكل الشرعية والآجال والمخاطر.

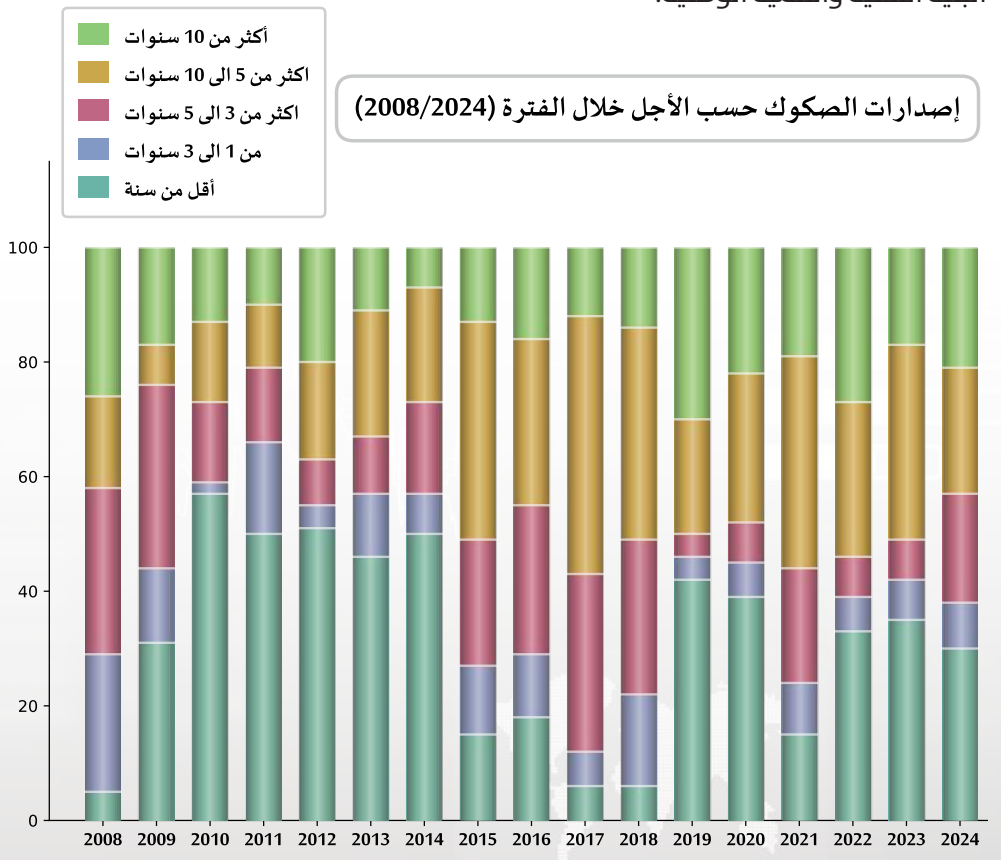
(1) IFSB Report 2025.

3-4/ حجم إصدارات الصكوك وأنواعها حسب الأجل عام 2024[1]

حافظت الصكوك قصيرة الأجل (أقل من سنة) على حصة كبيرة من إجمالي الإصدارات بلغت نحو 30٪، وهي نسبة تمثل تراجعًا طفيفًا مقارنة بعام 2023، لكنها تبقى مرتفعة بالمعايير التاريخية. ويُعزى هذا الحضور القوي إلى استمرار الطلب على أدوات إدارة السيولة ومرونة خيارات إعادة التمويل، لا سيما من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية.

كما سجلت الصكوك متوسطة الأجل، خصوصًا في فئة ثلاث إلى خمس سنوات، نموًّا ملحوظًا خلال العام، في مؤشر على ارتفاع قدرة المستثمرين لتحمل مخاطر الاستحقاق المعتدل، وحرص المصدرين على تحقيق توازن بين تكلفة التمويل واستقراره على المدى المتوسط.

أما الصكوك طويلة الأجل (أكثر من خمس سنوات)، فقد احتفظت بحضور ثابت، لا سيما في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تُوظف هذه الأدوات بشكل واسع في تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية الوطنية.

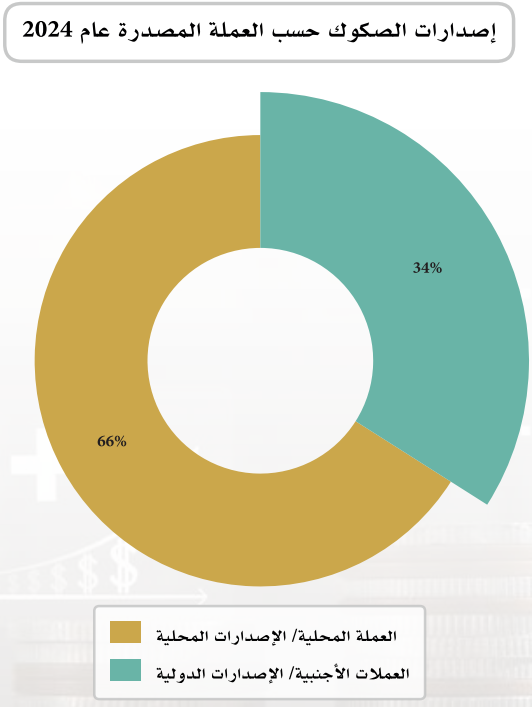


(1) IFSB Report 2025.

3-5/ حجم إصدارات الصكوك وأنواعها حسب نوع العملة عام 2024[1]

شهدت الصكوك المصدرة بالعملات الأجنبية نموًّا ملحوظًا خلال عام 2024، في تطور يُشير إلى تزايد اندماج سوق الصكوك في النظام المالي العالمي، وتوسع ارتباطه بأسواق رأس المال الدولية. فقد بلغت حصة الإصدارات المقوّمة بعملات أجنبية نحو 34٪ من إجمالي الإصدارات، مقارنةً بـ 26٪ في عام 2023، ما يعكس تحولًا استراتيجيًّا في توجهات المصدرين نحو تنويع قاعدة المستثمرين، وتوسيع نطاق التمويل خارج الأسواق المحلية، والاستفادة من السيولة العالمية.

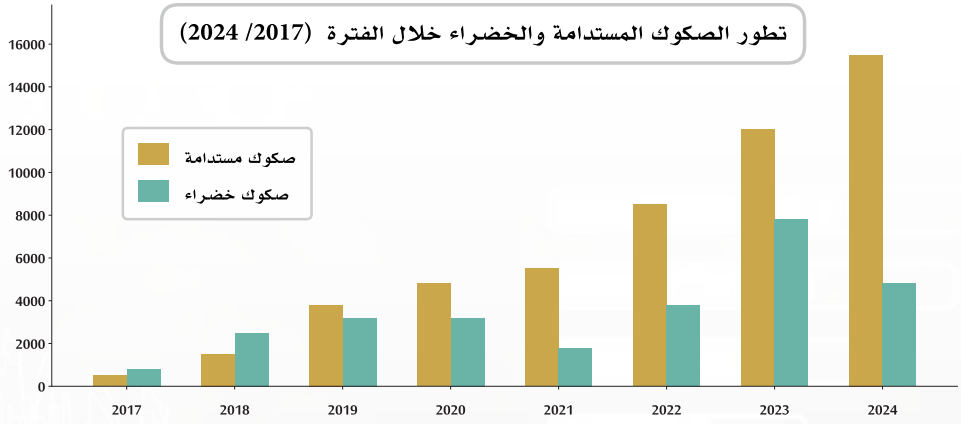
ويُعد هذا التوسع مؤشرًا على نضوج سوق الصكوك وقدرته على جذب رؤوس الأموال الدولية، إلا أنه يُثير في الوقت ذاته جملة من المخاطر المحتملة، وفي مقدمتها مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر التفاوت بين عملة الدين والإيرادات التشغيلية، خصوصًا لدى الجهات المصدرة التي تعتمد على إيرادات مقومة بالعملة المحلية، إذ قد يؤدي تراجع قيمة العملة المحلية بشكل حاد إلى ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي، مما يُشكّل ضغطًا ماليًّا على الشركات أو الجهات السيادية، ويؤثر سلبًا على الاستدامة المالية.



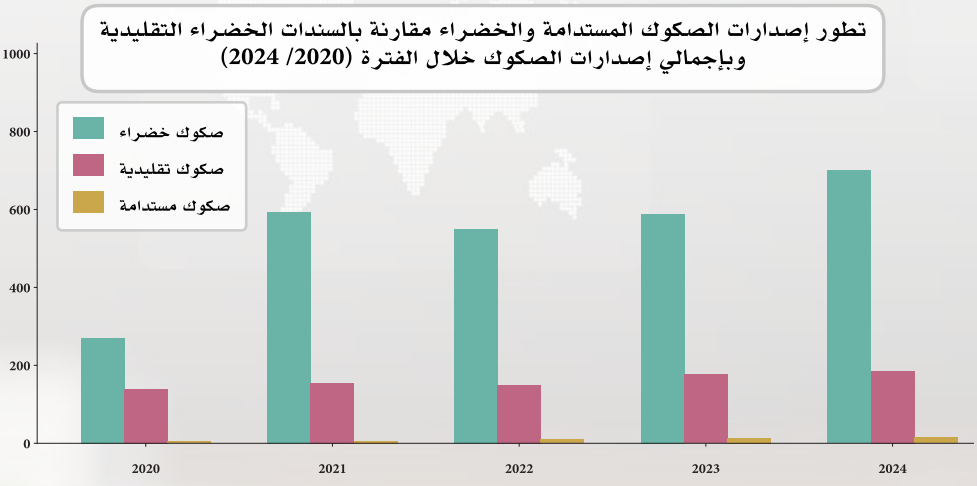
(1) IFSB Report 2025.

6-3/ إصدارات الصكوك الخضراء والمستدامة عام 2024[1]

بلغت إصدارات الصكوك المستدامة عالميًّا في عام 2024 نحو 15,3 مليار دولار أمريكي.



ورغم النمو الملحوظ في إصدارات الصكوك المستدامة خلال عام 2024، فإن حصتها من إجمالي سوق الصكوك لا تزال محدودة عند نحو 6٪، كما تبقى نسبتها ضمن سوق السندات الخضراء العالمية منخفضة، وهو ما يُعزى إلى ارتفاع تكاليف الإصدار مقارنة بالسندات الخضراء التقليدية. وتبرز هذه المعطيات الحاجة إلى مزيد من السياسات والمحفزات التي تعزز مواءمة أسواق الصكوك مع أجندة التمويل المستدام على المستوى العالمي[2].

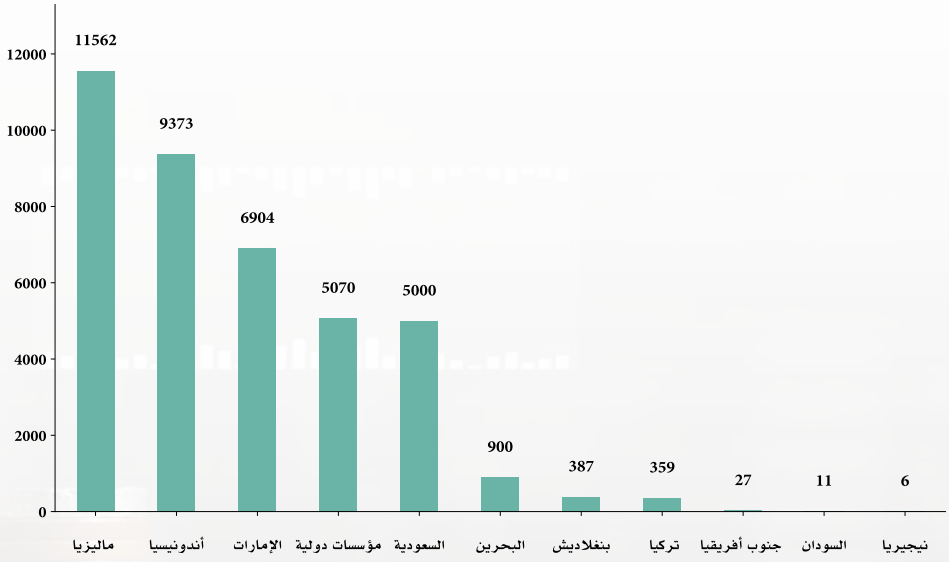


(1) IFSB Report 2025.

(2) https://blogs.worldbank.org/

وتُظهر البيانات ريادة عدد من الدول في مجال الصكوك المستدامة، حيث جاءت **ماليزيا** في الصدارة بإجمالي يقارب 11,6 مليار دولار، تلتها **إندونيسيا** بنحو 9,4 مليار دولار، ثم **الإمارات** بحوالي 6,9 مليار دولار. كما ساهمت المؤسسات متعددة الجنسيات، وفي مقدمتها **البنك الإسلامي للتنمية**، بإصدارات بلغت نحو 5,1 مليار دولار، في حين سجلت **السعودية** ما يقارب 5 مليارات دولار، وهو ما يعكس اتساع دور الصكوك كأداة للتمويل المستدام في العالم الإسلامي[1].

التوزيع الجغرافي لإصدارات الصكوك المستدامة والخضراء خلال الفترة 2017-2023 (مليون دولار)



(1) IIMF Annual Sukuk report, 2024.

4/ تحليل لأهم حالات إصدارات الصكوك المعاصرة عام 2024[1]

تُظهر البيانات استمرار هيمنة عدد محدود من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) على سوق الصكوك العالمية، حيث شكّلت **ماليزيا والمملكة العربية السعودية** القوتين المحرّكتين الرئيستين في هذا القطاع من حيث حجم الإصدارات.

قيمة إصدارات الصكوك لأكبر دول منظمة التعاون الإسلامي
خلال الفترة (2020-2024) -مليار دولار-

السنة	الكويت	قطر	إندونيسيا	ماليزيا	السعودية	الإمارات
2020	20	9	10	45	40	12
2021	22	10	11	55	55	14
2022	24	11	12	60	60	16
2023	24	11	12	65	45	16
2024	26	12	13	70	49	17

قيمة اصدارات الصكوك في أكبر دول منظمة التعاون الاسلامي إصدارا لها خلال عام 2024 -مليار دولار-



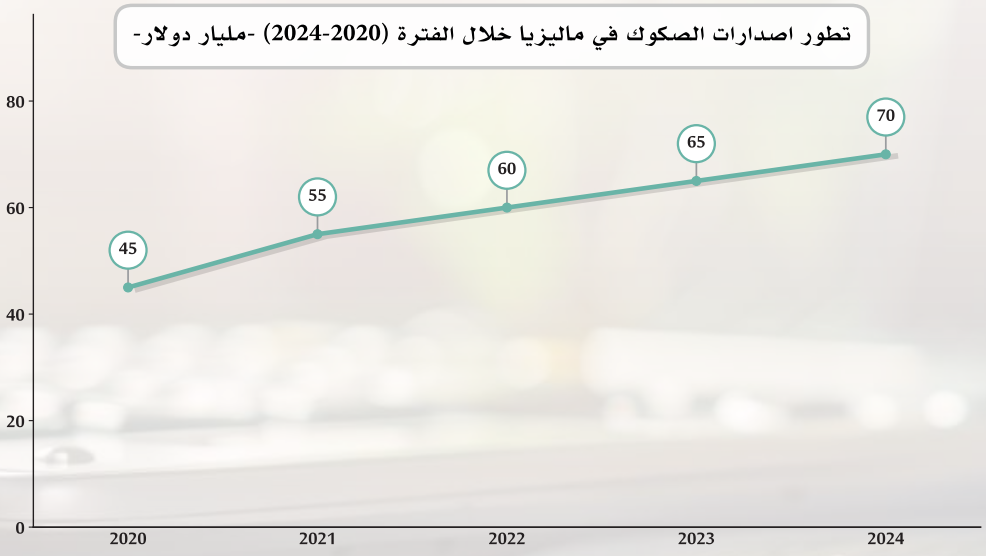
(1) https://salaamgateway.com/reports/



ماليزيا: واصلت ماليزيا ترسيخ مكانتها كأحد أبرز المراكز العالمية في سوق الصكوك في عام 2024. فقد بلغ إجمالي حجم سوق رأس المال الإسلامي 669 مليار دولار، وهو ما يمُثّل 63,04٪ من إجمالي حجم السوق المالي، ويعكس اندماجًا عميقًا بين الشريعة الإسلامية وأدوات التمويل الحديثة.

كما بلغت قيمة الصكوك القائمة نحو 336 مليار دولار، وهو ما يُعادل 50,28٪ من إجمالي أدوات الدين، فيما سجلت الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة 1,31 تريليون رينغيت. أما على صعيد الإصدارات، فقد مثّلت الصكوك 62,56٪ من إجمالي الإصدارات الجديدة من السندات والصكوك، في حين بلغت نسبتها من إجمالي أدوات الدين القائمة 63,1٪. كما استحوذت الصكوك الصادرة عن الشركات على 74,4٪ من إجمالي إصدارات القطاع الخاص، وهو ما يدل على تصاعد اعتماد الشركات الماليزية على هذه الأداة التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وفي إطار التوجه نحو التمويل المستدام، شهدت ماليزيا إصدار 20 صكًّا من فئة الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا (SRI Sukuk) وصكوك مرتبطة بالاستدامة خلال عام 2024، لترتفع القيمة القائمة لهذه الفئة إلى 8,77 مليار دولار، ما يمثل 4,75٪ من إجمالي الصكوك القائمة للقطاع الخاص، ويعكس التزامًا مؤسسيًّا متناميًا بتضمين أهداف الاستدامة في نماذج التمويل الإسلامي[1].

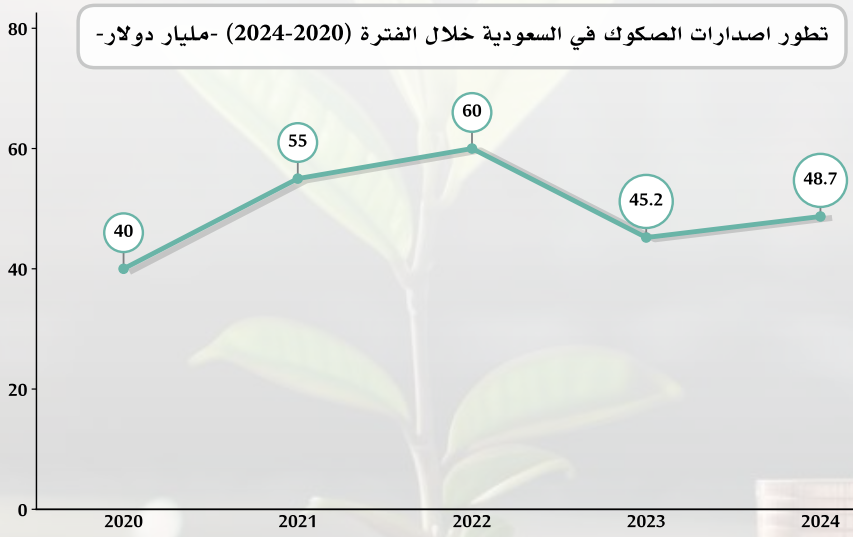


(1) Securities Commission Malaysia. (2024). Annual Report 2024.

وقد سجلت ماليزيا نموًّا مطّردًا في إصدارات الصكوك خلال الفترة من 2020 إلى 2024، حيث ارتفعت من 45 مليار دولار في عام 2020 إلى 70 مليار دولار في عام 2024. ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي دور ماليزيا الريادي في سوق التمويل الإسلامي، مدفوعًا ببيئة تنظيمية متقدمة واعتماد واسع للصكوك كأداة تمويلية أساسية على المستويين الحكومي والخاص.



المملكة العربية السعودية.. لقد جاءت المملكة في المرتبة الثانية، حيث نفّذ صندوق الاستثمارات العامة (PIF) إصدارين دوليين بارزين من الصكوك خلال الفترة 2024/2023. الإصدار الأول في أكتوبر 2023 بقيمة 3,5 مليار دولار على شريحتين (5 و10 سنوات)، بينما جاء الإصدار الثاني في فبراير 2024 بقيمة 2 مليار دولار لأجل 7 سنوات، وشهد تغطية تجاوزت ثمانية أضعاف العرض. وتُبرز هذه الإصدارات تصاعد مكانة الصندوق في سوق الصكوك الدولية، ومدى جاذبية التمويل الإسلامي للمستثمرين العالميين[1].



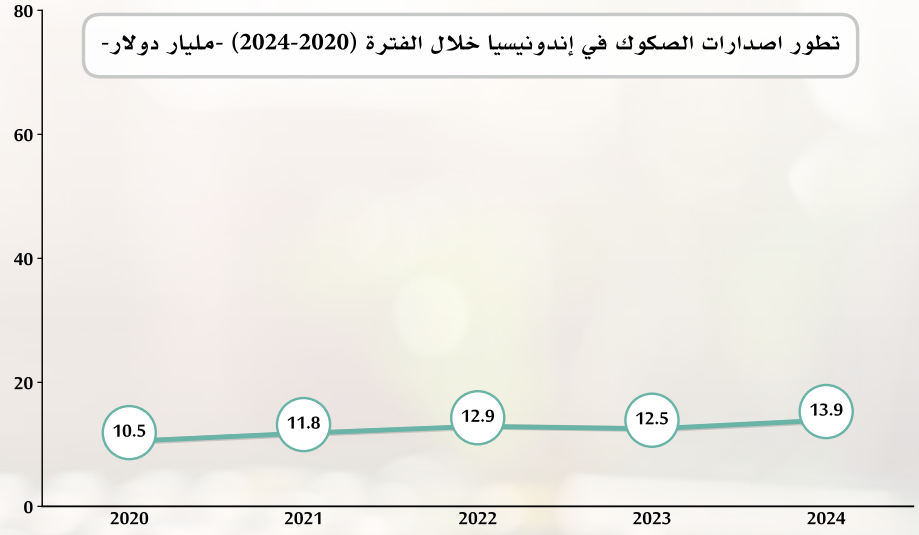
كما سجّلت إصدارات الصكوك في المملكة نمطًا متقلبًا خلال الفترة 2024/2020، حيث ارتفعت من 40 مليار دولار في 2020 إلى 48,7 مليار دولار في 2024.

(1) https://www.pif.gov.sa/

إندونيسيا.. نجحت في إصدار صكوك سيادية دولية في 2024 بقيمة إجمالية بلغت 2,35 مليار دولار أمريكي، ضمن برنامج التمويل العالمي للصكوك (Global Sukuk). وقد تم الإصدار على ثلاث شرائح رئيسة وفق الآتي:



- 750 مليون دولار لأجل 5 سنوات.
- 1 مليار دولار لأجل 10 سنوات.
- 600 مليون دولار لأجل 30 سنة، وقد تم تصنيف هذه الشريحة ضمن الصكوك الخضراء المخصصة لتمويل المشاريع البيئية المستدامة، ويُعد هذا الإصدار هو الأطول في تاريخ صكوك إندونيسيا، ما يؤكد توجه الدولة نحو تمويل طويل الأجل يعزز استدامة السياسات المالية ويواكب أهداف التنمية المستدامة[1].



وقد شهدت إندونيسيا نموًّا تدريجيًّا في إصدارات الصكوك خلال الفترة من 2024/2020، حيث ارتفعت من 10,5 مليار دولار في عام 2020 إلى 13,9 مليار دولار في عام 2024.

(1) https://www.djppr.kemenkeu.go.id/



تركيا.. شهدت ابتكارًا لافتًا في 2024 عبر إصدار بنك التنمية والاستثمار التركي TKYB وشركة Tarfin، صكوكًا مرتبطة بأسعار القمح. ويعتمد هذا الإصدار على تسعير الصكوك بالكيلوغرام من القمح، بعائد متغير وفق متوسط الأسعار في مرحلتي الإنتاج والحصاد. ويعد هذا الإصدار الأول من نوعه في ربط هيكل الصكوك بالقطاع الزراعي بشكل مباشر[1].



الإمارات العربية المتحدة.. شهدت وزارة المالية خلال عام 2024 تنفيذ برنامج الصكوك الإسلامية السيادية (T-Sukuk) بالدرهم الإماراتي، من خلال إصدارات دورية بلغت قيمة كل منها 1,1 مليار درهم، تضمنت إصدارًا في الربع الثاني وآخر في سبتمبر من العام نفسه. ويعكس هذا التوجه الاستراتيجي سعي الدولة إلى تطوير سوق محلية نشطة للصكوك الإسلامية[2].

كما شهدت الصكوك الإسلامية تطورًا نوعيًا مع تبني تقنيات البلوك تشين والعقود الذكية، ما عزز الكفاءة والشفافية وخفّض التكاليف. إضافة إلى إطلاق الصكوك الرقمية التي وسّعت قاعدة المستثمرين. ويبرز في هذا السياق مشروع رمز (RAMZ) عام 2022 ضمن مبادرة IDAC كنموذج رائد لابتكار هيكلي وتداولي في سوق الصكوك[3].



البنك الإسلامي للتنمية (IsDB).. أصدر صكوكًا بقيمة 2 مليار دولار في مايو 2024، ثم في أكتوبر 2024 أصدر صكوكًا أخرى بقيمة 1,25 مليار دولار. وتهدف هذه الإصدارات إلى تمويل مشاريع تنموية في الدول الأعضاء، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة والتعليم والصحة[4].

(1) TKYB – Financial Reports.

(2) https://mof.gov.ae/

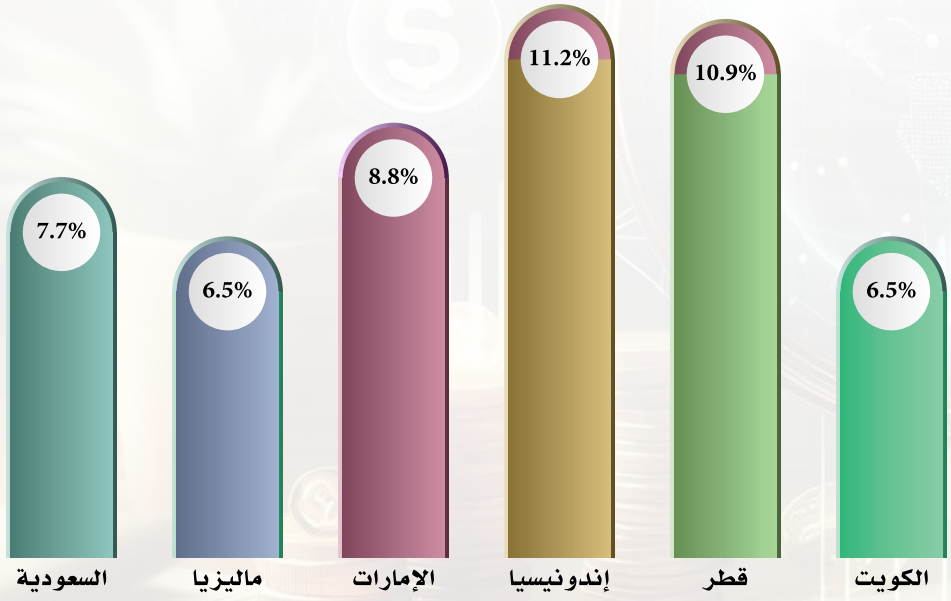
(3) https://www.labuanfsa.gov.my/

(4) https://www.isdb.org/

المؤسسة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة (IILM): في عام 2024، أظهرت إصدارات الصكوك التي أصدرتها المؤسسة نمطًا واضحًا من التوسع والطلب المؤسسي المتزايد على أدوات السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. حيث بلغ إجمالي حجم الإصدارات السنوية للصكوك نحو 13,01 مليار دولار أمريكي موزعة على 42 سلسلة إصدار[1].

نمو أسواق الصكوك.. شهدت أسواق الصكوك خلال عام 2024 نموًّا متسارعًا، مدفوعًا بتزايد الاعتماد على أدوات التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات السيادية والاستراتيجية. وتشير البيانات إلى أن أعلى معدلات النمو سُجِّلت في **إندونيسيا** بنسبة 11,2٪، تلتها **قطر** بنسبة 10,9٪، ثم **الإمارات** بنسبة 8,8٪. في المقابل، حافظت **السعودية** على معدل نمو بلغ 7,7٪، بينما سجّلت كل من **ماليزيا والكويت** معدل نمو مستقرًا عند 6,5٪

معدلات النمو لاصدارات الصكوك في أكبر دول منظمة التعاون الاسلامي إصدارا لها خلال عام 2024



(1) https://iilm.com/

5/ التطورات التشريعية للصكوك الإسلامية في عام 2024

شهد عام 2024 تطورات تشريعية لافتة في مجال الصكوك الإسلامية، حيث اتجهت عدة دول إلى تحديث أطرها القانونية والتنظيمية لتعزيز الشفافية وتوحيد المعايير وتوسيع قاعدة المستثمرين، بما يعكس تزايد أهمية الصكوك كأداة تمويلية عالمية متوافقة مع الشريعة.



شهدت **المملكة العربية السعودية** خلال عام ٢٠٢٤ تطورًا ملحوظًا في الإطار التنظيمي لإصدارات صكوك الأفراد عبر منتج «صح»، الذي يطرحه المركز الوطني لإدارة الدين ضمن برنامج الدين المحلي. ويعكس هذا التطور توجهًا تشريعيًا نحو توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في أدوات الدين الحكومية، من خلال إتاحة منتج ادخاري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يتميز بالمرونة وسهولة الاكتتاب للأفراد. كما تُظهر آلية الطرح الدوري (الشهري) وتحديد شروط الإصدار — من حيث الحد الأدنى للاكتتاب، وفترات الاستحقاق، وربط العائد بالمؤشرات السوقية — تطورًا في تصميم الأدوات المالية بما يحقق التوازن بين إدارة الدين العام وتعزيز الشمول المالي. ويأتي ذلك في إطار تكاملي بين السياسات المالية والتنظيمية، بما يدعم تنويع مصادر التمويل الحكومي، ويُعزز من كفاءة سوق الدين المحلي، ويواكب مستهدفات رؤية المملكة في تطوير القطاع المالي[1].



باكستان.. أقرت **هيئة الأوراق المالية والبورصات الباكستانية** (SECP) في مايو 2024 القرار التنظيمي S.R.O. 729(1)/2024 باعتماد معايير AAOIFI، في خطوة تهدف إلى توحيد هياكل التمويل الإسلامي وتطوير إطار متكامل لإصدارات الصكوك، بما يعزز الشفافية ويرسخ ثقة المستثمرين[2].

(1) https://www.ndmc.gov.sa/

(2) https://www.secp.gov.pk/



البحرين.. أكد **مصرف البحرين المركزي** في عام 2024 من خلال بوابة الأوراق الحكومية تحديث الإطار التشغيلي لصكوك الإجارة، حيث جرى إدراجها كجزء من أدوات السوق القابلة للتداول، مع اعتماد أهليتها كضمان ضمن أداة سيولة الصكوك. ويعكس هذا التطوير توجه البحرين نحو تعزيز كفاءة سوق الدين الإسلامي، وتوسيع استخدام الصكوك كأداة تمويلية واستثمارية ضمن منظومة الأسواق المالية[1].



إندونيسيا.. أصدرت **هيئة الخدمات المالية الإندونيسية** (OJK) في عام 2024 اللائحة رقم 10 الخاصة بالصكوك، والتي تمثل إطارًا تنظيميًّا محدَّثًا لإصدارات الصكوك في السوق المحلية. ويهدف هذا التشريع إلى تعزيز الحوكمة والشفافية في عمليات الإصدار والإفصاح، وتوحيد المعايير بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويعكس هذا التطور التزام إندونيسيا بتقوية سوق أدوات الدين الإسلامي ودعم دور الصكوك كوسيلة تمويلية رئيسة للمشروعات التنموية والبنية التحتية[2].



ماليزيا.. أصدرت **لجنة الأوراق المالية الماليزية** (Securities Commission Malaysia) في عام 2024 نسخة محدَّثة من إرشادات إصدار السندات والصكوك للمستثمرين الأفراد، والتي تمثل المرجع التنفيذي المنظم لعمليات الطرح في السوق المحلي. وتضمنت هذه الإرشادات المراجعة متطلبات تفصيلية تتعلق بآليات الطرح، والإفصاح، وإدارة برامج الصكوك، بما يضمن تعزيز الشفافية وحماية المستثمرين[3].

(1) https://www.cbb.gov.bh/

(2) https://ojk.go.id/

(3) https://www.sc.com.my/



القسم الثاني:

صناعة الحلال

أولًا: صناعة الحلال.. تحليل عام

ثانيًا: قطاع الأغذية والمشروبات الحلال

ثالثًا: قطاع الصيدلانية الحلال

رابعًا: قطاع مستحضرات التجميل الحلال

خامسًا: قطاع الأزياء الحلال

سادسًا: قطاع السياحة الحلال

سابعًا: قطاع الإعلام والترفيه الحلال



أولًا: صناعة الحلال.. تحليل عام

تمثل **«صناعة الحلال»** أحد أبرز ملامح الاقتصاد الإسلاميّ المعاصر، وقد تحولت من مفهوم دينيّ مرتبط بأنماط استهلاك المسلمين إلى منظومة اقتصادية عالمية متكاملة تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات والمستثمرين حول العالم؛ فمع تنامي عدد السكان المسلمين، وتزايد وعي المستهلكين، وتعاظم التوجهات نحو المسؤولية الأخلاقية، أصبحت هذه الصناعة تمثل أحد أكثر الأسواق نموًّا وتنوعًا في العالم[1].

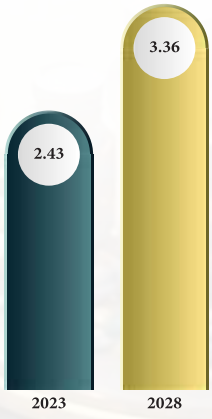
ويمكن تقسيم قطاعات الحلال إلى فئتين رئيستين: القطاعات المحورية التي تشكل جوهر الصناعة، والقطاعات المساندة التي تدعم سلامة واستمرارية سلسلة القيمة في القطاعات المحورية:



(1) الشركة القابضة للغرفة الإسلامية المحدودة. (2025). صناعة الحلال: بين النمو العالميّ والفرص الواعدة – من الأغذية إلى الخدمات اللوجستية. منتدى مكة للحلال.

- **القطاعات المساندة:** تؤدي هذه القطاعات دورًا حيويًّا في الحفاظ على سلامة وموثوقية المنتجات والخدمات في القطاعات المحورية، وتشمل:
  - التغليف.
  - الخدمات اللوجستية.

إنفاق المستهلكين المسلمين لقطاعات الحلال -تريليون دولار-



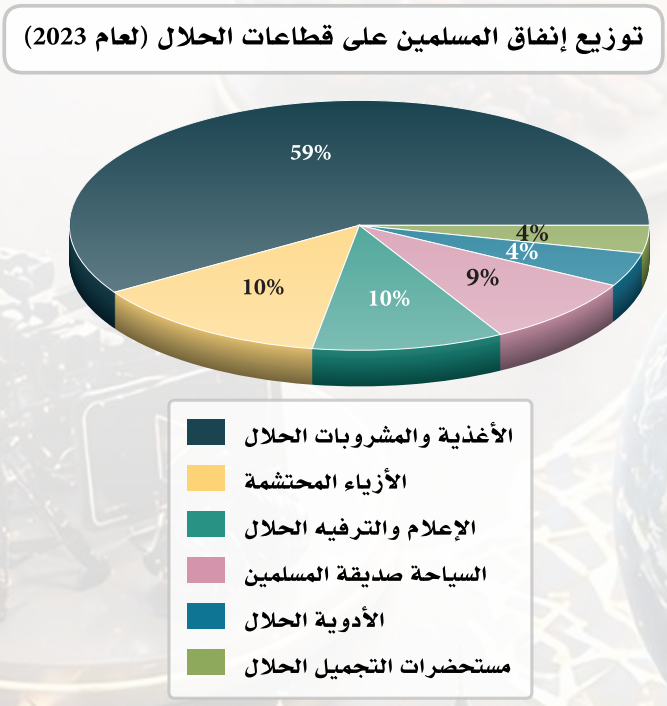
في ضوء استعراض قطاعات صناعة الحلال، يتضح أننا إزاء منظومة اقتصادية عالمية واسعة تتسم بتعدد الفرص وعمق الإمكانات الكامنة، وتتجاوز في طبيعتها كونها مجموعة أنشطة تقليدية إلى كونها إطارًا تنمويًّا متكاملًا قابلًا للتوسع المستمر. وتشير الاتجاهات المستقبلية إلى أن القطاعات المحورية القائمة مرشحة خلال السنوات المقبلة لاستيعاب قطاعات جديدة تتكامل معها وظيفيًّا، إلى جانب تعميق بعض القطاعات الحالية عبر نشوء أنشطة فرعية متخصصة تنبثق عنها، بما يعزز الترابط القطاعي ويرفع من القيمة المضافة عبر سلاسل الإنتاج والتوريد، ويؤكد دورها المتنامي كرافد استراتيجي للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات الوطنية والإقليمية.

1/ حجم وهيكل الإنفاق في صناعة الحلال عام 2024..

تعكس المؤشرات الاقتصادية الراهنة اتساع نطاق صناعة الحلال عالميًّا بوصفها أحد أسرع القطاعات نموًّا في الاقتصاد الدوليّ، إذ **بلغ إنفاق المستهلكين المسلمين نحو 2,43 تريليون دولار أمريكيّ في عام 2023**. وتشير التقديرات المستقبلية إلى استمرار هذا الزخم ليصل الإنفاق إلى نحو 3,36 تريليون دولار بحلول عام 2028، بمعدل نمو سنويّ مركب يبلغ 5,3٪[1].

1-1/ هيكل الإنفاق الاستهلاكيّ على قطاعات الحلال..

يكشف تحليل هيكل الإنفاق الاستهلاكيّ في قطاعات الحلال عن هيمنة واضحة لقطاع الأغذية والمشروبات، الذي يستحوذ على نحو 59٪ من إجمالي إنفاق المسلمين في عام 2023، مما يؤكد مركزيته في منظومة الاقتصاد الحلال بوصفه القطاع الأكثر ارتباطًا بالحاجات الأساسية ومصدرًا رئيسًا للنمو والاستقرار الاستهلاكيّ. وتوزعت بقية الإنفاق على قطاعات الأزياء المحتشمة (13,4٪)، والإعلام والترفيه (10,7٪)، والسياحة الحلال (8,9٪)، ثم الأدوية الحلال (4,4٪) ومستحضرات التجميل الحلال (3,6٪)[2].



(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

(2) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

2-1/ حجم الإنفاق على صناعة الحلال وتوقعات النمو (2028/2023)

تعكس المؤشرات الاقتصادية توقعات نمو قوية ومستدامة لقطاعات صناعة الحلال خلال الفترة (2028/2023)، إذ تُظهر البيانات توسعًا ملحوظًا في الإنفاق عبر مختلف القطاعات، يتصدرها قطاع الأغذية الحلال بقيمة متوقعة تبلغ 1,94 تريليون دولار بمعدل نمو سنويّ مركب 6,2٪، يليه الأزياء الحلال (5,8٪) والإعلام الحلال (5,3٪)، بينما يسجل قطاع السياحة الحلال أعلى معدل نمو يبلغ 12,1٪. كما تحقق قطاعات الأدوية ومستحضرات التجميل نموًّا معتبرًا بمعدلات 6,8٪ و6,3٪ على التوالي[1].

الإنفاق الاستهلاكي على قطاعات الحلال في 2023 وتوقعات نموه في 2028 -مليار دولار أمريكي-



(1) تحليل مبنيّ على بيانات: (DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25).

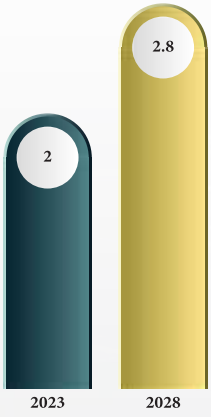
2/ محركات النمو وقوى التمكين المستقبلية لصناعة الحلال

يقود التحول العالميّ نحو صناعة الحلال سبعة محركات استراتيجية تتكامل لتشكيل مستقبل واعد لهذه الصناعة على المستويين الإسلاميّ والعالميّ[1]:

2-1/ القوة الديموغرافية للمسلمين

تمثل القوة الديموغرافية للمسلمين عنصرًا استراتيجيًا داعمًا للنمو الاقتصاديّ في قطاعات الحلال، إذ **تجاوز عددهم عالميًّا 2 مليار نسمة في عام 2023**، أي ما يزيد على ربع سكان العالم، مع توقع ارتفاعه إلى نحو 2,8 مليار بحلول عام 2050 ليشكلوا 30٪ من سكان العالم.

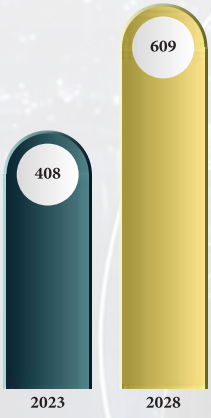
عدد المسلمين -مليار نسمة-



2-2/ عالمية الصناعة

بلغت واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلاميّ من المنتجات المرتبطة بالحلال 407,8 مليار دولار أمريكيّ في عام 2023، مع توقعات بانتعاش قويّ ونمو سنويّ مركب يبلغ 8,3٪ ليصل حجم الواردات إلى 608,36 مليار دولار بحلول عام 2028.

واردات منظمة التعاون الإسلامي من منتجات الحلال -مليار دولار-



وتتصدر **المملكة العربية السعودية** (43,1 مليار دولار)، و**الإمارات العربية المتحدة** (41,3 مليار دولار)، و**تركيا** (33,9 مليار دولار)، و**إندونيسيا** (29,6 مليار دولار)، و**ماليزيا** (26,8 مليار دولار) قائمة أكبر المستوردين. على الجانب الآخر تُعد **الصين** (32,5 مليار دولار)، و**الهند** (28,9 مليار دولار)، و**البرازيل** (26,9 مليار دولار)، و**روسيا** (20,6 مليار دولار)، و**الولايات المتحدة** (20,2 مليار دولار) من أبرز المصدرين إلى دول المنظمة؛ إذ تمثل صادرات هذه الدول الخمس مجتمعة حوالي 31,7٪ من إجمالي الصادرات[2].

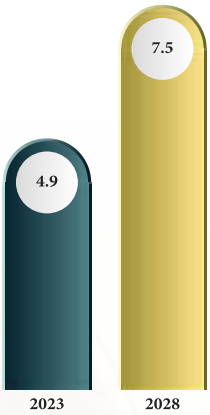
(1) الشركة القابضة للغرفة الإسلامية المحدودة. (2025). صناعة الحلال: بين النمو العالميّ والفرص الواعدة – من الأغذية إلى الخدمات اللوجستية. منتدى مكة للحلال.

(2) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

3-2/ التمويل الإسلاميّ

بلغت قيمة أصول التمويل الإسلاميّ 4,93 تريليون دولار أمريكيّ في عام 2023، مع توقع وصوله إلى 7,53 تريليون دولار أمريكي بمعدل نمو سنويّ مركب 8,9٪، ويعمل هذا القطاع على تيسير تمويل الشركات العاملة في صناعة الحلال[1].

أصول التمويل الإسلامي -تريليون دولار-



4-2/ المعايير والاعتماد

تسعى مؤسسات مثل معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC إلى توحيد معايير الحلال؛ وذلك بهدف تقليل التباين بين الجهات المانحة وتعزيز الاعتراف المتبادل، وتسعى عدة دول مسلمة إلى تطوير أنظمة وطنية متقدمة، كما باتت دول غير إسلامية مثل اليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل تستثمر في إنشاء منظومات اعتماد حلال تلبي معايير الأسواق الإسلامية؛ مما يعكس عالمية الطلب على منتجات الحلال[2].

(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

(2) https://smiic.org/

2-5/ الرقمنة والتجارة الإلكترونية

تشهد صناعة الحلال قفزة رقمية كبيرة، مع بروز منصات إلكترونية متخصصة في التجارة الحلال مثل: Zabihah بأمريكا، Halal Street UK، ومنصة Ummazing بالمملكة المتحدة، كما تؤدي منصات B2B مثل Salaam Gateway وDagang Halal Market بماليزيا، بالإضافة إلى Halal Extra بالمملكة المتحدة دورًا مهمًّا في ربط المنتجين بالموزعين عالميًّا.

2-6/ التكنولوجيا المتقدمة وصناعة الحلال

يمكن لتقنيات البلوك تشين أن تسهم في تعزيز الشفافية في سلاسل الإمداد الحلال، وذلك من خلال تتبع مصدر المكونات والتحقق من الامتثال الشرعيّ في كل مرحلة إنتاجية.

2-7/ صناعة الحلال والاستدامة

يشهد السوق العالمي تلاقيًا متزايدًا بين قيم الحلال ومفاهيم الاستدامة البيئية والاجتماعية؛ إذ يفضّل المستهلكون المنتجات التي تراعي الرفق بالحيوان، وتقلل الأثر البيئيّ، وتستخدم حلولاً تغليفية قابلة لإعادة التدوير. كما تتجه حكومات وشركات عدة إلى دمج معايير ESG (البيئة، والمجتمع، والحوكمة) في منتجاتها وخدماتها الحلال.

3/ تحديات صناعة الحلال ومسارات التطوير

تواجه صناعة الحلال تحديات بنيوية تتعلق بتعدد المعايير وصعوبات الاعتماد، ما يحدّ من تكامل السوق ويرفع التكاليف التشغيلية. ويُضاف إلى ذلك نقص الوعي المهني والاستهلاكي بمتطلبات الحلال، وانتشار الممارسات الاحتيالية التي تقوّض مصداقية الشهادات وتضعف المنافسة العادلة. ويعاني القطاع كذلك من محدودية الابتكار وضعف الاستثمار في البحث والتطوير، فضلًا عن ضعف العلامات التجارية بما يشهد على ضعف الإنفاق على التسويق والعلاقات العامة.

ولمواجهة هذه التحديات، يتطلب القطاع رؤية استراتيجية متكاملة تقوم على تطوير الإطار التنظيمي والحوكمة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لرفع الشفافية والكفاءة. كما يستلزم تنسيقًا مؤسسيًّا بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية، واستلهام التجارب الرائدة لتكييفها مع الخصوصيات المحلية، بما يحوّل التحديات إلى فرص تسهم في تعزيز دور صناعة الحلال التنمية المستدامة عالميًّا.

4/ مؤتمرات ومنتديات ومعارض صناعة الحلال عام 2024

شهد عام 2024 سلسلة من الفعاليات الدولية البارزة التي عززت موقع قطاع الحلال ضمن الاقتصاد العالميّ.



المملكة العربية السعودية.. تميز **منتدى مكة للحلال** في نسخته الأولى عام 2024، بوصفه منصة عالمية محورية جمعت قادة الصناعة والخبراء من مختلف الدول لتبادل الرؤى واستكشاف حلول تمويلية مبتكرة تدعم نمو الاقتصاد الحلال[1].



ماليزيا.. ركزت **القمة العالمية الرابعة عشرة للحلال** (GHAS 2024)، على تعزيز نزاهة هيئات إصدار الشهادات، ورفع كفاءة المدققين، ودعم صناعة الذبح الحلال، مع الدعوة إلى تبني تقنيات البلوك تشين لتعزيز الشفافية[2].



إندونيسيا.. أثمر **منتدى H20 2024**، عن توقيع 52 اتفاقية اعتراف متبادل بين هيئة BPJPH وهيئات حلال دولية[3].



دولة قطر.. عقد **منتدى قطر للحلال 2024** بهدف الإسهام في تعزيز التكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بصناعة الحلال[4].



كما عُقدت **قمة MABIMS للحلال 2024** -التي تضم **ماليزيا وإندونيسيا وبروناي وسنغافورة**- ضمن فعاليات القمة العالمية للحلال، وركزت على مواءمة المعايير الإقليمية ومعالجة التحديات المشتركة واستكشاف آفاق الاعتراف المتبادل بين الدول الأعضاء[5].

---

(1) https://ic-halal.com/
(2) https://www.islam.gov.my/
(3) https://bpjph.halal.go.id/
(4) https://ifanca.org/
(5) https://www.islam.gov.my/



ثانيًا:

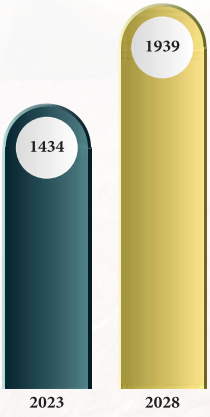
قطاع الأغذية والمشروبات الحلال

الأغذيـة والمشروبـات الحـلال Halal Food and Beverages، هي: كل ما يُنتج أو يُحضّر أو يُصنع من أطعمـة أو مشروبـات يكـون مصـدره مباحًـا وفقًـا لأحكام الشريعة الإسلامية، وخاليًا من أية مكونات محرمـة أو نجسـة، كـما أن معالجتـه وتداولـه في جميـع مراحله -مـن الإنتاج إلى الاسـتهلاك- تحصل بوسـائل لا تخالـف الضوابـط الشرعيـة والبيئيـة، وتخضع لرقابة واعتماد جهات شرعية مختصة[1].

(1) وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية بدولـة الكويـت. (2020). موسـوعة صناعـة الحـلال، ط1، 1441هـ - 2020م.

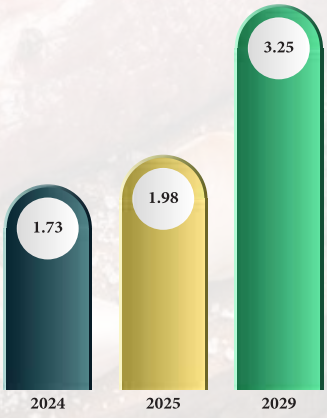
1/ حجم السوق العالميّ للأغذية والمشروبات الحلال عام 2024

تتباين تقديرات حجم سوق الأغذية والمشروبات الحلال العالميّ تبعًا لاختلاف المنهجيات ونطاقات التحليل، إلا أن البيانات المستندة إلى الإنفاق الاستهلاكيّ للمسلمين تُعد مؤشرًا أساسيًا لقياس القوة الشرائية المباشرة لهذه الفئة. وتشير التقديرات إلى أن إنفاق المسلمين على الأغذية بلغ نحو 1,43 تريليون دولار أمريكيّ في عام 2023، مع توقعات بارتفاعه إلى 1,94 تريليون دولار أمريكيّ بحلول عام 2028، وبمعدل نمو سنويّ مركب يقدر بنحو 6,2٪، مما يعكس استدامة النمو في سوق الأغذية والمشروبات الحلال عالميًا[1].



إنفاق المسلمين على الأغذية الحلال وتوقعات النمو -مليار دولار أمريكي-

كما تشير تقديرات أخرى إلى أن حجم سوق الأغذية الحلال بلغ نحو 1,73 تريليون دولار أمريكيّ في عام 2024، مع توقعات بارتفاعه ليصل إلى 3,25 تريليون دولار أمريكيّ بحلول عام 2029[2].



حجم سوق الأغذية الحلال -تريليون دولار أمريكي-

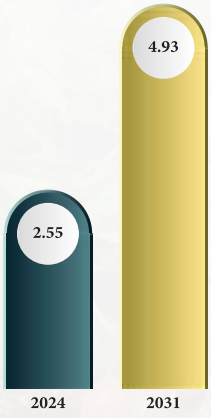
(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

(2) Business Research Company. (2025). Halal Food Market Report 2025.

وتُقدِّم بعض شركات أبحاث السوق تقديرات أشمل لحجم سوق الأغذية الحلال العالميّ، تأخذ في الحسبان استهلاك غير المسلمين لهذه المنتجات نظرًا لارتباطها بعوامل الجودة والسلامة والمعايير الأخلاقية. وفي هذا السياق، تُشير البيانات إلى أن **حجم سوق الأغذية الحلال العالميّ بلغ نحو 2,55 تريليون دولار أمريكيّ في عام 2024**، مع توقعات بارتفاعه إلى 4,93 تريليون دولار أمريكيّ بحلول عام 2031، بمعدل نمو سنويّ مركب يُقدّر بنحو 9,9٪ خلال الفترة[1].

حجم سوق الأغذية الحلال الكلي وتوقعات نموه (تريليون دولار أمريكي)





(1) Cognitive Market Research. (2025). Halal Food Market Report 2025. Global Edition.

2/ الخريطة الإقليمية لسوق الأغذية والمشروبات الحلال عام 2024



منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تهيمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ على سوق الأغذية الحلال العالميّ، بحصة تتراوح بين 40٪ و50٪، وبقيمة تُقدَّر بنحو 1,32 تريليون دولار عام 2024، مع توقع بلوغها 4,30 تريليون دولار عام 2034 بمعدل نمو سنويّ مركب 12,53٪، مدفوعةً بالكثافة السكانية المسلمة المرتفعة في إندونيسيا والهند وباكستان وبنغلاديش[1].



منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.. تستحوذ المنطقة على نحو 40٪ من السوق العالمية للمنتجات الحلال[2].



أمريكا الشمالية.. يشهد سوق الأغذية الحلال في أمريكا الشمالية نموًّا متسارعًا، مدفوعًا بازدياد الجاليات المسلمة، إضافةً إلى إقبال المستهلكين غير المسلمين على المنتجات الحلال لجودتها، إذ قُدّر حجمه بنحو 59,4 مليار دولار عام 2022، مع توقع بلوغه 88,9 مليار دولار عام 2026[3].



أوروبا: بلغ حجم سوق اللحوم الحلال المصنعة نحو 13,7 مليار دولار عام 2023، مع توقع بلوغه 29 مليار دولار عام 2033 بمعدل نمو سنويّ مركب 7,9٪[4].

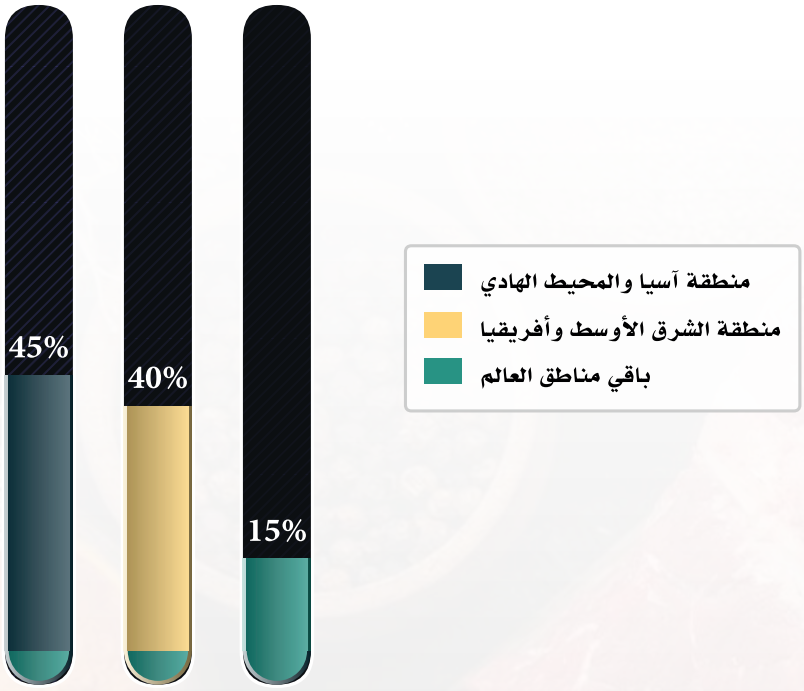
(1) Precedence Research. (2025). Halal Food Market Size, Share and Trends 2025 to 2034. Last Updated: 06 Apr 2025.

(2) Straits Research. (2025). Market Research Report. Halal Food Market Size, Share & Trends Analysis Report.

(3) IFP.Info. (2025). Global Halal Food Market: Growth, Trends, and Future Prospects. March 3, 2025.

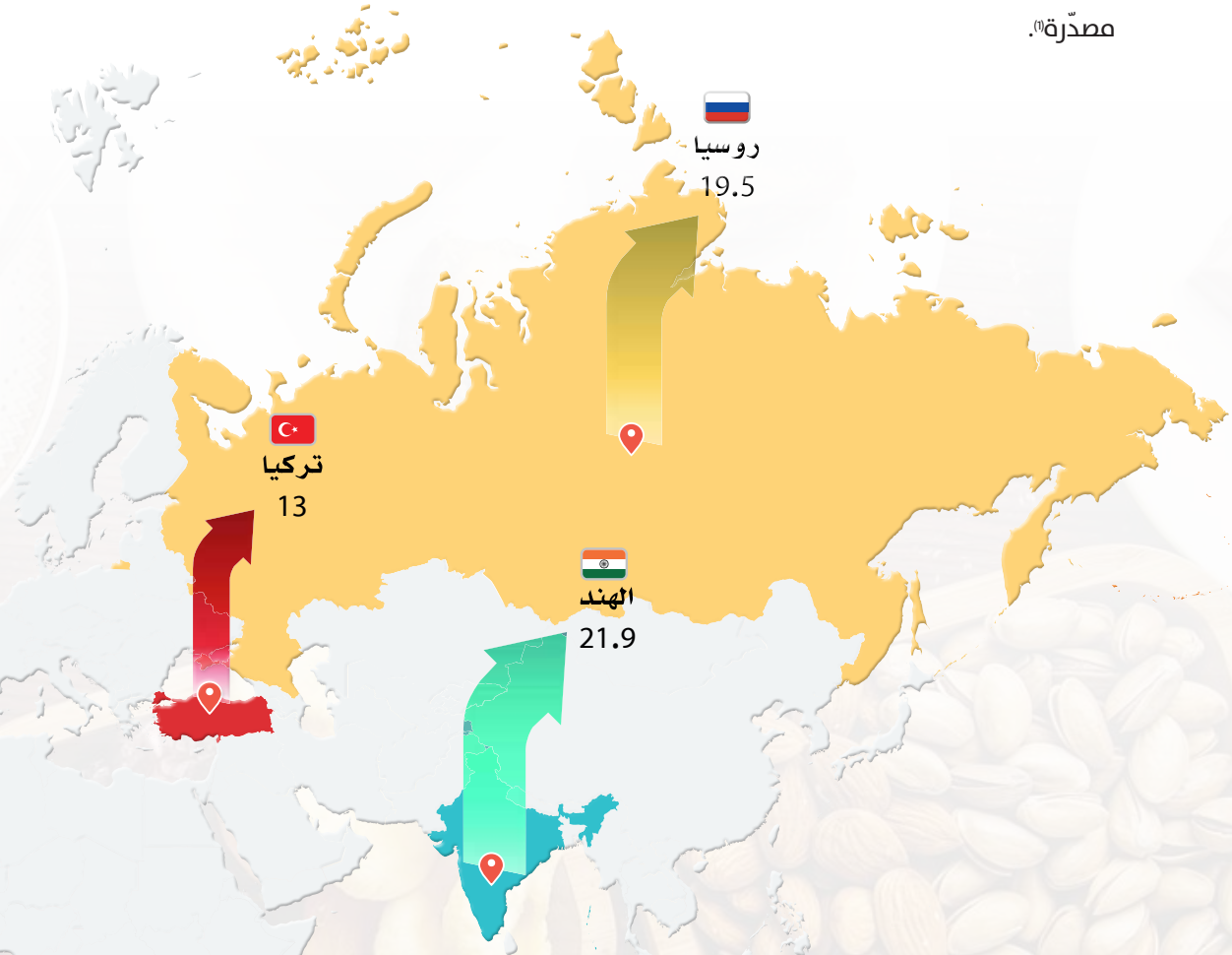
(4) Market.us. (2025). Europe Processed Halal Meat Market. Published Date: Feb 2025.

الخريطة الإقليمية التقديرية لسوق الأغذية والمشروبات الحلال



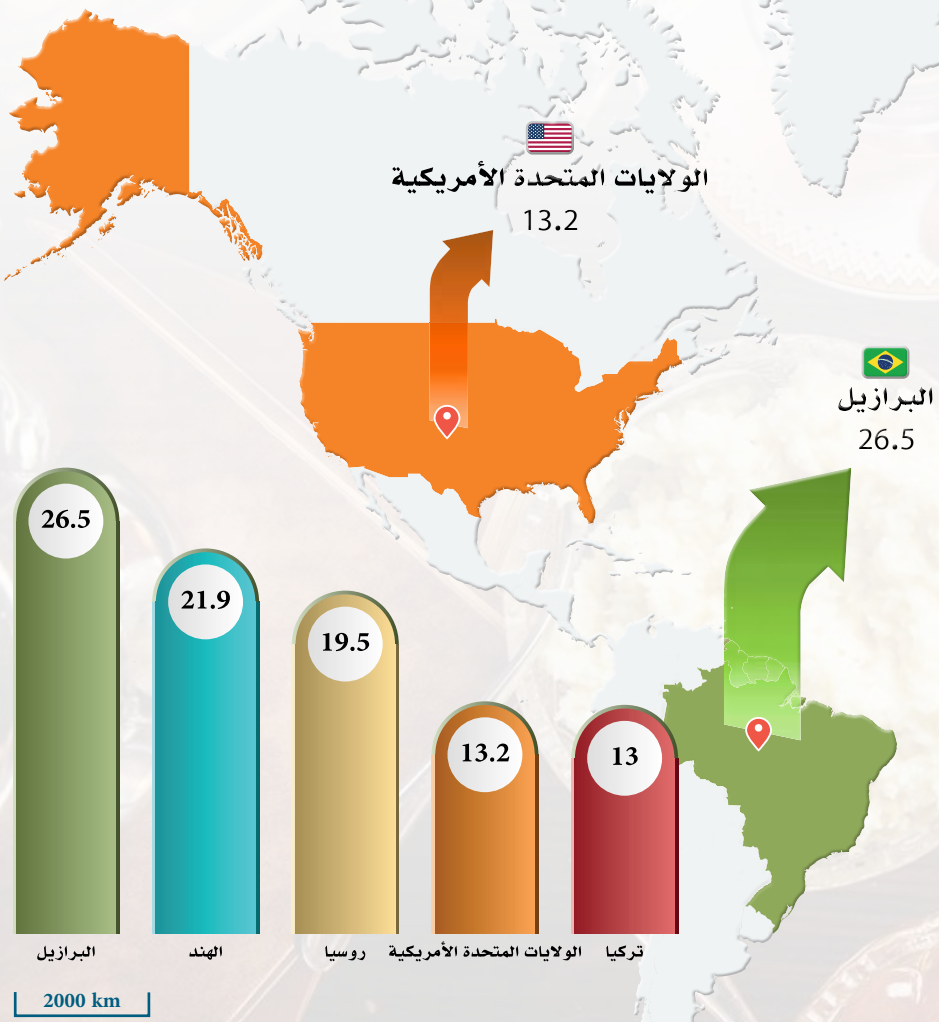
3/ الدول الرائدة المصدرة للأغذية الحلال عالميًّا عام 2023

تُظهر البيانات **استمرار البرازيل والهند وروسيا والولايات المتحدة في صدارة قائمة المصدّرين**، بفضل قدراتها الإنتاجية والبنية التحتية المتقدمة، في حين انضمت **تركيا** إلى قائمة أكبر خمس دول مصدّرة[1].



(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

أكبر 5 دول مصدرة للأغذية الحلال إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023 -مليار دولار أمريكي-



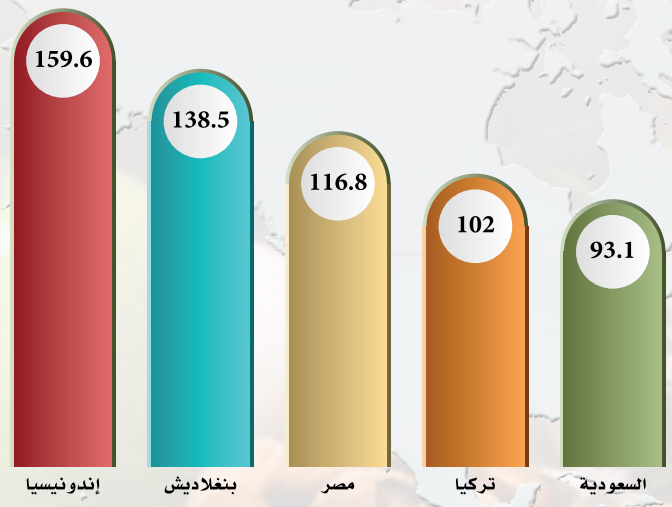
4/ أعلى الدول استيراداً للأغذية الحلال

تُظهر بيانات عام 2023 هيمنة الأسواق الآسيوية والشرق أوسطية، مع استمرار **إندونيسيا** في الصدارة كأكبر سوق عالميّ مدعومة بتعدادها السكانيّ الكبير، تليها **بنغلاديش ومصر وتركيا والسعودية**[1].

أكبر خمس أسواق استهلاكية للأغذية والمشروبات الحلال عام 2023 -مليار دولار-



(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.


159.6
138.5
116.8
102
93.1
إندونيسيا
بنغلاديش
مصر
تركيا
السعودية

2000 km

5/ عمليات الاندماج والاستحواذ والإغلاق في سوق صناعة الأغذية الحلال خلال عام 2024



شهد عام 2024 بعض حالات الإغلاق والتعثر في قطاع الأغذية الحلال، من أبرزها شركة «حلال» المصرية، التي تأسست عام 2019، لكنها واجهت اتهامات بالاحتكار، ما دفع الحكومة المصرية في ديسمبر 2024 إلى نقل سلطة تنظيم واردات وصادرات اللحوم إلى الهيئة القومية لسلامة الغذاء[1]. كما رصدت تقارير أخرى إغلاقات لمؤسسات غذائية لأسباب تنظيمية، منها حالات في مقاطعة «أليغيني» بالولايات المتحدة، وهو ما يؤكد أهمية الالتزام بالمعايير الرقابية لضمان استدامة النشاط في هذا القطاع[2].



شهد قطاع الأغذية الحلال خلال عام 2024 نشاطًا في عمليات الدمج والاستحواذ؛ إذ وافقت الجمعية العمومية لشركة جهينة المصرية للصناعات الغذائية في ديسمبر 2024 على اندماج أربع شركات تابعة في الشركة الأم من دون تعديل في رأس المال[3].

كما استحوذت شركة إيسلا ديليس (Isla Délice) الفرنسية، المتخصصة في اللحوم الحلال والمملوكة لشركة الاستثمار بيروين (Perwyn)، على العلامة التجارية البريطانية تاكول (Takul) في سبتمبر 2024[4].

(1) https://www.alaraby.co.uk/
(2) https://www.alleghenycounty.us/
(3) https://www.cnbcarabia.com/
(4) https://www.globenewswire.com/

6/ تطورات مواصفات ومعايير صناعة الطعام الحلال عام 2024

شهد عام 2024 تطورات ملحوظة في منظومة المواصفات والمعايير الحلال على المستويين الدوليّ والإقليميّ:



على الصعيد الدوليّ، عملت اللجنة الفنية TC1 المعنية بالأغذية الحلال والتابعة لـ **معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)** على إعداد مواصفة جديدة بعنوان «الأغذية الحلال المحضرة بتقنيات المعالجة الحيوية»[1].



أما على الصعيد الإقليميّ، فقد اعتمدت **هيئة التقييس لدول مجلس التعاون (GSO)** ثلاث مواصفات خليجية جديدة ذات أهمية لصناعة الحلال، وهي:

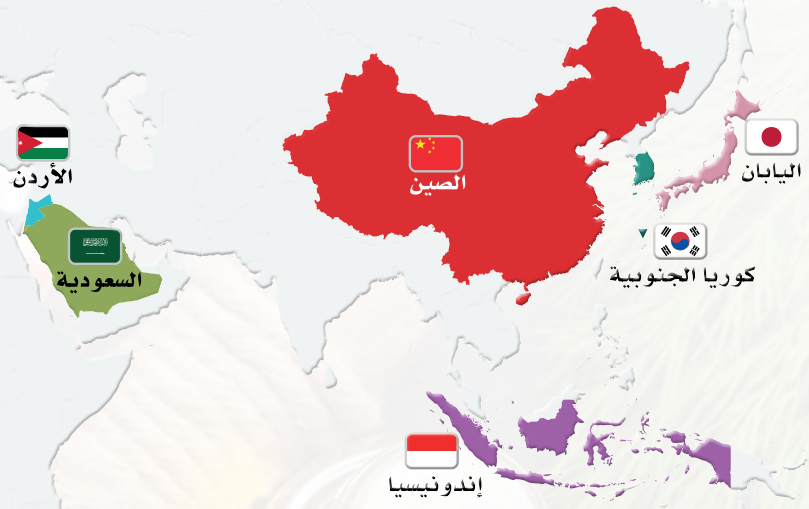
- مواصفة: «نظام إدارة سلسلة التوريد الحلال -التخزين -المتطلبات العامة»، التي تضمن سلامة المنتجات أثناء عمليات التخزين.
- مواصفة: «المواد الكيميائية المستخدمة في معالجة مياه الشرب – متطلبات الحلال»، لضمان توافق المواد الكيميائية مع أحكام الشريعة الإسلامية[2].
- مواصفة: «مهنة الحلال –المتطلبات العامة»، والتي تحدد المعايير المهنية للعاملين في قطاع الحلال[3].

وتعكس هذه المواصفات توجهًا نحو منهج شامل يغطي مختلف مراحل سلسلة القيمة الحلال، بدءًا من الإنتاج والتخزين وحتى الخدمات المساندة، بما يتوافق مع مفهوم «من المزرعة إلى المائدة»[4].

---

(1) https://www.comcec.org/
(2) https://www.gso.org.sa/
(3) https://bsmd.moic.gov.bh/
(4) https://www.scribd.com/

7/ تشريعات وسياسات صناعة الطعام الحلال عام 2024



	**المملكة العربية السعودية..** شهدت منظومة الحلال في المملكة العربية السعودية تطورًا رقميًا ملحوظًا، حيث عملت Saudi Food and Drug Authority، من خلال مركز الحلال، على تطوير منصة إلكترونية متكاملة لتسجيل واعتماد شهادات الحلال وإدارة جهات منحها، وذلك في إطار جهود التحول الرقمي وتعزيز كفاءة الرقابة على المنتجات الغذائية[1].
	**إندونيسيا..** بدء تطبيق إلزامية شهادة الحلال اعتبارًا من أكتوبر 2024 على منتجات الأغذية والمشروبات والمواد الخام ومنتجات الذبح للشركات المتوسطة والكبيرة، مع تأجيل تطبيق الإلزام على الواردات حتى أكتوبر 2026[2].

(1) https://www.sfda.gov.sa/

(2) https://bpjph.halal.go.id/



	**الأردن..** بدأت المؤسسة العامة للغذاء والدواء (JFDA) في 2024 تنفيذ مشروع لأتمتة خدماتها لتنظيم مراجعات المستفيدين[1].
	**الولايات المتحدة الأمريكية..** صدر قانون الزراعة والأسواق في ولاية نيويورك(E-201/2024)، الذي نظم متطلبات تغليف ووسم المنتجات الحلال، وتسجيل بيانات جهة التصديق لدى الجهة الرقابية المختصة لضمان الشفافية والمصداقية في سوق المنتجات الحلال[2].
	وعلى صعيد التحديثات التنظيمية العالمية، شهد شهر ديسمبر 2024 سلسلة من التطورات، تمثلت في موافقة **الصين** على استخدام إضافات غذائية حلال جديدة، ومراجعة **كوريا الجنوبية** لقواعد وسم الأغذية الحلال، إلى جانب اقتراح **اليابان** تعديل معايير وسم المنتجات الغذائية الحلال[3].

(1) https://www.jfda.jo/
(2) https://law.justia.com/
(3) https://www.chemlinked.com/



المملكة العربية السعودية.. شهدت منظومة الحلال في المملكة العربية السعودية تطورًا تنظيميًا متدرجًا، حيث عمل Saudi Food and Drug Authority، من خلال المركز السعودي للحلال، على تعزيز الإطار الرقابي المنظم لسوق الأغذية والمشروبات الحلال، وذلك عبر إلزام المنتجات المستوردة بتقديم شهادات حلال صادرة عن جهات معتمدة ومعترف بها رسميًا. كما تم اعتماد متطلبات إضافية، من أبرزها تقديم شهادة الشحنة (Shipment Certificate)، لضمان التحقق من الامتثال للمعايير المعتمدة قبل دخول المنتجات إلى السوق وإتمام إجراءات التخليص الجمركي، في إطار جهود تعزيز جودة المنتجات ورفع تنافسية السوق محليًا ودوليًا[1].



ماليزيا[2].. اعتمدت ماليزيا منظومة وطنية متقدمة للحلال من خلال تطبيق المعيار الموحد MS1500 ونظام شهادات حلال تُشرف عليه هيئة تطوير الحلال (HDC).

كما عملت ماليزيا على تطوير مجمعات الحلال الصناعية وتعزيز البحث والتطوير في التقنيات والخدمات اللوجستية المرتبطة بالحلال.



إندونيسيا[3].. اعتمدت إندونيسيا الخطة الرئيسة لصناعة الحلال (MPIHI 2023–2029) وبدأت تطبيق السياسة الإلزامية للحلال منذ عام 2024 تحت إشراف هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH)، بهدف توحيد الإطار التنظيمي وتعزيز مصداقية منظومة الشهادات الوطنية. كما تبنّت الدولة حلولًا رقمية متقدمة بدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين في منصة Si Halal، بما أسهم في تسريع عمليات الاعتماد وتحسين كفاءة نظام الرقابة على المنتجات الحلال[4].

(1) https://www.sfda.gov.sa/

(2) bin Syed Agil, S.O, & Nor, M.Z.B.M. (2012). Positioning the Halal food industry: The case of Malaysia. NIDA Case Research Journal, 4(2), 157-174.

(3) https://halalmui.org/

(4) Azwar,A.,& Usman, A.H. (2025). Artificial intelligence in the halal industry: Trends and global research opportunities. International Journal of Halal Industry, 1(1), 46-67.

	**الإمارات العربية المتحدة..** اعتمدت الدولة نظام الحلال الإماراتيّ ونظام الاعتماد الوطنيّ (ENAS) بإشراف هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس[1].
	**تايلاند[2]..** تم تأسيس مدينة الغذاء (Food Innopolis) التي تمثل نموذجًا وطنيًّا لتجميع البحث والتطوير والابتكار في قطاع الأغذية، وتشجيع الاستثمار في التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنتاج الحلال والمستدام.
	**البرازيل[3]..** تعمل الدولة على تمكين الشركات المصدّرة للحوم الحلال عبر مبادرات مثل «مشروع الحلال البرازيليّ» الذي يهدف إلى توسيع حضور المنتجات البرازيلية في الأسواق الإسلامية وتعزيز قدرتها التنافسية.

(1) https://www.moiat.gov.ae/

(2) Cheumar, M., Yunita, P., Salleh, F., Ayuningtyas, R. D., & Fauzi, M. (2025). Halal Food Business and Industry: A Case Study from CPF (Thailand) Experiences. International Journal of Academic Research in Business & Social Sciences. Vol 15, Issue 2.

(3) https://datamarnews.com/

9/ اتجاهات سلوك مستهلكي الطعام الحلال عام 2024.. كندا أنموذجًا[1]

تشير دراسة متسوقي الحلال (Halal Shopper Study 2024)، التي يُجريها مكتب Nourish Food Marketing بالتعاون مع المركز الإسلاميّ للبحوث والمعلومات (IRIC)، إلى تحولات هيكلية لافتة في سلوك المستهلكين المسلمين داخل سوق الأغذية الحلال في **كندا**.

تهدف الدراسة -التي تُنفَّذ بصفةٍ سنوية- إلى تحليل أنماط الشراء وتوجهات المستهلكين واستكشاف فرص النمو والتحديات التنظيمية في هذا القطاع المتنامي.

استند التقرير إلى استطلاع رأي ميدانيّ رقميّ شمل أكثر من ألف مشارك من مستهلكي الحلال في مختلف المقاطعات الكندية، وقدّم بيانات كمية ونوعية عكست التحولات في سلوك الطلب وتوزيع الإنفاق الغذائيّ.

وخلال عام 2024، رصدت الدراسة تحولًا في أنماط الطلب داخل سوق الأغذية الحلال؛ إذ اتسع نطاق الاهتمام الاستهلاكيّ ليشمل فئاتٍ جديدة.

كما أظهرت الدراسة تناميًا واضحًا في الاعتماد على القنوات الرقمية؛ إذ أفاد نحو **60٪ من متسوقي المنتجات الحلال في كندا يعتمدون على التسوق الإلكترونيّ** لتلبية احتياجاتهم الغذائية.

وقد قُدّر **حجم سوق الأغذية الحلال في كندا بنحو مليار دولار كنديّ، مع معدل نمو سنويّ يقارب 13٪**[2]، ما يعكس ازدهار هذا القطاع واتساع آفاقه الاستثمارية.

أشار التقرير إلى استمرار بعض التحديات التنظيمية، أبرزها تعدد جهات منح شهادات الحلال وتباين معاييرها، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الشفافية وتراجع ثقة المستهلكين في بعض المنتجات.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن السوق الكنديّ يُعدّ أنموذجًا متقدمًا لتكامل القيم الدينية مع الاتجاهات الحديثة في التسويق والاستهلاك الغذائيّ، بما يجسد تفاعلًا ناضجًا بين الهوية الثقافية والدينية من جهة، والتحولات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

---

(1) https://iric.org/

(2) https://canadiangrocer.com/


كندا
2000 km



ثالثاً:

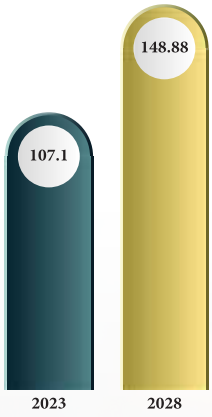
قطاع المنتجات الصيدلانية الحلال

تُعرَّف المنتجات الصيدلانية الحلال بأنها المستحضرات الصيدلانية -الأدوية والمكملات واللقاحات الطبية- التي تُنتَج وتُتداوَل وفق الضوابط الشرعية وبما يتوافق مع معايير الجودة والسلامة الدوائية العالمية، في إطار يدمج مبادئ الحلال الطيب مع ممارسات التصنيع الجيد (GMP)، بما يضمن نقاء المكونات وسلامة العمليات والالتزام الأخلاقي في البحث والتطوير.

وتقوم منظومة إنتاج الصيدلانية الحلال على إطار تكاملي يجمع الرقابة الشرعية بالمعايير الفنية، ويشمل تطبيق Halal GMP، ومنع التلوث الخلطي، وتفعيل نظام ضمان الحلال، واعتماد آليات التتبع، واختيار مواد خام موثقة، إلى جانب التعبئة والتخزين والنقل وفق شروط تحافظ على جودة الدواء وحِلّه عبر جميع مراحل التداول.

1/ حجم السوق العالميّ للصيدلانية الحلال عام (2028/2023)[1]

بلـغ إنفاق المسـلمين على قطاع الأدوية نحـو 107,1 مليار دولار أمريكيّ في عام 2023، مع توقعات بمواصلة النمـو ليصـل إلى 148,9 مليـار دولار أمريـكيّ بحلـول عام 2028، وبمعـدل نمو سـنويّ مركب يقدّر بنحـو 6,8٪ خلال الفـترة المذكـورة، وهو ما يعكس اتسـاع الطلب العالميّ على المنتجات الدوائية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.



إنفاق المسلمين على المنتجات الصيدلانية في عام 2023 (مليار دولار أمريكي)

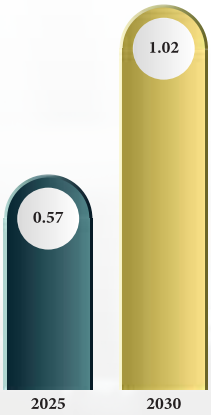
إلى جانب هذه الأرقام التي تعكس الإنفاق الكليّ للمسلمين على المنتجات الصيدلانية، يوجد تقديرات أخرى تركز بشكل أخص على سوق «الصيدلانية المعتمدة بشعار الحلال»، والذي يُقَدَّر بنحو 570 مليون دولار في عام 2025، ومن المتوقع وصوله إلى 1,02 مليار دولار بحلول عام 2030، بمعدل نمو سنويّ مركب قدره 12,58٪ للفترة (2030/2025)[2].

(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

(2) Mordor Intelligence. (2025). Halal Pharmaceuticals Market Size & Share Analysis - Growth Trends & Forecasts (2025 - 2030).

تُظهِر التقديرات تبايناً ملحوظاً في حجم سوق الأدوية الحلال، ويُعزى ذلك إلى اختلاف منهجيات القياس وتباين نطاق السوق المعتمد بين من يحسب إجمالي إنفاق المسلمين على الأدوية ومن يقصر التقدير على المنتجات المعتمدة رسمياً بشهادات «حلال».

حجم سوق المنتجات الصيدلانية الحلال المعتمدة (مليار دولار أمريكي)



حجم إنفاق المسلمين على قطاع الصيدلانية عام 2024

107 مليار دولار

2/ الدول الرائدة المصدرة للمنتجات الصيدلانية الحلال عالميًّا[1]

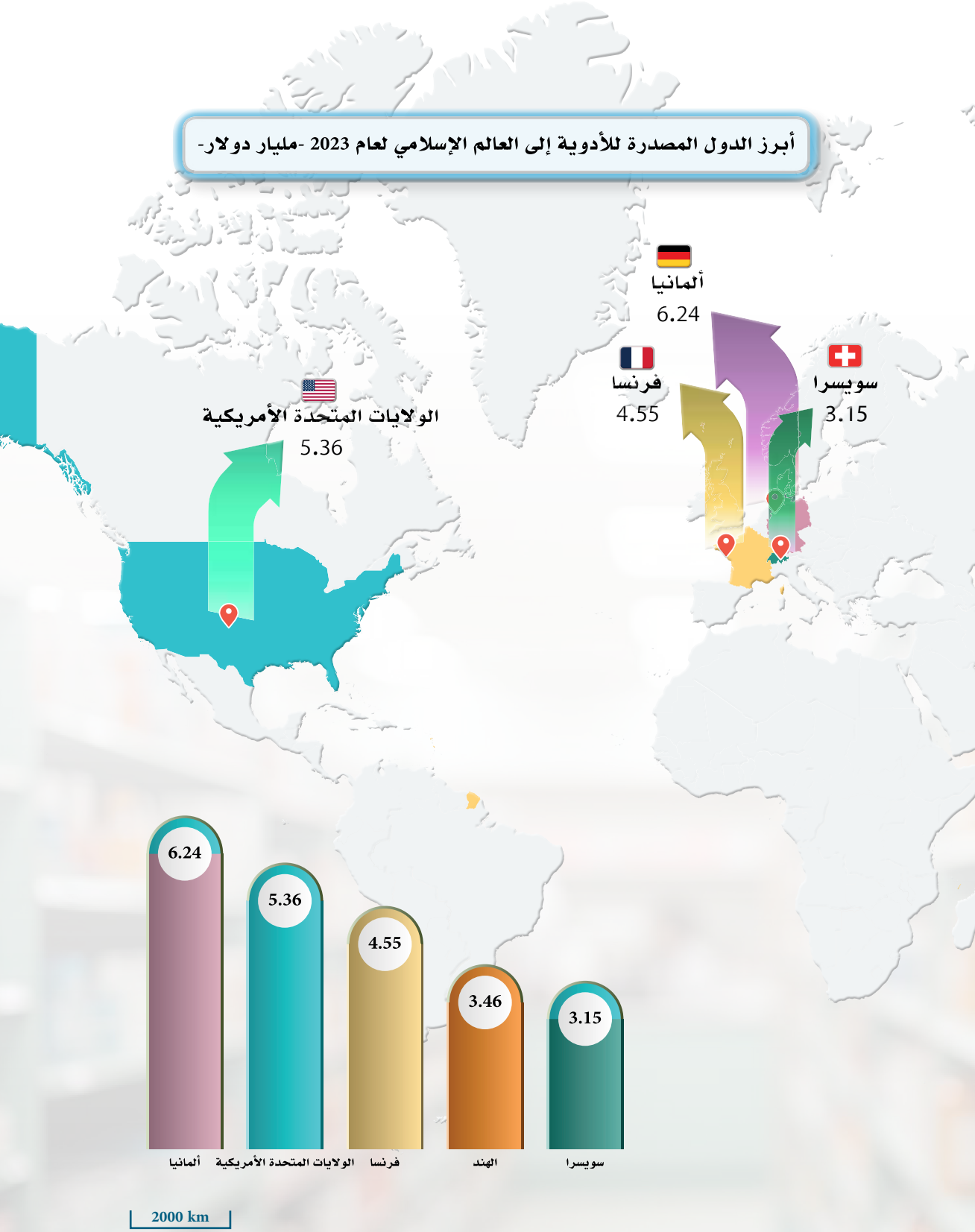
تُشير بيانات عام 2023 إلى أن معظم صادرات المنتجات الصيدلانية إلى دول منظمة التعاون الإسلاميّ تأتي من دول غير أعضاء، بما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الاستيراد وضعف القدرات التصنيعية المحلية. فقد **بلغت واردات دول المنظمة نحو 49,4 مليار دولار أمريكيّ**، تتصدر **ألمانيا** بقيمة صادرات بلغت نحو 6,24 مليار دولار، تليها **الولايات المتحدة الأمريكية** بنحو 5,36 مليار دولار، ثم **فرنسا** (4,55 مليار دولار)، فـ **الهند** (3,46 مليار دولار)، و**سويسرا** (3,15 مليار دولار). ويعكس هذا التركز الجغرافي للصادرات اعتمادًا هيكليًّا مرتفعًا لأسواق الدول الإسلامية على مصادر خارجية في تأمين احتياجاتها الدوائية. وعلى الرغم من أن جزءًا كبيرًا من هذه الواردات لا يحمل شهادات «حلال»، فإنها تعكس حجم الطلب المتزايد على الأدوية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.



إن استمرار هيمنة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلاميّ على قائمة مصدري الأدوية إلى دول المنظمة تؤكد وجود فجوة كبيرة في القدرات الإنتاجية المحلية للأدوية داخل العالم الإسلاميّ، وهذا الاعتماد المكثف على الاستيراد لا يجعل الدول الإسلامية عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ومشكلات سلاسل التوريد فحسب، بل يحد أيضًا من قدرتها على ضمان توافر الأدوية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بشكل مستدام لمواطنيها؛ وَمِنْ ثَمَّ تبرز الحاجة الملحة لوضع استراتيجيات فعالة لتوطين صناعة الأدوية الحلال، ليس فقط بوصفها ضرورة اقتصادية لتوفير العملة الصعبة وخلق فرص العمل، ولكن أيضًا بوصفها مسألة أمن صحيّ ودينيّ استراتيجيّ.

(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

أبرز الدول المصدرة للأدوية إلى العالم الإسلامي لعام 2023 -مليار دولار-



3/ توطين وتطوير الصناعات الصيدلانية الحلال في الدول الإسلامية في عام 2024

شهد عام 2024 استمرار الجهود الرامية إلى توطين صناعة الأدوية الحلال وتقليل الاعتماد على الاستيراد، خصوصًا في المجالات الحيوية مثل اللقاحات والأدوية البيولوجية، بهدف تعزيز الأمن الصحيّ والاكتفاء الذاتيّ وخلق فرص عمل ونقل التكنولوجيا.

	**المملكة العربية السعودية..** تواصل شركات مثل SaudiVax جهودها لتصبح رائدة صناعة اللقاحات الحلال والأدوية الحيوية[1]. كما أطلقت شركة لايفيرا Lifera المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة مبادرات لتطوير قدرات التصنيع البيولوجيّ محليًّا، بما في ذلك إنتاج الأدوية الحيوية واللقاحات[2]. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت المملكة «شركة تطوير منتجات الحلال» HPDC في عام 2022، وهي مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة. تسعى HPDC إلى توطين صناعة الأدوية الحلال من خلال دعم البحث والتطوير، وتعزيز قدرات التصنيع المحليّ، وتوسيع نطاق الإنتاج ليشمل أسواقًا عالمية[3].
	**ماليزيا:** تستمر شركات مثل Duopharma وPharmaniaga في تطوير منتجات حلال مبتكرة، حيث حصلت Duopharma على أول شهادة حلال لأدوية علاج الأورام[4]، وتعمل Pharmaniaga على تسويق أول دواء حلال مضاد للتخثر[5].
	**إندونيسيا:** أُطلق لقاح IndoVac كوفيد-19 محلي الصنع وحاصل على شهادة الحلال[6].

(1) https://saudivax.com/
(2) https://lifera.com.sa/
(3) https://www.pif.gov.sa/
(4) https://duopharmabiotech.com/
(5) https://www.bernama.com/
(6) https://halalfoundation.org/

4/ مؤتمرات وملتقيات صناعة الصيدلانية الحلال عام 2024

على الرغم من محدودية المؤتمرات المخصصة حصريًّا للأدوية الحلال، فقد بدأ الاهتمام بالقطاع يتزايد ضمن الفعاليات الكبرى المتعلقة بصناعة الحلال أو قطاع الأدوية العالميّ:

	تتضمن فعاليات مثل **«معرض الحلال لمنظمة التعاون الإسلاميّ»**، و**«القمة العالمية للحلال»**، و**«منتدى مكة للحلال»** جلسات نقاش وأجنحة عرض مخصصة للصيدلانية الحلال، ما يوفر منصات للتواصل وتبادل الخبرات بين المصنعين والجهات التنظيمية والمستثمرين.
	تستقطب المعارض والمؤتمرات الدوائية العالمية الكبرى، مثل CPhI وInterphex وAAPS PharmSci 360، شركات مهتمة بتطوير وتسويق الأدوية الحلال والمكونات الدوائية الحلال.
	تسهم مؤتمرات هيئات الاعتماد الحلال الدولية، مثل IFANCA، التي تركز تقليديًّا على الأغذية، في توسيع نطاق النقاش ليشمل الجوانب الدوائية، مستفيدة من التداخل بين متطلبات القطاعين في بعض المكونات والمعايير.



رابعًا:

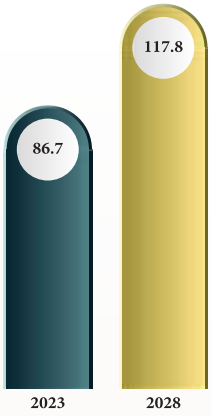
قطاع مستحضرات التجميل الحلال

تُعرَّف مستحضرات التجميل الحلال بأنها منتجات تُنتَج وتُتداول وفق الضوابط الشرعية ومعايير السلامة والجودة، بما يضمن خلوّها من المكوّنات المحرّمة وعدم تعرّضها للتلوث الخلطي.

وقد تطوّر هذا القطاع ليتجاوز الامتثال الشرعي إلى تبنّي مفاهيم الجمال النظيف والأخلاقي والمستدام، في انسجام مع مبدأ «الحلال الطيب»، بما يعزّز جاذبيته كمجال يجمع بين القيم الدينية والجودة الصحية والمسؤولية البيئية في الأسواق العالمية.

1/ حجم السوق العالميّ لمستحضرات التجميل الحلال (2028/2023)[1]

تشير البيانات إلى أن **إنفاق المستهلكين المسلمين على مستحضرات التجميل الحلال بلغ 86,7 مليـار دولار أمريـكيّ** في عـام 2023، مـع توقعـات باسـتمرار هذا الزخـم، حيث يُتوقـع أن يصل حجم الإنفـاق إلى 117,8 مليـار دولار أمريـكيّ بحلـول عام 2028، بمعدل نمو سـنويّ مركب يبلغ نحو 6,3٪ خلال الفترة 2023–2028.



إنفاق المسلمين على مستحضرات التجميل لعام 2023 -مليار دولار-

تشـير التقديرات المختلفة لشركات أبحاث السـوق إلى حجم متباين لسوق مستحضرات التجميل الحـلال العالمـيّ، مـا يعكـس التباين في المنهجيـات ونطاق التحليل المسـتخدم في هـذا القطاع. فعلى سبيل المثال، أفادت إحدى الشركات بأن حجم السوق بلغ 40,17 مليار دولار أمريكيّ في عام 2023، مـع توقعـات بالارتفـاع إلى 94,2 مليـار دولار أمريـكيّ بحلـول عـام 2030، بمعدل نمو سـنويّ مركب قدره 12,95٪[2]. وفي المقابل، قدّرت شركة أخرى حجم السوق بـ 45,3 مليار دولار أمريكي في عـام 2024، متوقعـة أن يصـل إلى 135,54 مليار دولار أمريكيّ بحلول عام 2033، بمعدل نمو سـنويّ مركب مماثل يبلغ 12,95٪ خلال الفترة 2033/2025[3]. وبلغت تقديرات شركة ثالثة لحجم السوق بنحو 36,25 مليار دولار أمريكيّ في عام 2024، مع توقع نموه إلى 72,33 مليار دولار أمريكيّ بحلول عام 2033، محققًا معـدل نمـو سـنويّ مركـب يبلـغ 7,87٪ خـلال الفـترة نفسـها[4]. تعكس هـذه التباينات الإشكاليات المرتبطة بالبيانات في صناعة الحلال، لكنها تؤكد بالإجمال على الاتجاه الإيجابيّ القوي لنمو السوق على المستوى العالميّ.

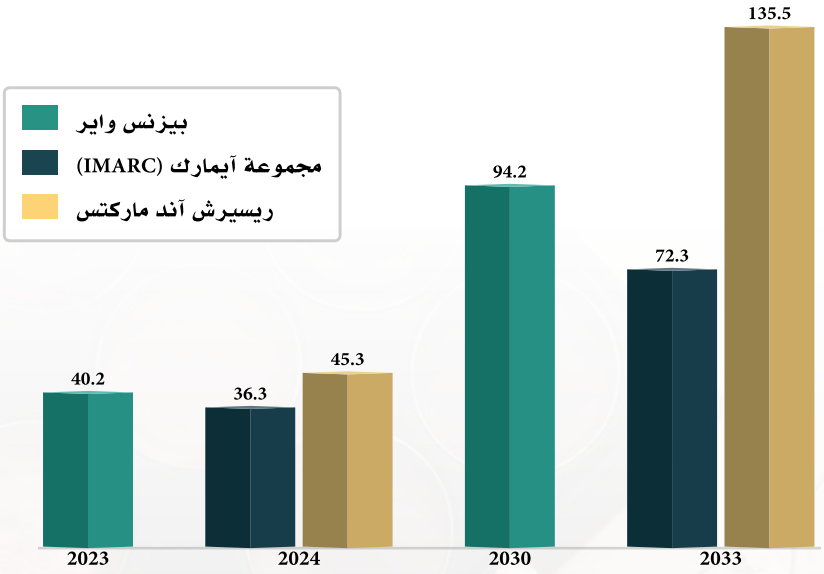
(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25 & MarkNtel Advisors. Halal Cosmetics Market Forecast 2025-2030.

(2) Businesswire. (2024). Global Halal Cosmetics Analysis Report 2024-2030.

(3) Research and Markets. (2025). Halal Cosmetics Forecast Report 2025.

(4) IMARC Group. (2025). Halal Cosmetics Market Size, Share, Trends and Forecast by Type, Distribution Channel, and Region, 2025-2033.

تقديرات حجم سوق مستحضرات التجميل الحلال وتوقعات نموه -مليار دولار-



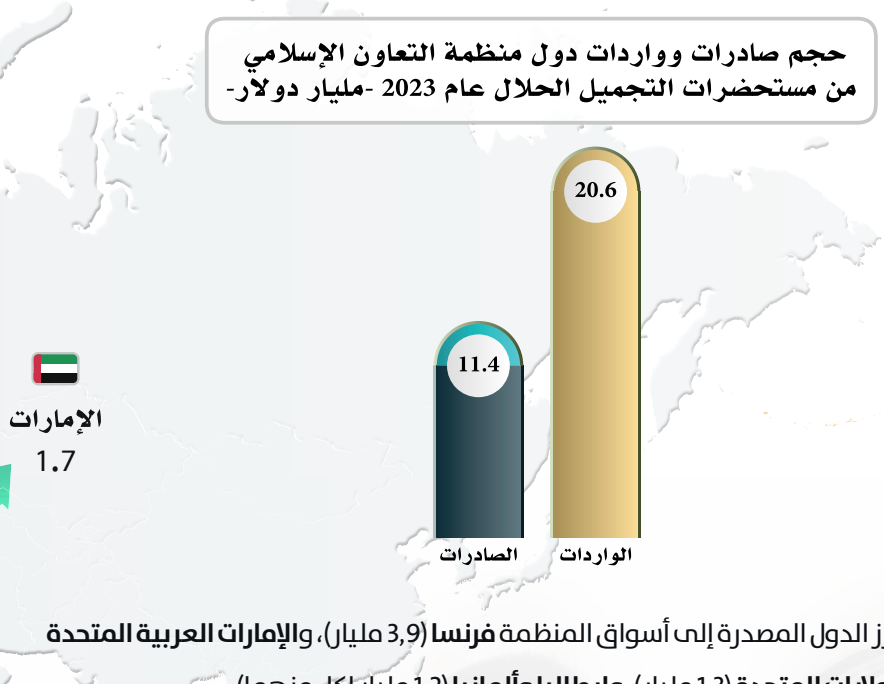
يعكس النمو المتسارع لسوق مستحضرات التجميل الحلال، كما يتضح من معدلات النمو السنوية المركبة المرتفعة، زيادة الوعي والطلب على المنتجات المتوافقة مع القيم الإسلامية ونمط الحياة المعاصر، وليس مجرد توسع في عدد السكان المسلمين. ويستند هذا النمو إلى تقاطع الطلب على «الحلال» مع الاتجاهات العالمية نحو الجمال النظيف، والمنتجات النباتية والمستدامة، ما يعزز جاذبية هذه المنتجات للمستهلكين المسلمين وغير المسلمين الباحثين عن خيارات تجميلية آمنة.

حجم إنفاق المستهلكين المسلمين على مستحضرات التجميل الحلال عام 2024

86.7 مليار دولار

2/ الدول الرائدة المصدرة لمستحضرات التجميل الحلال عالميًّا[1]

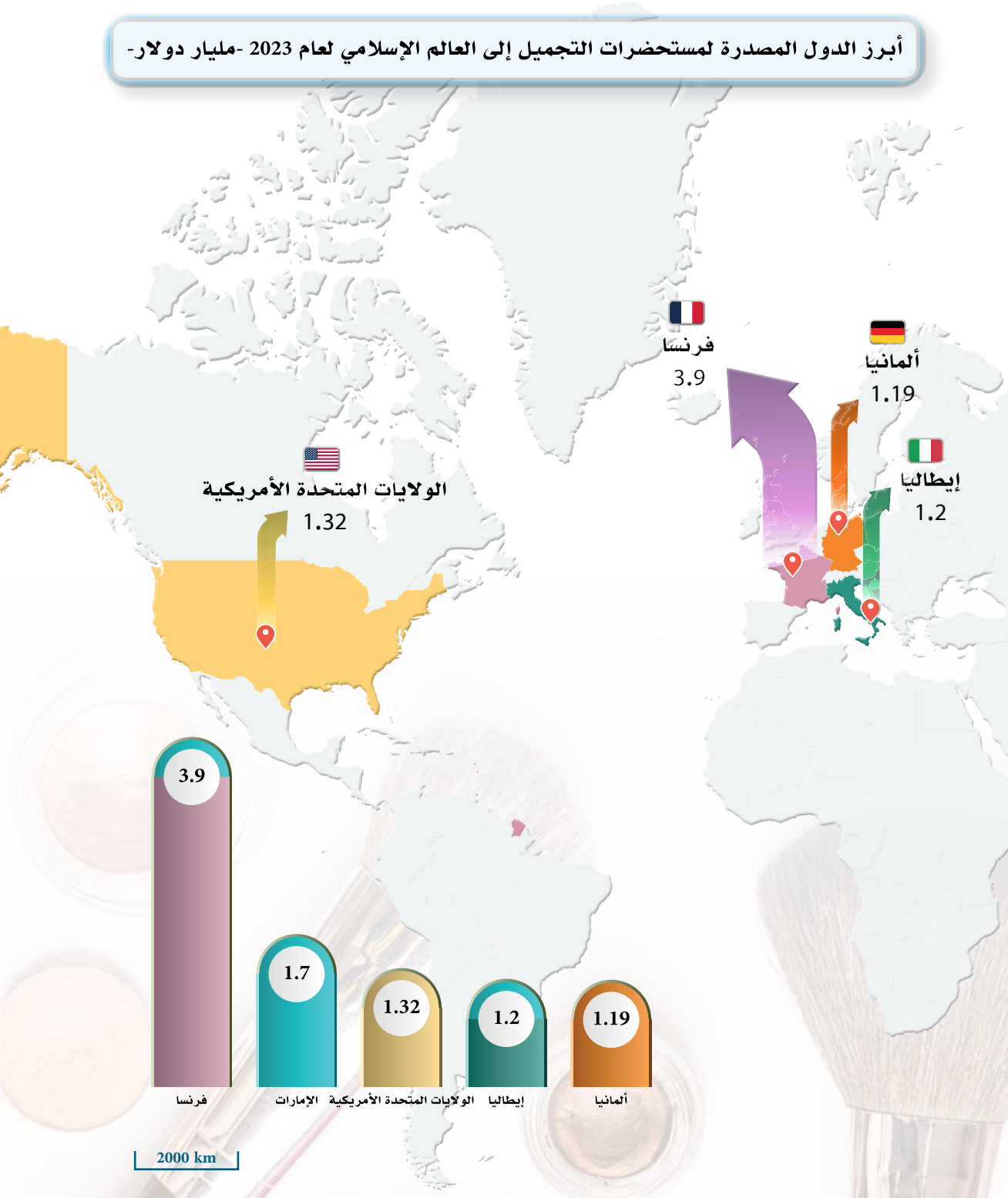
خلال عام 2023، **بلغت قيمة واردات دول منظمة التعاون الإسلامي من مستحضرات التجميل نحو 20,62 مليار دولار، في حين لم تتجاوز صادراتها 11,4 مليار دولار**، وهو ما يعكس عجزًا تجاريًّا مستمرًّا في هذا القطاع.



وتشمل أبرز الدول المصدرة إلى أسواق المنظمة **فرنسا** (3,9 مليار)، و**الإمارات العربية المتحدة** (1,7 مليار)، و**الولايات المتحدة** (1,3 مليار)، و**إيطاليا وألمانيا** (1,2 مليار لكل منهما).

(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

أبرز الدول المصدرة لمستحضرات التجميل إلى العالم الإسلامي لعام 2023 -مليار دولار-



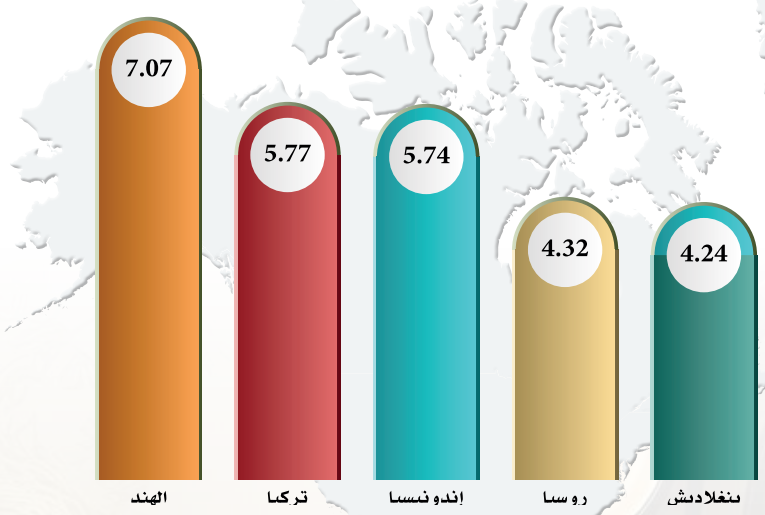
3/ أعلى الدول استيراداً لمستحضرات التجميل الحلال[1]

تشير بيانات عام 2023 إلى تركز إنفاق المسلمين على مستحضرات التجميل الحلال في خمس دول رئيسة تتصدرها **الهند وتركيا وإندونيسيا وروسيا وبنجلاديش**. وتأتي **ماليزيا ومصر وكازاخستان والعراق وإيران** في المرتبة التالية.



(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

الأسواق الاستهلاكية الكبرى لمستحضرات التجميل الحلال في عام 2023 -مليار دولار-



2000 km

4/ شراكات واستثمارات صناعة مستحضرات التجميل الحلال في عام 2024

تواصل العلامات التجارية المحلية والعالمية توسيع حضورها في سوق مستحضرات التجميل الحلال للاستفادة من الفرص المتنامية.

	**المملكة العربية السعودية:** أعلنت شركة تطوير منتجات الحلال (HPDC)، المملوكة بالكامل لـ صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF)، توقيع اتفاقية استثمارية استراتيجية للاستحواذ على حصة في الشركة السنغافورية Believe Pte Ltd، وهي شركة متخصصة في صناعة مستحضرات التجميل والعناية الشخصية المتوافقة مع معايير الحلال وتهدف هذه الصفقة، التي جاءت في مايو 2024، إلى نقل مركز عمليات الشركة من سنغافورة إلى المملكة العربية السعودية وتأسيس مقر إقليمي رئيس ليكون منصة لتصدير منتجات الحلال عالميًّا، فضلاً عن إنشاء منشآت تصنيع في السعودية تهدف إلى توطين صناعة مستحضرات التجميل والعناية الشخصية[1]
	**كوريا:** أعلنت شركة Kolmar Korea، الرائدة في تصنيع مستحضرات التجميل، عن خطط للتوسع في سوق الإمارات العربية المتحدة عبر طرح منتجات معتمدة حلالاً[2].
	**سنغافورة:** دخلت شركة Believe في شراكة مع شركة Iba Cosmetics الهندية واستثمرت 10 ملايين دولار أمريكيّ لتعزيز وجودها في أسواق التجزئة بدول مجلس التعاون الخليجيّ وبنغلاديش[3].
	**إندونيسيا:** قامت شركة Paragon Technology بإطلاق علامة Kahf الحلال للعناية الشخصية بالرجال.

(1) https://www.pif.gov.sa/

(2) https://www.kedglobal.com/

(3) https://yourstory.com/

5/ مؤتمرات صناعة مستحضرات التجميل الحلال عام 2024

شهد عام 2024 تفاعلاً إيجابيًّا يعكس حيوية سوق مستحضرات التجميل الحلال، وقد تجلى ذلك في الفعاليات الصناعية الكبرى، حيث أصبحت المعارض العالمية المتخصصة في قطاع التجميل منصات رئيسة لعرض أحدث الابتكارات في مجال المنتجات الحلال. فعلى سبيل المثال، بدأت المعارض الدولية في تخصيص مساحات وجلسات نقاش متزايدة لقطاع الجمال الحلال[1]:

ومن اللافت أن بعض هذه الفعاليات تعمل على دمج مفهوم الحلال ضمن توجهات أوسع، تتمثل في مبادئ «الجمال النظيف والواعي» Clean & Conscious، حيث تُعَدّ شهادة الحلال جزءًا من الممارسات الأخلاقية المرتبطة بسلاسل التوريد وعمليات الإنتاج[2]، ما يعكس تزايد الطلب على منتجات الحلال وتغلغلها في عمق سلسلة القيمة الصناعية لهذا القطاع[3].

كما تولي بعض كبرى الفعاليات الدولية المعنية بصناعة الحلال اهتمامًا متزايدًا بهذا القطاع، ومن أبرزها «منتدى مكة للحلال»، حيث يتركز اهتمامه بصورة واضحة على إبراز الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، باعتباره أحد القطاعات الواعدة ذات معدلات النمو المرتفعة، ولا سيما في مجال ابتكار وتطوير علامات تجارية جديدة تقوم منتجاتها بالكامل على الالتزام بمعايير الحلال.

(1) https://beautyworld-middle-east.ae.messefrankfurt.com/
(2) https://beautyworld-middle-east.ae.messefrankfurt.com/
(3) https://www.klbdkosher.org/





قطاع الأزياء الحلال

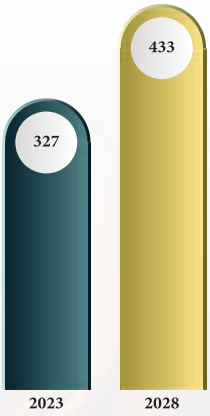
يتجاوز مفهوم الأزياء الحلال إطار الأزياء المحتشمة ليشكّل «منظومة اقتصادية وقيمية متكاملة تغطي سلسلة القيمة كاملة»، حيث يُعنى بتصميم وإنتاج وتوزيع الملابس والإكسسوارات وفق الضوابط الشرعية، بما يشمل نقاء المواد الخام، ونزاهة عمليات التصنيع، وأخلاقيات العمل، واستدامة الأثر البيئي.

ويرتكز هذا القطاع على أبعاد مترابطة تشمل استخدام خامات مباحة شرعًا، والالتزام بحقوق العاملين وأخلاقيات الإنتاج، وتبني ممارسات بيئية مستدامة، وضمان توافق المعاملات المالية والتجارية مع أحكام الشريعة. كما تحكم الصناعة ضوابط شرعية تهدف إلى تحقيق توازن بين الجمال والحشمة، من أبرزها ستر العورة، وعدم الشفافية أو الوصف، وتجنب التشبه بالرجال، والبعد عن الإسراف والشهرة، والخلو من المحرمات.

ومن الجدير بالذكر أن سوق الأزياء الحلال لا يزال، في الممارسة السائدة، محصورًا إلى حدٍّ كبير في إطار الأزياء المحتشمة الموجهة للمرأة، في حين أن المفهوم الشامل للأزياء الحلال ينبغي أن يتجاوز هذا التصور الضيق ليشمل جميع المنتجات المتوافقة مع معايير الحلال في قطاع الأزياء، سواء ما يتعلق بالمرأة أو الرجل أو الأطفال. ويكشف هذا القصور المفاهيمي عن فرص نمو واعدة لرواد ورائدات الأعمال المسلمين بوجه عام، ولا سيما المصممين والمصممات، من خلال الابتكار وتطوير علامات تجارية متكاملة تستجيب لمتطلبات الأسواق المحلية والعالمية.

1/ حجم السوق العالميّ للأزياء الحلال (2028/2023)[1]

بلغ حجم إنفاق المسلمين على الملابس والأحذية نحو 327 مليار دولار أمريكيّ في 2023، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الإنفاق ليصل إلى 433 مليار دولار أمريكيّ بحلول عام 2028، بمعدل نمو سنويّ مركب يبلغ 5,8٪ خلال الفترة[2].



حجم إنفاق المسلمين على الملابس والأحذية -مليار دولار-

تعكس هذه الأرقام ليس فقط حجم الطلب الحالي، بل أيضًا الإمكانات المستقبلية الواعدة للقطاع، ويعزى هذا النمو المطرد إلى عوامل عدة، أبرزها النمو الديموغرافيّ للسكان المسلمين، وارتفاع الوعي بالهوية الإسلامية بين الشباب، إلى جانب تزايد قبول الأزياء المحتشمة كخيار عصريّ وأنيق على الصعيد العالميّ.

حجم إنفاق المسلمين على الملابس والأحذيةعام 2023

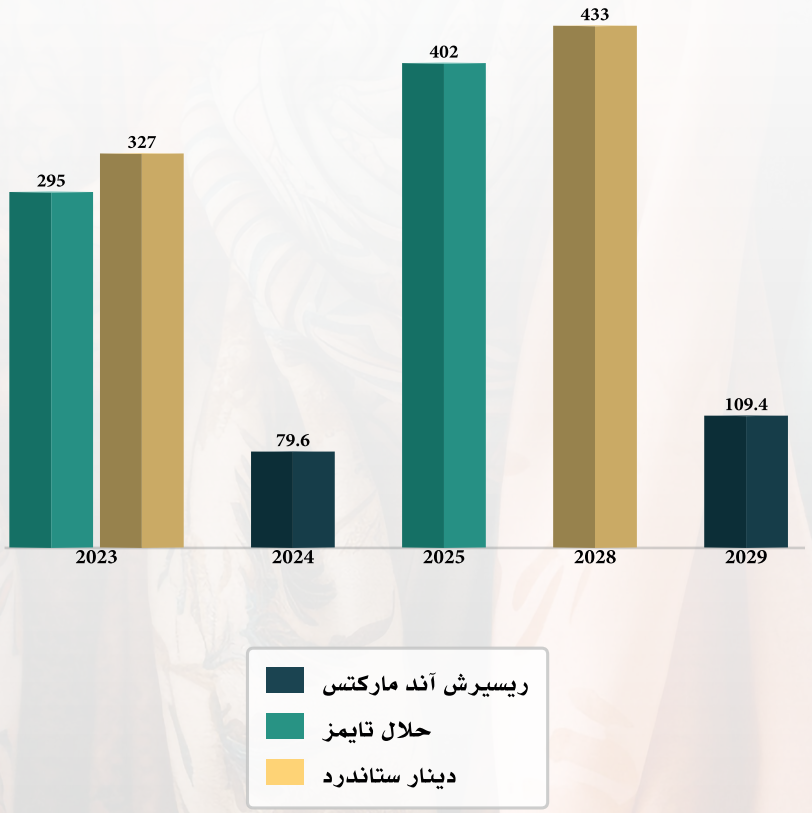
327 مليار دولار

(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

(2) Grand View Research. (2024, September).

وتشير تقديرات شركات أبحاث السوق إلى تفاوت في حجم سوق الأزياء الحلال. فقد قدرت إحدى الشركات حجم سوق الملابس الإسلامية العالمية بنحو 79,6 مليار دولار في 2024، متوقعًا أن يصل إلى 109,4 مليار دولار بحلول 2029 بمعدل نمو سنويّ مركب 6,6٪[1]. في المقابل، أشارت شركة أخرى إلى أن سوق الأزياء المحتشمة بلغ 295 مليار دولار في 2023، مع توقع وصوله إلى 402 مليار دولار بحلول 2025[2].

تقديرات سوق الأزياء الحلال وتوقعات نموها -مليار دولار-

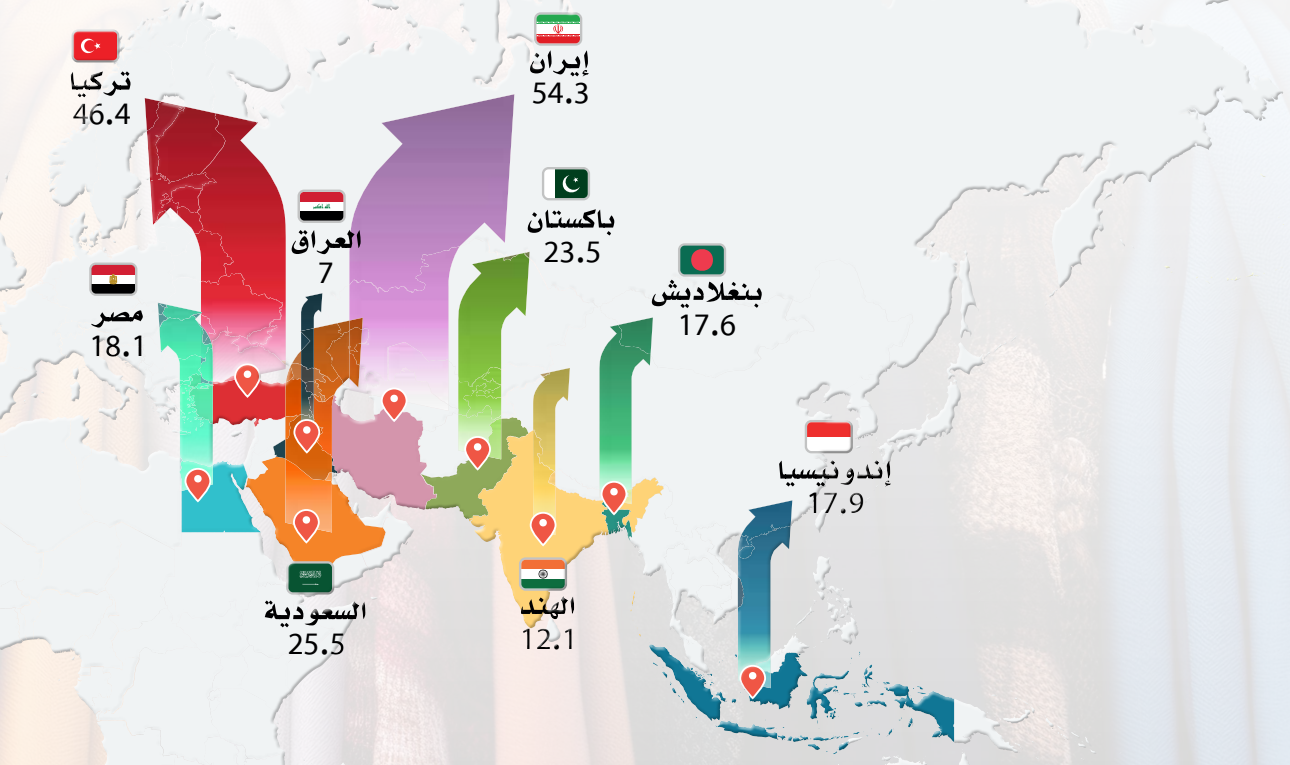


(1) The Business Research Company. (2025). Islamic Clothing Global Market Report 2025.

(2) Halal Times. (2025). Modest Fashion Market Outlook 2024–25.

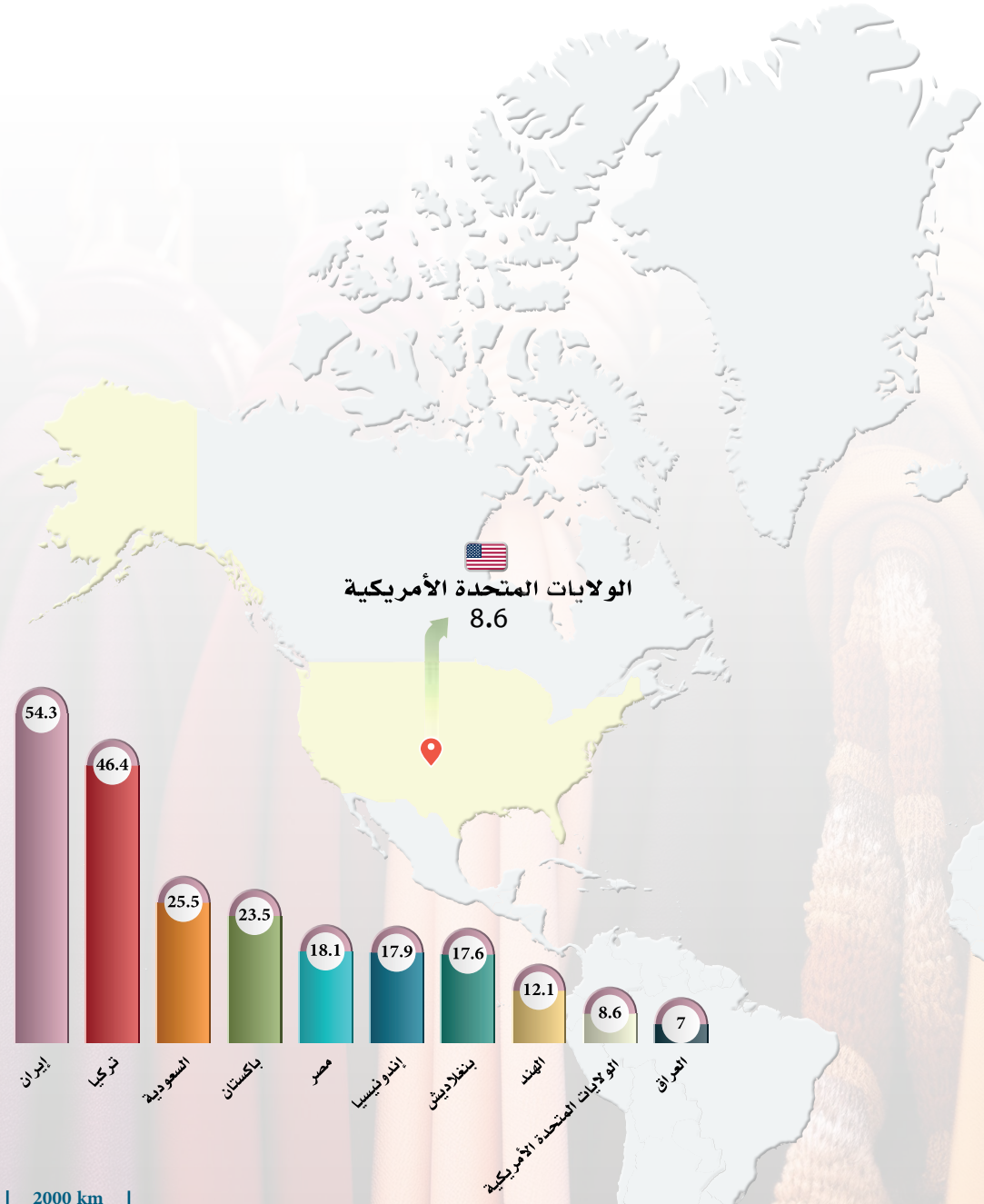
2/ الأسواق الاستهلاكية الكبرى لصناعة الأزياء الحلال[1]

تتصدر **إيران** سوق الأزياء الحلال بإنفاق يبلغ 54,28 مليار دولار، مدفوعة بتقاليد تفرض أنماطاً محددة من اللباس، تليها **تركيا** بـ 46,42 مليار دولار، التي تجمع بين سوق استهلاكيّ رئيس ومركز عالميّ للتصميم والإنتاج، وتحتل **السعودية** المرتبة الثالثة بإنفاق 25,46 مليار دولار، مستفيدة من ارتفاع الدخل والطلب على الأزياء الفاخرة والتقليدية. وتشمل الأسواق الأخرى ذات الثقل الاستهلاكيّ **باكستان** (23,47 مليار دولار)، و**مصر** (18,14 مليار دولار)، و**إندونيسيا** (17,86 مليار دولار). كما يظهر الطلب من دول غير إسلامية مثل **الهند** (12,14 مليار دولار) و**الولايات المتحدة** (8,61 مليار دولار)، مما يشير إلى توسع السوق ليشمل الأقليات المسلمة ذات القوة الشرائية المرتفعة.



(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

الدول الأعلى إنفاقا على الأزياء المحتشمة 2023 -مليار دولار-



3/ الدول الرائدة المصدرة للأزياء الحلال[1]

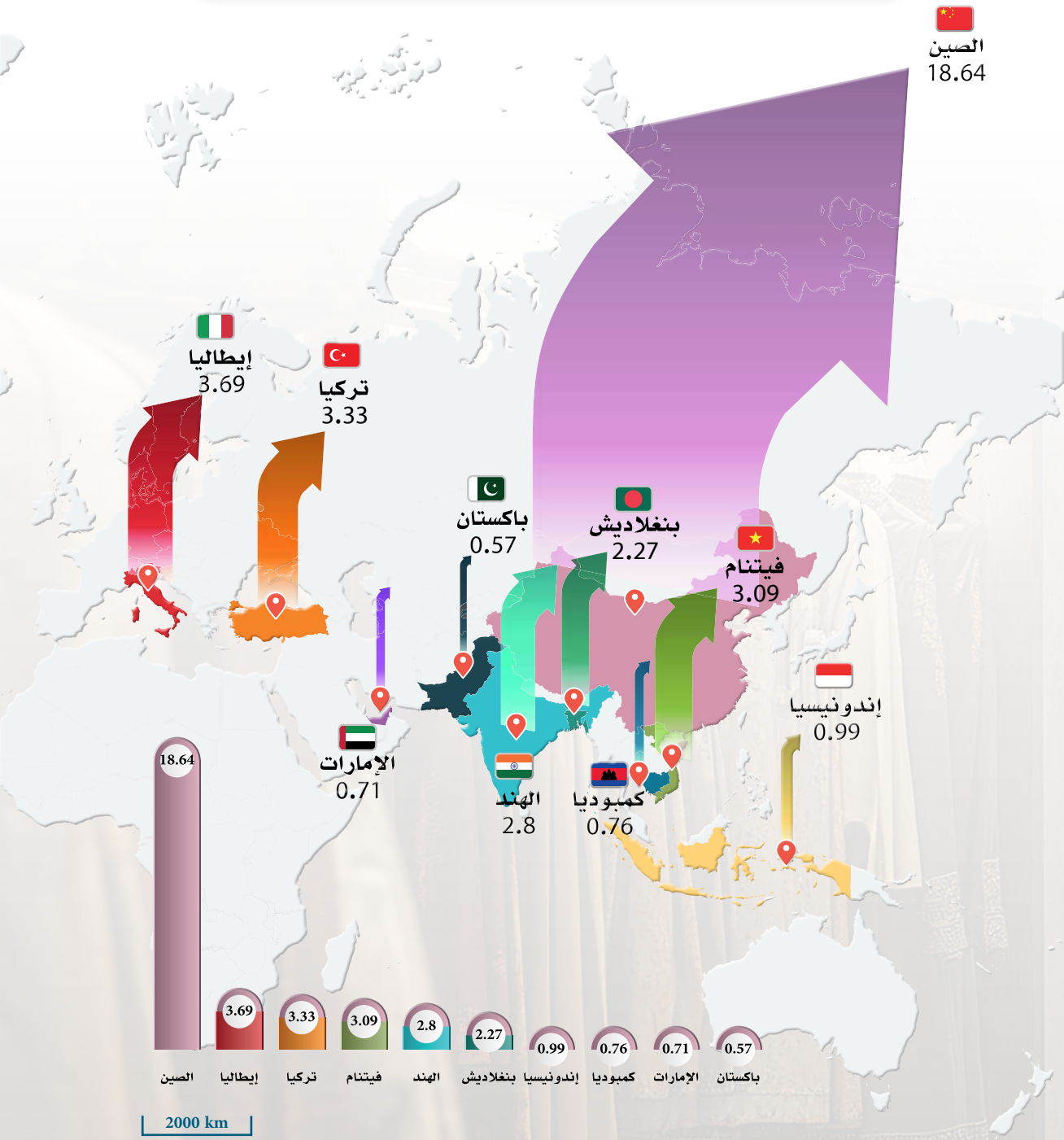
تتصدر **الصين** المشهد بصادرات تُقدَّر بنحو 18,64 مليار دولار، متجاوزةً بفارق كبير باقي الدول المصدِّرة. ويعكس هذا التركز تفوق الصين في القدرات التصنيعية واسعة النطاق، وتكلفة الإنتاج التنافسية، وكفاءة سلاسل التوريد العالمية، إلى جانب توظيف المنصات الرقمية العابرة للحدود في النفاذ إلى أسواق إسلامية رئيسة.

في المقابل، تظهر مساهمات أقل نسبيًّا لدول مثل **إيطاليا وتركيا وفيتنام والهند وبنجلاديش**، بما يشير إلى محدودية التنوع الجغرافي لمصادر استيراد الأزياء الحلال. ويكشف هذا النمط عن اعتماد هيكلي ملحوظ لدول منظمة التعاون الإسلامي على مورد خارجي واحد، وهو ما يعرّض سلاسل الإمداد لمخاطر التقلبات الجيوسياسية والتغيرات في السياسات التجارية العالمية. ومن ثم، توضح البيانات الحاجة الاستراتيجية إلى تبني سياسات صناعية داعمة لتطوير مراكز إقليمية متكاملة لصناعة النسيج والملابس الحلال، بما يعزز أمن الإمدادات، ويحد من مخاطر التركز، ويدعم القيمة المضافة داخل اقتصادات دول المنظمة.

كما يعكس الارتفاع الملحوظ في حجم الاستيراد من الصين أن سوق منتجات الحلال لا يزال، إلى حدٍّ كبير، غير مدفوع بالعلامات التجارية. ويُبرز هذا الواقع فرصًا استثمارية كبيرة لإطلاق وتطوير علامات تجارية حلال، لا سيما من قِبل مصممي الأزياء المسلمين، بما يعزز الابتكار ويرفع من القدرة التنافسية في هذا القطاع الواعد.

(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

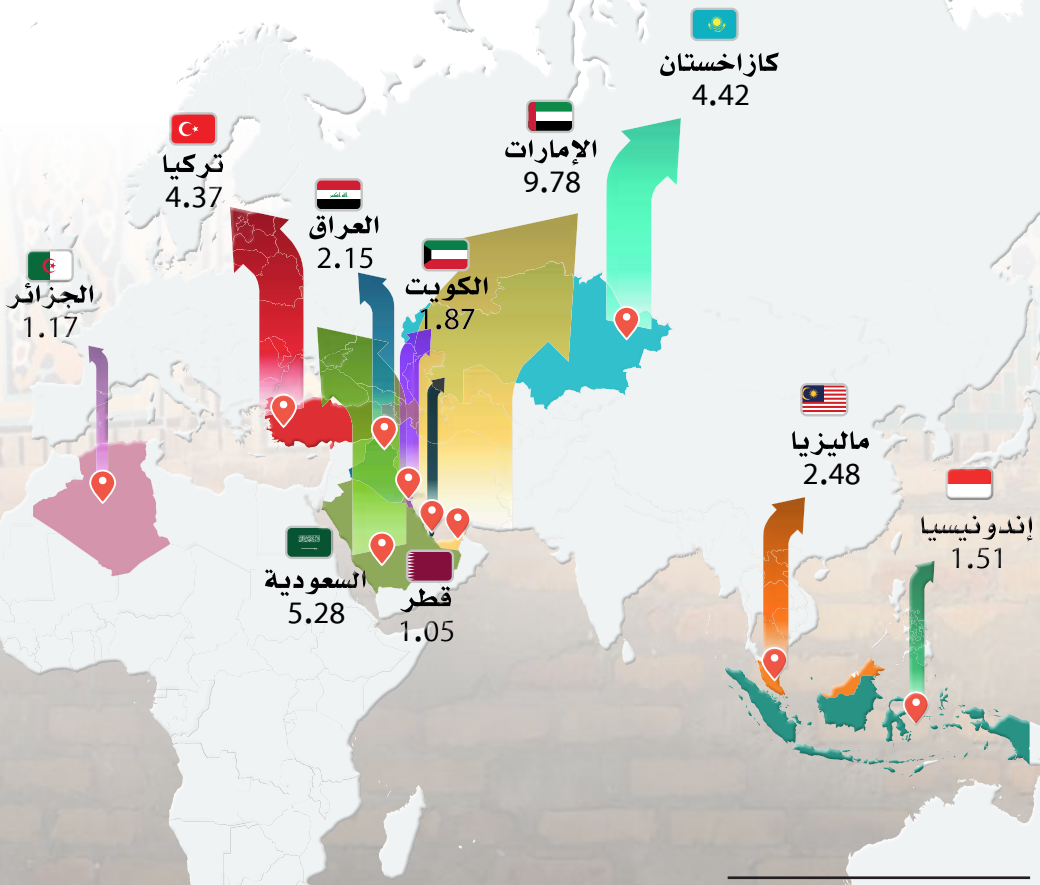
أكبر الدول المصدرة للأزياء الحلال إلى منظمة التعاون الإسلامي -مليار دولار-



4/ أعلى الدول استيراداً للأزياء الحلال[1]

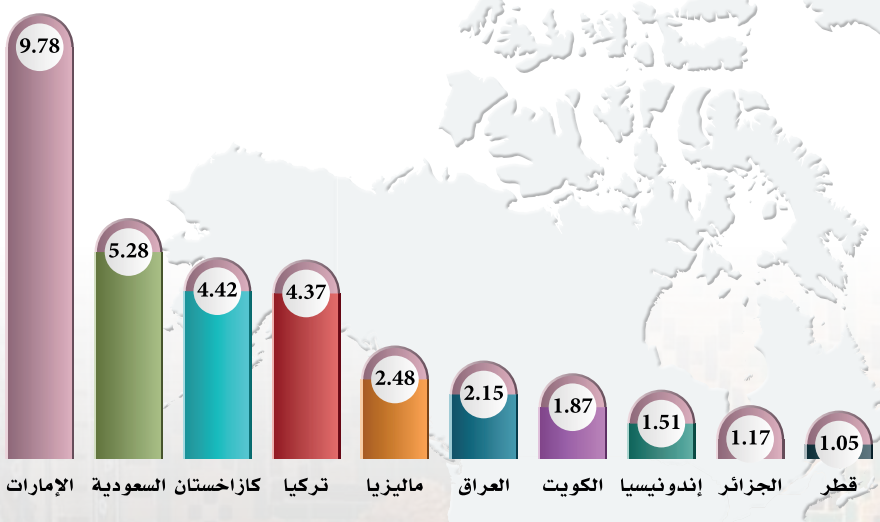
تشير البيانات إلى أن **إجمالي واردات دول المنظمة من الأزياء بلغ 44,15 مليار دولار أمريكيّ في عام 2023**، ومع ذلك يُعد هذا القطاع الوحيد ضمن اقتصاد الحلال الذي يحقق فائضًا تجاريًّا، إذ بلغ هذا الفائض 71,35 مليار دولار، ويعود في الأساس إلى القدرات التصديرية الكبيرة لدول مثل **بنغلاديش وتركيا وباكستان وإندونيسيا**، التي تُعد مراكز تصنيع رئيسة للملابس على المستوى العالميّ.

تعكس بيانات أكبر الدول المستوردة للأزياء الحلال داخل منظمة التعاون الإسلامي تمركز الطلب في عدد محدود من الأسواق ذات القوة الشرائية المرتفعة، إذ تتصدر **الإمارات والسعودية** القائمة.



(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

أكبر دول مستوردة للأزياء الحلال داخل منظمة التعاون الإسلامي -مليار دولار-



2000 km

5/ استثمارات صناعة الأزياء الحلال في عام 2024

	**السعودية:** وقعت لجنة الأزياء السعودية مذكرة تفاهم مع «أديداس (Adidas)» لدعم تطوير الملابس الرياضية للسعوديات[1]. تمثل Leem علامة سعودية في الأزياء المحتشمة ضمن مجموعة Fawaz Alhokair Group، وقد افتتحت متجرًا (Pop-up store) في Westfield London ضمن إستراتيجية لاختبار السوق البريطانية وتعزيز حضورها الدولي.
	**بنغلاديش:** أطلقت «إيلاف دبي (Elaf Al Dubai)» عملياتها في دكا[2].
	**الكويت:** دخول علامات متخصصة جديدة مثل «قيندة (Qynda)».

(1) https://www.spa.gov.sa/

(2) https://www.thedailystar.net/

6/ مؤتمرات وملتقيات صناعة الأزياء الحلال عام 2024



تركيا: أسبوع الموضة المحتشمة في إسطنبول 2024: يُعدّ أسبوع الموضة المحتشمة في إسطنبول حدثًا دوليًّا يهدف إلى تعزيز التنوع والإبداع في صناعة الأزياء. يشارك في الفعالية مصممون وعلامات تجارية من مناطق متعددة مثل Sineen من فلسطين، Buttonscarvesg من إندونيسيا، Mishahg من جنوب أفريقيا، Mirahg من كندا، بما يعكس الطابع العالميّ للحدث[1].



إندونيسيا: أسبوع الموضة الإسلامية في جاكرتا 2024: يُعدّ أسبوع الموضة الإسلامية في جاكرتا مبادرة وطنية لتعزيز حضور إندونيسيا في سوق الأزياء العالمي تحت شعار «إندونيسيا إلى السوق العالميّ». ركّز الحدث على المنسوجات التقليدية، بمشاركة مصممين بارزين ودعم حكوميّ مباشر[2].

(1) https://www.modestfashionweeks.com/

(2) https://www.instagram.com/



سادسًا:

قطاع السياحة الحلال

تُعرَّف السياحة الحلال بأنها منظومة متكاملة من المنتجات والخدمات السياحية المصمَّمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يتيح للسائح المسلم تجربة سفر منسجمة مع متطلباته الدينية والثقافية.

وترتكز هذه المنظومة على مكوّنات أساسية تشمل الإقامة الملائمة للقيم الإسلامية، وتوفير الأغذية والمشروبات الحلال المعتمدة، وإتاحة مرافق وخدمات تراعي الخصوصية والحشمة، إلى جانب أنشطة وترفيه عائلي وزيارات ثقافية وتاريخية إسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية.

1/ حجم السوق العالميّ للسياحة الحلال 2024

تشير بيانات جانب الطلب إلى أن الإنفاق الفعليّ للمستهلكين المسلمين على السفر بلغ نحو 217 مليار دولار أمريكيّ في عام 2023، مع توقعات بارتفاعه إلى 384 مليار دولار أمريكيّ بحلول عام 2028، بمعدل نمو سنويّ مركب يقدر بنحو 12,1٪[1].



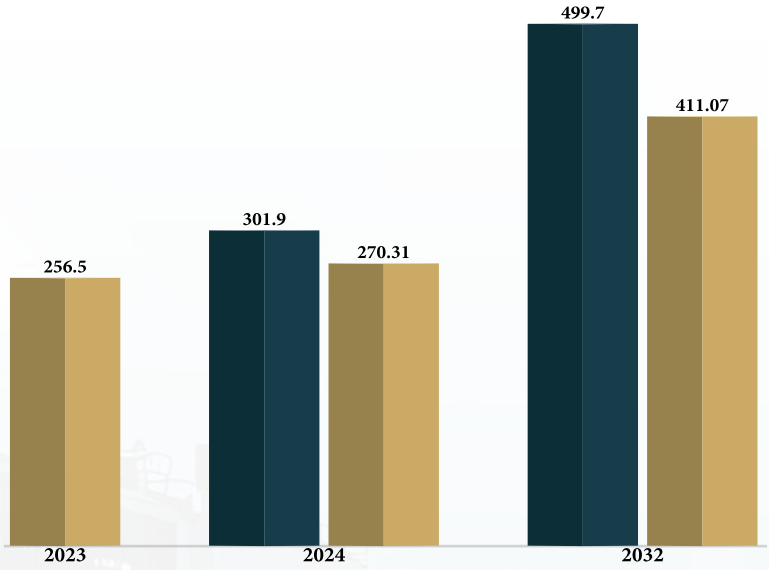
في جانب العرض، تُظهر تقديرات القيمة السوقية الإجمالية للسياحة الحلال تبايناً بين مؤسسات أبحاث السوق تبعًا لاختلاف منهجيات القياس ونطاق التغطية. إذ **تُقدَّر القيمة الإجمالية لسوق الخدمات السياحية التي تحمل علامة «حلال» أو تُصنَّف كـ«صديقة للمسلمين» بنحو 301,9 مليار دولار أمريكيّ في عام 2024**، مع توقعات بارتفاعها إلى 499,7 مليار دولار بحلول عام 2032 بمعدل نمو سنويّ مركب يبلغ 6,5٪[2]، في حين تشير تقديرات أخرى إلى قيمة تبلغ 270 مليار دولار في عام 2024، مع توقع بلوغها 411,07 مليار دولار بحلول عام 2032 بمعدل نمو سنويّ مركب يقدر بـ 5,38٪[3].

(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

(2) Credence Research. (2025). Halal Tourism Market. Retrieved from: https://www.credenceresearch.com/report/halal-tourism-market.

(3) Market Research Future. (2025). Halal Tourism Industry Overview Market. Retrieved from: https://www.marketresearchfuture.com/reports/halal-tourism-industry-overview-market-26388.

القيمة الإجمالية لسوق السياحة الحلال (الصديقة للمسلمين) -مليار دولار-



القيمة الإجمالية لسوق الخدمات السياحية الحلال عام 2024

302 مليار دولار

يعكس التباين في التقديرات اختلاف منهجيات القياس بين جانبي العرض والطلب، ولا يُعدّ تناقضًا في حد ذاته. إذ تعبّر تقديرات جانب الطلب عن حجم الإنفاق الفعليّ للمسافرين المسلمين، وهو مؤشر مباشر لاهتمامات شركات الطيران والوجهات السياحية. في المقابل، تمثل تقديرات جانب العرض القيمة السوقية الإجمالية المحتملة للخدمات المصنّفة ضمن السياحة الحلال.

2/ الدول الرائدة في قطاع السياحة الحلال عام 2024[1]

تتصدر **ماليزيا** المشهد العالميّ تليها **إندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، وتركيا**، مما يعكس هيمنة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط على القطاع. كما تُعد **سنغافورة** نموذجًا ناجحًا لوجهة غير عضوة في منظمة التعاون الإسلاميّ، بفضل بنيتها التحتية المتقدمة وتكامل خدماتها الصديقة للمسلمين.

ويُظهر التحليل أن الأداء المتقدم يرتبط بتبني استراتيجيات وطنية منظمة؛ إذ تعود ريادة **ماليزيا** إلى جهود مؤسسية طويلة عبر **مركز السياحة الإسلامية (ITC)**، بينما يعكس تقدم **المملكة العربية السعودية** أثر برامج **رؤية 2030**. ويؤكد ذلك أن التميز في السياحة الحلال يرتكز على التخطيط الاستراتيجيّ والاستثمار الحكوميّ الموجه لا على العوامل الجغرافية أو الديموغرافية فقط.

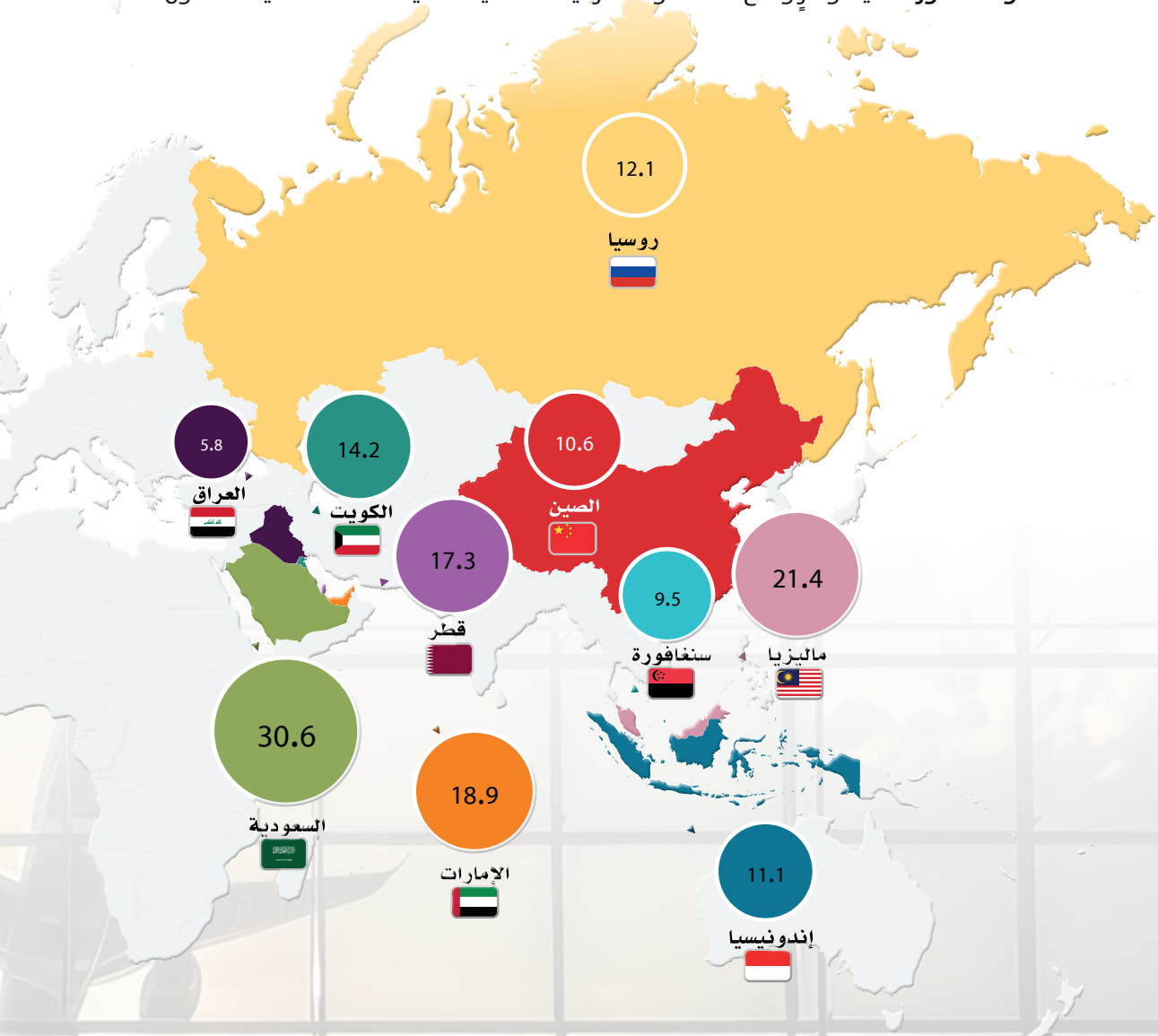
	**1- ماليزيا:** منظومة متكاملة، ودعم حكوميّ طويل الأمد (ITC)، وبنية تحتية ناضجة.
	**2- إندونيسيا:** أكبر سوق سكانيّ مسلم، وتنوع ثقافيّ، ودعم حكوميّ متزايد.
	**3- المملكة العربية السعودية:** مركز السياحة الدينية، واستثمارات ضخمة (رؤية 2030)، وتطوير وجهات جديدة.
	**4- الإمارات العربية المتحدة:** بنية تحتية عالميّة، وربط جويّ ممتاز، ووجهة تسوق وترفيه رائدة.

(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

	**5- تركيا:** مزيج فريد من التراث الإسلاميّ والأوروبيّ، ومنتجات سياحيّة متنوعة.
	**6- تونس:** وجهة متوسطية ذات تكلفة تنافسيّة، وقربها من الأسواق الأوروبية.
	**7- البحرين:** سهولة الوصول، وبيئة أعمال منفتحة، وتركيز على السياحة العائلية.
	**8- المغرب:** تراث ثقافيّ غنيّ، واستثمارات في البنية التحتية السياحيّة.
	**9- الأردن:** مواقع تاريخية ودينية مهمة، واستقرار إقليميّ.
	**10- جمهورية قيرغيزستان:** طبيعة خلابة، ووجهة ناشئة للسياحة البيئية والمغامرات.

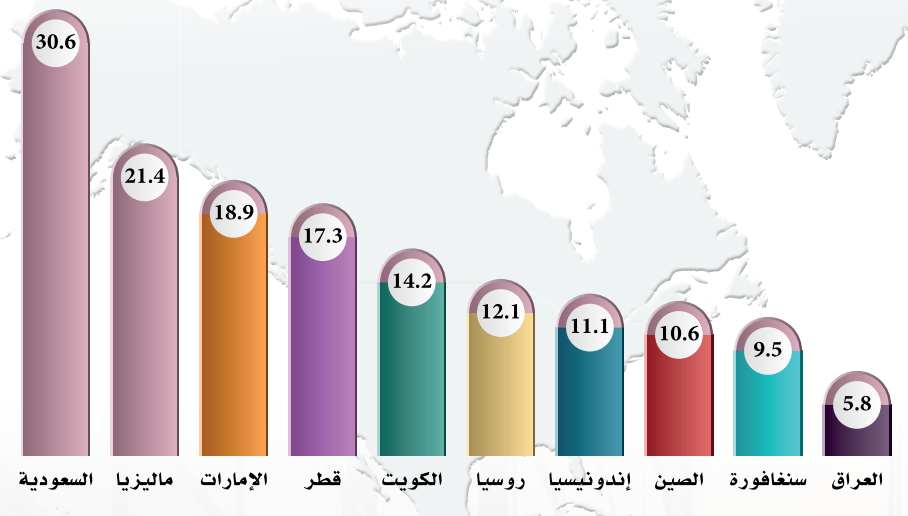
3/ الأسواق الاستهلاكية الكبرى لصناعة السياحة الحلال[1]

تُظهر البيانات تصدُّر **المملكة العربية السعودية** قائمة الدول الأعلى إنفاقاً من حيث إنفاق المسلمين على السفر إليها في عام 2023، بإجمالي بلغ 30,6 مليار دولار، تليها **ماليزيا**، ثم كلٌّ من **الإمارات وقطر والكويت**. كما يبرز ضمن هذه القائمة وجود دول غير إسلامية مثل **روسيا والصين وسنغافورة**، في مؤشرٍ واضح على القوة الشرائية المتنامية للأقليات المسلمة في تلك الدول.



(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

أعلى 10 دول من حيث إنفاق المسلمين على السفر لعام 2023 -مليار دولار-



2000 km

4/ عمليات الاندماج والاستحواذ وتحولات صناعة السياحة الحلال عام 2024[1]

يشهد قطاع السياحة الحلال انتعاشًا استثماريًّا ملحوظًا بعد مرحلة التباطؤ التي أعقبت جائحة كوفيد-19؛ إذ سجّل خلال عامي 2024/2023 نحو 17 صفقة استثمارية -تشمل عمليات الاندماج والاستحواذ- بقيمة إجمالية بلغت 1,37 مليار دولار أمريكيّ.

	استثمار مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مبلغ 150 مليون دولار في شركة «GoTo» الإندونيسية.
	إطلاق «أرويا كروز AROYA Cruises» كأول خط رحلات بحرية سعوديّ، بما يعكس انتقالاً من مجرد تكييف النماذج الغربية إلى ابتكار تجارب سياحية ذات طابع عربيّ وإسلاميّ أصيل[2].
	بدأت مشغلات كبرى مثل «ريزورتس وورلد كروز Resorts World Cruises» بتضمين عناصر حلال معتمدة، وتوفير مساحات دينية وخدمات مخصصة[3].

(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

(2) https://spa.gov.sa/N2213808.

(3) https://www.travelweekly-asia.com/

5/ تشريعات وسياسات واتفاقيات صناعة السياحة الحلال عام 2024

	إقرار التأشيرة السياحية الموحدة بين **دول مجلس التعاون الخليجيّ** مع توقع التطبيق الكامل بنهاية 2025، على نموذج مماثل لشنغن، بما يسهّل السفر متعدد الوجهات ويعزز ترابط العروض الإقليمية[1].
	«اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPAs)» التي أبرمتها **الإمارات** مع دول عِدَّة بنودًا للتعاون في قطاعات الحلال[2].
	أكدت مقررات المؤتمر الإسلاميّ لوزراء السياحة تسهيل التأشيرات وتفعيل «خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية»، بما يدعم مواءمة الأطر التنظيمية ورفع كفاءة النفاذ إلى الخدمات السياحية الحلال[3].

(1) https://www.argaam.com/
(2) https://www.moet.gov.ae/
(3) https://new.oic-oci.org/

6/ التحول الرقمي وصناعة السياحة الحلال عام 2024

	استخدام منصة «HalalTrip» للذكاء الاصطناعيّ لتقديم محتوى تنبئيّ وتوصيات مخصصة وتحليلات فورية للمسافرين المسلمين.
	بدأت هيئة السياحة في **سنغافورة** في تطوير مخططات رحلات تعتمد على الذكاء الاصطناعيّ لتلبية الاحتياجات الخاصة للسياح المسلمين، مثل توفير معلومات محدثة عن المطاعم الحلال[1].
	إطلاق «محفظة نسك Nusuk Wallet» في عام 2024، وهي أول محفظة رقمية دولية مخصصة للحجاج والمعتمرين. تتيح هذه المحفظة إدارة الأموال والنفقات بسهولة وأمان. تطور التطبيق من بوابة للحجز إلى تطبيق يغطي كامل رحلة الحج والعمرة، بدءًا من طلب التأشيرة الإلكترونية، مرورًا بحجز الفنادق والطيران، وصولًا إلى إطلاق «محفظة نسك»[2].

(1) https://www.crescentrating.com/

(2) https://www.nusuk.sa/

7/ مؤتمرات ومنتديات ومعارض صناعة السياحة الحلال عام 2024

	**سنغافورة:** انعقاد الدورة الرابعة من قمة Halal in Travel– Global Summit 2024[1].
	**ماليزيا:** انعقاد الدورة الرابعة من مؤتمر السياحة الإسلامية العالمي (WITC 2024)، في سبتمبر 2024. وقد شهد المؤتمر، الذي جمع أكثر من ألف مشارك من صنّاع السياسات وقادة الصناعة والخبراء، توقيع ثلاث مذكرات تفاهم استراتيجية شملت: مواءمة معايير السياحة الصديقة للمسلمين بين **ماليزيا وروسيا**، وتعزيز الشراكات الأكاديمية بين ITC وجامعة UniSZA، وتوسيع التعاون السياحي مع **إندونيسيا** عبر ASITA[2].
	**إندونيسيا:** عُقدت القمة الدولية السادسة للسياحة الحلال (IHTS) ضمن فعاليات مهرجان الاقتصاد الإسلامي الإندونيسي ISEF. نظم القمة عدة مؤسسات إندونيسية بارزة **أبرزها البنك المركزي الإندونيسي وجمعية السياحة الحلال PPHI ووزارة السياحة والاقتصاد الإبداعي**. وتميزت القمة بالكشف عن أحدث نتائج مؤشر Mastercard-CrescentRating للسفر الإسلامي العالمي، الذي يوفر تحليلات أساسية حول اتجاهات واحتياجات المسافرين المسلمين، مع إبراز انعكاساتها على السوق الإندونيسي[3].

(1) https://www.halalweekly.com/
(2) https://www.halaltimes.com/
(3) /https://www.halalweekly.com/



سابعًا:

قطاع الإعلام والترفيه الحلال

تُعرَّف صناعة الإعلام والترفيه الحلال بأنها «منظومة اقتصادية لإنتاج وتوزيع محتوى إعلامي وترفيهي متوافق مع مقاصد الشريعة وضوابطها الأخلاقية، يُقيَّم أساسًا وفق القيم والمضامين لا المكوّنات المادية».

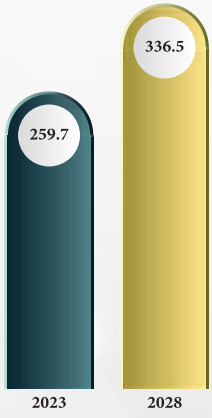
تهدف الصناعة إلى تقديم محتوى هادف وترفيه مباح يعزّزان الوعي والقيم، مع الالتزام بالصدق والموضوعية واحترام الكرامة الإنسانية. وتشمل أنشطة القطاع المحتوى المرئي والمسموع والرقمي، والألعاب والتطبيقات، والنشر، والإعلان الحلال القائم على الشفافية وتجنّب المحرّمات.

1/ حجم السوق العالميّ لصناعة الإعلام الحلال (2028/2023)[1]

بلـغ إنفاق المسـتهلكين المسـلمين 259,7 مليـار دولار على قطـاع الإعلام والترفيـه الحلال عام 2023، مع توقعات بارتفاعه إلى 336,5 مليار دولار بحلول عام 2028، بمعدل نمو سنويّ مركب يبلغ 5,3٪.

حجم إنفاق المسلمين على الإعلام والترفيه -مليار دولار-





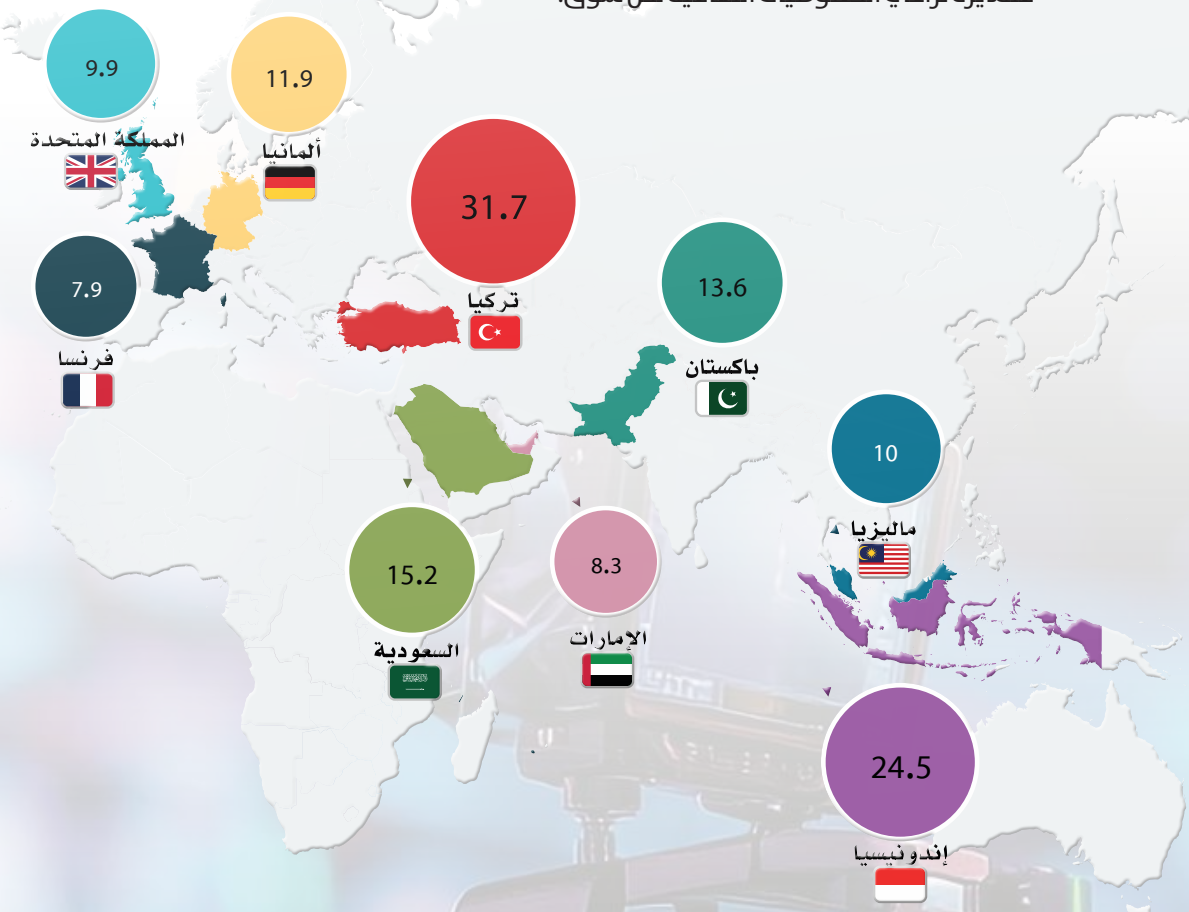
(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.



2/ الأسواق الاستهلاكية الكبرى لصناعة الإعلام الحلال[1]

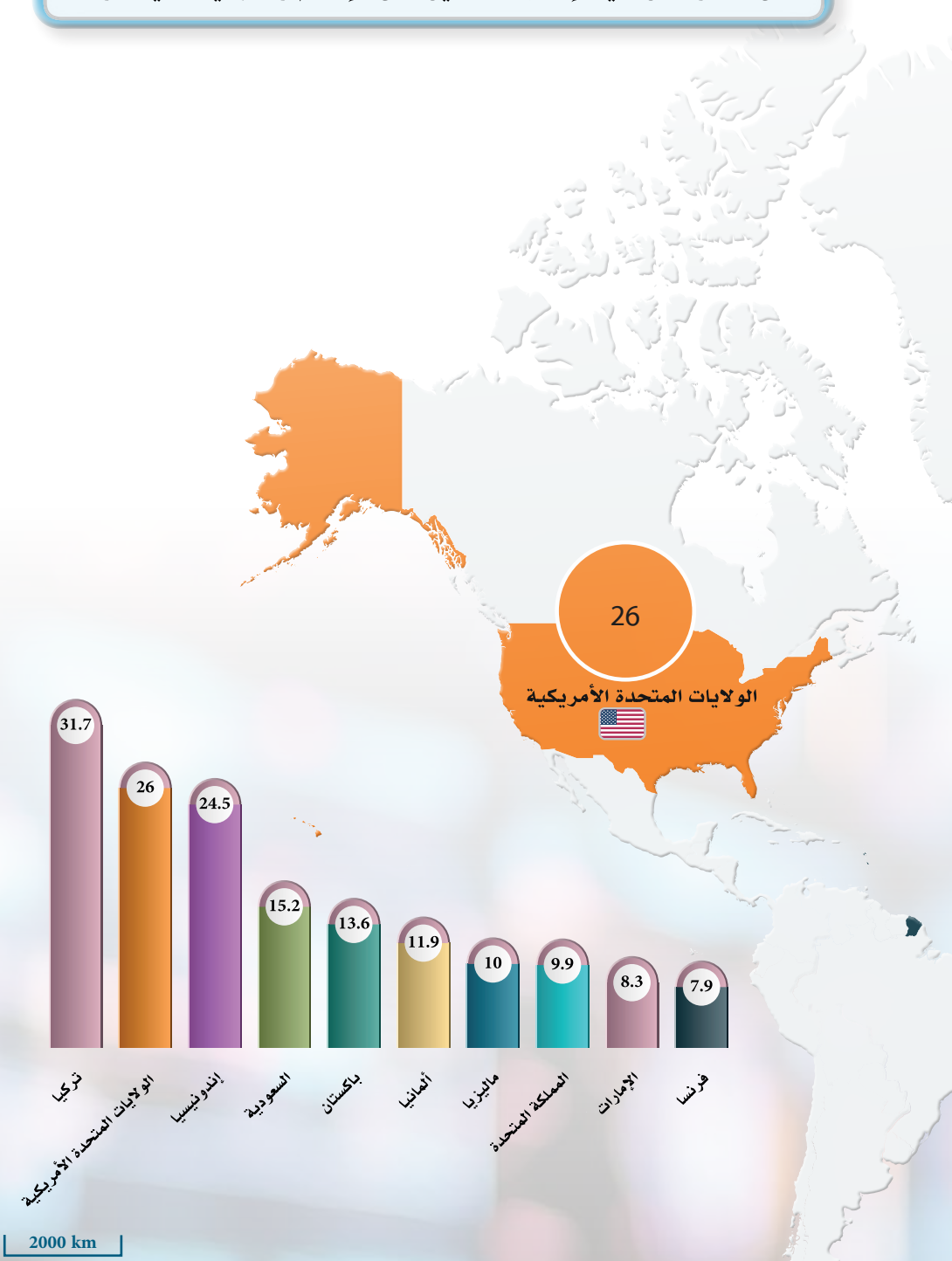
تُظهر بيانات عام 2023 تصدّر **تركيا** قائمة الدول الأعلى إنفاقاً بقيمة 31,7 مليار دولار أمريكيّ، تليها **الولايات المتحدة الأمريكية** بنحو 26,0 مليار دولار، ثم **إندونيسيا** بـ 24,5 مليار دولار، كما تضم القائمة دولاً أخرى مؤثرة مثل **المملكة العربية السعودية وباكستان وألمانيا**، ما يعكس الانتشار العالميّ المتنامي للمستهلك المسلم وتأثيره المتزايد في تشكيل اتجاهات الطلب في سوق الإعلام والترفيه الحلال.

يعكس هذا التوزيع الطبيعة المزدوجة لسوق الإعلام والترفيه الحلال، إذ يجمع بين أسواق ذات أغلبية سكانية مسلمة كتركيا وإندونيسيا، وأخرى تضم أقليات مسلمة ذات قوة شرائية ووعي استهلاكيّ مرتفع مثل الولايات المتحدة وألمانيا، مما يستلزم تبنّي استراتيجيات محتوى وتسويق متمايزة تراعي الخصوصيات الثقافية لكل سوق.



(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

أعلى 10 دول من حيث إنفاق المسلمين على الإعلام والترفيه -مليار دولار-

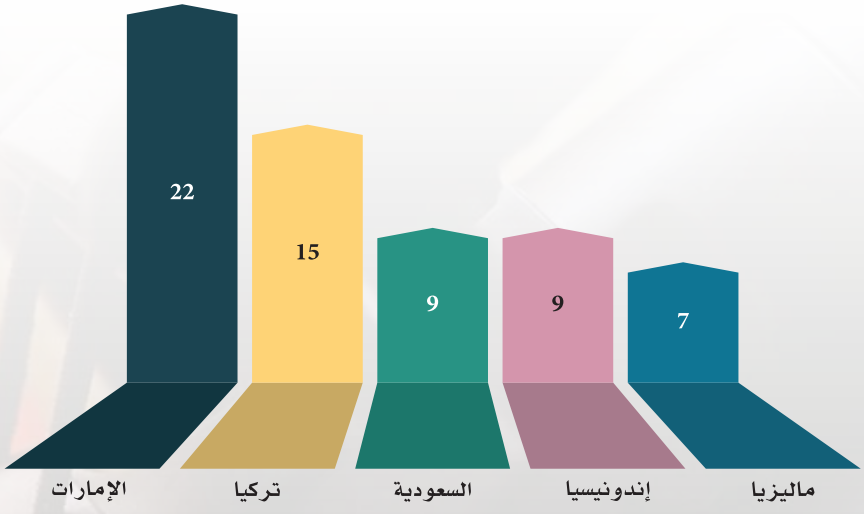


3/ عمليات الاندماج والاستحواذ واستثمارات صناعة الإعلام الحلال عام 2024[1]

شـهد قطاع الإعلام الحلال طفرة اسـتثمارية غير مسبوقة خلال الفترة 2024/2023؛ مما يعكس ثقـة المسـتثمرين المتزايـدة في إمكانـات نمـوه، فقد **سـجل القطاع 87 صفقة اسـتثمارية بقيمة إجمالية معلنة بلغت 451,3 مليون دولار أمريكيّ**.

تتركز هذه الاستثمارات بشكل كبير في **الإمارات العربية المتحدة** (22 صفقة بقيمة 147,1 مليون دولار) و**تركيا**، و**المملكة العربية السـعودية** (9 صفقات)، تليهما **إندونيسـيا** و**ماليزيا**، ويتجه رأس المال بشكل واضح نحو قطاعات الترفيه التفاعليّ، ومنصات البث، والألعاب، وأدوات المحتوى القائمة على الذكاء الاصطناعيّ.

عدد صفقات قطاع الإعلام والترفيه الحلال خلال عام 2024



(1) DinarStandard, State of the Global Islamic Economy Report 2024/25.

كما شهد عام 2024 صفقات استثمارية ضخمة أعادت تشكيل خريطة القطاع:



حصلت شركة Spyke Games التركية على استثمار بقيمة 50 مليون دولار، بما يعزز موقع تركيا كمركز إقليميّ لتطوير ألعاب الهواتف الذكية الحلال وجاذبيتها لرؤوس الأموال العالمية[1].



جمعت منصة التعلم الاجتماعيّ «Noon» السعودية مبلغ 41 مليون دولار في جولة تمويلية؛ مما يسلط الضوء على الاهتمام المتزايد بقطاع «التعليم الترفيهيّ Edutainment» الذي يقدم محتوىً تعليميًّا في قالب ترفيهيّ حلال وجذاب[2].



واصلت منصات البث الموجهة للجمهور المسلم توسعها عبر شراكات استراتيجية عززت تنوع المحتوى وجاذبيته. فقد وسّعت Qalbox (التابعة لـ Muslim Pro) مكتبتها لتتجاوز 10 آلاف ساعة من خلال اتفاقيات مع مزودي محتوى الأطفال مثل NoorKids وDurioo+ [3].



عقدت Majid TV شراكة مع استوديو TwelveP Animation لتقديم مسلسلات رسوم متحركة عائلية تدعم المحتوى العربيّ الحلال الموجه للأطفال[4].



بروز ظاهرة المنتجات المادية المكمّلة للتجارب الرقمية، ومن أبرزها لعبة Muslim Blocks التي تتضمن مكعبات بناء مستوحاة من معالم إسلامية شهيرة مثل المسجد النبويّ، حيث حققت انتشارًا عالميًّا كأداة تعليمية وترفيهية لتعزيز ارتباط الأطفال بتراثهم الثقافيّ والدينيّ[5].

(1) https://investgame.net/news/
(2) https://www.wamda.com/
(3) https://www.arabnews.com/
(4) https://www.broadcastprome.com/
(5) https://www.noon.com/

4/ تشريعات وسياسات واتفاقيات صناعة الإعلام الحلال عام 2024

	**المملكة العربية السعودية:** أطلقت المملكة «مركز الذكاء الاصطناعيّ للإعلام» لدعم أتمتة إنتاج المحتوى المتوافق مع القيم الإسلامية[1].
	**الإمارات العربية المتحدة:** نفذت أوسع مراجعة للتشريعات الإعلامية منذ أربعة عقود، مع فرض عقوبات تصل إلى مليون درهم على المخالفات المتعلقة بالأديان، إلى جانب تنظيم أنشطة المؤثرين وإقرار نظام تصنيف عمريّ شامل للمحتوى[2].
	**ماليزيا:** تبنت إطارًا تنظيميًّا جديدًا يلزم المنصات الرقمية الكبرى بالترخيص بدءًا من يناير 2025، بالتوازي مع إقرار «قانون الأمن السيبرانيّ لعام 2024»[3]. إطلاق مشاريع نماذج لغوية متخصصة مثل IslamGPT 1.0 لتقديم إجابات موثوقة من المصادر الإسلامية[4].

(1) https://gcam-website.s3.amazonaws.com/
(2) https://viewpoints.reedsmith.com/
(3) https://conventuslaw.com/
(4) https://www.cilecenter.org/





القسم الثالث:

قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي

أولًا: مؤسسة الزكاة

ثانيًا: مؤسسة الأوقاف

ثالثًا: مؤسسة القرض الحسن



أولًا: مؤسسة الزكاة

تُعدّ الزكاة ركيزة أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي، بوصفها أداة مؤسسية لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة الاقتصادية من خلال جمع الأموال وتوزيعها على مستحقيها. ورغم ما عرفته الدولة الإسلامية تاريخيًا من تنظيم إداري متكامل للزكاة عبر دواوين مستقلة، فإن التحولات السياسية والاقتصادية الحديثة أضعفت هذا الدور. ومع إدراك آثار الزكاة التنموية في تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، اتجهت دول إسلامية عديدة إلى إنشاء مؤسسات رسمية لإدارتها -كصناديق وهيئات الزكاة- بهدف إعادة تفعيلها كأداة فعّالة لدعم النمو والعدالة الاجتماعية.

كما انطلقت عشرات المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تفعيل دور الزكاة، من خلال تأسيس صناديق ومؤسسات زكوية تحقق الغرض ذاته.

1/ الواقع المعاصر لعلاقة المجتمعات بفريضة الزكاة عام 2024

يمكن تحديد علاقة المجتمع -من خلال مكوناته المختلفة- بفريضة الزكاة من خلال أربعة مستويات رئيسة:

1-1/ المؤسسات الحكومية الإلزامية:

وهي الأجهزة الرسمية التي تتولى تحصيل بعض أموال الزكاة وجوبًا من المكلفين، ثم تعيد توزيعها على المستحقين وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق الطابع الإلزامي والعدالة في التطبيق.

2-1/ المؤسسات الحكومية الطوعية:

وتقوم على جمع الزكاة من الأفراد باختيارهم، ثم توجيهها إلى الأصناف الشرعية المقررة، مما يعزز الدور التنظيمي للدولة دون الإلزام القانوني.

3-1/ التطبيق المؤسسي غير الحكومي:

وتديره جمعيات وهيئات أهلية أو خيرية، تتولى جمع أموال الزكاة وتوزيعها ضمن الأطر الشرعية، بما يعكس دور المجتمع المدني في إدارة هذه الفريضة.



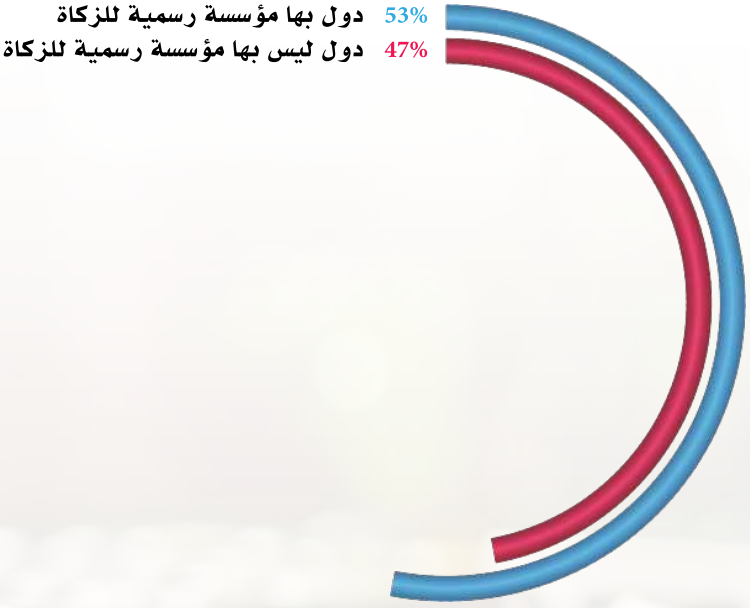
4-1/ التطبيق الفردي المباشر:

حيث يلتزم الأفراد بإخراج زكاة أموالهم بأنفسهم ودفعها مباشرة إلى مستحقيها، من غير وجود إطار مؤسسي منظم يشرف على العملية.

2/ رصد وتقييم أنماط تطبيق الزكاة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي عام 2024

أظهر رصد تطبيق الزكاة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي أن **53% من دول المنظمة (30 دولة) أنشأت مؤسسات رسمية متخصصة لإدارة الزكاة**، في حين تفتقر 47% من الدول (27 دولة) إلى مثل هذه المؤسسات، مما يشير إلى أن ما يقارب نصف الدول الإسلامية ما زالت تمارس فريضة الزكاة خارج الإطار المؤسسي الرسمي. ويعكس هذا التباين تفاوت مستويات التنظيم المؤسسي للزكاة داخل العالم الإسلامي، بما له من انعكاسات مباشرة على كفاءة التحصيل والتوزيع وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للفريضة.

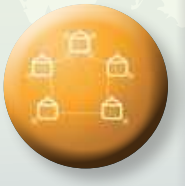
نسبة الدول الإسلامية التي بها مؤسسة زكاة رسمية حتى نهاية عام 2024



وتعكس تجارب دول منظمة التعاون الإسلامي تنوّعًا ملحوظًا في الأطر المؤسسية الحكومية المُلزِمة المعنية بتطبيق فريضة الزكاة، وذلك من خلال نموذجين رئيسين:

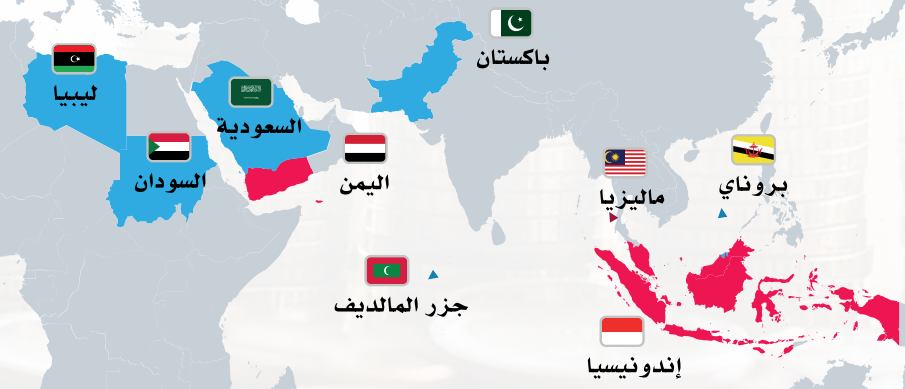


النموذج الأول **النظام المركزي**: تتولى مؤسسة وطنية واحدة مهام جمع الزكاة وتوزيعها على المستوى القومي، كما هو الحال في **السودان والمملكة العربية السعودية وباكستان وليبيا وبروناي والمالديف**. ويتميز هذا النموذج بوحدة السياسات وسهولة الرقابة وارتفاع كفاءة الإدارة.



النموذج الثاني **النظام اللامركزي**: يطبق في دول مثل **اليمن وإندونيسيا وماليزيا**، حيث توزع مهام جمع الزكاة وإدارتها على هيئات أو فروع محلية. ويوفر هذا النموذج مرونة أكبر في الوصول إلى المستفيدين، غير أنه يطرح تحديات تتعلق بتوحيد المعايير وضمان فعالية الرقابة المؤسسية.

التوزيع الجغرافي لمؤسسات الزكاة بين المركزية واللامركزية



مؤسسات مركزية
مؤسسات غير مركزية

3/ التطورات التشريعية لمؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية في عام 2024..



المملكة العربية السعودية.. أصدرت هيئة الزكاة والضرائب والجمارك اللائحة التنفيذية الجديدة للزكاة (القرار الوزاري 1007) والذي يوضح جميع المعالجات المتعلقة بجباية الزكاة، ويُسهل إجراءات جمع الزكاة في جميع قطاعات الأعمال، وبما يُسهم في رفع مستوى الالتزام الطوعي لدى المكلفين[1].



الأردن.. أقر مجلس الوزراء تعديلات على النظام الإداري لصندوق الزكاة باستحداث وحدات جديدة لتعزيز الأداء وتوسيع نطاق الخدمات[2].



إندونيسيا.. أصدرت وزارة الشؤون الدينية اللائحة رقم (19) التي منحتها صلاحية إصدار تراخيص مؤسسات جمع الزكاة (LAZ) بدلًا من الهيئة الوطنية لإدارة الزكاة (BAZNAS)[3]



ألبانيا.. ناقشت الجمعية الإسلامية خطة استراتيجية (2024–2029) تضمنت تطوير إدارة الزكاة[4].



العراق.. شهد صدور قانون تنظيم ديوان الوقف السني واختصاصاته (رقم 7 لسنة 2024)[5].

---

(1) https://zatca.gov.sa/
(2) https://www.govreform.jo/
(3) https://sulteng.pikiran-rakyat.com/
(4) https://www.kmsh.al/
(5) https://www.moj.gov.iq/

	**بنغلاديش**.. إقرار قانون إدارة صندوق الزكاة لعام 2023 الذي نظم هيكل مجلس الإدارة وأعفى التبرعات الموجهة للصندوق من الضرائب[1].
	**كينيا**.. أصدرت هيئة الضرائب قانونًا جديدًا (2024/105) نص على إعفاء التبرعات الموجهة لإغاثة الفقراء، بما في ذلك الزكاة، من الضرائب[2].
	**سنغافورة**.. شهدت تعديلًا على قانون إدارة الشؤون الإسلامية (AMLA) في فبراير 2024، نص على إسناد مهام إدارة الزكاة إلى المجلس الإسلامي (MUIS)[3].
	**الولايات المتحدة الأمريكية**.. إعفاء التبرعات والزكاة المقدمة للمنظمات غير الهادفة للربح من الضرائب، مع رفع سقف التبرع المعفى لكبار السن من 100 ألف دولار إلى 105 آلاف دولار في 2024، وذلك بموجب المادة 501(c)(3) من القانون الضريبي[4].

وتبرز هذه التطورات التوجه المتنامي نحو ترسيخ الإطار التشريعي للزكاة وتفعيلها كأداة مالية واجتماعية تدعم العدالة والتكافل وتعزز دورها في التنمية الاقتصادية.

(1) https://thefinancialexpress.com & https://mora.portal.gov.bd/
(2) https://www.kra.go.ke/
(3) https://www.mccy.gov.sg/
(4) https://www.irs.gov/

4/ الإطار المؤسسي للزكاة في الدول غير الإسلامية عام 2024

شهدت بعض الدول غير الإسلامية، حتى نهاية عام 2024، بروز مؤسسات متخصصة في إدارة أموال الزكاة، بما يعكس دور الجاليات المسلمة في بناء أطر مؤسسية للعمل الخيري الإسلامي. غير أن هذا الواقع لا ينطبق على جميع الدول؛ إذ لا تزال معظم الدول تفتقر إلى مؤسسات زكوية متخصصة، كما لا تتوافر فيها مؤسسات خيرية عامة تتولى جمع الزكاة، ومن أبرز هذه الدول:



جنوب أفريقيا.. اضطلعت مؤسسة الزكاة الوطنية الجنوب أفريقية (SANZAF) بدور محوري في مأسسة العمل الزكوي داخل سياق دولة غير إسلامية، وذلك منذ تأسيسها عام 1974م، حيث أسهمت على مدى عقود في توفير دعم منتظم للفئات التي تواجه أوضاعًا معيشية صعبة. وقد اعتمدت المؤسسة نهجًا استباقيًّا في عملها، من خلال انخراطها في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والإغاثة الطارئة، إلى جانب توفير المساعدات الغذائية والمأوى للمحتاجين. وبفضل بنيتها المؤسسية المستقرة وجهودها التشاركية، أسهمت SANZAF في تحسين الظروف المعيشية لآلاف المستفيدين، مع التزام واضح بتعزيز الوعي المجتمعي بأحكام الزكاة ومقاصدها عبر برامج تعليمية وتوعوية متخصصة. كما تتميز المؤسسة بدرجة عالية من الامتثال والحوكمة، الأمر الذي أكسبها مكانة مرموقة وثقة واسعة داخل المجتمع، ومكّنها من أداء دورها بوصفها مؤسسة دينية واجتماعية وتعليمية تسعى إلى تمكين الأسر المحتاجة من خلال جمع أموال الزكاة والصدقات الأخرى بكفاءة وتوجيهها بحكمة عبر مشاريع فعّالة تراعي مبادئ الكرامة والمسؤولية المشتركة. وبهذا، تُعد SANZAF من أكثر مؤسسات الزكاة في الدول غير الإسلامية توثيقًا واستقرارًا من الناحية المؤسسية، ونموذجًا مرجعيًّا موثوقًا في الدراسات الأكاديمية المقارنة المعنية بمأسسة الزكاة وتوظيفها التنموي[1].

(1) https://www.nzf.org.za/

	**المملكة المتحدة..** تنشط العديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية المعنية بجمع وتوزيع أموال الزكاة. كما يشكل منتدى المؤسسات الخيرية الإسلامية البريطانية منصة جامعة تضم أكثر من 300 مؤسسة خيرية ومجتمعية إسلامية[1].
	**الولايات المتحدة الأمريكية**.. تتولى عدة مؤسسات إدارة الزكاة.
	**أستراليا**.. برزت مجموعة من الجمعيات الأهلية التي تضطلع بجمع الزكاة وتوزيعها.
	**سنغافورة**.. يتم تحصيل الزكاة مركزيًّا عبر مؤسسة Zakat Singapore، وهي وحدة استراتيجية ضمن مجلس الشؤون الإسلامي[2](MUIS).

وتبرز هذه التجارب التنوع في الهياكل المؤسسية للزكاة في الدول غير الإسلامية، ودورها في تعزيز التكافل الاجتماعي وتوسيع نطاق العمل الخيري الإسلامي في سياقات متعددة.

(1) https://muslimhands.org.uk/

(2) https://www.muis.gov.sg/ & https://www.zakat.sg/

5/ التطورات المحاسبية لمؤسسات الزكاة في عام 2024



الغابون.. اعتمدت منظمة OHADA، التي تُعد الغابون من الدول الأعضاء فيها، النظام المحاسبي الموحد للكيانات غير الهادفة للربح (SYSCEBNL) ابتداءً من 2024، ليشمل الجمعيات الخيرية والمساجد التي تدير أموال الزكاة ضمن نطاق الالتزام الضريبي، في إطار توجه تشريعي يهدف إلى تنظيم الموارد المالية وتعزيز الشفافية في القطاع غير الربحي[1].



باكستان.. أصدرت هيئة الأوراق المالية (SECP) القرار رقم (2024/ 240(I) الذي يُلزم المنظمات غير الربحية بالإفصاح المحاسبي عن أموال الزكاة في تقاريرها المالية[2].



سنغافورة.. عمل مجلس الشؤون الإسلامية (MUIS) ضمن خطته الاستراتيجية السابعة (2024/2022) على تطوير بوابة الإفصاح المالي وتوسيع القنوات الرقمية للدفع، بما يعكس توجهًا مؤسسيًّا نحو تعزيز الشفافية وتعظيم الأثر التنموي للزكاة[3].



ماليزيا.. استكملت ماليزيا في عام 2024 إصدار المرحلة الرابعة من معايير المحاسبة الإسلامية الخاصة ببيت المال والزكاة والوقف (PPIBZW)، التي أصدرتها Jabatan Akauntan Negara Malaysia، وذلك بهدف توحيد أساليب العرض المالي وتعزيز اتساق التقارير المتعلقة بالأصول والإيرادات والمصروفات والالتزامات والإفصاحات الأخرى، بما يدعم الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد الوقفية والزكوية[4].

(1) https://gabonmediatime.com/

(2) https://www.brecorder.com/

(3) Majlis Ugama Islam Singapura (MUIS). (2023). Muis Sustainability Report 2023. Retrieved in June, 2025, from https://isomer-user-content.by.gov.sg/ – P.18.

(4) https://www.anm.gov.my/

6/ التطورات التقنية لمؤسسات الزكاة في عام 2024

	**الإمارات..** عززت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة بنيتها الرقمية، وربطت خدمات الزكاة بتطبيقات مصرفية ومنصات حكومية رقمية مثل «تم» و«دبي الآن»[1].
	**السعودية..** توسعت خدمات الدفع الإلكتروني عبر منصة «زكاتي» وربط الإقرارات الزكوية بمنصة «إحسان» ونظام الفواتير الإلكترونية، بما ساعد على رفع كفاءة التحصيل[2].
	**مصر..** تم اعتماد تطبيقات الدفع مثل «إنستاباي» لدفع الزكاة[3].
	**ماليزيا..** إتاحة خيار دفع الزكاة بالعملات المشفرة، وإطلاق منصة «EZakatPay»، إضافة إلى تدشين مؤشر للزكاة يساعد المستثمرين على تقييم الشركات وفقًا لالتزامها الشرعي والمالي[4].
	**تركيا..** تطوير نظام آلي لحساب الزكاة[5].
	**عُمان..** طبقت أدوات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في إدارة الزكاة إلكترونيًّا[6].

(1) https://dubaitimes.com/
(2) https://www.zatca.gov.sa/
(3) https://www.bankygate.com/
(4) https://salaamgateway.com/ & https://www.businesstoday.com & https://ecentral.my/ezakatpay/
(5) https://zekathesapla.tdv.org/
(6) https://www.oman.om/en/

	**تونس**.. فُعلت خدمة دفع الزكاة عبر الرسائل النصية[1].
	**فلسطين**.. دشنت منصة إلكترونية وطنية للزكاة[2].
	**مالي**.. أُطلقت منصة «zakatelmaal» الرقمية[3].
	**البوسنة والهرسك**.. وفرت خدمة الدفع عبر منصة «Uplate»[4].
	**الجزائر**.. إتاحة دفع الزكاة عبر تطبيق «بريدي موب»[5].
	**بروناي**.. أطلق المجلس الإسلامي منصة «eZakat» بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية، بهدف تسهيل الأداء الرقمي للزكاة ضمن إطار الاستراتيجية الحكومية للتحول الرقمي[6].

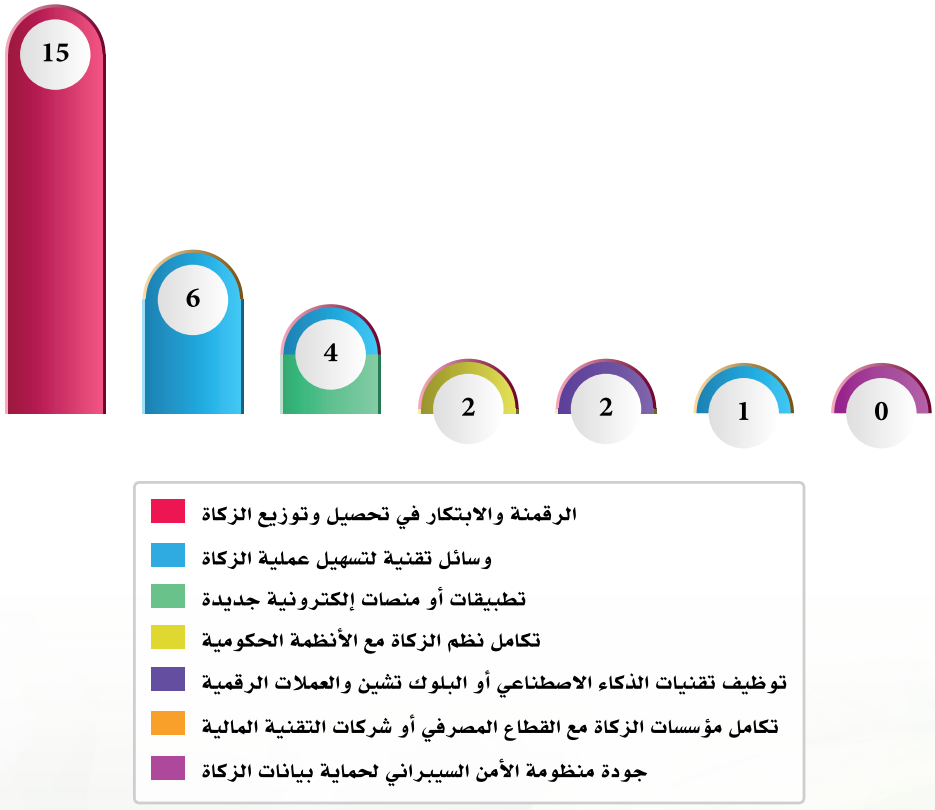
(1) https://www.tekiano.com/
(2) https://www.jawwalpay.ps/
(3) https://zakatelmaal.com/
(4) https://uplata.islamskazajednica.ba/
(5) https://rb.gy/
(6) https://thebruneian.news/

	**الأرجنتين..** أتاح المركز الإسلامي خدمة دفع زكاة الفطر عبر التحويل البنكي[1].
	**البرتغال..** وفرت عدة جمعيات قنوات دفع إلكترونية للزكاة[2].
	**إسبانيا..** فعّلت عدة مؤسسات منصات رقمية مخصصة لتحصيل الزكاة[3].
	**ألمانيا**.. أدى توقف نظام الدفع الإلكتروني (Giropay) منتصف عام 2024 إلى التأثير سلبًا على الجمعيات الخيرية التي اعتمدت عليه في جمع الزكاة، غير أن هذا التطور شكل دافعًا لتلك الجمعيات لتطوير أنظمة دفع مستقلة عبر مواقعها الإلكترونية لتعزيز الكفاءة والاستقلالية التقنية[4].
	**أيرلندا..** واصلت الجمعيات الخيرية جهودها في رقمنة الزكاة عبر أدوات دفع إلكترونية متعددة[5].

تشير البيانات إلى أن الرقمنة أصبحت أحد المحركات الرئيسة لتطوير إدارة الزكاة، حيث سجلت حوالي 15 دولة من أصل 70 تطورًا ملحوظًا في اعتماد الوسائل الرقمية المبتكرة للتحصيل والتوزيع. كما تبنت 6 دول تقنيات حديثة لتيسير العمليات الزكوية، فيما طورت 4 دول منصات وتطبيقات إلكترونية جديدة لدعم هذا التوجه.

(1) https://www.instagram.com/
(2) https://www.comunidadeislamica.pt/
(3) https://humanappeal.es/
(4) https://www.aboutpayments.com/
(5) https://islamicfoundation.ie/adverts/zakat/

عدد الدول التي شهدت تطورا تقنيا في إدارة عملية الزكاة خلال عام 2024

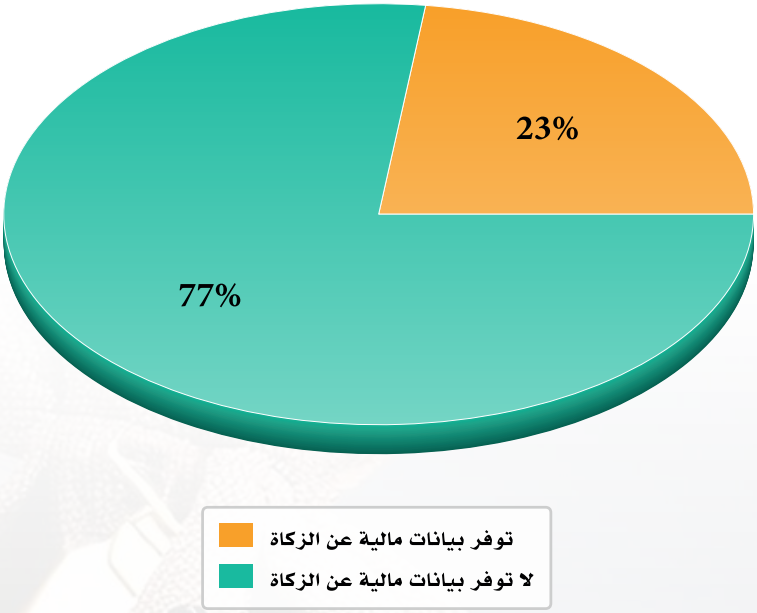


في المقابل، ظل استخدام الأدوات المتقدمة محدوداً؛ إذ اقتصر توظيف الذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية على دولتين فقط، بينما لم يتجاوز التكامل بين نظم الزكاة والأنظمة الحكومية دولتين كذلك، وظهرت حالة واحدة فقط لدمج مؤسسات الزكاة مع القطاع المصرفي أو شركات التكنولوجيا المالية. كما لم تُسجَّل أي مبادرات في مجال الأمن السيبراني المخصص لحماية بيانات الزكاة، وهو ما يعكس فجوة واضحة في استكمال البنية التقنية اللازمة لتعزيز الكفاءة والشفافية في هذا القطاع.

7/ مدى الشفافية المالية لمؤسسات الزكاة عام 2024

أظهر الرصد أن الإفصاح المالي لا يزال محدوداً في مؤسسات الزكاة بدول منظمة التعاون الإسلامي، حيث لا تتجاوز الدول التي تنشر بيانات مالية منتظمة 23%، مقابل 77% تفتقر للشفافية، ما يعكس ضآلة المعلومات المتاحة ويقيد عملية تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للزكاة.

نسبة الدول الإسلامية ذات الشفافية بشأن البيانات المالية للزكاة حتى نهاية 2024



8/ حصيلة الزكاة في عام 2024

8-1/ حصيلة الزكاة في الدول الإسلامية خلال عام 2024

شهد عام 2024 تفاوتًا ملحوظًا في حصيلة الزكاة بين الدول الإسلامية، مع تفاوت في مستويات الإفصاح والشفافية..



الأردن.. بلغت إيرادات صندوق الزكاة ولجان الزكاة خلال عام 2024 نحو 24.9 مليون دينار، بما يعادل 35 مليون دولار أمريكي[1].



الجزائر.. بلغت حصيلة زكاة المال بنهاية 2024 نحو 858.49 مليون دينار، بما يعادل 6.6 مليون دولار أمريكي، وزكاة الفطر 791.02 مليون دينار، بما يعادل 6.1 مليون دولار أمريكي[2].



السودان.. قُدرت ميزانية ديوان الزكاة لعام 2024 بحوالي 212 مليار جنيه سوداني، بما يعادل 352 مليون دولار أمريكي[3].



الكويت.. استهدف بيت الزكاة تحصيل 38 مليون دينار خلال 2024، بما يعادل 35 مليون دولار أمريكي ، تمكن من جمع 123 مليوناً حتى نهاية أكتوبر، بما يعادل 114 مليون دولار أمريكي[4].



إندونيسيا.. بلغت إيرادات الزكاة والصدقات 40.5 تريليون روبية، بما يعادل 2.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة 25.3% عن 2023 [5].

(1) https://zakatfund.gov.jo/
(2) https://www.onwz.dz/
(3) https://sudalina.news/
(4) https://marketsar.com/
(5) https://www.puskasbaznas.com/



إيران.. قدّرت حصيلة الزكاة لعام 2024 بنحو 2,699 مليار ريال إيراني، بما يعادل 2.2 مليون دولار أمريكي[1].



بنغلاديش.. جمعت مؤسسة CZM نحو 794.6 مليون تاكا ، بما يعادل 6.6 مليون دولار أمريكي، خلال العام المالي 2024/2023[2].



ماليزيا.. سجلت حصيلة إجمالية بلغت 4.855 مليار رينغيت، بما يعادل 1.2 مليار دولار أمريكي[3].



مصر.. أعلن بنك ناصر الاجتماعي عن حصيلة زكاة بلغت 1.548 مليار جنيه ، بما يعادل 33 مليون دولار أمريكي، خلال العام المالي 2024/2023[4].



الإمارات.. لم تُعلن بيانات 2024، في حين بلغت إيرادات صندوق الزكاة عام 2023 نحو 208 ملايين درهم، بما يعادل 56.6 مليون دولار أمريكي[5].



البحرين.. لم تُنشر بيانات 2024، لكن الرصيد المعلن في مارس 2023 تجاوز 1.1 مليون دينار، بما يعادل 2.9 مليون دولار أمريكي[6].

(1) https://www.mehrnews.com/
(2) https://en.apa.az/
(3) https://baitulmal.jawhar.gov/
(4) https://nsb.gov.eg/
(5) https://www.wam.ae/ar/article/
(6) https://www.albiladpress.com/l/



قطـر.. لم تُعلن أرقام دقيقة للزكاة، غير أن بيانات 2023 أشارت إلى أكثر من 235 مليون ريال، بما يعادل 64.9 مليون دولار أمريكي[1].



السـنغال.. بلغت الحصيلة التراكمية للفترة من 2009م حتى 2024م حوالي 367 مليون فرنك إفريقي، بما يعادل 661 ألف دولار أمريكي[2].

8-2/ حصيلة الزكاة في الدول غير الإسلامية خلال عام 2024

أظهرت بيانات عام 2024 أن عددًا من الدول غير الإسلامية شهد نشاطًا ملحوظًا في جمع الزكاة عبر مؤسسات محلية ودولية، مع تفاوت في مستوى الإفصاح وطرق الإدارة.



سـنغافورة.. بلغت حصيلة الزكاة عام 2023 نحو 69.5 مليون دولار أمريكي بزيادة سنوية بلغت 7%[3].



المملكـة المتحـدة.. جمعت مؤسسة Muslim Aid عام 2024 ما يقارب 2.9 مليون جنيه إسترليني، بما يعادل 3.9 مليون دولار أمريكي[4].



الهند.. أشار تقرير صندوق الزكاة AMP إلى جمع 1.8 مليون روبية هندية عام 2024، بما يعادل 20 ألف دولار أمريكي ، بينما سجل مركز زكاة الهند نحو 6.2 مليون روبية، بما يعادل 68.5 ألف دولار أمريكي [5].

(1) https://qna.org.qa/
(2) https://lesoleil.sn/
(3) https://isomer-user-content.by.gov.sg/
(4) Muslim Aid. (2024). Zakat funds report 2024 (p. 10).
(5) https://ampindia.org/ & https://zakat.unhcr.org/



الولايات المتحدة الأمريكية.. بلغ إجمالي التبرعات (بما يشمل الزكاة) لمؤسسة Zakat Foundation of America نحو 27.3 مليون دولار للسنة المالية المنتهية في يونيو 2023[1].



كندا.. جمعت مؤسسة Islamic Relief Canada عام 2024 حصيلة كبيرة مكّنتها من تمويل 154 مشروعاً، فيما سجلت National Zakat Foundation Canada في 2023 أكثر من 4.5 مليون دولار من الزكاة والتبرعات[2].

تؤكد هذه المؤشرات أن حصيلة الزكاة في الدول غير الإسلامية باتت تمثل مورداً متنامياً يُدار من خلال شبكات واسعة من المؤسسات الخيرية والهيئات الإسلامية، مما يعكس توسع نطاق العمل المؤسسي للزكاة خارج الدول الإسلامية التقليدية.

(1) Zakat Foundation of America. (2023). Audited Financial Statements 2023 (p.4).

(2) https://www.islamicreliefcanada.org/ & https://cdn.prod.website-files.com/

9/ مصارف الزكاة في عام 2024

يُلاحظ عدم توافر بيانات كافية وشاملة توضّح مصارف الزكاة بصورة دقيقة، وفيما يلي عرضٌ تحليلي لما أمكن رصده وتجميعه من البيانات المتاحة المتعلقة بمصارف الزكاة خلال عام 2024م:

9-1/ مصارف الزكاة في الدول الإسلامية خلال عام 2024

تنوعت مصارف الزكاة في الدول الإسلامية خلال عام 2024 بين الأبعاد الاجتماعية والتنموية والإنسانية، بما يعكس تباين الأطر المؤسسية والتشريعية المنظمة لإدارتها من دولة إلى أخرى. وعلى الرغم من وجود نقص ملحوظ في البيانات المتعلقة بحجم الأموال المصروفة في هذه المصارف، فإنه يمكن استعراض ما توفر من معلومات وبيانات مرصودة لعام 2024.

	**الإمارات..** توجه أموال الزكاة إلى دعم الفقراء والمساكين، وسداد ديون الغارمين، وعلاج المرضى، ومساندة الطلبة المحتاجين، ورعاية الأسر المتعففة، إلى جانب تقديم المساعدات الإنسانية ومشاريع الإغاثة[1].
	**الأردن..** ركزت على برامج الغارمات، والمشروعات الصغيرة، وتقديم رواتب شهرية للفئات الأشد حاجة[2].
	**البحرين..** وُجه الإنفاق إلى الأسر محدودة الدخل وبرامج موسمية مثل كسوة الشتاء للطلاب[3].

(1) https://www.awqaf.ae/
(2) https://jordantimes.com/
(3) https://zakafund.bh/

	**السودان..** يُعطي النظام السوداني أولوية واضحة لدعم الفقراء والمساكين، إلى جانب سداد ديون الغارمين، وتمويل برامج العلاج والتعليم والإيواء والمشروعات الإنتاجية[1].
	**اليمن..** تركّز على دعم الفئات الأشد احتياجًا، ولا سيما الفقراء والمساكين، إضافة إلى سداد ديون الغارمين، ورعاية المرضى، ودعم التعليم، ومساندة الأرامل والأيتام، وتمويل بعض المشروعات الإغاثية والتنموية[2].
	**مصر..** تشمل أبرز المصارف دعم الفقراء والمساكين، ومساعدة الغارمين والغارمات، ورعاية المرضى غير القادرين، ومساندة الأرامل والأيتام، ودعم التعليم والعلاج، إلى جانب تمويل بعض المشروعات الصغيرة وبرامج الإغاثة الاجتماعية[3].
	**قطر**.. تُصرف الزكاة وفق المصارف الشرعية الثمانية، مع تركيز على دعم الفقراء والمساكين، وسداد ديون الغارمين، ومساعدة المرضى، إضافة إلى تنفيذ برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية[4].

2-9/ مصارف الزكاة في الدول غير الإس استكملت ماليزيا في عام 2024 إصدار استكملت ماليزيا في عام 2024 إصدار لامية خلال عام 2024

شهدت الدول غير الإسلامية نشاطًا ملحوظًا في توجيه أموال الزكاة إلى مجالات متنوعة، تعكس البعد الإنساني والاجتماعي لهذه الفريضة في البيئات غير الإسلامية.

(1) https://zakat-chamber.gov.sd/
(2) https://gzye.gov.ye/
(3) https://www.nasserbank.gov.eg/
(4) https://www.zf.org.qa/

	**سـنغافورة..** تم توجيه أموال الزكاة لدعم المساعدات المالية المباشرة لـلأسر المسـتحقة، إضافة إلى تخصيص مبالغ لبرامج موسـمية مثل دعم الأسر خلال شهر رمضان[1].
	**المملكة المتحدة..** يتركز التطبيق العملي بصورة أكبر على دعم الفقراء والمحتاجـين، وسـداد ديـون الغارمـين، وتوفـير المسـاعدات الغذائيـة والسكنية والتعليمية[2].
	**الولايـات المتحـدة الأمريكيـة..** ركـزت مؤسسـةZakat Foundation of America وغيرهـا مـن الهيئـات الإسـلامية عـلى تمويـل أنشـطة خيريـة متنوعة محليًّا وعالميًّا، تضمنت مشاريع الإغاثة والتعليم والصحة[3].
	**روسـيا..** تم توجيه الزكاة لدعم الأسر المحتاجة، وسـداد ديون الغارمين، وتقديـم المسـاعدات الغذائيـة والطبيـة، ودعـم التعليـم والإغاثـة الاجتماعية[4].

وعلى الرغم من أن هذه البيانات لا تقدّم صورة شاملة لمصارف الزكاة، فإنها تُظهر بوضوح تنوّع مجالات الإنفاق، بما يعكس حرص المؤسسات المعنية على توجيه موارد الزكاة بما يتوافق مع احتياجات المجتمعات المحلية، مع بروز توجه ملحوظ نحو الإنفاق على المساعدات الطارئة.

(1) Majlis Ugama Islam Singapura (MUIS). (2023). Muis Annual Report 2023 (p. 28).
(2) https://nzf.org.uk/
(3) https://www.zakat.org/
(4) https://kazanforum.ru/

10/ التعاون الزكوي عام 2024م

10-1/ التعاون الزكوي على المستوى المحلي في عام 2024



إندونيسيا.. تعاونت الهيئة الوطنية لإدارة الزكاة (BAZNAS) مع بنك الشريعة الإندونيسي (BSI) على تطوير إطار «الزكاة الخضراء» الذي يدمج قيم الاستدامة البيئية في إدارة الزكاة واستخدامها كأداة للتنمية المستدامة[1].



كينيا.. عقد بنك بريمير شراكة مع جمعية زكاة كينيا لإطعام 5000 أسرة، مع إتاحة التبرع عبر المنصات الإلكترونية للأفراد والمؤسسات[2].



لبنان.. وقعت مؤسسة مخزومي وصندوق الزكاة مذكرة تفاهم للتعاون في خدمة الفئات الأكثر هشاشة، خاصة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، وشملت الاتفاقية تبادل الخبرات وتنظيم ورش ودورات تدريبية في مجالات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي[3].



مصر.. تعاون بيت الزكاة والصدقات مع بنك مصر لإصدار بطاقات مسبقة الدفع لمستحقي الإعانات الشهرية، في خطوة تعكس تعزيز التحول الرقمي وتسهيل وصول المستفيدين إلى الدعم[4].



الجزائر.. أبرم الديوان الوطني للأوقاف والزكاة عدة اتفاقيات مع مؤسسات مجتمعية، أبرزها الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، بهدف رفع الوعي بفريضة الزكاة وتحسين كفاءة جمعها وتوزيعها[5].

(1) https://baznas.go.id/
(2) https://premierbank.ke/
(3) https://makhzoumi-foundation.org/
(4) https://www.youm7.com/
(5) https://www.annasronline.com/

وتعكس هذه النماذج تنامي أهمية الشراكات المحلية في دعم فاعلية مؤسسات الزكاة وتوسيع نطاق أثرها التنموي والاجتماعي.

10-2/ التعاون الزكوي على المستوى الدولي في عام 2024

برز عام 2024 كشاهد على توسع التعاون الدولي في مجال الزكاة، من خلال توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم وتقديم دعم مالي وفني لتعزيز دور الزكاة كأداة للتنمية المستدامة والتكافل الإنساني.



الأردن وإندونيسيا.. وقّعت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن مذكرة تعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في إندونيسيا لتبادل الخبرات في مجالات الاعتدال الديني والزكاة والوقف[1].



الكويت.. وُقعت مذكرة تفاهم بين بيت الزكاة الكويتي والبنك الإسلامي للتنمية تهدف إلى تعزيز دور الزكاة في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].



أوغندا.. تلقى بيت الزكاة والوقف في أوغندا دعمًا من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 120 ألف دولار لتمويل «برنامج المنح المالية الإسلامية لبناء نظام بيئي مستدام للتمويل الاجتماعي»[3].



موريتانيا وسلطنة عمان.. صدقتا على مذكرة تعاون شملت الأوقاف والمساجد والزكاة والرقمنة، بما يعكس توجهًا نحو شراكات ثنائية متوازنة[4].

(1) https://en.antaranews.com/
(2) https://www.zakathouse.org.kw/
(3) https://hozwu.org/
(4) https://www.fm.gov.om/



مالي.. تعاونت مؤسسة الزكاة الأمريكية مع وزارة الشؤون الدينية في مالي لتوزيع مساعدات غذائية خلال شهر رمضان[1].



اليابان.. تعاونت جمعية الوقف الإسلامي مع جمعية الأيادي السورية في تقديم الزكاة والصدقات والدعم العيني للاجئين السوريين والأيتام[2].

وتعكس هذه المبادرات بعدًا دوليًّا متناميًا للتعاون الزكوي، يربط بين الحكومات، والمؤسسات الإسلامية، والمنظمات الدولية، بما يعزز التكامل في العمل الخيري ويضاعف من الأثر التنموي والإنساني للزكاة.

(1) https://www.zakat.org/

(2) https://www.islam.or.jp/

11/ مؤتمرات الزكاة في عام 2024



المملكة العربية السعودية عُقد **«المؤتمر الثالث للزكاة والضرائب والجمارك»** بالرياض في ديسمبر 2024 بتنظيم هيئة الزكاة والضرائب والجمارك. وقد جمع المؤتمر جهات حكومية وخاصة محلية ودولية، وركز على التكامل بين النظم الضريبية والزكوية، وسبل تعزيز الشفافية والتحول الرقمي[1].



إندونيسيا.. نظمت الهيئة الوطنية للزكاة (BAZNAS) «**المؤتمر الدولي الثامن للزكاة** (ICONZ 2024)» بمدينة باندونغ في ديسمبر 2024. وقد ركز المؤتمر على دور الزكاة في التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكات الإقليمية، وبحث قضايا الحوكمة والابتكار في جمع وتوزيع الزكاة[2].



ماليزيا.. انعقدت النسخة العاشرة من «**المؤتمر الوطني للزكاة** – National Zakat Muzakarah» في يونيو 2024 بمدينة بوتراجايا، بمشاركة 102 جهة ومؤسسة[3].



المالديف.. استضافت العاصمة «ماليه» «**المؤتمر الدولي للزكاة** INZAC 2024» في نوفمبر 2024، تحت عنوان «تمهيد الطريق نحو استدامة الأثر الزكوي»[4].

(1) https://zatca.gov.sa/
(2) https://zatca.gov.sa/
(3) https://www.usim.edu/
(4) https://mbr.mv/13615/

12/ ديناميكيات التطور المؤسسي للزكاة: الإنشاء والإغـلاق في عام 2024

تشـير معطيات عام 2024 إلى أن قطاع الزكاة عالميًا اتسـم بقدر من الاسـتقرار المؤسـسي، مع تسجيل حالات محدودة من الإنشاء أو الإغلاق أو التعليق، الأمر الذي يعكس في مجمله ثبات البنية المؤسسية للزكاة، وإن ظلت بعض التجارب خاضعة لظروف سياسية واقتصادية محلية.

	**السـودان..** انعكسـت تداعيات الحرب بشـكل مباشر على منظومة الزكاة، حيـث تـم تعليـق التحصيـل في 11 ولايـة، بمـا يوضـح هشاشـة اسـتدامة التحصيل في بيئات النزاع[1].
	**باكستان..** تعطّل 1666 لجنة زكاة بمنطقة راو لبندي في إقليم البنجاب، نظـرًا لصعوبـات إداريـة، الأمر الذي انعكس سـلبًا على نحـو 10 آلاف أسرة مستفيدة[2].
	**فرنسـا**.. أقدمـت السـلطات الضريبيـة عـلى تعليق نشـاط جمعيـة (Zakat France)، بمـا يعكـس تحديـات قانونيـة وتنظيميـة تواجـه المؤسسـات الإسلامية في البيئات الغربية[3].
	**الولايات المتحدة الأمريكية..** شـهدت تأسيس منظمة (Palestine HEAL) في ينايـر 2024 وذلـك لجمـع الزكاة والصدقات، اسـتجابةً للآثار الإنسـانية للحـرب في غـزة، حيـث تبنّـت المنظمة نهجًا شـاملًا لإعادة تأهيـل الأطفال المتضررين[4].

(1) https://zakat-chamber.gov.sd/
(2) https://tribune.com.pk/
(3) https://zakatfrance.fr/
(4) https://www.healpalestine.org/



شهدت **مصر** نموًّا في تأسيس جمعيات خيرية جديدة تتولى إدارة أموال الزكاة جمعًا وتوزيعًا[1].



نيجيريا.. بادر مجلس الزكاة والأوقاف في ولاية كاتسينا إلى تكليف لجان محلية بجمع وتوزيع الزكاة، في مسعى لرفع الكفاءة والوصول إلى فئات أكثر استحقاقاً[2].

(1) https://sis.gov.eg/

(2) https://dateline.ng/

13/ مبادرات تأسيس مؤسسات زكاة وطنية عام 2024

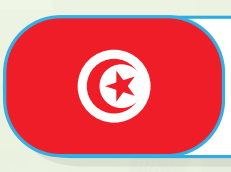
تشير نتائج الرصد إلى أن عددًا من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تبذل جهودًا مؤسسية لتأسيس هيئات وطنية للزكاة، وإن لم تُترجم جميعها بعد إلى أطر قانونية نافذة.

1 المغرب



طُرح مقترح بإنشاء صندوق وطني للزكاة[1].

2 تونس



تقدمت الجمعية التونسية لعلوم الزكاة بمقترح لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة للزكاة. وتدل هذه المساعي مجتمعة إلى توجه متنامٍ نحو إرساء أطر مؤسسية للزكاة تعزز من كفاءتها التنموية والاقتصادية[2].

3 السنغال



يجري العمل على إنشاء هيئة وطنية موحدة للزكاة تحت إشراف وزارة المالية ووزارة الأوقاف وبمشاركة فقهاء وخبراء ماليين واقتصاديين[3].

(1) https://www.hespress.com/
(2) https://www.atz.tn/
(3) https://reussirbusiness.com/



تسعى إلى تأسيس صندوق وطني للزكاة والتبرعات يُدار عبر جهاز إدارة الكوارث والحد من الفقر (SoDMA) وبالتنسيق مع مجلس علماء المسلمين[1].



تعمل على بلورة هيئة مستقلة للزكاة تتولى دمج موارد صندوق الزكاة وصندوق الرعاية الاجتماعية ضمن منظومة موحدة[2].

(1) https://sodma.gov.so/

(2) https://www.alayyam.info/

14/ مؤسسة زكاة رائدة.. بيت الزكاة الكويتي أنموذجًا[1]

يُعدّ بيت الزكاة الكويتي مؤسسة عامة مستقلة أُنشئت بموجب القانون رقم (5) لسنة 1982م، الصادر في شهر ربيع الأول 1403هـ، باعتبارها هيئة ذات شخصية اعتبارية تخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وجاء تأسيس هذه المؤسسة بوصفه خطوة استراتيجية لإحياء فريضة الزكاة وتنظيم أدائها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال تطوير آليات فعّالة لجمع الزكاة والصدقات وتوزيعها، بالطرق الشرعية التي تواكب احتياجات المجتمع وتنسجم مع تطوراته المتسارعة. وقد أسهم بيت الزكاة منذ إنشائه في تعزيز البعد الاجتماعي للتكافل، وترسيخ دور العمل الخيري المؤسسي في دعم الفئات المستحقة وتنمية المجتمع.

14-1/ هيكل إيرادات بيت الزكاة الكويتي

يعكس الهيكل الإيرادي لبيت الزكاة الكويتي في عام 2023 تنوعًا ملحوظًا في مصادر التمويل، بما يعزز قدرته على تحقيق الاستدامة المالية ودعم برامجه الاجتماعية والإنسانية. فقد **شكّلت إيرادات الزكاة** -الإلزامية والطوعية- **المصدر الأكبر بقيمة 19.2 مليون دينار كويتي (41٪ من إجمالي الإيرادات)**، وهو ما يؤكد استمرار اعتماد المؤسسة على هذا المورد الشرعي بوصفه قاعدة تمويل رئيسة.

كما **أسهمت الزكاة الإلزامية المحصّلة بقانون الزكاة**[2] **بنسبة 24٪ وبقيمة 11.56 مليون دينار**، الأمر الذي يعكس فاعلية الإطار التشريعي في تعزيز الالتزام المجتمعي وتوسيع قاعدة التحصيل الرسمية.

إلى جانب موارد الزكاة، سجّلت بنود **«الإيرادات الأخرى»** حضورًا مؤثرًا في إجمالي الإيرادات لعام 2023. فقد بلغت هذه الإيرادات نحو 5.36 مليون دينار (11٪)، ما يعكس قدرة المؤسسة على تنمية موارد بديلة عبر الأنشطة الاستثمارية أو التشغيلية. وفي السياق ذاته، حقق

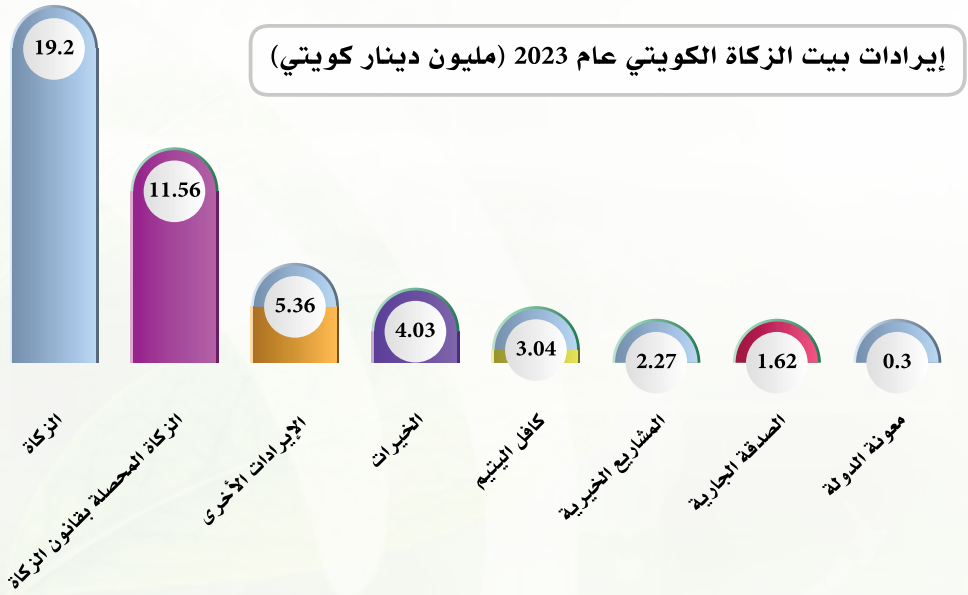
---

(1) https://www.zakathouse.org.kw/

(2) خضع تنظيم الزكاة المفروضة على الشركات في دولة الكويت لنصوص قانونية ملزمة تُعنى بإدراجها ضمن الإطار المالي للدولة، حيث ينص قانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة على إلزام الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة بدفع نسبة 1% من صافي أرباحها السنوية كزكاة تُحصّل وتُقدّم إلى وزارة المالية. https://www.mof.gov.kw/

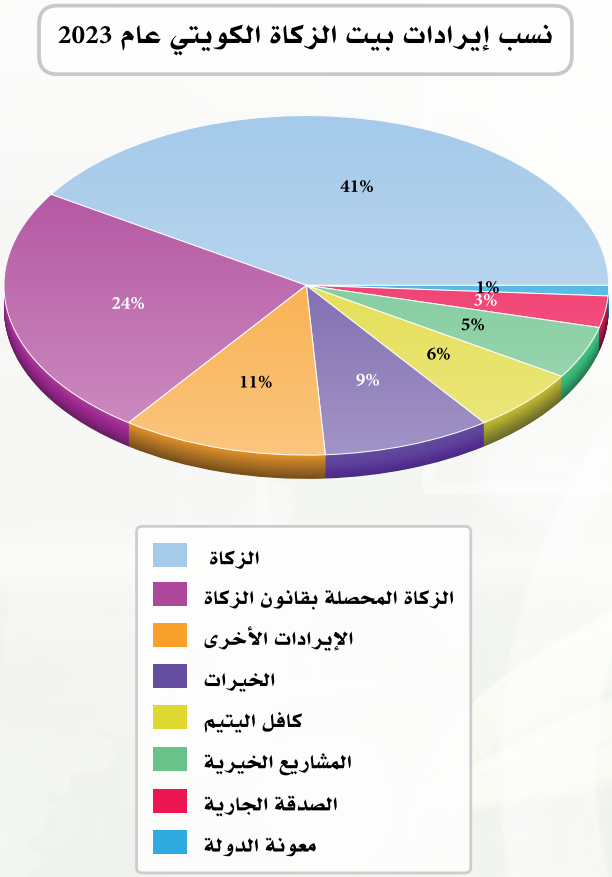

بيت الزكاة
200 km

«برنامج الخيرات» إيرادات بقيمة 4.03 مليون دينار (9٪)، بينما أسهم **«برنامج كافل اليتيم»** بمبلغ 3.04 مليون دينار (6٪)، بما يعكس قوة التوجّه المجتمعي نحو الأعمال التكافلية المستدامة.



كما سجّل **«برنامج المشاريع الخيرية»** نحو 2.27 مليون دينار، و**«الصدقة الجارية»** حوالي 1.62 مليون دينار، في حين بلغت **«معونة الدولة»** 0.3 مليون دينار فقط، ما يشير إلى اعتماد بيت الزكاة بصورة أساسية على موارده الذاتية.

يبرز التحليل الاقتصادي للبيانات أن بيت الزكاة الكويتي يتمتع بقاعدة تمويلية متوازنة تجمع بين الإيرادات الشرعية (الزكاة بأنواعها) وبين الإيرادات القائمة على المبادرات المجتمعية والأنشطة التشغيلية. ويؤكد الحجم الكبير لإيرادات الزكاة والزكاة المحصّلة بقانون الزكاة أن المؤسسة تعمل ضمن منظومة تشريعية فاعلة تعزّز التحصيل المستدام. كما يشير الوزن النسبي لبنود مثل كافل اليتيم والمشاريع الخيرية إلى تنامي الوعي المجتمعي بدور الصدقات المنتظمة في تمويل البرامج الاجتماعية. ويُظهر توزيع الإيرادات قدرة المؤسسة على مواجهة التقلبات المالية عبر تنويع مصادر الدخل، بما يعزّز مرونة العمل الخيري في الكويت ويضمن استدامته على المدى الطويل.



14-2/ هيكل نفقات بيت الزكاة الكويتي

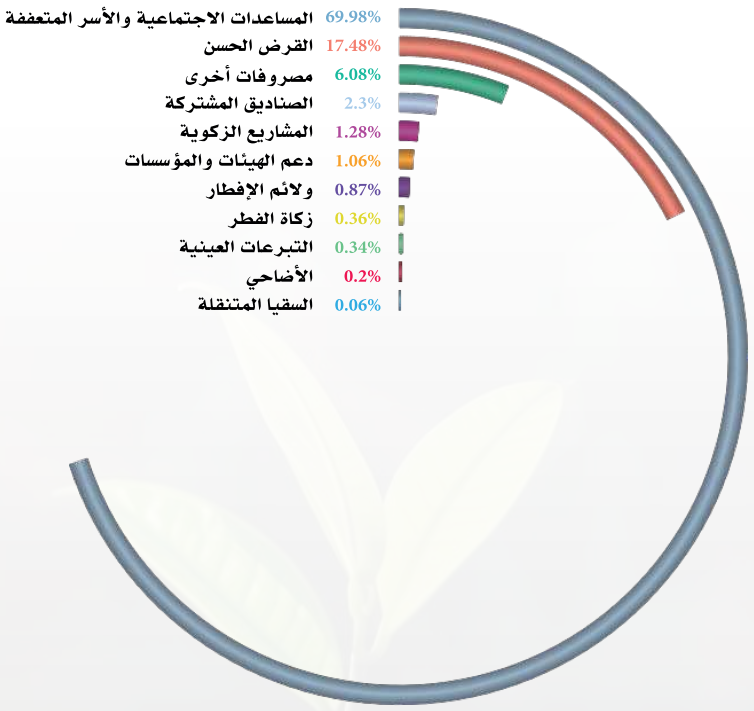
14-2-1/ هيكل الإنفاق المحلي

يعكس هيكل الإنفاق المحلي لبيت الزكاة الكويتي لعام 2023 توجهًا واضحًا نحو تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية ودعم الأسر الأكثر احتياجًا، حيث **استحوذ بند «المساعدات الاجتماعية والأسر المتعففة» على الحصة الأكبر من الإنفاق بنسبة تقارب 70% وبقيمة بلغت 18.54 مليون دينار كويتي**، وهو ما يؤكد الدور المركزي للمؤسسة في معالجة الفجوات المعيشية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

كما **شكّل القرض الحسن ثاني أكبر بنود الإنفاق بنسبة 18% (4.63 مليون دينار)**، بما يعكس اهتمام بيت الزكاة بتقديم دعم تمويلي غير ربحي يسهِم في تمكين الأفراد وتحسين قدرتهم على تجاوز الأزمات المالية دون أعباء دين تقليدية.

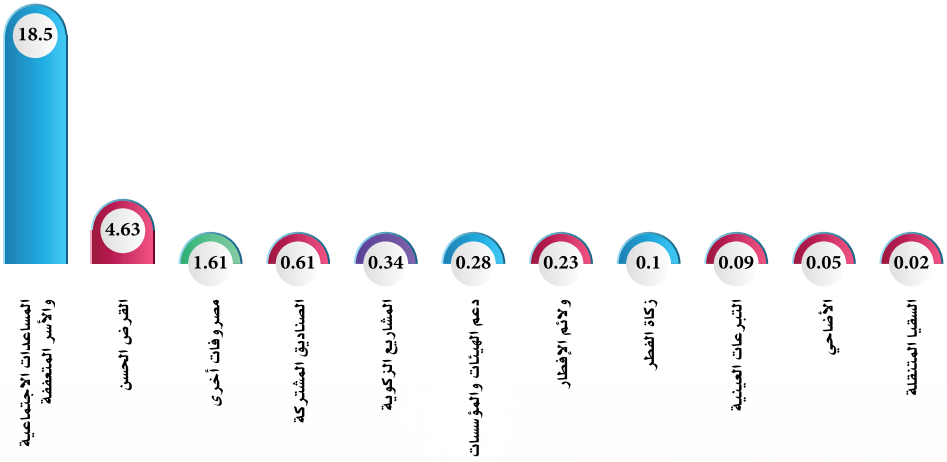
أما **«المصروفات الأخرى»** فقد بلغت 1.61 مليون دينار بنسبة 6%، وتشمل نفقات تشغيلية وبرامج خدمية متنوعة. في حين بلغ **«الإنفاق على الصناديق المشتركة»** نحو 0.61 مليون دينار (2%)، وعلى **«المشاريع الزكوية»** حوالي 0.34 مليون دينار (1%)، بما يعكس استمرار دعم المشاريع التنموية ذات الطابع الزكوي.

نسب الإنفاق المحلي لبيت الزكاة الكويتي عام 2023



وقد وجّه بيت الزكاة إنفاقًا إضافيًا إلى **«دعم الهيئات والمؤسسات»** (0.28 مليون دينار)، و**«ولائم الإفطار»** (0.23 مليون دينار)، و**«زكاة الفطر»** (0.095 مليون دينار)، إضافة إلى مبالغ صغيرة موجّهة إلى **«التبرعات العينية»** (0.09 مليون دينار)، و**«الأضاحي»** (0.052 مليون دينار)، و**«السقيا المتنقلة»** (0.015 مليون دينار)، وهي بنود رغم صغر قيمتها فإنها تمثل برامج مستهدفة ذات أثر مباشر في مواسم ومناسبات دينية محددة.

النفقات الداخلية لبيت الزكاة الكويتي عام 2023 (مليون دينار كويتي)



ويبلغ **مجموع الإنفاق المحلي لعام 2023 ما يزيد على 26.5 مليون دينار كويتي**، وهو ما يعكس هيكلًا إنفاقيًّا متوازنًا يجمع بين الدعم الاجتماعي المباشر والمساهمات التنموية، ويعزز الدور الاستراتيجي لبيت الزكاة في منظومة العمل الخيري بالكويت.

14-2-2/ هيكل الإنفاق الخارجي

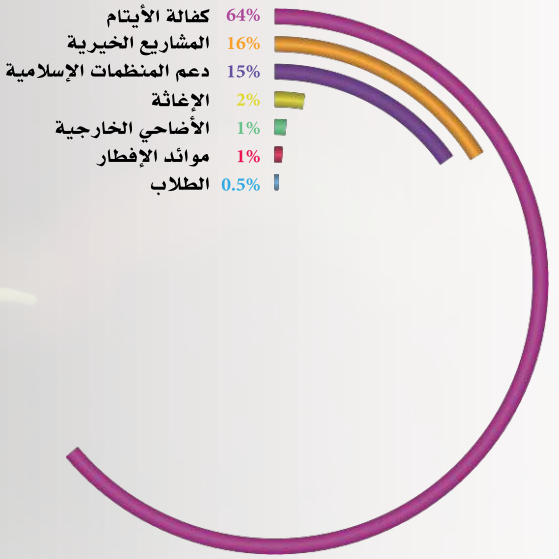
لم يقتصر دور بيت الزكاة الكويتي على برامج الإنفاق الداخلي فحسب، بل امتد ليشمل الإنفاق الخارجي[1] بصورة ممنهجة تعكس رسالته الإنسانية العابرة للحدود. فقد نفّذ البيت خلال عام 2022 مجموعة واسعة من المشاريع الخيرية خارج الكويت، شملت **«كفالة الأيتام»** التي استحوذت على النصيب الأكبر من الإنفاق بقيمة 5.39 مليون دينار كويتي (64٪ من إجمالي الإنفاق)، ما يعكس أولوية دعم الفئات الأكثر هشاشة.

وفي المرتبة الثانية جاءت **«المشروعات الخيرية»** بإنفاق بلغ 1.3 مليون دينار (16٪)، الأمر الذي يعكس توجهًا نحو دعم مبادرات تنموية مستدامة تسهم في تحسين الخدمات الأساسية والبنى المجتمعية في الدول المستفيدة. كما خصّص بيت الزكاة نحو 1.379 مليون دينار لدعم **«المنظمات الإسلامية»** (15٪)، بما يعزز قدرات هذه الجهات في تنفيذ برامجها التنموية والإغاثية.

(1) Kuwait Zakat House. Annual Report 2022. State of Kuwait: Zakat House, 2023.

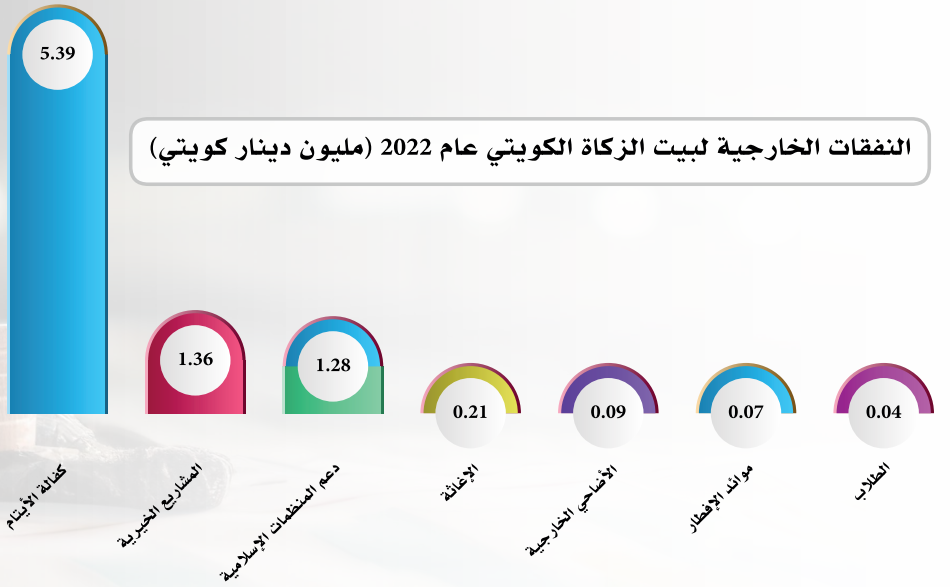
وشمل الإنفاق الخارجي أيضًا مبالغ موجهة للبرامج الموسمية والطارئة، مثل **«الإغاثة»** بقيمة 709.6 ألف دينار (3٪)، و**«الأضاحي الخارجية»** بنحو 84.9 ألف دينار، و**«موائد الإفطار»** بقيمة 70.2 ألف دينار، بالإضافة إلى 34.96 ألف دينار لـ **«دعم الطلاب»**، بما يعكس اهتمام المؤسسة بتنمية رأس المال البشري.

نسب الإنفاق الخارجي لبيت الزكاة الكويتي عام 2022



وقد **بلغ إجمالي الإنفاق الخارجي لعام 2022 نحو 8.43 مليون دينار كويتي**، وهو ما يؤكد اتساع نطاق الأنشطة الإنسانية التي ينفذها بيت الزكاة، وتنوّع أدوات التدخل المالي في سياقات اجتماعية وتنموية مختلفة. ويشير هذا الأداء إلى فعالية النموذج المؤسسي في توجيه الموارد المالية لتعظيم أثر العمل الخيري الكويتي على المستوى الدولي وتحقيق مردود تنموي واجتماعي مستدام.

النفقات الخارجية لبيت الزكاة الكويتي عام 2022 (مليون دينار كويتي)







ثانيًا:

مؤسسة الأوقاف

تمثّل الأوقاف الإسلامية إحدى أهم المؤسسات الحضارية في التاريخ الإسلامي، إذ أدّت دورًا محوريًّا في صون هوية المجتمع وتعزيز تنميته الاجتماعية والاقتصادية. وقد أسهم هذا النظام -منذ نشأته في صدر الإسلام- في ترسيخ مفهوم المسؤولية الجماعية وتجسيد مبادئ التكافل والتضامن بين أفراد الأمة.

كما امتد أثر الأوقاف إلى المستوى الدولي، حيث شكّلت شبكة واسعة من الروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أسهمت في توثيق الوحدة بين المسلمين داخل العالم الإسلامي وخارجه. وبذلك أصبحت الأوقاف ترجمة عملية لوحدة الأمة وتماسكها، وعاملًا أساسيًّا في بناء الحضارة الإسلامية ودعم استمراريتها.

1/ حجم الأوقاف في الدول الإسلامية

يُعدّ تقدير الحجم الفعلي للقطاع الوقفي عالميًّا مهمة معقدة، نظرًا للتشتت المؤسسي للأوقاف، واختلاف جهات التسجيل والإشراف بين الدول، إضافةً إلى عدم إدراج جزء كبير منها في السجلات الوطنية. كما يزداد التعقيد بسبب التنوع الكبير في طبيعة الأصول الوقفية، واختلاف أساليب التقييم وأسعار الأصول، لا سيما العقارات، وتأثرها بالدورات الاقتصادية. ويزيد غياب معايير تقييم موحدة، وندرة الدراسات الشاملة من حالة عدم اليقين الإحصائي، ما يجعل التقديرات الدولية أقرب إلى التخمين لا التقدير.

ورغم هذه التحديات، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنّ **القيمة العالمية للأصول الوقفية الإسلامية تتراوح بين 100 مليار دولار وواحد تريليون دولار**، وهي فجوة واسعة تعكس التباينات الهائلة في البيانات. وتوضح الأدبيات الوقفية أن **70%–80% من إجمالي الأصول الوقفية تأخذ شكل عقارات**، بينما يُستثمر الجزء المتبقي في أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، غالبًا عبر مؤسسات مالية وصناديق استثمارية إقليمية. أما **حجم الوقف النقدي، فيُقدَّر بنحو 35 مليار دولار**[1].

وبذلك يتّضح أن القطاع الوقفي الإسلامي هو واحد من أكبر التجمعات المالية غير الربحية في العالم الإسلامي، ويمثّل رصيدًا اقتصاديًّا واستثماريًّا ذا إمكانات عالية يمكن تسخيره لدعم مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

1-1/ المملكة العربية السعودية

يشير أحد البيانات الصحفية إلى أن إجمالي الأصول الوقفية في المملكة العربية السعودية بلغ نحو 63 مليار دولار بنهاية عام 2022م، تُدار من خلال ما يقارب 113,489 مؤسسة وقفية. ورغم أن هذه التقديرات لا تستند إلى تقرير حكومي إحصائي مفصّل، فإنها توفر مؤشرًا عامًّا على حجم القطاع الوقفي واتساع قاعدته المؤسسية خلال الفترة المشار إليها[2].

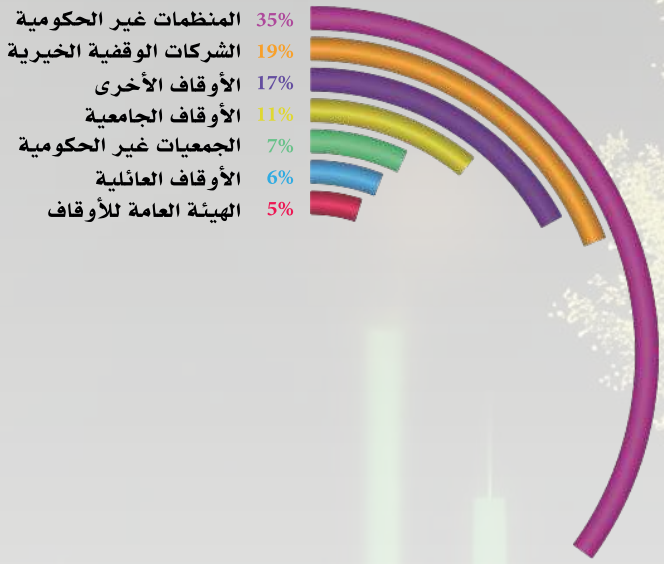
1-1-1/ توزيع الأوقاف في المملكة

تستحوذ «المنظمات غير الحكومية» على النسبة الأكبر من الأصول الوقفية بما يعادل 35% من إجمالي القطاع، تليها «الشركات الوقفية الخيرية» بنسبة 19%، ثم «الأوقاف الأخرى» بنسبة 17%.

(1) World Bank Group, INCEIF, & ISRA. (2020). Maximizing Social Impact Through Waqf Solutions. World Bank Global Knowledge & Research Hub in Malaysia.

(2) https://www.alyaum.com/

توزيع الأوقاف في المملكة العربية السعودية عام 2020



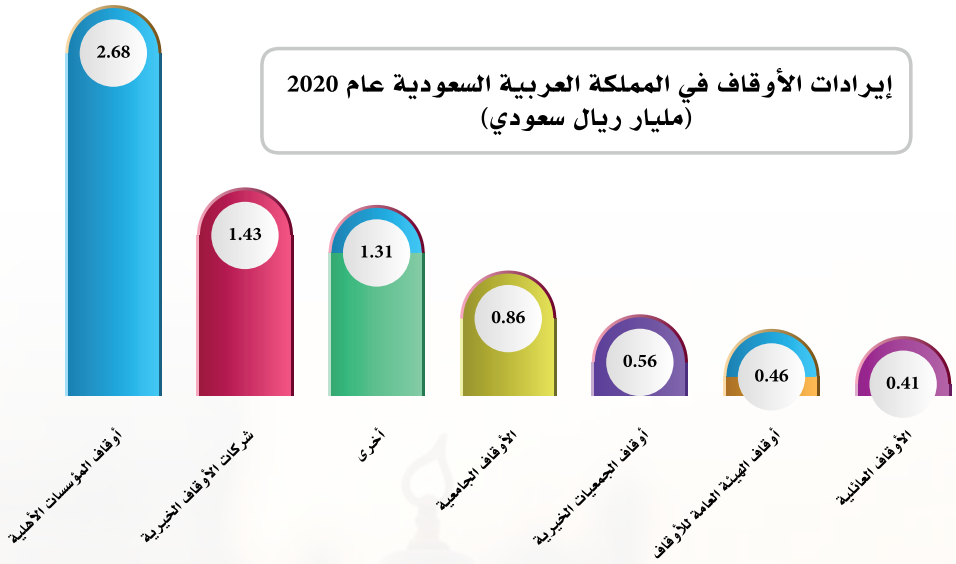
كما تشكّل «الأوقاف الجامعية» نسبة 11%، في حين تمتلك «الجمعيات غير الحكومية» 7% من إجمالي الأوقاف. وتبلغ نسبة «الأوقاف العائلية» 6%، بينما تشرف «الهيئة العامة للأوقاف (GAA)» على نحو 5% من إجمالي الأصول الوقفية[1].

1-1-2/ هيكل الإيرادات الوقفية في المملكة

سجلت «أوقاف المؤسسات الأهلية» أعلى إيراد بين جميع الأنواع بإجمالي بلغ نحو 2.68 مليار ريال سعودي، بما يعادل 714 مليون دولار. وتأتي في المرتبة الثانية «شركات الأوقاف الخيرية» بإيرادات قدرها 1.43 مليار ريال، بما يعادل 381 مليون دولار.

كما حققت «الأوقاف الجامعية» إيرادات بلغت 859 مليون ريال بما يعادل 229 مليون دولار. وبلغت إيرادات «أوقاف الهيئة العامة للأوقاف» نحو 459 مليون ريال، بما يعادل 122 مليون دولار، في حين سجلت «الأوقاف العائلية» نحو 406 مليون ريال، بما يعادل 714 مليون دولار، بما يعادل 108 مليون دولار.

(1) Islamic Financial Services Board & Saudi Central Bank. (2021). Saudi Arabia Islamic Finance Report: Excellence and Leadership.



أما الإيرادات من «الأوقاف الأخرى»، فقد حققت إيرادات قدرها 1.31 مليار ريال، بما يعادل 349 مليون دولار ، لتصل **إجمالي الإيرادات الوقفية إلى نحو 7.70 مليارات ريال سعودي، بما يعادل 2.1 مليارات دولار**.

وتشير هذه الأرقام إلى أن القطاع الوقفي في المملكة يشهد تنويعًا متزايدًا في قنوات الدخل وتوسعًا في الأصول المدارة، مع بروز المؤسسات الأهلية والشركات الوقفية بوصفها المحرك الرئيس للعوائد.

1-2/ الإمارات العربية المتحدة

شهد قطاع الأوقاف في **إمارة دبي** تطورًا نوعيًا خلال عام 2024، إذ بلغ **حجم الأصول الوقفية 11.1 مليار درهم**، بما يعادل **3 مليار دولار**، مسجّلة نموًا سنويًا يُقدّر بـ 9% مقارنة بعام 2023.

ووفقًا للبيانات الرسمية، **بلغ إجمالي عدد الأوقاف 1,043 وقفًا**.

نسب مساهمة فئات أوقاف دبي المسجلة عام 2024م



1-2-1/ فئات الأوقاف المسجلة في دبي

تتوزّع الأوقاف المسجّلة وفق ثلاث فئات رئيسة:



الأوقاف الخيرية: 882 وقفًا (84%) بقيمة 6.9 مليار درهم ريال بما يعادل 1.9 مليار دولار.



الأوقاف الذرية: 113 وقفًا (11%) بقيمة 3.1 مليار درهم ريال بما يعادل 844 مليون دولار.

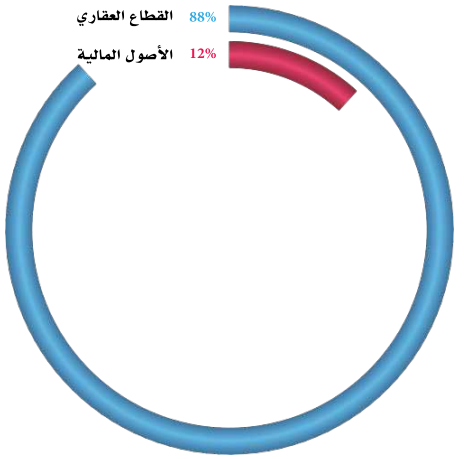


الأوقاف المشتركة: 48 وقفًا (5%) تمثل أصولًا بقيمة 1.1 مليار درهم ريال بما يعادل 299 مليون دولار.

1-2-2/ أنواع الأوقاف المسجلة في دبي..

يستحوذ القطاع العقاري على الحصة الأكبر من الأصول الوقفية، إذ بلغت قيمته نحو 2.7 مليار دولار موزعة على 921 وقفًا (88%)، تشمل أراضي ووحدات سكنية ومحال تجارية وبنايات استثمارية، بما يعزز العوائد المتجددة الموجهة لخدمة مجالات البر والتنمية.

نسب مساهمة أنواع أوقاف دبي المسجلة عام 2024م



في المقابل، بلغت قيمة الأصول المالية بما في ذلك الأسهم والرخص التجارية حوالي 1.1 مليار درهم، بما يعادل 299 مليون دولار، موزعة على 122 وقفًا (12%).

كما أظهرت البيانات تناميًا لافتًا في مساهمة المرأة الإماراتية في العمل الوقفي؛ حيث بلغت قيمة الأصول الوقفية النسائية 1.3 مليار درهم، بما يعادل 354 مليون دولار، خلال عام 2024[1].

1-3/ دولة الكويت

تُظهر بيانات الأمانة العامة للأوقاف في الكويت قوة المركز الاستثماري للقطاع الوقفي؛ إذ **تتجاوز القيمة السوقية للأصول الوقفية المدارة 1.47 مليار دينار كويتي، بما يعادل 4.8 مليار دولار**، فيما بلغت الإيرادات لعا م 2022 نحو 48 مليون دينار بما يعادل 156 مليون دولار، تُخصَّص وفق شروط الواقفين في مجالات تنموية متعددة، وفي مقدمتها التنمية المجتمعية. كما **تُعدّ الأمانة ثاني أكبر مالك للعقار في البلاد باستثمارات عقارية تقارب 726 مليون دينار بما يعادل 2.4مليار دولار**، موزعة على مختلف المحافظات[2].

1-4/ جمهورية مصر العربية

يبلغ عدد الأصول الوقفية نحو 114 ألف وقف، وتُقدَّر القيمة الإجمالية لأصولها بنحو 180

(1) https://www.protocol.dubai.ae/

(2) https://alseyassah.com/

مليار جنيه مصري، بما يعادل 3.8 مليار دولار. وتمتلك منظومة الأوقاف المصرية ما يقارب نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية، من بينها نحو 65 ألف فدان مخصصة لمزارع وحدائق الفاكهة. كما تشارك الأوقاف في ملكية أو استثمارات نحو 20 شركة وبنكًا، إلى جانب امتلاكها قرابة 120 ألف وحدة سكنية وإدارية. ويبلغ العائد السنوي للوقف نحو 800 مليون جنيه، بما يعادل 17 مليون دولار، في حين يصل حجم الاستثمارات الوقفية السنوية إلى نحو 1.7 مليار جنيه، بما يعادل 36 مليون دولار، وهو ما يبرز الدور الاقتصادي المتنامي للأوقاف المصرية وقدرتها على الإسهام في دعم التنمية والاستدامة المالية[1].

1-5/ تركيا

تُظهر البيانات الرسمية الصادرة عن المديرية العامة للأوقاف في تركيا اتساع البنية الوقفية في البلاد وعمق دورها التاريخي والاقتصادي؛ إذ **تضم تركيا نحو 6295 مؤسسة وقفية نشطة، إضافةً إلى أكثر من 60 ألف أصل وقفي تاريخي** يشمل المساجد والمنشآت التعليمية والخدمية. ويجعل هذا الحجم الضخم من الأوقاف تركيا واحدة من أكبر المنظومات الوقفية على مستوى العالم، سواء من حيث عدد المؤسسات أو قيمة الأصول المدارة.

وتقدّر المديرية العامة للأوقاف قيمة أصولها لعام 2021 بنحو 11 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي إيراداتها في العام نفسه قرابة 152 مليون دولار، ما يعكس قدرة هذه الأصول على توليد دخل مستدام يرفد الأنشطة الاجتماعية والخدمية للدولة. وتتركز الاستثمارات الوقفية في تركيا بشكل رئيس في القطاع العقاري والقطاع المصرفي إضافة إلى أعمال الشركات التجارية التابعة للمديرية، حيث تمتلك ما يقارب 4021 وحدة عقارية مستقلة تشمل الفلل والشقق والمحلات والمكاتب التجارية.

وبفضل الموارد المالية المتنامية، استثمرت المديرية العامة للأوقاف أكثر من مليار دولار بين عامي 2003 و2020 في تطوير الأصول الوقفية وصيانتها وتعظيم عوائدها. وتشير البيانات إلى امتلاك المديرية ما يقارب 65 ألف عقار وقفي موزعة في مختلف أنحاء البلاد، منها حوالي 9 آلاف وقف ذي طابع ثقافي[2].

(1) Islamic Development Bank. (2010). Awqaf Properties Investment Fund: Ninth annual report & https://www.youm7.com/

(2) https://www.vgm.gov.tr/ & https://www.icnl.org/ & https://iiiw.org/

6-1/ إندونيسيا

يشهد قطاع الوقف في إندونيسيا نموًّا متسارعًا يعكس انتقاله إلى مرحلة أكثر حضورًا وتأثيرًا في الاقتصاد الوطني. وتشير بيانات نظام معلومات الوقف بوزارة الشؤون الدينية عام 2022 إلى اتساع قاعدة الأصول العينية الموقوفة لتشمل نحو 440 ألف موقع موزعة جغرافيًّا على مختلف الأقاليم، بمساحة إجمالية تقارب 57.2 ألف هكتار. وتعكس هذه الأرقام رسوخ الوقف كأحد أهم الموارد التنموية المستدامة في البلاد.

وفي الجانب المالي، تبرز الطاقة التمويلية الكامنة للوقف النقدي باعتبارها رافدًا مهمًا لدعم برامج التنمية، حيث سجّلت الهيئة الإندونيسية للوقف (BWI) نموًا متزايدًا في تعبئة الوقف النقدي، بعدما بلغت قيمة ما تم تحصيله حتى مارس 2022 حوالي 1.4 تريليون روبية، بما يعادل 83 مليون دولار، متجاوزةً إجمالي ما جُمع خلال أربع سنوات كاملة (2018/2021) والبالغ 855 مليار روبية فقط، بما يعادل 51 مليون دولار. ويعكس هذا الارتفاع المستمر تحسّن الوعي المجتمعي بآليات الوقف الحديثة، إضافة إلى التطوير المؤسسي والتشريعات الداعمة لنمو هذا القطاع[1].

(1) https://www.bwi.go.id/

2/ أهم المستجدات التشريعية والتنظيمية الخاصة بالوقف في عام 2024

2-1/ المملكة العربية السعودية

صدر في عام 2024 قرار عن مجلس الوزراء، يقضي بمنح الهيئة العامة للأوقاف صلاحية استثمار أموال العقارات الموقوفة المودعة لديها، التي نزعت ملكيتها للمنفعة العامة، أو التي وافقت المحكمة المختصة على التصرف فيها. ويُعدّ هذا القرار تطويرًا تنظيميًّا مهمًّا لأنه يحوّل تعويضات نزع الملكية من أموال مجمّدة إلى أصول يمكن استثمارها لصالح الوقف وتعظيم أثره التنموي[1].

2-2/ تركيا

نشرت المديرية العامة للأوقاف قرارًا تنظيميًا يحدد الحد الأدنى للأصول المخصصة عند تأسيس «الوقف الجديد» لعام 2024 بمبلغ قدره 500,000 ليرة تركية، بما يعادل 11.1 ألف دولار[2].

2-3/ باكستان

شهدت اللائحة التنفيذية لقانون Waqf Properties Act 2020 تطورات مهمة؛ إذ ناقشت لجنة التشريع المُفوَّض في مجلس الشيوخ في يوليو 2024 قواعد الأوقاف التي وضعتها إدارة إسلام آباد الاتحادية، بعد استكمال صياغتها واعتمادها في فبراير 2024. وتتناول هذه القواعد تنظيم إدارة أعيان الوقف الخاضعة للقانون الاتحادي، ما يُعدّ تحديثًا تنظيميًّا يخص تطبيق قانون الوقف القائم أكثر من كونه تشريعًا جديدًا[3].

(1) https://web.awqaf.gov.sa/
(2) https://www.vgm.gov.tr/
(3) https://www.pakistantoday.com.pk/

3/ أهم فعاليات الأوقاف في عام 2024



ماليزيا.. انعقد في كوالالمبور **المؤتمر الدولي للوقف 2024** (IWC2024) الذي نظمته جامعة كِبَنْغْسَان ماليزيا بالتعاون مع مؤسستي الوقف الماليزية وJAWHAR، لمناقشة موضوع **«تمكين الوقف لتحقيق الاستدامة الاقتصادية وتطوير المعرفة»**. وقد ركّز المؤتمر على استعراض أحدث البحوث والممارسات في مجال تمكين الوقف وتعزيز إسهامه في التنمية المستدامة[1].



إندونيسيا.. انعقد في مدينة مالانغ الإندونيسية **المؤتمر العالمي للوقف 2024** (Global Waqf Conference) لاستعراض الاتجاهات الحديثة في تطوير قطاع الوقف وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

كما انعقد الاجتماع السنوي الثالث عشر لمؤتمر **المنتدى العالمي للزكاة والوقف** (WZWF 2024) في العاصمة الإندونيسية جاكرتا في نوفمبر 2024. وقد استضافت المؤتمر وزارة الشؤون الدينية الإندونيسية، بالشراكة مع بنك إندونيسيا، وبالتعاون مع كل من الهيئة الوطنية للزكاة (BAZNAS) وهيئة الأوقاف الإندونيسية (BWI)[3].



تركيا.. انطلقت في مدينة إسطنبول في نوفمبر 2024 فعاليات **المنتدى الدولي الحادي عشر لقضايا الوقف الفقهية**، الذي انعقد تحت شعار **«قضايا مستجدة وتأصيل شرعي»**، بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة للأوقاف الكويتية والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ورئاسة الشؤون الدينية في تركيا. ويأتي هذا المنتدى في إطار الجهود الرامية إلى مأسسة العمل الوقفي عبر دراسة القضايا المستجدة وتأصيلها شرعيًا، بما يعزز من كفاءة التشريعات والسياسات الوقفية في العالم الإسلامي[4].

(1) https://www.ukm.my/
(2) https://globalwaqfconference.org/
(3) https://wzwf2024.wzwf.ai/
(4) https://www.awqaf.org.kw/



4/ دراسة أداء هيئة وقفية عام 2024م.. «الهيئة العامة للأوقاف» بالمملكة العربية السعودية أنموذجًا[1]

تُظهر بيانات الأداء المالي للهيئة العامة للأوقاف في المملكة العربية السعودية لعام 2024 تقدّمًا ملحوظًا في مستوى الحوكمة والكفاءة التشغيلية داخل القطاع الوقفي؛ إذ **سجّلت الهيئة 13,256 وقفًا مُسجَّلًا ضمن جهودها المستمرة لحصر الأوقاف وتوثيقها رقميًّا**، وهو ما يعكس توسّعًا منهجيًّا في قاعدة الأعيان الوقفية الخاضعة للإدارة الرسمية.



13256

وقفًا مسجلًا

كما حققت الهيئة عائدًا نسبته 4.45% على الأصول العقارية، بما يشير إلى فعالية سياساتها الاستثمارية وقدرتها على توظيف الأعيان الوقفية في أنشطة تُحقق قيمة اقتصادية مستدامة.



%4.45

نسبة العوائد على الأصول العقارية

كما **تجاوزت إيرادات الاستثمار الوقفي مليار ريال** مقارنة بحجمها في العام السابق 2023م المتخطي حاجز النصف مليار ريال، بعد زيادة 5 صناديق عن العام السابق ليصبح إجمالي

(1) التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف 2024 و https://www.awqaf.gov.sa/


200 km

الصناديق 34 صندوقًا استثماريًّا وقفيًّا، بما يعكس فعالية إدارة المحافظ الوقفية وارتفاع كفاءة الاستثمار.



+1 مليار ﷼

إيرادات استثمار الأوقاف الأهلية

كما **بلغ إجمالي الصرف على الأوقاف في مختلف محلات الصرف 445 مليون ريال**، وهو ما يعزز أثر الوقف الاجتماعي عبر دعم المستفيدين والبرامج التنموية ذات الصلة.



445 مليون ﷼

إجمالي صرف أوقاف الهيئة في جميع مجالات الصرف

كما بلغ عدد المتطوعين في المنظمات غير الربحية تحت إشراف الهيئة العامة للأوقاف 19,021 متطوع.



19021

متطوعًا في المنظمات غير الربحية تحت إشراف الهيئة العامة للأوقاف

ولقد سجّلت الهيئة مساهمات تجاوزت 2.8 مليار ريال بالشراكة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في مجالات مصارف الوقف ومشروعات التنمية المستدامة، ما يؤكد دورها المحوري في توجيه الموارد الوقفية نحو أدوار تنموية ذات أثر ممتد.



+2.8 مليار ﷼

إجمالي مساهمة الشركاء في مصارف الأوقاف وأهداف التنمية المستدامة

وتُظهر بيانات الأداء أن الهيئة العامة للأوقاف **أشرفت خلال عام 2024 على 490 برنامجًا تخصصيًّا تنمويًّا ووقفيًّا**، وهو ما يعكس اتساع دورها في تطوير المبادرات الوقفية وتمكينها من تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مباشر.



490

برنامجًا تخصصيًّا تنمويًّا وقفيًّا تم الإشراف عليه

وتُبرز هذه المؤشرات مجتمعة تطورًا واضحًا في أداء الهيئة، وتناميًا في قدرتها على تعزيز مساهمة القطاع الوقفي في الاقتصاد الوطني بما يتسق مع مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030.

5/ الأوقاف الإسلامية.. أوقاف الراجحي «صالح الراجحي» أنموذجًا[1]

تمثّل أوقاف صالح عبد العزيز الراجحي نموذجًا رائدًا في العمل الوقفي المؤسسي في المملكة العربية السعودية والعالم الإسلامي، منذ تأسيس إدارتها عام 1417هـ/1997م. ويعمل الوقف عبر ثلاثة قطاعات رئيسة تتكامل فيما بينها؛ فالقطاعان الزراعي والعقاري يشكّلان الذراعين التجارية والاستثمارية للمؤسسة، بينما يتولى القطاع الخيري تصنيف المصارف الوقفية وتوجيه الإنفاق عليها وفقًا لشروط الواقف وغاياته التنموية.

ويعتمد الوقف على قاعدة استثمارية واسعة تتكون من أصول عقارية ومشروعات زراعية تُعدّ من الأكبر على مستوى المملكة.



أكثر من 5000 وحدة

(سكنية - تجارية - صناعية)

على الصعيد العقاري، يمتلك الوقف 11 أصلًا عقاريًّا، وتشمل أكثر من 5000 وحدة سكنية وتجارية وصناعية تُعد من المصادر الرئيسة للتمويل المستدام. أمّا **على الصعيد الزراعي، فيدير الوقف ثلاثة مشاريع كبرى متخصصة في زراعة النخيل، تمتد على مساحة 6,256 هكتارًا وتضم ما يزيد على 250 ألف نخلة**، وتُسهم بفاعلية في دعم الأمن الغذائي الوطني عبر إنتاج التمور عالية الجودة وتسويقها.



أكثر من 47 دولة

أثر أوقاف الراجحي عالميًّا

وقد مكّنت هذه البنية الاستثمارية المتينة الوقف من بناء منظومة خيرية واسعة النطاق، إذ **تتجاوز القيمة الإجمالية لأصوله 13 مليار ريال سعودي. ويمتد أثره التنموي إلى 47 دولة، استفاد عبر برامجه المختلفة أكثر من 54 مليون شخص.**

(1) https://www.rajhiawqaf.org/

أكثر من 54 مليون

عدد المستفيدين

يؤكد هذا الإنجاز قدرة الوقف على تحقيق الاستدامة المالية وتوسيع نطاق العطاء بما يعكس رؤية الواقف في ترسيخ العمل الخيري المؤسسي وتعزيز أثره محليًا وعالميًا.





ثالثًا: مؤسسة القرض الحسن

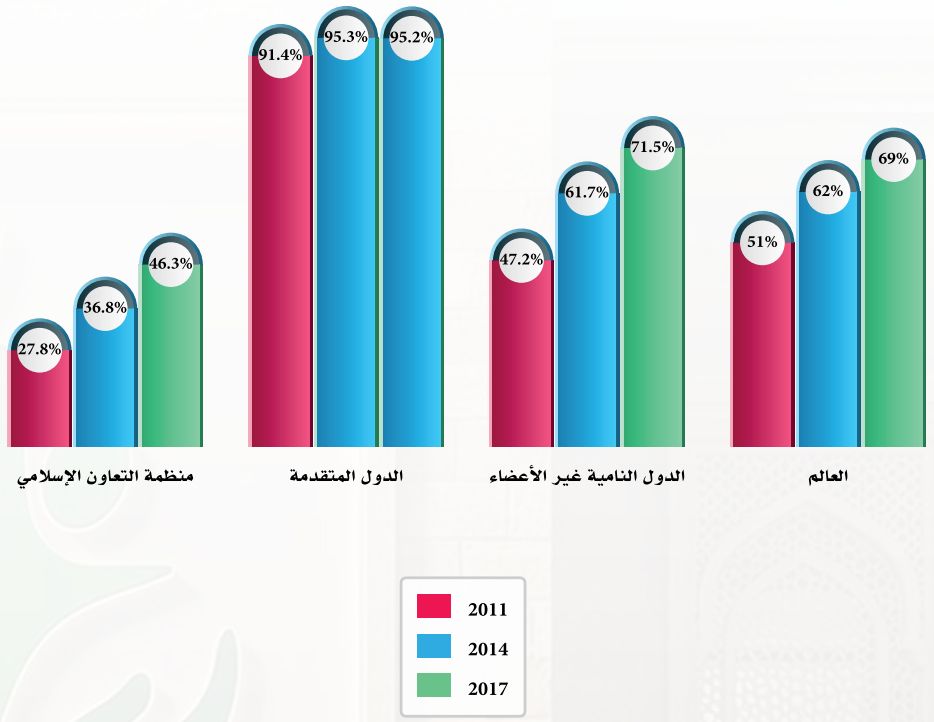
تمثّل عملية الإقراض الحسن إحدى الأدوات التمويلية المحورية في دعم مسارات التنمية، ولا سيما في البيئات التي يواجه فيها الأفراد والمجتمعات صعوبات في الوصول إلى التمويل. وقد أُشير في التراث الإسلامي إلى فضل القرض الحسن وفاعليته الاجتماعية، كما ورد في الحديث النبوي الشريف: **«دخل رجل الجنة، فرأى مكتوبًا على بابها: الصدقةُ بعشرِ أمثالها، والقرضُ بثمانية عشر»**[1]. وتتزايد أهمية هذا النوع من الإقراض في الدول الإسلامية نظرًا لحاجتها الملحّة إلى آليات تمويل ميسرة تسهم في تخفيف الأعباء المالية ودعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

تُظهر بيانات إمكانية الحصول على تمويل بدول منظمة التعاون الإسلامي تطوّرًا ملحوظًا خلال الفترة 2017/2011، مع وجود تفاوتات واضحة بين مجموعات الدول. فبينما ارتفعت نسبة إمكانية الحصول على تمويل في دول منظمة التعاون الإسلامي من 27.8% عام 2011 إلى 46.3% عام 2017، فإن هذا التحسّن لا يزال بعيدًا عن مستويات الدول المتقدمة التي حافظت على نسب مرتفعة تجاوزت 91% في 2011 وبلغت 95.2% في 2017. كما حققت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة تقدّمًا لافتًا، صاعدة من 47.2% إلى 71.5% خلال الفترة نفسها، في حين سجّل المتوسط العالمي زيادة من 51% إلى 69%[2].

(1) رواه ابن ماجه، وقال الألباني: [حسن]، انظر: الترغيب والترهيب للمنذري، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1424هـ، ج1، صـ390.

(2) قاعدة بيانات فينديكس العالمية للبنك الدولي 2018, نقلاً من (سيسرك), التحديات والفرص المتعلقة بإنجاز برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025, التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي، سيسرك، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا, 2018م، صـ74.

إمكانية الحصول على تمويل بدول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بدول العالم الأخرى



1/ مؤسسة أخوات «Akhuwat» باكستان

تُعدّ مؤسسة Akhuwat أكبر برنامج للتمويل الأصغر بدون فوائد في العالم، وقد رسّخت مكانتها بوصفها نموذجًا رائدًا في توظيف مبادئ التمويل الإسلامي القائم على التكافل لخدمة الفئات الأكثر احتياجًا. **بلغ إجمالي ما قدّمته المؤسسة من قروض تنموية حتى عام 2024 أكثر من 366 مليار روبية، ما يعادل 1.3 مليار دولار، استفادت منها نحو 3.6 مليون أسرة فقيرة في مختلف أنحاء باكستان**، ما يعكس حجم التأثير الاجتماعي والاقتصادي لبرامجها وانتشارها على مستوى الدولة.



وتُظهر البيانات توسعًا مستمرًّا في نشاط المؤسسة، إذ **قدّمت 369,343 قرضًا.**



وقد حققت المؤسسة معدل استرداد استثنائيًا بلغ 99.93%، وهو مؤشر على قوة رأس المال الاجتماعي وفاعلية نموذج الإقراض القائم على الثقة والتضامن. كما **تنتشر عمليات المؤسسة عبر 449 مدينة من خلال شبكة تضم 865 فرعًا يعمل فيها 3,383 موظفًا**، مما يجعلها لاعبًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي داخل باكستان.



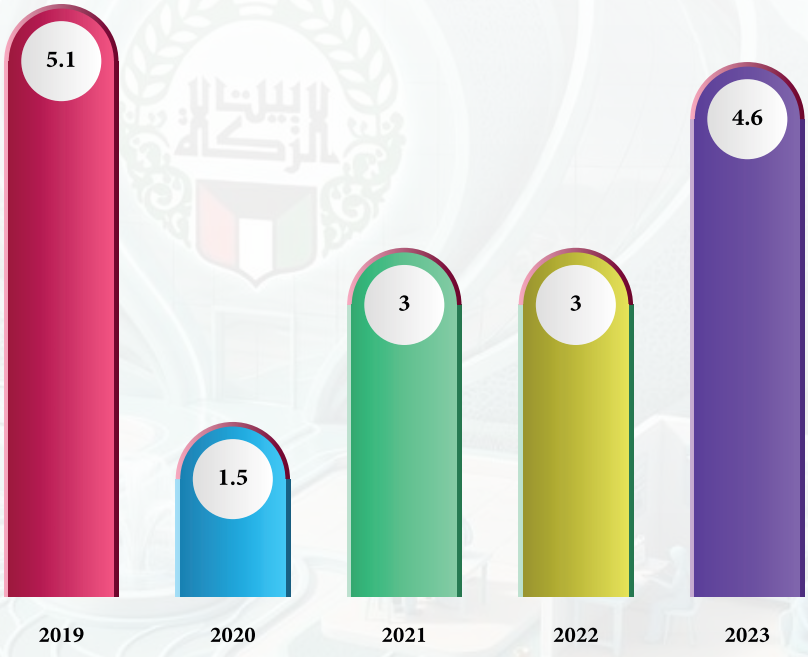
ولا يقتصر أثر Akhuwat على الجانب المالي، بل يمتد إلى التمكين الاجتماعي وتوفير الخدمات العامة، حيث **أطلقت المؤسسة أول جامعة مجانية في البلاد** «جامعة Akhuwat»، إلى جانب مبادرات واسعة في مجالات التعليم وتنمية المجتمع وإدماج الفئات المهمشة. ويُبرز هذا الدور المتعدد الأبعاد قدرة القرض الحسن على الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والأثر الاجتماعي، وتقديم نموذج تنموي بديل يسهم في الحد من الفقر، ودعم المشاركة الاقتصادية، وبناء رأس مال اجتماعي مستدام يعزز من صمود المجتمعات المحلية وقدرتها على النمو[1].

(1) https://akhuwat.org.pk/

2/ بيت الزكاة الكويتي «برنامج القرض الحسن»

يُعد القرض الحسن إحدى صيغ الإنفاق على المحتاجين التي يتبعها بيت الزكاة الكويتي، تُظهر بيانات بيت الزكاة الكويتي الخاصة ببرنامج القرض الحسن خلال الفترة (2023/2019) نمطًا متذبذبًا في حجم المبالغ المصروفة. فقد بلغ إجمالي ما صُرف في عام 2019 نحو 5,050,260 دينارًا كويتيًا، بما يعادل 16.4 مليون دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى خلال السنوات الخمس، قبل أن ينخفض بشكل ملحوظ في عام 2020 إلى 1,523,370 دينارًا، بما يعادل 5 مليون دولار، في ظل التحديات التي رافقت جائحة كوفيد–19. وبعد هذا التراجع، عاد البرنامج إلى مسار تصاعدي تدريجي ليصل إلى 2,959,340 دينارًا، بما يعادل 9.6 مليون دولار، في 2021 ثم 3,008,925 دينارًا، بما يعادل 9.8 مليون دولار، في 2022، قبل أن **يسجل نموًا قويًا في 2023 ليبلغ 4,631,160 دينارًا، بما يعادل 15.1 مليون دولار**.

مشروعات برنامج القرض الحسن [بيت الزكاة الكويتي] مليون دينار



تكشف هذه البيانات عن دور البرنامج كأداة تمويل اجتماعي فعّالة تسهم في تخفيف الأعباء المالية عن الأفراد والأسر.

3/ ديوان الزكاة السوداني «برنامج القرض الحسن»

لقد قام الديوان ببحث مشكلة المزارعين في إحدى الولايات بالسودان، حيث إنهم يتعففون من أخذ الزكاة رغم حاجاتهم الشديدة، لذلك ابتكرت الإدارة العامة للمشروعات بديوان الزكاة فكرة **«المال الدوار»** والمبنية أساسًا على القرض الحسن من الزكاة، فأنشأت صندوقًا لإقراض مشروعات مزارعي الولاية، وذلك بصورة ممرحلة ومبرمجة؛ لتمويل مستلزمات الزراعة.

ولقد نجحت الفكرة وبلغت المساحة الكلية التي تم تمويلها وزراعتها بهذا النوع من التمويل حوالي 21500 فدان استفاد منها أكثر من 8000 مزارع، ووفرت فرص عمل لأكثر من 6000 عامل زراعي، واستطاعت هذه المشروعات بعد إحيائها أن تضم بين ربوعها 450،000 رأس من المواشي.

كما كان من **نتيجة هذا الإقراض الحسن عودة حوالي 13% من المزارعين إلى مزارعهم بعد هجرتهم منها**، كما أدت هذه المشروعات إلى زيادة حصيلة الزكاة من هذه الولاية، وتعاون كافة أهل الولاية مع ديوان الزكاة في جباية الزكاة[1].

(1) عبد القادر أحمد الشيخ القادني، ورقة منهجية «تمويل المشروعات بديوان الزكاة»، المعهد العالي لعلوم الزكاة، الخرطوم، السودان.

4/ مركز «جنى».. مؤسسة سليمان الراجحي للتمويل التنموي بالمملكة العربية السعودية

تأسس مركز «جنى» في عام 2010م كأحد البرامج النوعية لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي للتمويل التنموي، وهو مشروع اقتصادي اجتماعي يقدم خدمات القروض الحسنة للسيدات لإنشاء مشاريع تجارية تضمن لهن تحسين مداخيلهن المادية، واحتلال موقع أكثر فعاليّة في المجتمع. وتكمن أهمية المركز باعتباره مشروعًا اقتصاديًّا بأبعادٍ اجتماعية يستهدف النساء -وخاصة فئة العاطلات عن العمل- وكل من ترغب بالعمل والإنتاج، من خلال تقديم خدمات الإقراض وترسيخ ثقافة الإنتاجية ومبدأ الاعتماد على الذات بما يضمن فرص عمل ذاتية لهن، مما يسهم في الحد من ظاهرتي: الفقر والبطالة بالمجتمع، وتمكين النساء اجتماعيًّا واقتصاديًّا من خلال مشاريع فعّالة ومُجدية مدرة للدخل.

يقدّم المركز خدمات متكاملة تشمل التمويل، والتدريب، والتمكين والتسويق، بهدف دعم استدامة المشاريع وتحقيق أثر تنموي.

التمويل: يشمل نمطين رئيسين؛ التمويل الفردي، ويتضمن برامج الواعدة، والبركة، والضمان الاجتماعي، والقرض التقني، وبداية (فردي)، والتمويل الجماعي، الذي يضم برامج قرض الأسر المنتجة، والتكامل، وبداية (جماعي).

التدريب: يعتمد ثلاثة برامج على ثلاث مراحل متدرجة، تبدأ بتأهيل المتدربات بالأساسيات الإدارية ودراسات الجدوى المبسطة، ثم إعدادهن للانتقال إلى ريادة الأعمال عبر بناء نموذج العمل التجاري، وتنتهي بتأهيل العميلات للدخول إلى سوق العمل من خلال إعداد دراسات جدوى تفصيلية.

التمكين والتسويق: يوفّر المركز خدمات التمكين والدعم التسويقي بما يعزز جودة المشاريع وفرص نجاحها واستدامتها.

يُعدّ المركز من الجهات الداعمة للمشاريع التنموية الموجّهة للأسر المنتجة، حيث يوفّر عددًا من المبادرات الرئيسة، من أبرزها: تنظيم أكشاك مرخّصة للأسر المنتجة للحد من البيع العشوائي وتعزيز الاقتصاد المحلي والسياحة، وإطلاق مبادرة «يمام كافيه» بالشراكة مع بنك التنمية الاجتماعية لتوفير منافذ بيع ثابتة داخل الجهات الحكومية والجامعات، وتشغيل الأسواق التراثية لدعم الحرف والصناعات الوطنية وتعزيز الهوية الثقافية، إلى جانب إدارة المقاصف المدرسية بالتعاون مع إدارات التعليم لتوفير فرص عمل مستدامة. كما يشمل ذلك تدريب المستفيدات على صناعات إنتاجية، مثل صناعة الصابون الطبيعي وفق معايير محددة، إضافة إلى تطوير أدوات تسويقية رقمية، من بينها تطبيق «بطاقة جنى»، الذي يقدّم خصومات وعروضًا تسويقية موسّعة للأسر المنتجة في مختلف مناطق المملكة.

تعكس المؤشرات الكمية لأداء المركز مستوى مرتفعًا من الكفاءة والفاعلية في تنفيذ برامجه التنموية؛ إذ بلغت نسبة نجاح المشاريع نحو 99%، بما يدل على جودة آليات الاختيار والمتابعة والدعم.



كما استفاد من برامج التدريب ما مجموعه 6,562 عميلًا، الأمر الذي يعكس اتساع نطاق التأهيل وبناء القدرات.

وعلى الصعيد المالي، تشير البيانات إلى أن المحفظة المالية النشطة للمركز بلغت نحو 170 مليون دولار، في حين وصلت المحفظة الإقراضية التراكمية إلى نحو 667 مليون دولار، استفاد منها ما يقارب 219 ألف مستفيد.



ويعكس هذا الحجم من التمويل الأثر الاقتصادي الذي حققته برامج المركز في دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والأسر المنتجة، وتعزيز قدرتها على الاستمرار والمساهمة في التنمية المحلية[1].

(1) https://jana-sa.org/ & https://rdf.org.sa/

5/ البنك الإسلامي الأردني «برنامج القرض الحسن»

يعمل البنك، ضمن محاوره الاستراتيجية، على تقديم القروض الحسنة للأفراد لتحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية والإنسانية، وتشمل هذه الغايات: التعليم، والعلاج، والزواج.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة التي قدمها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2024 حوالي 607 آلاف متعامل.

ولقد واصل البنك جهوده في تقديم القروض الحسنة الموجهة لتحقيق الغايات الاجتماعية الأساسية، والتي تشمل التعليم، والعلاج، والزواج. **وقد بلغت القيمة الإجمالية للقروض خلال عام 2024 نحو 5.8 مليون دولار، استفاد منها ما يقارب 2,475 متعاملاً.**



كما استمر البنك في استقبال الودائع ضمن «حساب القرض الحسن» من الراغبين في إقراضها عبر البنك كقروض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2024 نحو 3.1 مليون دولار. ومن خلال هذه الآلية، يلتزم البنك بإدارة المبالغ المودعة وتوزيعها في صورة قروض حسنة، على أن تتم إعادة المبالغ إلى المودعين عند سداد المستفيدين لالتزاماتهم[1].

(1) تقرير البنك الإسلامي الأردني 2024؛ ونبيه الله يوسف جابي، مؤسسة القرض الحسن ودورها في معالجة مشكلة الفقر: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.


البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة



القسم الرابع:

اقتصاديات المؤسسات والشعائر الدينية في الإسلام

أولًا: اقتصاديات المساجد

ثانيًا: اقتصاديات الحج والعمرة

ثالثًا: اقتصاديات المواسم والأعياد الإسلامية

رابعًا: اقتصاديات مؤسسات التعليم الإسلامية



أولاً: اقتصاديات المساجد

تُعدّ المساجد مكوّنًا محوريًّا في منظومة الاقتصاد الاجتماعي الإسلامي، إذ تضطلع بوظائف دينية وتنموية وثقافية تتجاوز دورها التعبدي إلى الإسهام في تعزيز رأس المال الاجتماعي وتنظيم الموارد الوقفية والخيرية. وقد ترسّخ هذا الدور منذ نشأة الدولة الإسلامية، حين مثّل المسجد مركزًا للإدارة والتعليم والتشاور العام.

في الأدبيات المعاصرة، يُستخدم مصطلح «اقتصاديات المساجد» للإشارة إلى دراسة أنماط تمويل المساجد وإدارتها واستدامة مواردها، بما يشمل مصادر التمويل الحكومية والوقفية والتبرعات وأوجه الإنفاق التشغيلية.

وفي الاصطلاح الفقهي، تُعَدّ المساجد من الأصول الشرعية المستقرة المعترف بها لدى مختلف المذاهب الفقهية الإسلامية، بما يترتب على ذلك من آثار فقهية ومالية دائمة. ويُكسب هذا الوضعُ الشرعي أصولَ الأوقاف المرتبطة بالمساجد قيمةً اقتصاديةً عاليةً واستدامةً مؤسسية. ولا يقتصر هذا الحضور على المجتمعات الإسلامية داخل العالم الإسلامي فحسب، بل يمتد ليشمل الجاليات المسلمة في مختلف أنحاء العالم، مما يعزز من الطابع العالمي والدائم لأصول الوقف المرتبطة بالمساجد.

1/ المساجد في العالم: تقدير إحصائي معاصر

تُقدَّر أعداد المساجد عالميًّا بنحو **3,6 مليون مسجد** وفق ما أوردته دراسات منشورة في مجلات محكّمة مثل:

"Sustainable Futures" International Journal of Technology (2018)"[1].

تشير البيانات التقديرية إلى تفاوت كبير في أعداد المساجد داخل العالم الإسلامي، ما يعكس التباين في الكثافة السكانية ومستوى التنظيم الديني.



(1) Olanrewaju, A. L., Tan, S. Y., & Kwan, L. F. (2018). Adoption of the systematic facilities management approach to the sustainable performance of mosques. International Journal of Technology, 9 (7), 1394–1404.

استخدم الرقم بوصفه مؤشرًا وصفيًّا عامًّا دون عرض منهجية إحصائية تفصيلية. ويُعدّ هذا التقدير الأكثر تداولًا في الأدبيات المعاصرة، إلا أنه يفتقر إلى جرد عالمي موحد أو قاعدة بيانات رسمية. وعليه، يُوظَّف هذا الرقم في التحليلات الاقتصادية والديموغرافية باعتباره «تقديرًا استرشاديًّا» للبنية التحتية الدينية في العالم الإسلامي.



أكثر عشر دول تضم أكبر عدد من المساجد في العالم[1]

1. إندونيسيا: تتصدر إندونيسيا القائمة عالميًّا بعدد يُقدَّر بنحو 744,000 مسجد مسجل حتى يوليو 2025، وفق بيانات وزارة الشؤون الدينية الإندونيسية عبر البوابة الوطنية لبيانات المساجد (SIMAS).

ويعكس هذا الرقم الكثافة السكانية المسلمة الأكبر عالميًّا، إضافة إلى الطابع المحلي اللامركزي لبناء المساجد، حيث تنتشر في المدن والقرى على حد سواء.

ويُعد مسجد الاستقلال في جاكرتا أحد أبرز الرموز المعمارية والدينية، إذ يجمع بين الدلالة الوطنية (الاستقلال) والهوية الإسلامية المعاصرة.

2. الهند: تحتل الهند المرتبة الثانية بنحو 300,000 مسجد تقريبًا، برغم كونها دولة ذات أغلبية غير مسلمة، فإنها تضم أكثر من 200 مليون مسلم.

تتراوح عمارة المساجد بين المعالم التاريخية الكبرى والمنشآت المحلية البسيطة، وتمتزج فيها التأثيرات الفارسية والتركية والهندية، مع استخدام الحجر الرملي الأحمر والرخام الأبيض، كما يظهر في الأنماط القوسية والزخارف النباتية والهندسية.

3. بنغلاديش: تشير بيانات منتصف عام 2025 إلى وجود نحو 152,241 مسجدًا نشطًا في بنغلاديش.

ويرتبط هذا الرقم بكون البلاد ذات أغلبية مسلمة كثيفة، إضافة إلى التقاليد المجتمعية الراسخة في إنشاء المساجد.

تؤدي المساجد هناك أدوارًا تعليمية واضحة، إذ تعمل في كثير من الأحيان كمدارس دينية (مدارس قرآنية)، مما يعزز دورها المؤسسي في المجتمع المحلي.

4. مصر: وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (فبراير 2025)، تضم مصر نحو 151,194 مسجدًا نشطًا.

تؤدي المساجد في مصر دورًا مركزيًّا في الدعوة والتعليم والخدمات الاجتماعية، ويُعد الجامع الأزهر أحد أبرز المراكز الدينية والعلمية عالميًّا، بما يمثله من امتداد تاريخي وتعليمي عابر للحدود.

5. باكستان: يتراوح عدد المساجد في باكستان بين 100,000 و110,000 مسجد، موزعة بين الحواضر الكبرى والمناطق الريفية.

ويُعد مسجد فيصل نموذجًا بارزًا للعمارة الإسلامية الحديثة، ويعكس التفاعل بين الهوية الوطنية والدينية في السياق الباكستاني.

(1) https://middleeastyouthsummit.com/

6. السودان: تضم السودان ما يقارب 78,100 مسجد نشط.

ويغلب على المساجد الطابع المحلي التقليدي، مع ارتباطها الوثيق بالبنية الاجتماعية والروحية للمجتمع، خاصة في المدن الكبرى مثل الخرطوم وأم درمان.

7. إيران: تتراوح التقديرات في إيران بين 55,000 و75,000 مسجد، في ظل غياب بيانات رسمية منشورة بدقة.

وتبرز القيمة المعمارية التاريخية لمساجد مثل مسجد جامع أصفهان و**مسجد الشيخ لطف الله**، اللذين يعكسان تطور العمارة الإسلامية في العهد الصفوي.

8. تركيا: يبلغ عدد المساجد النشطة في تركيا نحو 41,883 مسجدًا وفق بيانات منتصف 2025.

وتمثّل آيا صوفيا مثالاً بارزًا على التداخل الحضاري بين العمارة البيزنطية والإسلامية، بما يعكس الخصوصية التاريخية لتركيا.

9. المغرب: تشير التقديرات في المغرب إلى وجود ما بين 51,000 و52,000 مسجد، مع تمركز ملحوظ في المناطق الريفية.

وتتميز العمارة المغربية بالطراز الموحدي والمريني، كما يظهر في مسجد الحسن الثاني، الذي يجمع بين البعد الديني والرمزية الوطنية.

10. نيجيريا: تضم نيجيريا عشرات الآلاف من المساجد، خاصة في الولايات الشمالية ذات الأغلبية المسلمة.

ويُعد المسجد الوطني في أبوجا من أبرز المعالم الإسلامية في غرب إفريقيا، ويجسد التنوع المعماري الإسلامي في المنطقة.





2/ الأبعاد الاقتصادية للمساجد

تكشف القراءة الاقتصادية للمساجد في الإسلام عن منظومة معقّدة من التدفقات المالية والاستثمارات الثابتة والنشاطات التشغيلية ذات الأثر الواسع في الاقتصادات الوطنية والمحلية.

2-1/ الاستثمار في الأصول الثابتة الدينية



يشكّل قطاع بناء المساجد أحد أكبر أوجه الاستثمار في الأصول العقارية غير الربحية. فإذا اعتُمد متوسط تكلفة إنشاء المسجد الواحد بنحو 60 ألف دولار أمريكي[1]، فإن إجمالي الاستثمارات الكامنة في هذا القطاع **يتجاوز 216 مليار دولار أمريكي** على مستوى العالم.

تشمل هذه القيمة الأراضي، والهياكل الإنشائية، والأنظمة الميكانيكية والكهربائية، إضافةً إلى الأثاث والتجهيزات الدائمة. ويُسهم هذا الإنفاق الرأسمالي في تنشيط قطاعات المقاولات ومواد البناء والصناعات الهندسية محليًّا.

2-2/ التشغيل وسوق العمل

يشكّل تشغيل المساجد أحد مكونات سوق العمل الديني والخدمي، إذ يولّد طلبًا مستمرًّا على الكوادر الدينية والإدارية والفنية. وبافتراض ثلاث وظائف مباشرة لكل مسجد، يُقدَّر حجم العمالة المباشرة بنحو **10,8 مليون وظيفة عالميًّا**، إضافةً إلى فرص غير مباشرة في مجالات الصيانة والطاقة والخدمات اللوجستية، ما يعكس أثرًا إيجابيًّا في تحفيز سوق العمل المحلي والأنشطة المساندة.

2-3/ الإنفاق التشغيلي

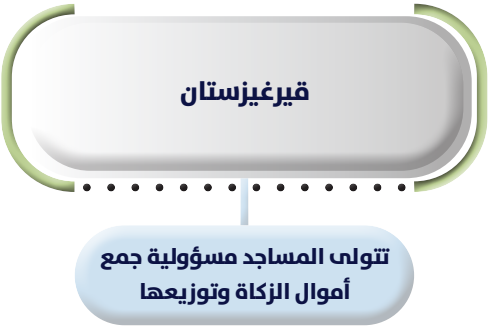
تمثل النفقات التشغيلية للمساجد أحد مكونات الإنفاق الجاري في الاقتصاد الديني، إذ تشمل تكاليف الطاقة والمياه والصيانة والخدمات المساندة. ويُقدَّر متوسط الإنفاق السنوي

(1) تختلف تكلفة بناء المساجد باختلاف مساحتها وموقعها والدولة التي تُقام فيها، ووفقًا لإحدى الشركات المتخصصة في إنشاء المساجد، فإن متوسط تكلفة بناء مسجد بمساحة 170 مترًا في أوروبا يتجاوز 500 ألف يورو. https://www.mosquebuild.com/

للمسجد الواحد بنحو 7,000 دولار أمريكي، بما يعادل إجماليًّا **قرابة 25,2 مليار دولار أمريكي** سنويًّا على مستوى العالم. ويُظهر هذا الإنفاق حجمًا ملموسًا من الطلب المستمر على خدمات المرافق والإمداد، مما ينعكس إيجابًا على دورة النشاط الاقتصادي المحلي ويُسهم في تنشيط قطاعات الطاقة والخدمات والصيانة ضمن الاقتصاد الكلي.

2-4/ الإنفاق الاجتماعي

يُعدّ الإنفاق الاجتماعي للمساجد عنصرًا محوريًّا في البنية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية، إذ تسهم أنشطتها الزكوية والخيرية في إعادة توزيع الدخل وتعزيز القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، بما يولّد أثرًا مضاعفًا يدعم الطلب المحلي واستقرار الأسواق.



وتمتاز المساجد بقدرة مؤسسية عالية على الاستهداف الدقيق للفئات المهمشة بأقل تكاليف إدارية، فضلًا عن دورها كوسيط مالي واجتماعي في إدارة الزكاة وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية. ويبرز ذلك بوضوح في **قيرغيزستان**، حيث يتولى أئمة المساجد، تحت إشراف الإدارة الدينية ومجلس علماء المسلمين، جمع أموال الزكاة والصدقات وتوزيعها، في نموذج يعكس كفاءة المسجد كمؤسسة لإدارة التمويل الاجتماعي المستدام[1].

كما تسهم بعض المساجد في تمويل المشروعات الصغيرة ودعم الأسر المنتجة وتقديم برامج تدريب مهني، بما يعزز ريادة الأعمال المجتمعية ويولّد فرص عمل محلية مستدامة، ويكرّس دور المسجد كفاعل اقتصادي ضمن منظومة الاقتصاد غير الربحي والتنمية طويلة الأمد.

2-5/ الأثر الاقتصادي المحلي والقطاع الخدمي

تُعدّ المساجد محفزًا للنشاط الاقتصادي المحلي، إذ تسهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات القريبة مثل المواد الغذائية، والمواصلات، والملابس الدينية، والكتب الإسلامية. وفي المدن التاريخية، تؤدي المساجد الكبرى دورًا سياحيًّا وثقافيًّا مهمًّا ينعكس على قطاعات

(1) www.muftiyat.kg/

الفنادق والنقل والمطاعم. وتُظهر بيانات من دول مثل تركيا والمغرب ومصر أن العوائد السياحية المباشرة وغير المباشرة للمساجد التاريخية تشكل نسبة معتبرة من الدخل السياحي الديني والثقافي.

كما تؤدي المساجد دورًا خدميًّا واجتماعيًّا مهمًّا من خلال تقديم عدد من الخدمات المجتمعية، بما يعكس وظيفتها التنموية إلى جانب دورها الديني. ومن أمثلة ذلك خدمات تجهيز الموتى التي تُقدَّم في مساجد المملكة العربية السعودية، فضلًا عن استضافة المناسبات الاجتماعية في مساجد جمهورية مصر العربية.

2-6/ رأس المال الاجتماعي والبشري

تؤدي المساجد دورًا مكملًا في بناء رأس المال الاجتماعي حيث توفر تعليمًا دينيًّا وثقافيًّا مجانيًّا، يسهم في رفع كفاءة رأس المال البشري. وتُعد هذه المخرجات غير المادية مكونًا أساسيًّا في التنمية الاقتصادية المستدامة.

2-7/ انعكاسات التمويل الوقفي للمساجد على النشاط الاقتصادي

تُعد الأوقاف مكوّنًا رئيسًا في الهيكل الاقتصادي للمساجد، إذ تمثل أصولًا إنتاجية ثابتة كالأراضي والعقارات التجارية والسكنية، يُستثمر ريعها في تمويل الأنشطة الدينية والتشغيلية والخدمية للمساجد. ويؤدي هذا النموذج دورًا مزدوجًا يتمثل في تحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات الدينية من جهة، وخلق أثر اقتصادي إيجابي من جهة أخرى عبر تنشيط أسواق العقار والخدمات المرتبطة بالإدارة والصيانة والاستثمار.

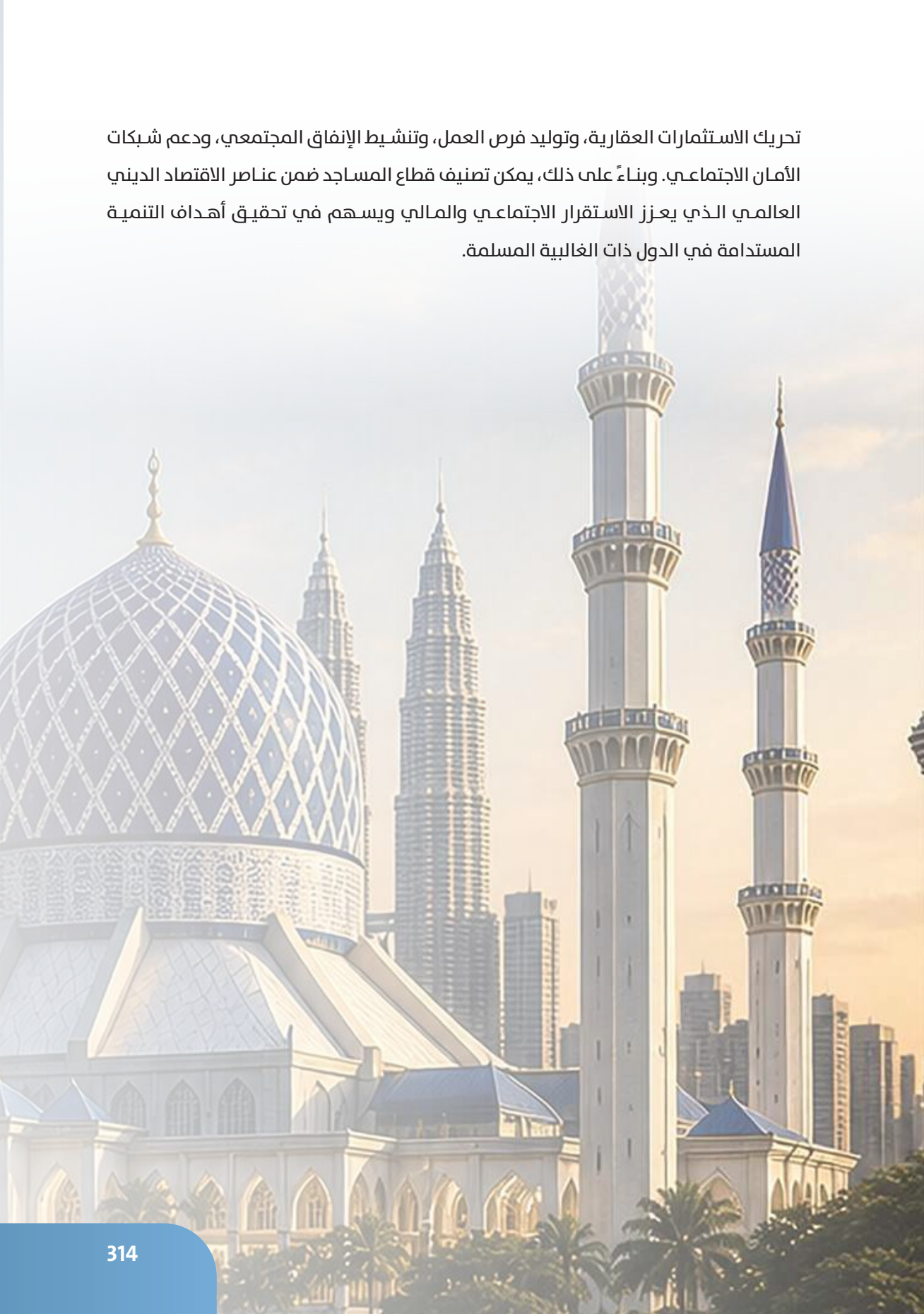


وتشير البيانات المتاحة إلى أن أكثر من 60٪ من المساجد في **ماليزيا** تمتلك أوقافًا عقارية منتجة[1].

تُظهر هذه المؤشرات أن شبكة المساجد العالمية تمثل بنية اقتصادية واجتماعية متكاملة تتجاوز وظيفتها الدينية إلى أدوار إنتاجية وتنموية مباشرة. فهي تسهم في

(1) Adil, M. A. M., et al. (2024). Financial Management Practices of Mosques in Malaysia. Global Journal Al Thaqafah, 3 (1), 23–29.

تحريك الاستثمارات العقارية، وتوليد فرص العمل، وتنشيط الإنفاق المجتمعي، ودعم شبكات الأمان الاجتماعي. وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف قطاع المساجد ضمن عناصر الاقتصاد الديني العالمي الذي يعزز الاستقرار الاجتماعي والمالي ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول ذات الغالبية المسلمة.



3/ الأثر الاقتصادي للمساجد: المسجد الاتحادي بماليزيا أنموذجًا

يقع المسجد الاتحادي في منطقة جالان دوتا (Jalan Duta) على مساحة تُقدّر بنحو 47 ألف متر مربع، ويتّسع لما يقارب 17 ألف مصلٍّ في وقت واحد. وقد افتُتح رسميًّا عام 2000م بتكلفة إنشائية تُقدّر بنحو 255 مليون رينغيت ماليزي، ممولة بالكامل من الحكومة الفيدرالية. يمزج تصميم المسجد بين العمارة العثمانية والماليزية التقليدية، ليصبح معلمًا دينيًّا وسياحيًّا وثقافيًّا بارزًا في كوالالمبور، تشرف عليه إدارة الشؤون الإسلامية للولايات الاتحادية (JAWI).

يتكوّن المسجد من منظومة مؤسسية شاملة تشمل وحدات متخصصة في مجالات العبادة، والدعوة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والتمويل التكافلي.

- **وحدة العبادة:** تُعنى بتنظيم الشعائر الدينية والبرامج الموسمية.
- **وحدة الدعوة:** تشرف على الندوات، وحملات التوعية المجتمعية.
- **وحدة التعليم:** تدير أكاديمية القرآن، ودورات تعليم الكبار والأطفال.
- **وحدة الخدمات الاجتماعية:** توفر الاستشارات الأسرية والدينية.
- **برنامج بيت الرزق:** يُعد قناة لدعم الأسر محدودة الدخل.
- **مرافق المسجد:** تضم قاعات صلاة متعددة، ومراكز تعليمية، وقاعات مناسبات، ومرافق تجارية صغيرة.
- **برنامج الجولات السياحية:** هو برنامج للزوار المحليين والدوليين.
- **خدمات إدارة الجنائز:** التي تقدم ضمن إطار مؤسسي متكامل[1].

(1) https://www.masjidwilayah.gov.my/

يمثل المسجد نموذجًا مؤسسيًّا متكاملًا للمسجد المنتج الذي يجمع بين الوظائف التعبدية والتعليمية والاجتماعية والخدمية ضمن بنية اقتصادية واجتماعية منسقة. **تسهم وحداته التشغيلية في توليد قيمة مضافة داخل الاقتصاد المحلي** من خلال الإنفاق التشغيلي، وتعبئة الموارد البشرية، وتحفيز الطلب على الخدمات، وتنشيط رأس المال الاجتماعي.

تُولّد **«وحدة العبادة»** إنفاقًا تشغيليًّا ثابتًا عبر تنظيم الشعائر اليومية والموسمية التي تتطلب موارد بشرية وخدمات دعم لوجستي، ما يعزز الدورة الاقتصادية المحلية ويخلق فرص عمل مباشرة ومؤقتة. وتُسهم **«وحدة الدعوة»** في بناء رأس مال اجتماعي فعّال من خلال البرامج التوعوية والتطوعية التي تقلل تكاليف الخدمات العامة وتعزز التكافل المجتمعي. أما **«وحدة التعليم»** فتعمل على تطوير رأس المال البشري من خلال برامج أكاديمية ودورات قرآنية للكبار والأطفال، بالتعاون مع الجامعة الإسلامية الدولية وهيئات الأوقاف، بما يرفع الكفاءة المعرفية والإنتاجية للمجتمع.

تُؤدي **«وحدة الخدمات الاجتماعية»** دورًا اقتصاديًّا مكمّلًا عبر تقديم الاستشارات والدعم الأسري، ما يخفف الضغط عن أنظمة الرعاية الحكومية ويُسهم في استقرار الأسر. ويمثل **«برنامج بيت الرزق»** نموذجًا عمليًّا للتمويل الاجتماعي الإسلامي، إذ يُعيد توزيع الموارد الغذائية على الأسر محدودة الدخل، ويعزز الأمن الغذائي ويحفّز الاستهلاك المحلي.

وتُشكّل **«مرافق المسجد»** منظومة اقتصادية صغيرة تدرّ دخلًا ذاتيًّا وتوفر وظائف خدمية وإدارية، مما يعزز استدامة التشغيل المالي للمسجد. كما يسهم **«برنامج الجولات السياحية»** في دعم الاقتصاد الثقافي والسياحة الدينية من خلال استقطاب آلاف الزوار المحليين والدوليين سنويًّا، مولّدًا إنفاقًا إضافيًّا في قطاعات الضيافة والنقل والخدمات الثقافية. وتُعد **«خدمات إدارة الجنائز»** جزءًا من النشاط الاقتصادي الخدمي للمسجد، إذ توفر فرص عمل مباشرة وتدعم قطاع الخدمات المجتمعية والصحية.

وبذلك، يمثل المسجد الاتحادي منظومة اقتصادية مصغّرة تُسهم في التشغيل والتنمية البشرية والتوزيع العادل للموارد، وتشكل نموذجًا تطبيقيًّا للاقتصاد الديني المستدام.





ثانيًا:

اقتصاديات الحج والعمرة[1]

تُجسّد الآية الكريمة من سورة الحج ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ ٢٧ لِّيَشۡهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمۡ وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ ﴾ [الحج:27-28]، شمولية مقاصد الحج من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والدينية، بما يؤكد التكامل بين العبادة والتنمية المستدامة. وانطلاقًا من هذا المفهوم، **تُعَدّ رؤية السعودية 2030 إطارًا استراتيجيًّا لتوظيف منظومة الحج والعمرة كرافد اقتصادي وتنموي يعزّز مكانة المملكة كمركز إسلامي عالمي.**



تركّز الرؤية[2] في محور «تعزيز العمق العربي والإسلامي» على رفع الطاقة الاستيعابية للحجاج والمعتمرين إلى نحو 6 ملايين حاج و30 مليون معتمر سنويًّا، من خلال تطوير البنية التحتية والنقل والخدمات الذكية مثل قطار الحرمين ومنصة «نُسك».

(1) اعتمد هذا القسم على البيانات الرسمية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية؛ والموقع الرسمي لوزارة السياحة السعودية: https://mt.gov.sa/

(2) رؤية السعودية 2030.. وثيقة الرؤية الرسمية (2016).

1/ المفهوم الاقتصادي للحج والعمرة

يُجسّد الحج والعمرة منظومة اقتصادية متكاملة تتجاوز إطارهما الديني لتشكّلا رافدين رئيسين في الاقتصادين المحلي والعالمي. فالحج، بوصفه نشاطًا موسميًّا مكثفًا قصير المدى، يخلق طلبًا مرتفعًا ومؤقتًا على الموارد والخدمات، نتيجة لتوافد ملايين الحجاج خلال فترة زمنية محدودة. ويتطلب ذلك استثمارات ضخمة في البنية التحتية والقطاعات الداعمة كالأمن، والنقل، والرعاية الصحية، والإسكان، والإعاشة، ما يؤدي إلى زيادة النفقات التشغيلية وارتفاع حجم الإنفاق العام والخاص خلال الموسم.

تُعدّ العمرة نشاطًا دينيًّا يمتاز بالاستمرارية الزمنية والاتساع الاقتصادي، نظرًا لإمكانية أدائها على مدار العام. ويُسهم هذا الانتظام في خلق تدفقات مالية مستقرة، ويعزّز كفاءة استغلال الأصول والمنشآت، مما يؤدي إلى رفع العائد الاقتصادي المستدام.

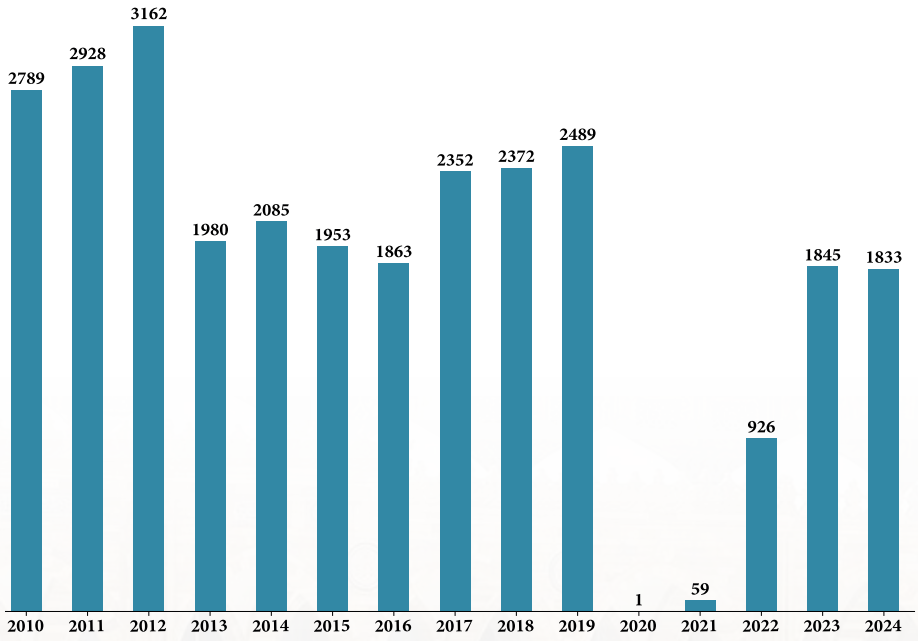
وفي إطار رؤية السعودية 2030، يشكّل تطوير قطاعي الحج والعمرة محورًا استراتيجيًّا لتنويع مصادر الدخل غير النفطي. ومن شأن هذا التوسع أن يسهم في خلق فرص عمل دائمة وتحفيز الاستثمار في قطاعات الإسكان والنقل والخدمات المساندة.

ونظرًا لتوافر البيانات السنوية الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة بالمملكة، يمكن تقديم تصور أكثر وضوحًا عن التأثير الاقتصادي لموسم الحج على المستوى الوطني في المملكة العربية السعودية. غير أن البيانات المنشورة المتاحة لا تكفي لتكوين تصور مماثل عن اقتصاديات الحج في الدول الأخرى أو عن أثره في الاقتصاد العالمي.

2/ تطور أعداد الحجاج والمعتمرين خلال الفترة 2024/2010

بلـغ إجـمالي عدد الحجـاج في عام 2010 نحو 2,79 مليون حاج، وواصلـت الأعداد الارتفاع حتى عـام 2012 لتصـل إلى 3,16 مليـون حـاج، وهـو أعلى مسـتوى خلال الفـترة. تراجع العـدد بعد ذلك مؤقتًا بسبب مشروعات التوسعة بالمشاعر المقدسة، ليبلغ 1,86 مليون حاج في عام 2016، ثم عاد إلى الارتفاع حتى سجل 2,49 مليون حاج في عام 2019 قبل الجائحة.

إجمالي عدد الحجاج خلال الفترة 2010 / 2024 ـ ألف نسمة ـ



أما خلال عامي 2020 و2021، فقد فُرضت قيود صحية وتنظيمية بسبب جائحة كورونا، ما أدى إلى قصر أداء الحج على أعداد محدودة داخل المملكة حفاظًا على السلامة العامة.

بعـد الجائحـة، بـدأت وتـيرة التعـافي بالظهـور، حيـث بلـغ عـدد الحجـاج 0,93 مليـون في عام 2022، ثم ارتفع إلى 1,85 مليون في عام 2023، واستقر تقريبًا عند 1,83 مليون في عام 2024.

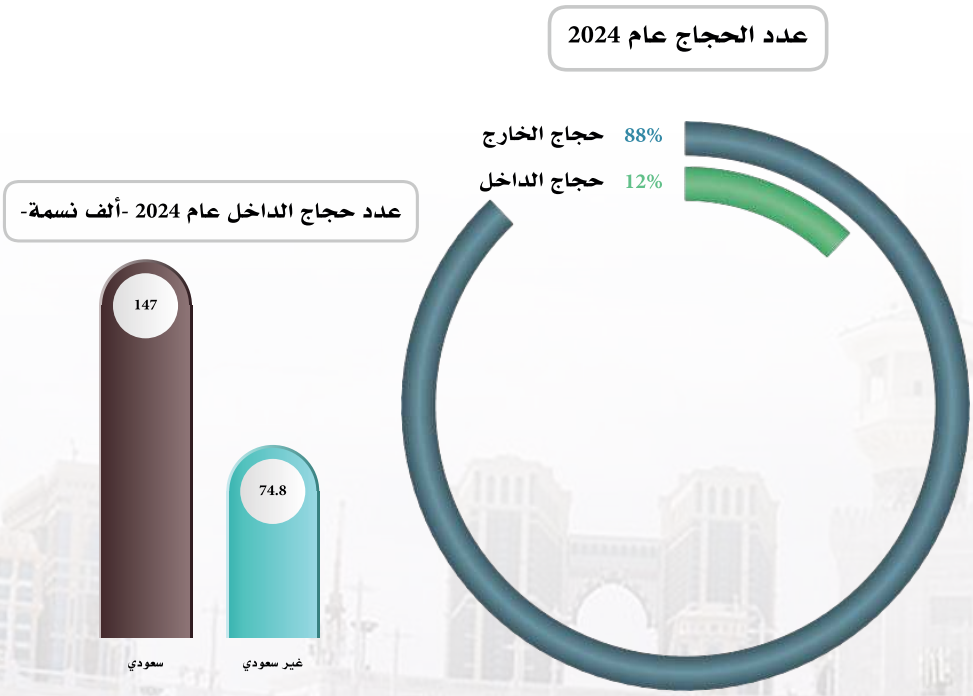
3/ المؤشرات الإحصائية للحج والعمرة عام 2024

شهد موسم الحج لعام 2024م مشاركة إجمالية بلغت 1,833,164 حاجًّا من 171 دولة،



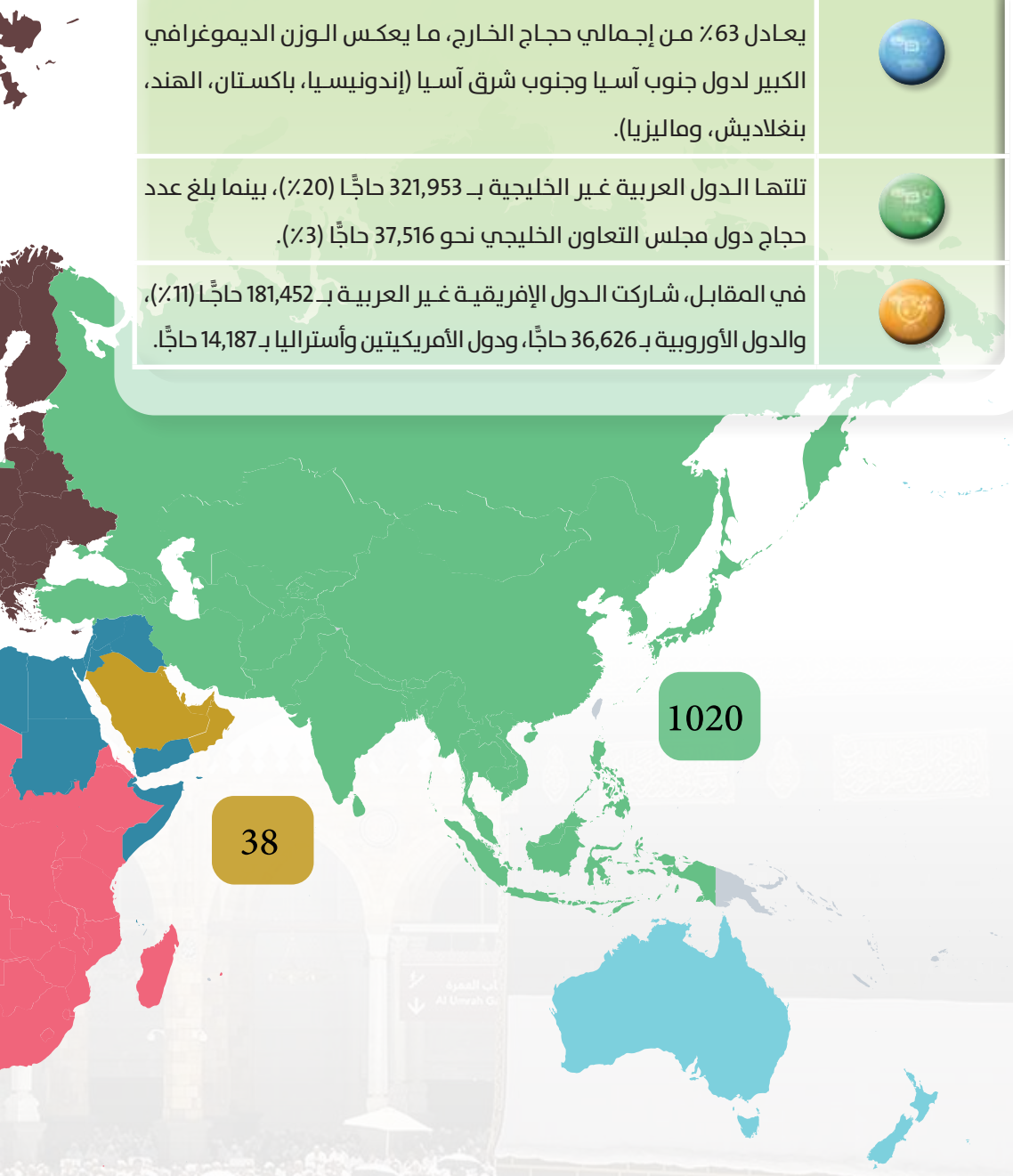
فقد بلغ عدد الحجاج من داخل المملكة 221,854 حاجًّا بنسبة 12٪، في حين شكّل الحجاج القادمون من خارج المملكة 1,611,310 حجاج بنسبة 88٪.

توضح البيانات أن الحجاج السعوديين مثّلوا 66٪ من إجمالي حجاج الداخل بعدد بلغ 147,021 حاجًا، مقابل 74,833 حاجًا غير سعودي مقيمين داخل المملكة.

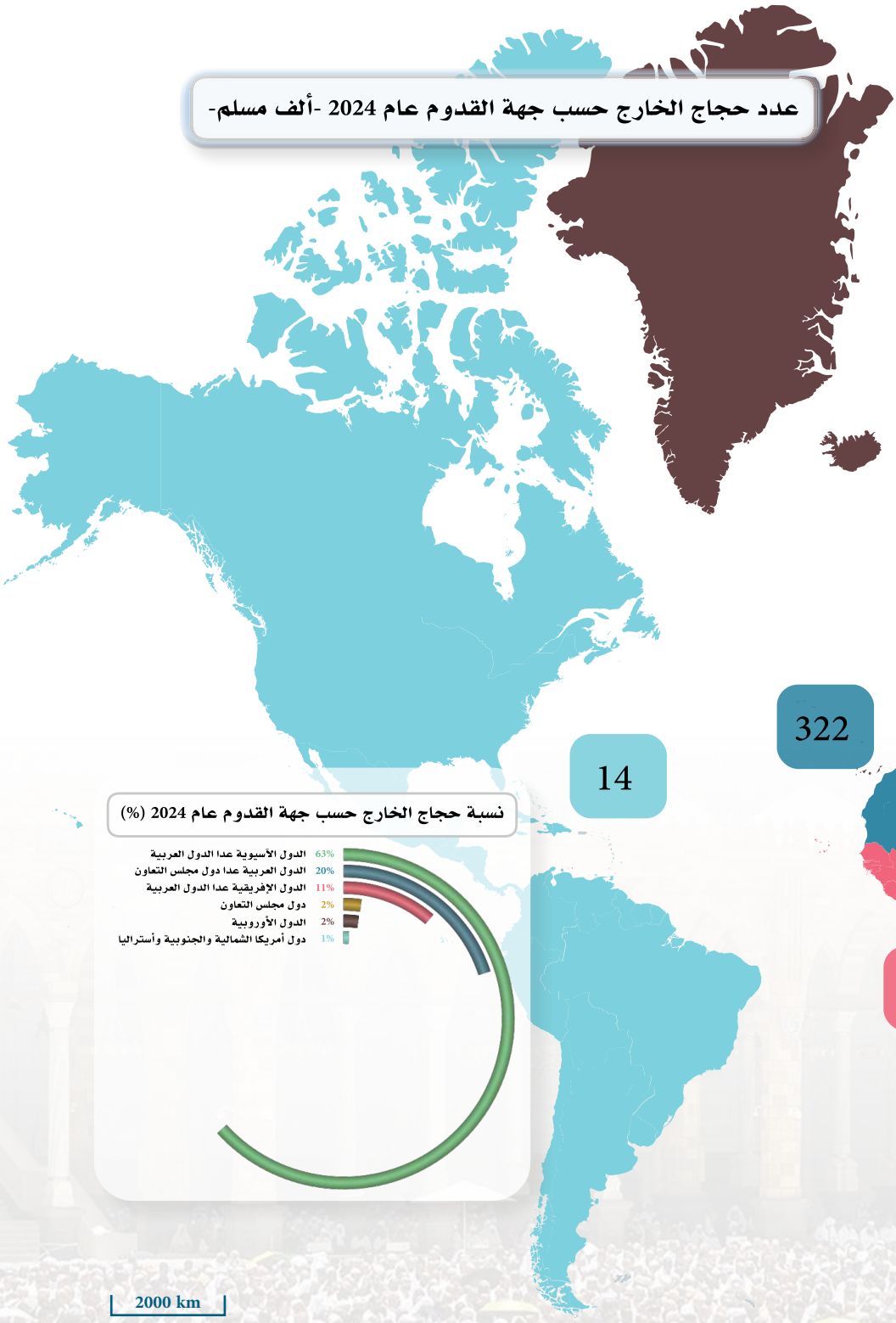


بلغ عدد حجاج الخارج 1,611,310 حجاج، توزعوا بحسب مجموعات الدول كالتالي:

	الدول الآسيوية (عدا العربية) تصدرت القائمة بـ 1,019,576 حاجًّا، أي ما يعادل 63٪ من إجمالي حجاج الخارج، ما يعكس الوزن الديموغرافي الكبير لدول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (إندونيسيا، باكستان، الهند، بنغلاديش، وماليزيا).
	تلتها الدول العربية غير الخليجية بـ 321,953 حاجًّا (20٪)، بينما بلغ عدد حجاج دول مجلس التعاون الخليجي نحو 37,516 حاجًّا (3٪).
	في المقابل، شاركت الدول الإفريقية غير العربية بـ 181,452 حاجًّا (11٪)، والدول الأوروبية بـ 36,626 حاجًّا، ودول الأمريكيتين وأستراليا بـ 14,187 حاجًّا.



عدد حجاج الخارج حسب جهة القدوم عام 2024 -ألف مسلم-



نسبة حجاج الخارج حسب جهة القدوم عام 2024 (%)

ويُظهر هذا التوزيع البُعد الجغرافي الواسع للحج، بما يخلق فرصًا اقتصادية متنوعة في مجالات النقل الجوي، والخدمات اللوجستية، والإقامة، والتأمين، والرعاية الصحية.

وقد شهد موسم الحج الأخير نشاطًا تشغيليًا مكثفًا يعكس الأهمية الاقتصادية والتنظيمية المتنامية لمنظومة الحج في المملكة العربية السعودية. فقد **بلغ عدد المشاركين في خدمة الحجاج داخل وخارج المشاعر المقدسة نحو 420,070 مشتغلًا** من مختلف القطاعات العامة والخاصة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية.

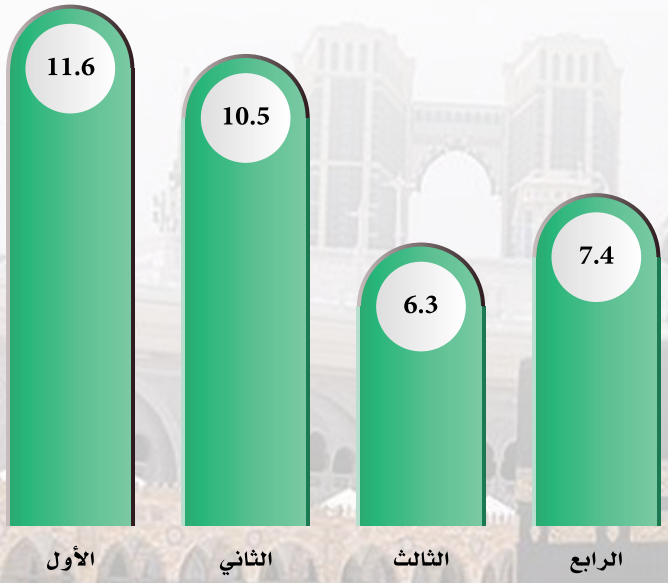
كما **بلغ عدد المتطوعين والمتطوعات داخل المشاعر المقدسة 34,540 فردًا قدّموا ما يقارب 2,13 مليون ساعة تطوعية خلال الموسم**، وهو ما يمثل تطورًا نوعيًا في مساهمة رأس المال البشري الخيري ضمن منظومة الخدمات.



وقد **بلغ إجمالي عدد المُعتمرين ما يَقرُب من 35,8 مليون مُعتمر، منهم 4,75 ملايين سعودي و31 مليون غير سعودي**، مما يؤكد البعد الدولي المتنامي لقطاع العمرة ودوره الحيوي في تنشيط الاقتصاد الديني والخدمي للمملكة.

وقد تركز النشاط في النصف الأول من العام بواقع 11,6 مليون في الربع الأول و10,5 ملايين في الربع الثاني، مقابل 6,3 ملايين في الثالث و7,4 ملايين في الرابع، ما يعكس الطبيعة الموسمية للطلب ومرونة منظومة العمرة في إدارة التدفقات المتغيرة.

عدد المعتمرين خلال عام 2024 توزيع ربع سنوي -مليون نسمة-



4/ الإطار المؤسسي للحج والعمرة

تُجسّد منظومة الحج والعمرة نموذجًا متقدمًا للتنسيق المؤسسي الحكومي، بما يعزز الكفاءة الاقتصادية والإدارية في إدارة أحد أكبر التجمعات البشرية عالميًّا. ويتحقق ذلك عبر تكامل أدوار الجهات المعنية في صياغة السياسات، وإدارة الأمن والنقل، وتوفير الخدمات الصحية، وتطوير البنية التحتية، في إطار ينسجم مع مفهوم الاقتصاد التعاوني الحكومي. ويعكس هذا النموذج تطبيقًا عمليًّا لمستهدفات رؤية السعودية 2030 من حيث رفع كفاءة الخدمات، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل الوطني.



5/ الأثر الاقتصادي للحج والعمرة على الناتج المحلى الإجمالي عام 2024

5-1/ جانب الطلب الكلى

5-1-1/ النشاط الاستهلاكي[1]

يُشكّل الاستهلاك محرّكًا رئيسًا للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ مثّل نحو 68٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024، بما يعكس دوره المحوري في تنشيط الطلب الكلي وتحفيز الإنتاج والتشغيل عبر أثر مضاعف الاستهلاك. وفي هذا السياق، بلغ إنفاق السياح نحو 255 مليار ريال سعودي، ما يؤكد تنامي مساهمة السياحة في دعم النشاط الاقتصادي.

القطاع الاستهلاكي في المملكة عام 2024

68% من الناتج المحلي الإجمالي

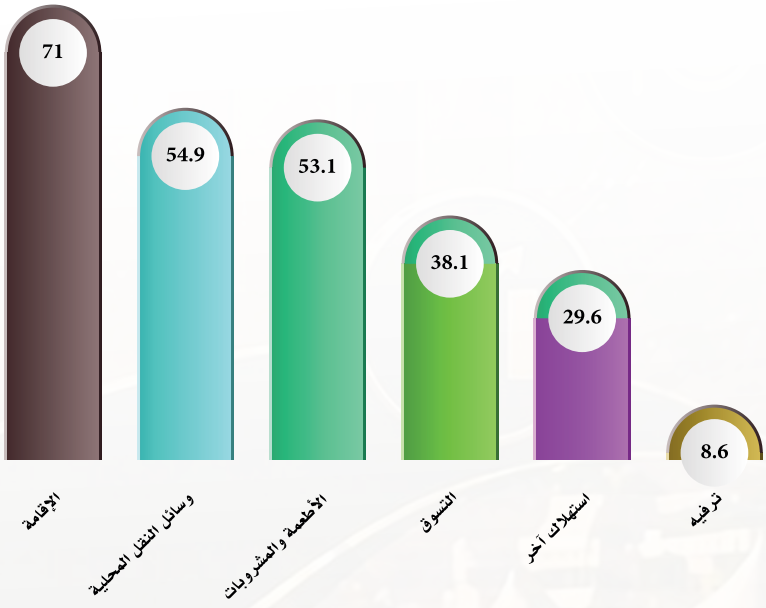
ويبرز قطاع الحج والعمرة بوصفه أحد أهم المحركات الموسمية للاستهلاك، حيث يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الطلب على الأغذية والمشروبات والخدمات اللوجستية والسلع المرتبطة بالهدي والأضاحي. وتشير البيانات إلى تقديم نحو 4,5 ملايين وجبة يوميًّا عبر أكثر من 185 شركة، مع توقع توسع العدد إلى 877 شركة بحلول عام 2030، إضافة إلى ذبح أكثر من 440 ألف رأس من الأنعام وتوزيع ما يزيد على 100 مليون وجبة داخل المشاعر.

حجم الإنفاق الاستهلاكي للسياح في المملكة عام 2024

255 مليار ريال سعودي

(1) https://datasaudi.sa/ & https://mt.gov.sa/

حجم إنفاق السياح بالسعودية عام 2023 -مليون ريال سعودي-



وتعكس هذه المؤشرات الأثر الاقتصادي العميق لموسم الحج والعمرة في تنشيط سلاسل الإمداد وتعزيز القيمة المضافة في قطاعات الغذاء والنقل والخدمات الدينية.

5-1-2/ النشاط الاستثماري[1]

يُعدّ الاستثمار أحد الأعمدة الرئيسة للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ يساهم بما يزيد على 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي دورًا محوريًّا في رفع الإنتاجية وتوسيع الطاقة التشغيلية وتحفيز الابتكار وخلق فرص العمل، مع تعاظم أثره عبر مضاعف الاستثمار.

قطاع الاستثمار في المملكة عام 2024

26% من الناتج المحلي الإجمالي

(1) وزارة الاستثمار، تقرير البيئة الاستثمارية لقطاع الحج والعمرة (2023).

وتعكس البيانات حجم هذا التوجه من خلال استثمارات تجاوزت 500 مليار ريال في مشروعات البنية التحتية حتى عام 2030، شملت الإسكان والمطارات وشبكات الطرق، إلى جانب مشروعات توسعة الحرمين الشريفين بتكلفة تقارب 200 مليار ريال. وفي قطاع النقل والخدمات اللوجستية، جرى تطوير منظومة متكاملة شملت قطار الحرمين بطاقة استيعابية تبلغ 60 مليون راكب سنويًّا، وقطار المشاعر المقدسة بطاقة تصل إلى 80 ألف حاج في الساعة، إضافة إلى تطوير جسر الجمرات لخدمة أكثر من 5 ملايين حاج.



5-1-3/ الإنفاق الحكومي

يُشكّل الإنفاق الحكومي ركيزة أساسية في دعم منظومة الحج والعمرة، إذ مثّل نحو 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024، بما يعكس دوره المحوري في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز جودة الخدمات العامة. وقد وُجّهت اعتمادات مالية كبيرة لتطوير البنية التحتية والخدمات التشغيلية لضيوف الرحمن، شملت الرعاية الصحية والنقل والمياه والطاقة والاتصالات والخدمات الأمنية والبلدية.



وتُبرز البيانات حجم هذا الجهد، حيث جرى تخصيص 35 مستشفى و135 مركزًا صحيًّا لخدمة نحو 1,69 مليون حاج، وتنفيذ 17,072 رحلة نقل وتشغيل 35 قطارًا ضمن شبكة النقل الحديثة. كما تم ضخ نحو 40 مليون متر مكعب من المياه، وتشغيل 17,791 موقعًا خدميًّا، وتفعيل أكثر من 10,000 نقطة اتصال، بمشاركة ما يقارب 250 ألف عنصر أمني ومدني ومتطوع.



5-1-4/ الصادرات



تُعدّ الصادرات ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد السعودي، إذ بلغت نسبة صادرات السلع والخدمات نحو 29,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024، مع هيمنة واضحة للصادرات النفطية، بما يعزز دورها في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتدفقات النقد الأجنبي.

وفي إطار الصادرات الخدمية، يبرز قطاع الحج والعمرة كمصدر مهم للإيرادات الخارجية عبر الإنفاق الأجنبي المباشر داخل المملكة، بما يسهم في دعم الاحتياطيات وتحسين ميزان المدفوعات. وتشير التقديرات إلى أن متوسط إنفاق الحاج بلغ نحو 1,700 دولار، ما أسفر عن إجمالي إنفاق يقارب 3,1 مليارات دولار أمريكي خلال موسم حج 2024، مؤكّدًا الأثر المتنامي للقطاع في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الصادرات غير النفطية.

5-2/ جانب العرض الكلي

5-2-1/ قطاع السياحة[1]



يُعدّ قطاع السياحة، أحد المحركات الرئيسة لتنويع الاقتصاد السعودي ضمن مستهدفات رؤية 2030. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للسياحة إلى رفع عدد الزيارات الدينية إلى 37 مليون زيارة دينية، وزيادة مساهمة القطاع إلى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتمد هذا التوجه على الأثر المضاعف للسياحة في تحفيز الاستثمارات وخلق نحو 1,6 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة، مما يعزز كفاءة استخدام الموارد ويعمّق التنوع الاقتصادي على المدى الطويل.

(1) https://mt.gov.sa/

5-2-2/ قطاع الإسكان والضيافة[1]

يُعدّ قطاع الإسكان والضيافة من المكونات الحيوية للاقتصاد السعودي، إذ يسهم بنحو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكّل ركيزة أساسية خلال الحج والعمرة. وقد سجّل القطاع في الربع الثاني من عام 2024م معدلات إشغال مرتفعة بلغت 74,8٪ للفنادق، و48,7٪ للوحدات السكنية المفروشة، ما يعكس قوة الطلب الموسمي المرتبط بالسياحة الدينية. كما بلغ إجمالي عدد ليالي الإشغال نحو 560,23 مليون ليلة، وهو ما يبرز الدور المتصاعد للقطاع في دعم الأنشطة الخدمية والسياحية وتعزيز العائد الاقتصادي.



5-2-3/ قطاع النقل والخدمات اللوجستية

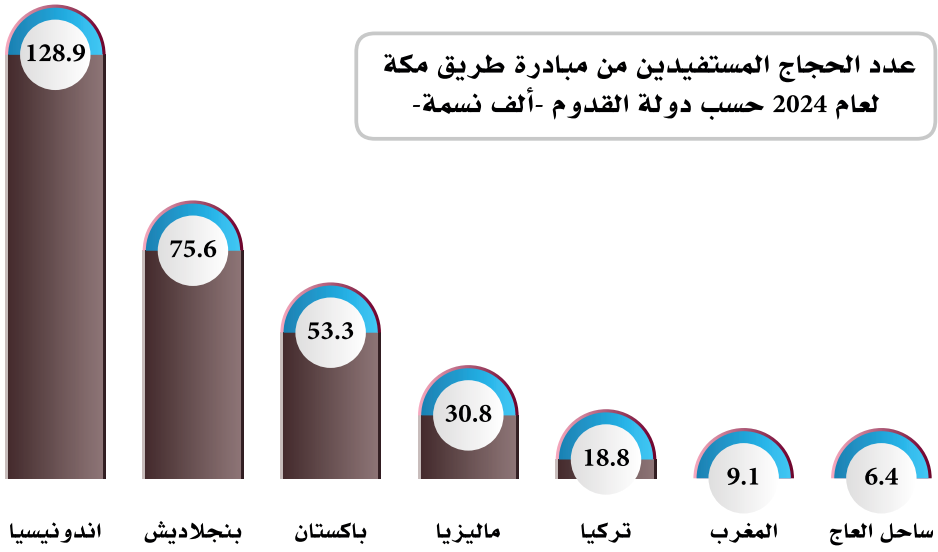
يُعدّ قطاع النقل والخدمات اللوجستية ركيزة استراتيجية في دعم منظومة الحج والعمرة، إذ يسهم بنحو 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط مباشرة بكفاءة الحركة والتنقل. وتركّز الاستراتيجية الوطنية للنقل على تطوير البنية التحتية للمطارات ورفع طاقتها الاستيعابية لخدمة نحو 95٪ من الحجاج والمعتمرين عبر منظومة مطارات حديثة؛ وفي هذا السياق، يُستهدف رفع الطاقة الاستيعابية لمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة من 30 إلى 80 مليون مسافر سنويًّا بحلول 2035.



وشهد عام 2024م تنفيذ 32 تجربة تقنية في منظومة النقل، شملت القطار السريع والتاكسي الطائر، إلى جانب توسعة الموانئ والمطارات وزيادة أسطول الحافلات. كما أُطلقت مبادرات نوعية مثل «طريق مكة» الذي خدم نحو 323 ألف حاج من سبع دول حتى 1444هـ،

(1) https://www.spa.gov.sa/ & https://mt.gov.sa/

ومبادرة إياب لتيسير إجراءات الأمتعة، بما يعكس توجّه المملكة نحو رقمنة الخدمات ورفع كفاءة الحركة اللوجستية.



5-2-4/ قطاع تجارة التجزئة



يسهم قطاع تجارة التجزئة بدور متنامٍ في دعم الاقتصاد السعودي، حيث شهد نموًّا ملحوظًا في المبيعات خلال موسم حج 2024م مدفوعًا بزيادة أعداد الحجاج والمعتمرين. ومن المتوقع أن يواصل القطاع نموه بمعدل سنوي يقارب 6٪، مدعومًا بالطلب المتزايد على السلع والخدمات من الزوار الدوليين.

5-2-5/ قطاع الخدمات الصحية

يُعد قطاع الخدمات الصحية ثالث أكبر القطاعات في الإنفاق الحكومي، مسهمًا بنحو 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد واصلت المملكة تطوير خدمات الرعاية المقدمة للحجاج عبر التقنيات الحديثة لتحسين جودة الوقاية والعلاج، حيث تم توفير 511 سيارة إسعاف و6 طائرات إجلاء، وتخصيص أكثر من 25 ألف كادر صحي و264 فريق طوارئ خلال موسم الحج. كما شملت الجهود مبادرة التأمين الطبي الشامل للحجاج، مما يعزز كفاءة المنظومة الصحية واستدامتها.

قطاع الخدمات الصحية في المملكة عام 2024

2% من الناتج المحلي الإجمالي

5-2-6/ قطاع الكهرباء والطاقة

يُسهم قطاع الكهرباء والطاقة في تعزيز الاستدامة وكفاءة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، من خلال تقوية الشبكات الكهربائية واستبدال المولدات المتنقلة في المشاعر المقدسة، إلى جانب أتمتة منظومة التوزيع لرفع موثوقية الإمداد. كما أُطلق مشروع تجريبي للمركبات العاملة بخلايا الوقود الهيدروجينية دعماً للتحول نحو الطاقة النظيفة

5-2-7/ قطاع الاتصالات

يُعد قطاع الاتصالات من الركائز التقنية الداعمة لمنظومة الحج والعمرة، إذ يشمل خدمات الاتصالات المتنقلة، والهاتف الثابت، والإنترنت، والتقنيات الذكية التي تُسهم في رفع كفاءة الخدمات وتحسين تجربة الحجاج والمعتمرين عبر أنظمة الملاحة وتجنب الازدحام.

وقد بلغ عدد شرائح الاتصالات 7,4 ملايين شريحة في موسم حج 2019م، كما تم رفع سرعة الإنترنت بنسبة 51٪ ليصل متوسط استهلاك الفرد اليومي إلى 352,5 ميجابايت، بزيادة 180 ميجابايت عن المتوسط العالمي.

6/ الأثر الاقتصادي للحج والعمرة على دول الحجاج والمعتمرين.. إندونيسيا نموذجًا[1]

تُعد فريضة الحج ومناسك العمرة من أبرز الأنشطة الدينية ذات الأثر الاقتصادي العابر للحدود، لما تخلّفه من تدفقات مالية واستثمارية واسعة تمتد آثارها من الدول المستقبِلة إلى الدول المصدِّرة للحجاج والمعتمرين. وتُجسّد **إندونيسيا** نموذجًا رائدًا في هذا المجال، إذ **تحتل المرتبة الأولى عالميًّا في عدد الحجاج والمعتمرين**، ما جعل منظومة الحج والعمرة جزءًا بنيويًّا من الاقتصاد الوطني ومحركًا مهمًّا للطلب الكلي والقطاعات الإنتاجية والخدمية.



(1) https://bpkh.go.id/

6-1/ الأهمية الاقتصادية على المستوى الكلي

يمثل الحج والعمرة لإندونيسيا نشاطًا اقتصاديًّا عالي الكثافة من حيث الإنفاق والاستهلاك والاستثمار المصاحب للتحضير والتنقل والخدمات اللوجستية. ففي عام 2024 بلغ عدد الحجاج الإندونيسيين 241 ألف حاج، وهي الحصة الأكبر بين دول العالم الإسلامي، في حين بلغ عدد المعتمرين نحو 1,2 مليون معتمر وفق بيانات وزارة الخارجية.



يُسهم هذا النشاط في تحفيز الطلب المحلي من خلال منظومة متكاملة من الخدمات تشمل النقل الجوي والبري، والتأمين، والتمويل المصرفي الإسلامي، مما يعزز النمو في قطاعات متعددة ويرفع القيمة المضافة عبر سلاسل الإمداد الوطنية.



6-2/ الإطار المؤسسي والتنظيمي لإدارة أموال الحج[1]

تستند إدارة أموال الحج في إندونيسيا إلى بنية تشريعية متكاملة تهدف إلى تحقيق الكفاءة والشفافية والاستدامة في توظيف الموارد المالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه المنظومة:

(1) Munira, M., & Astuti, S. B. (2019). Indonesian Hajj Fund Management: An Overview. Afro-Asian Journal of Finance and Accounting, 1 (1), 1–9.



القانون رقم 34 لعام 2014 بشأن إدارة الشؤون المالية للحج، الذي أسّس الإطار القانوني للحوكمة المالية الدينية وأنشأ هيئة مستقلة لإدارة أموال الحج.



المرسوم الحكومي رقم 5 لعام 2018 الذي حدّد آليات التنفيذ ونطاق الاستثمارات المسموح بها.



المرسوم الرئاسي رقم 110 لعام 2017 الذي نص على إنشاء الهيئة الإندونيسية لإدارة أموال الحج (BPKH) بصفتها المؤسسة المسؤولة عن إدارة أموال الحج وتنميتها.

وتلتزم الهيئة بموجب هذه التشريعات بجملة من المبادئ الحاكمة، تشمل:

- الالتزام الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات.
- تطبيق مبدأ الحيطة والحذر لضمان أمان رأس المال.
- تحقيق المنفعة العامة للمجتمع من خلال توجيه العوائد لخدمة الحجاج وتحسين البنية التحتية الدينية.
- ترسيخ الشفافية والمساءلة المالية في مختلف العمليات.
- عدم السعي لتحقيق الربح التجاري المباشر، إذ تُوجّه الأرباح لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل تكاليف الحج للفرد.

3-6/ الإطار الاستثماري وآليات التوظيف

يُحدّد القانون رقم 34 لعام 2014 والمرسوم الحكومي رقم 5 لعام 2018 بوضوح آليات إدارة الأموال، حيث تنص المادة (10) على إمكانية استثمار أموال الحج أو توظيفها بموافقة مجلس الرقابة، بينما تمنح المادة (24) الهيئة صلاحية استثمار الأموال وفق ضوابط الشريعة وبما يضمن الأمان والعائد العادل.

ووفق المرسوم التنفيذي، تتوزع مجالات الاستثمار كما يلي:

	المنتجات المصرفية الإسلامية مثل الودائع وحسابات الادخار بنسبة لا تتجاوز 50٪ في السنوات الثلاث الأولى من إنشاء الهيئة، وتنخفض إلى 30٪ لاحقًا.
	الأوراق المالية الإسلامية (الصكوك) الحكومية أو الصادرة عن بنك إندونيسيا أو الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الخدمات المالية (OJK).
	الذهب بنسبة قصوى 5٪ من المحفظة الاستثمارية، بشرط أن يكون الإنتاج محليًّا أو مودعًا في مؤسسات مالية إسلامية مرخصة.
	الاستثمار المباشر بنسبة لا تزيد على 20٪ من إجمالي الأصول، من خلال شراكات تجارية واستثمارات رأسمالية داخلية أو دولية ملتزمة بالمعايير الشرعية.



يحقق هذا التنويع في الأصول توازنًا بين السيولة والأمان من جهة، والعائد والاستدامة من جهة أخرى، ما يجعل BPKH نموذجًا مؤسسيًّا متقدمًا في الإدارة المالية الشرعية.

4-6/ الأثر المالي والاقتصادي

أسفر تطبيق هذا النموذج عن عوائد استثمارية بلغت 690 مليون دولار في عام 2024.



وقد ساعدت هذه العوائد في تخفيف العبء المالي على الحجاج من خلال خفض مساهمتهم المباشرة في تكاليف الحج، مع الإبقاء على جودة الخدمات المقدمة.

إضافة إلى ذلك، ساهمت المنظومة في تحفيز القطاعات المساندة كالنقل الجوي والبري، والتأمين التكافلي، والخدمات اللوجستية، والصناعات التحضيرية للملابس والمستلزمات الدينية، إلى جانب قطاع التقنية الرقمية عبر تطبيقات مثل Smart Hajj التي حسّنت كفاءة المتابعة والخدمات.

يعكس النموذج الإندونيسي تطور إدارة الأموال الدينية نحو إطار مؤسسي استثماري يرسخ مفهوم اقتصاديات الحج والعمرة كأحد مكونات الاقتصاد الوطني. فقد تمكنت BPKH من تحقيق توازن بين الالتزام الشرعي والكفاءة الاقتصادية عبر توظيف أموال الحج في منظومة شفافة ومستدامة تدعم التنمية غير النفطية وتعزز مرونة الاقتصاد. وتشكل هذه التجربة نموذجًا قابلًا للتطبيق في الدول الإسلامية لتأسيس صناديق مالية للحج والعمرة تُدار وفق مبادئ استثمارية رشيدة تحقق منافع اقتصادية واجتماعية مستدامة.



ثالثًا:

اقتصاديات المواسم والأعياد الإسلامية

تمثّل المواسم والأعياد الإسلامية عنصرًا اقتصاديًّا-اجتماعيًّا مؤثرًا، إذ تشكّل نقاطًا موسمية لتنشيط الدورة الاقتصادية عبر تفاعل القيم الدينية مع السلوك الاستهلاكي والإنتاجي. ويبرز ذلك في **شهر رمضان** بما يشهده من ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي وتوسع العمل الخيري، ثم **عيد الفطر** من خلال زكاة الفطر وتنشيط الأسواق، ويبلغ ذروته في **عيد الأضحى** عبر سوق الأضاحي وما يرتبط به من تحفيز للقطاعات الزراعية والغذائية والخدمية.

ومن منظور اقتصادي، تسهم هذه المواسم في زيادة الطلب المحلي، وخلق فرص عمل موسمية، وتعزيز إعادة توزيع الدخل عبر أدوات التكافل الاجتماعي. وعليه، يُقصد باقتصاديات المواسم والأعياد الإسلامية «دراسة الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية المرتبطة بالمناسبات الدينية وتحليل آثارها في الأسواق والقطاعات المختلفة، بما يدعم صياغة سياسات اقتصادية أكثر توازنًا واتساقًا مع مقاصد الشريعة والتنمية المستدامة».

1/ الأثر الاقتصادى للمواسم والأعياد الإسلامية

تمثل الأعياد والمواسم الدينية في الإسلام دورات اقتصادية موسمية تنشط فيها الأسواق والقطاعات الخدمية، وتُسهم في تحفيز الطلب المحلي وإعادة توزيع الدخل عبر آليات الزكاة والتكافل، بما يعزز النمو الاقتصادي المتوازن.

1-1/ زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتوسّع النشاط التجاري[1]



تشهد الاقتصادات الإسلامية ارتفاعًا في الإنفاق الأسري خلال شهر رمضان وعيدَي الفطر والأضحى، ما يؤدي إلى نمو في مبيعات التجزئة والسلع الاستهلاكية. فقد سجّلت هيئة الإحصاء **السعودية** زيادة في قيمة المبيعات عبر نقاط البيع بنسبة 51٪ خلال أسبوع عيد الفطر 2025 مقارنةً بمتوسط العام، بينما أظهرت دائرة الإحصاءات **الماليزية** نموًّا فصليًّا في تجارة التجزئة بنسبة 4,8٪ في رمضان 2024. وفي **إندونيسيا**، تجاوز إنفاق المستهلكين في موسم رمضان 120 تريليون روبية إندونيسية (نحو 7,5 مليارات دولار).



(1) GASTAT (KSA, Retail Trade Indicators 2025) - & DOSM Malaysia (Monthly Wholesale & Retail Trade Statistics, 2024)- & Bank Indonesia (Ramadan Economic Report, 2024).

2-1/ تنشيط القطاعات الخدمية والسياحية[1]

تؤدي المواسم الدينية إلى زيادة الطلب على خدمات النقل والسياحة الداخلية، ففي **ماليزيا** ارتفعت حركة السفر الداخلي بنسبة 21٪ في رمضان 2023 وسُجّل معدل إشغال فندقي بلغ 74,8٪، بينما شهدت **إندونيسيا** أكثر من 20 مليون رحلة برية وجوية خلال عيد الفطر. كما ارتفعت حجوزات الفنادق في **السعودية ومصر** بنحو 15٪ في العيدين.

3-1/ تحفيز الدورة الاقتصادية وتدوير رأس المال[2]

تعمل الزيادات الموسمية في الإنفاق على تسريع دوران رأس المال وتوسيع الطلب الفعّال في الاقتصاد المحلي. تشير بيانات البنك المركزي في **المملكة العربية السعودية** إلى أن قيمة المدفوعات الإلكترونية في رمضان 2024 ارتفعت بنسبة 35٪ عن المتوسط السنوي، كما سجّل **المغرب** زيادة في الإنفاق الأسري بنسبة 17,8٪ خلال الشهر نفسه.



(1) DOSM (Tourism and Labour Bulletin 2024) - & Ministry of Transportation Indonesia (Mudik Report 2024)-& Ministry of Tourism Egypt (Domestic Travel Survey 2024).

(2) SAMA (Payments and E-Commerce Indicators 2024)- & HCP Morocco (Note de Conjoncture, Ramadan 2024).

4-1/ إعادة توزيع الدخل[1]

تُعدّ أدوات الإنفاق الخيري ذات الطابع الموسمي في العالم الإسلامي من الآليات غير السوقية الفاعلة في إعادة توزيع الدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تُوجَّه مواردها بصورة مباشرة إلى الفئات منخفضة الدخل والهشّة. وتبرز هذه الآليات بشكل واضح خلال مواسم الإنفاق الخيري الرئيسة، التي يتركز معظمها في فترتين زمنيتين محددتين على مدار العام.

1-4-1/ شهر رمضان المبارك:

الذي يشهد ذروة النشاط الخيري، بعدد من القنوات الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها:



2-4-1/ موسم عشر ذي الحجة:

الذي أصبح يشكّل دورة إنفاق خيري مستقلة ومتنامية، ولا سيما في ظل توسّع دور الجمعيات الخيرية، وذلك من خلال:

الأضاحي وتوزيع لحومها على الأسر محدودة الدخل.	
الصدقات النقدية والعينية المصاحبة لموسم الحج.	
برامج الدعم الموسمي المرتبطة بالمناسبات الدينية والاجتماعية.	

(1) BPKH Indonesia (Annual Zakat and Hajj Finance Report 2024)- & Zakat House Kuwait (Financial Statement 2024).

ويُسهم هذا النمط من الإنفاق الخيري الموسمي المنظّم في تحقيق آثار اقتصادية ملموسة، تتمثل في تخفيف حدة الفقر المؤقت، وتحسين القدرة الاستهلاكية للأسر محدودة الدخل، وتعزيز التماسك الاجتماعي، فضلًا عن دعم الطلب المحلي في فترات زمنية محددة.

وتشير تقارير الهيئة **الإندونيسية** لإدارة أموال الحج وبيت الزكاة **الكويتي** إلى توظيف عائدات الزكاة في تمويل برامج الدعم الاجتماعي خلال شهر رمضان، بما يسهم في تنشيط الطلب المحلي وتقليل الضغوط على المالية العامة من خلال آليات التكافل المجتمعي.

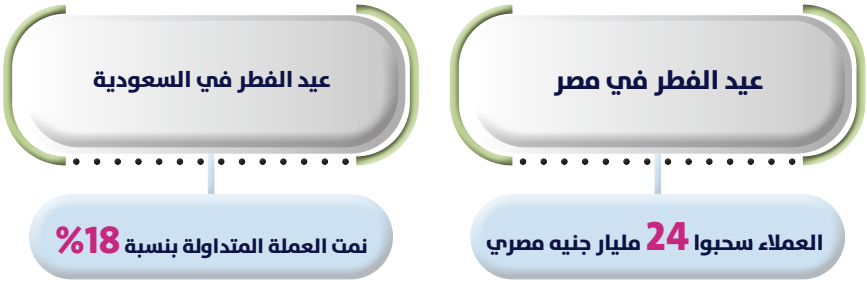
1-5/ تعزيز الاقتصاد غير الرسمي[1]

تشير تقارير دائرة الإحصاءات **الماليزية** والهيئة المركزية للإحصاء في **إندونيسيا** إلى ارتفاع الأنشطة غير الرسمية بنسبة 4٪ و5٪ خلال رمضان والعيدين، من خلال بازارات رمضان والأسواق المؤقتة التي تستوعب العمالة الموسمية وتولّد دخولًا جديدة. وفي **السعودية**، ارتفعت مبيعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 25٪ خلال رمضان 2024.

1-6/ زيادة الطلب على النقد والسيولة[2]

تُسجّل البنوك المركزية ارتفاعًا موسميًّا في السحب النقدي قبل العيدين. ففي **إندونيسيا**، ضخ البنك المركزي الإندونيسي نحو 152 تريليون روبية في السوق خلال عيد الفطر 2024، بينما أعلن البنك المركزي **المصري** أن العملاء سحبوا 24 مليار جنيه مصري في أسبوع العيد 2025. وفي **السعودية**، نمت العملة المتداولة بنسبة 18٪ في الأسبوع الأخير من رمضان. توضح هذه الأنماط أثر المواسم على هيكل السيولة وإدارة النقد.





(1) DOSM (Informal Sector Survey 2024)- & BPS (Labour Force Update Ramadan 2024)- & GASTAT (SME Indicators 2024).

(2) Bank Indonesia (Currency Circulation Release 2024)- & Central Bank of Egypt (Monetary Bulletin 2025)- & SAMA (Weekly Monetary Aggregates 2024).

7-1/ تغيّرات في الإنتاجية القطاعية[1]

تتراجع إنتاجية القطاعات الصناعية خلال إجازات العيد بينما ترتفع في القطاعات الخدمية والتجزئة. فقد سجّل الإنتاج الصناعي في **ماليزيا وتُركيا** انخفاضًا يتراوح بين 1,2٪ و1,8٪ في فترات العيد، مقابل نمو في قطاع الخدمات بنحو 3٪. ويُبرز ذلك تحوّل النشاط الاقتصادي نحو الاستهلاك الفوري والخدمات التجارية.

8-1/ الأثر على أسعار الغذاء والتضخم المؤقت[2]

تظهر بيانات دائرة الإحصاءات **الماليزية** والمندوبية السامية للتخطيط **بالمغرب** أن شهر رمضان يرافقه ارتفاع في أسعار الأغذية بنسب بين 5٪ و18٪ نتيجة زيادة الطلب الآني، إلا أن التضخم ينخفض عادةً في الشهر التالي.

9-1/ الأثر على سلاسل الإمداد والتجارة الإقليمية[3]

تشهد التجارة الإقليمية بين الدول الإسلامية توسعًا ملحوظًا خلال شهر رمضان المبارك وعيد الأضحى، مدفوعة بارتفاع الطلب الموسمي على المنتجات الغذائية الأساسية. ويبرز هذا التوسع بوجه خاص خلال شهر رمضان نتيجة الزيادة الكبيرة في استهلاك السلع الغذائية، ولا سيما التمور التي تُستورد بكثافة من الدول الإسلامية المنتجة لها، إضافة إلى سلع غذائية أخرى مرتبطة بالنمط الاستهلاكي الرمضاني. ففي **إندونيسيا وماليزيا** ارتفعت الواردات من اللحوم والحبوب بنحو 12٪ خلال رمضان 2024، بينما سجّلت دول الخليج زيادة في الطلب على الماشية القادمة من **السودان** وشرق إفريقيا قبل عيد الأضحى. هذه الحركة تُعزّز تكامل الأسواق الإسلامية وسلاسل الإمداد الحلال.

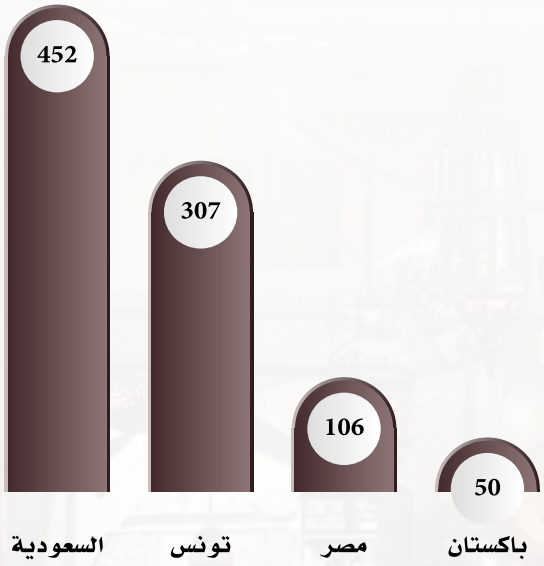
(1) TÜİK (Industrial Production Index 2024)- & DOSM (Quarterly Economic Indicators 2024).

(2) DOSM (Consumer Price Index April 2025)- & HCP (Food Price Bulletin 2024).

(3) Ministry of Trade Indonesia (Monthly Trade Statistics 2024)- & DOSM (External Trade Indicators 2024)- & Organization of Islamic Cooperation (OIC, Halal Trade Report 2024).

وقد شكّلت صادرات التمور مورداً اقتصادياً ذا أهمية متزايدة لعدد من الدول الإسلامية المنتِجة، حيث تعكس قيم الصادرات مكانة هذا المنتج في هيكل التجارة الزراعية والغذائية. ففي عام 2024، بلغت قيمة صادرات التمور في المملكة العربية السعودية نحو 452 مليون دولار، تلتها تونس بصادرات قُدِّرت بنحو 307 ملايين دولار، ثم مصر بقيمة بلغت 106 ملايين دولار، في حين سجلت باكستان صادرات بقيمة تقارب 50 مليون دولار[1].

أكبر الدول الإسلامية في حجم صادرات التمور عام 2024 -مليون دولار-



(1) https://wits.worldbank.org/



2/ الأثر الاقتصادي لشعيرة الأضحية في باكستان: قراءة في مؤشرات عام 2024[1]

2-1/ شعيرة الأضحية في سياق الدورة الاقتصادية الموسمية

تشكل شعيرة الأضحية في باكستان نشاطًا اقتصاديًّا موسميًّا واسع النطاق تتقاطع فيه الدوافع الدينية مع الحراك الإنتاجي والاستهلاكي. وتشير بيانات معهد باكستان لبحوث التنمية الاقتصادية لعام 2024، إلى أن القيمة الإجمالية للاقتصاد المرتبط بالأضاحي بلغت نحو 839,2 مليار روبية باكستانية (حوالي 2,9 مليار دولار أمريكي)، أي ما يعادل 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وهو ما يعكس أهمية هذه الشعيرة كمحرّك اقتصادي قصير الأجل ذي تأثيرات مباشرة على الإنفاق والاستهلاك الوطني.

القيمة الإجمالية للاقتصاد المرتبط بالأضاحي في باكستان عام 2024

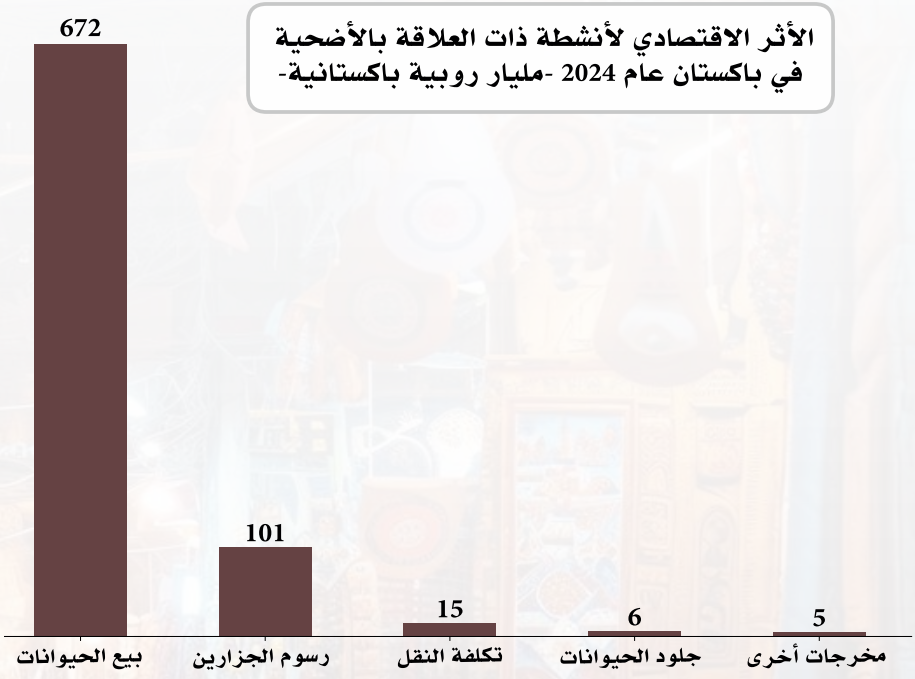
2.9 مليار دولار أمريكي



(1) Pakistan Institute of Development Economics (PIDE). The Economy of Sacrificed Animals, 2024. https://pide.org.pk/research/the-economy-of-sacrificed-animals.- & https://www.mnfsr.gov.pk

2-2/ هيكل الإنفاق والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بشعيرة الأضحية

إن الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بشعيرة الأضحية في باكستان تتسم بتركيز عالٍ في قطاع بيع الحيوانات، الذي استحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة الاقتصادية بنحو 672 مليار روبية باكستانية (حوالي 2,4 مليار دولار أمريكي)، أي ما يمثل النواة الرئيسة للدورة المالية الموسمية. كما بلغت رسوم الجزارين نحو 101 مليار روبية (حوالي 362,4 مليون دولار أمريكي)، ما يعكس الأثر المباشر على قطاع الخدمات الحرفية والتشغيل المؤقت. وبلغت تكاليف النقل نحو 15,3 مليار روبية (حوالي 54,9 مليون دولار أمريكي)، نتيجة للحركة الواسعة للحيوانات والمنتجات، فيما قدّرت قيمة جلود الحيوانات بنحو 6 مليارات روبية (حوالي 21,5 مليون دولار أمريكي)،، تمثل مدخلاً أساسياً لصناعة الجلود المحلية. أما المخرجات الأخرى، كالتعبئة والتوزيع والمخرجات الأخرى، فقد بلغت 5 مليارات روبية تقريباً (حوالي 17,9 مليون دولار أمريكي).



وتُشير هذه الأرقام إلى أن شعيرة الأضحية في باكستان تسهم في تحريك سلاسل القيمة عبر قطاعات الزراعة والخدمات والصناعة التحويلية، بما يعزز النشاط الاقتصادي قصير الأجل ويدعم الدخل الريفي في إطار دورة موسمية متكاملة.

2-3/ مساهمة القطاع الريفي في تلبية الطلب المحلي



بلغ عدد الحيوانات المُضحّى بها في عام 2024 نحو 6,8 مليون رأس تشمل الأبقار والماعز والأغنام والجمال، ويُنتج 95٪ منها محليًّا داخل المناطق الريفية. ويُظهر ذلك الدور المحوري للقطاع الزراعي في دعم العرض المحلي وتوليد الدخل للمربين. وتشكل مبيعات المواشي 84٪ من إجمالي الإنفاق الموسمي، ما يؤدي إلى تدفقات مالية مباشرة للأرياف، ويرفع متوسط دخل الأسر الريفية بنسبة تتراوح بين 15٪ و20٪ خلال موسم الأضاحي، الأمر الذي يعزز التوازن التنموي بين الحضر والريف.

2-4/ الأثر الصناعي وسلاسل القيمة المضافة

تتجاوز المنافع الاقتصادية للأضحية حدود القطاع الزراعي لتشمل الأنشطة الصناعية التحويلية، حيث **تبلغ القيمة التقديرية لجلود الأضاحي نحو 16,8 مليار روبية باكستانية (حوالي 60,3 مليون دولار أمريكي). وتوفر هذه الجلود 30٪ من مدخلات صناعة الجلود الوطنية**، بما يدعم الصادرات التي سجّلت 0,86 مليار دولار أمريكي في عامي 2023/2022.

2-5/ تنشيط القطاعات الخدمية والتشغيل المؤقت

يمتد تأثير موسم الأضاحي إلى القطاعات الخدمية واللوجستية، حيث **يُقدَّر الإنفاق على خدمات النقل والتبريد والتوزيع بنحو 42 مليار روبية باكستانية (حوالي 15,7 مليون دولار أمريكي). ويسهم هذا النشاط في خلق فرص عمل مؤقتة لأكثر من 700 ألف عامل** في مجالات الذبح، والنقل، والتسويق، وخدمات المسالخ، ما يعزز مرونة سوق العمل واستيعاب العمالة الموسمية.

2-6/ صناعة الأضاحي كرافعة للتنمية الريفية والاجتماعية

تُبرز التجربة الباكستانية للأضحية نموذجًا عمليًّا لتكامل الاقتصاد الديني مع التنمية المستدامة، إذ تسهم الشعيرة في تنشيط الاقتصاد الريفي، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتوزيع الدخل عبر شبكات اقتصادية متكاملة تشمل مربي الماشية والتجار والعمال والمستهلكين. وتُعد هذه الدورة الموسمية مثالًا واضحًا على قدرة هذه الشعيرة على دعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال حشد الموارد وتنشيط الطلب الداخلي بصورة متجددة.

3/ الأثر الاقتصادي لشهر رمضان وعيد الفطر عام 2023م.ماليزيا نموذجًا[1]

تُظهر البيانات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات الماليزية (DOSM) أن شهر رمضان يشهد ارتفاعًا ملحوظًا في مستويات الإنفاق، وزيادة في التشغيل، ونموًّا في الأنشطة غير الرسمية.



(1) Department of Statistics Malaysia (DOSM). Labour Force Report, Malaysia, Putrajaya: 2023.

3-1/ الأنشطة الاقتصادية الموسمية

تشهد ماليزيا خلال شهري رمضان وعيد الفطر نشاطًا اقتصاديًّا واسعًا يتمثل في إقامة آلاف بازارات رمضان في مختلف الولايات. وتُعد هذه الأسواق منصة رئيسة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إذ تُسهم في:

توسيع النشاط التجاري المحلي في قطاعات الأغذية والمشروبات والملابس والسلع الاستهلاكية.
توفير فرص عمل مؤقتة للعمالة الموسمية والباعة.
تحفيز ريادة الأعمال وظهور مشروعات جديدة، ولا سيما بين فئتي الشباب والنساء.
دعم الدخل الأسري وتعزيز استقراره من خلال توسّع الأنشطة غير الرسمية.

3-2/ أداء سوق العمل والدخل..



3-3/ تحليل قطاعي للأثر الاقتصادي..

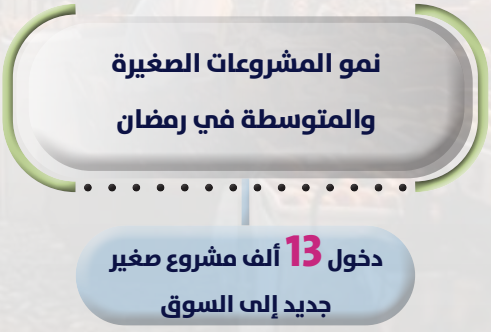
قطاع تجارة التجزئة والخدمات الغذائية..
سجّل القطاع نموًّا فصليًّا بنسبة 4,8٪ مدفوعًا بارتفاع الطلب على السلع الغذائية والملابس والهدايا. وشارك في بازارات رمضان أكثر من 35 ألف منشأة تجارية صغيرة، ارتفع متوسط مبيعاتها اليومية بنسبة 25٪ مقارنة بالأشهر العادية. كما زاد الطلب على خدمات المطاعم والإعاشة بنسبة 18٪، ما أسهم في خلق نحو 22 ألف وظيفة مؤقتة.



قطاع النقل والسياحة الداخلية: شهدت فترة العيد زيادة في حركة التنقل الداخلي بنسبة 21٪ مقارنة بمتوسط الأشهر السابقة، مدفوعة بظاهرة العودة إلى الديار (balik kampung) -يشير المصطلح إلى ظاهرة العودة الجماعية إلى مسقط الرأس خلال الأعياد، ولا سيما عيد الفطر- وهي حركة موسمية واسعة تُسهم في تنشيط الطلب المحلي ورفع الإنفاق على النقل والاستهلاك والخدمات، كما ارتفعت معدلات الإشغال الفندقي بنحو 15٪ في المدن الرئيسة، إلى جانب زيادة استهلاك الوقود والخدمات اللوجستية.



المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أسهم موسم رمضان في تحفيز ريادة الأعمال، إذ بلغ عدد المشاركين الجدد في الأسواق نحو 13 ألف مشروع صغير، 64٪ منهم من فئة الشباب والنساء.



الاقتصاد غير الرسمي: توسعت الأنشطة غير الرسمية بنسبة 4,6٪ ليبلغ عدد العاملين فيها نحو 2,9 مليون شخص، ما أدى إلى تعزيز التشغيل وخفض البطالة.

3-4/ الأثر الكلي في الاقتصاد الوطني..

قدّرت دائرة الإحصاءات الماليزية أن موسم رمضان وعيد الفطر لعام 2023 أضاف نحو 1,7 مليار رينغيت ماليزي إلى الناتج المحلي الإجمالي عبر الإنفاق الاستهلاكي المباشر وغير المباشر، بما يعادل 0,1٪ من الناتج المحلي السنوي.

وعليه، يمكن اعتبار موسم رمضان وعيد الفطر في ماليزيا نموذجًا عمليًّا للاقتصاد الموسمي المستدام، الذي يوازن بين القيم الإيمانية والمردود الاقتصادي، ويُسهم في دعم التنمية المحلية المتوازنة ضمن إطارٍ يعكس مبادئ الاقتصاد الإسلامي القائم على التكافل والاستدامة والعدالة التوزيعية.



رابعًا: اقتصاديات مؤسسات التعليم الإسلامية

تُعدّ مؤسسات التعليم الإسلامي إحدى الركائز البنيوية في تنمية الإنسان والمجتمع، إذ تجمع بين العلوم الشرعية والمعارف الحديثة، وتسهم في ترسيخ الهوية الحضارية وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولا يقتصر دورها على البعد الديني، بل يمتد ليشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية، من خلال تنمية رأس المال البشري، وتوليد فرص العمل.

وتتوزع هذه المؤسسات بين الكتاتيب والمدارس والمعاهد والجامعات ومراكز التحفيظ والمنصات الرقمية، بما يشكّل منظومة تعليمية متكاملة تجعل من دراسة «اقتصاديات التعليم الإسلامي» مدخلًا مهمًّا لفهم إسهامه في التنمية المستدامة.



1/ الأبعاد الاقتصادية لمؤسسات التعليم الإسلامية

تُجسّد الأبعاد الاقتصادية لمؤسسات التعليم الإسلامي إطارًا تحليليًّا يبرز دورها التنموي الذي يتجاوز الوظيفة التعليمية والدينية، ليشمل الإسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتضمن ما يلي:



تعبئة الموارد المالية

من خلال الأوقاف والتبرعات والمنح مما يساهم فى تحقيق التمويل المستدام

بناء بنية تحتية تعليمية متطورة

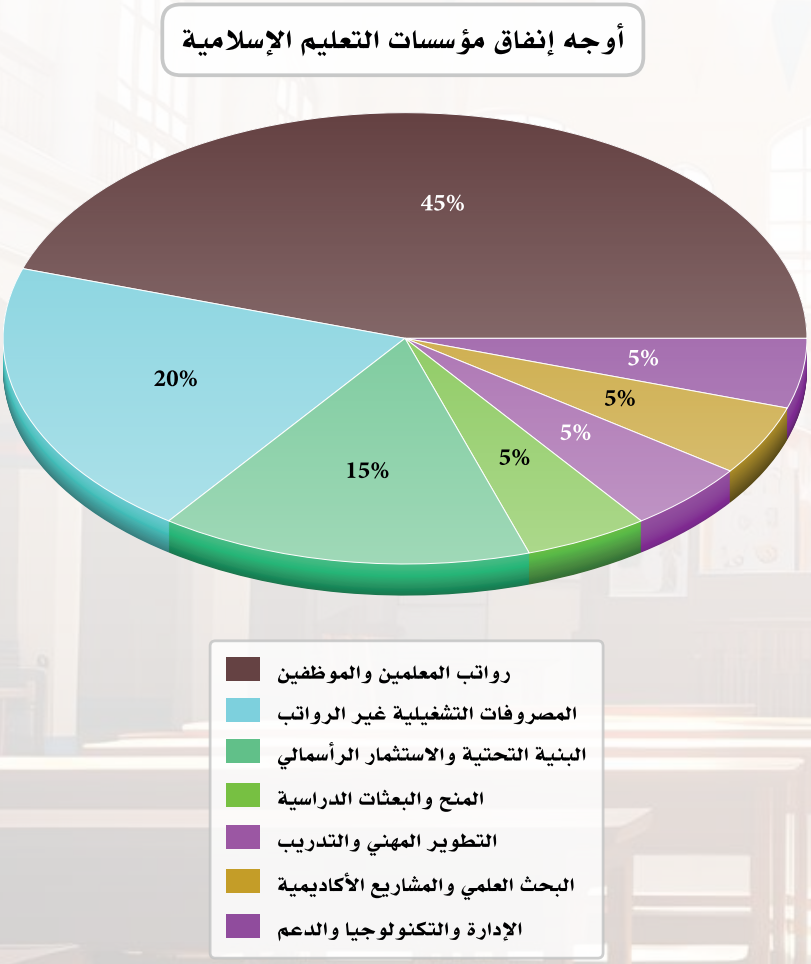
مما يساهم فى توفير فرص العمل والنشاط الاقتصادى

إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية

من خلال توفير فرص التعليم للفئات غير القادرة، وتعزيز التكافل المجتمعي

2/ أوجه إنفاق مؤسسات التعليم الإسلامية

يشير توزيع إنفاق مؤسسات التعليم الإسلامي إلى تخصيص 45٪ لرواتب المعلمين والعاملين، و20٪ للتشغيل والصيانة، و15٪ لتطوير البنية التحتية، و15٪ للمنح الدراسية، وبرامج التدريب، والأنشطة البحثية والإدارية، إضافة إلى 5٪ للاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير. ويعكس هذا النمط من الإنفاق توجهًا نحو تحقيق توازن بين الرسالة الدينية ومتطلبات الجودة والتنمية المعرفية، بما يعزز دور هذه المؤسسات في الابتكار وبناء مجتمع معرفي يجمع بين الأصالة والمعاصرة[1].



(1) http:Islamicmarkets.com/

3/ العائد الاجتماعي للاستثمار في المؤسسات التعليمية الإسلامية

تشير الدراسات الحديثة إلى أن الاستثمار في مؤسسات التعليم الإسلامي لا يقتصر على العوائد الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليولّد عوائد اجتماعية واسعة ومتعددة الأبعاد. فقد أوضحت دراسة في **ماليزيا وإندونيسيا ونيجيريا** أن المدارس الإسلامية أسهمت في تعزيز القيم الأخلاقية المجتمعية من خلال انخفاض معدلات العنف بنسبة 31٪ وتحسن قيم الانضباط والصدق والتسامح[1].



كما بينت نتائج أبحاث اليونسكو أن المعاهد الشرعية في **المغرب وباكستان** ساهمت في تقوية الهوية الثقافية والدينية عبر تقليل الاغتراب الثقافي بنسبة 40٪ لدى طلاب المناطق الحضرية[2].

وتبرز أهمية التعليم الإسلامي أيضًا في تمكين الفئات الضعيفة، إذ أظهرت دراسة في **بنغلاديش والسودان** أن التعليم الديني للفتيات رفع معدلات إتمام التعليم الثانوي بنسبة 60٪[3].



أما في مجال التماسك الاجتماعي، فقد أظهرت مبادرات التعليم المجتمعي الممول بالوقف في **مصر وتركيا وماليزيا** تحسنًا في مؤشرات التماسك الاجتماعي بلغ 17٪ بين الفئات المختلفة[4].

---

(1) Ramzy & Hussien, 2021.
(2) UNESCO, 2021.
(3) Islamic Relief, 2020.
(4) IIIT, 2019.

وعلى صعيد مكافحة التطرف، أوضحت دراسة لمدارس تحفيظ القرآن والمدارس النظامية في **نيجيريا وكينيا** أن التعليم الديني الصحيح قلل من الانجذاب للأفكار المتطرفة بنسبة 43٪[1].

وفي جانب الصحة النفسية، وجدت دراسة في **الأردن ودول الخليج** أن التعليم الإسلامي المبكر ساهم في خفض معدلات الاكتئاب بنسبة 19٪ وتحسين مؤشرات الثقة بالنفس[2].

كما يبرز دور الجامعات الإسلامية في تحفيز المشاركة المجتمعية، حيث بينت دراسة في **إندونيسيا وماليزيا والسعودية** أن 64٪ من خريجي هذه الجامعات يشاركون في العمل التطوعي مقارنة بـ 42٪ فقط من خريجي الجامعات العامة[3].

التعليم الإسلامي في نيجيريا وكينيا

أسهم في خفض معدلات الإنجذاب للأفكار المتطرفة بنسبة **43%**

التعليم الإسلامي في الأردن ودول الخليج

أسهم في خفض معدلات الاكتئاب بنسبة **19%** وتحسين مؤشرات الثقة بالنفس

التعليم الإسلامي في إندونيسيا وماليزيا والسعودية

أسهم في رفع نسبة المشاركين في التطوع من خريجي هذه الجامعات ليصلوا إلى **64%** من الخريجين

وعليه، يظهر أن التعليم الإسلامي يوفر عائدًا اجتماعيًّا مركبًا يعزز القيم الأخلاقية، يقوي الهوية الثقافية، يمكّن الفئات المهمشة، ويعزز التماسك والاستقرار المجتمعي بما يدعم التنمية المستدامة.

(1) Brookings, 2020.
(2) Al Zaytoonah Univ., 2021.
(3) Sonita et al., 2023.

4/ عدد مؤسسات التعليم الإسلامية عام 2024

يعكس التوزيع القُطري لمؤسسات التعليم الإسلامي قاعدة عرض واسعة ومتباينة الحجم.

	**باكستان..** ما يقارب 43,600 مدرسة دينية، تشكّل عماد منظومة التعليم الشرعي التقليدي في البلاد[1].
	**إندونيسيا..** نحو 42,000 مدرسة إسلامية في جزيرة جاوة فقط[2].
	**مصر..** نموذج مركزي تقوده مؤسسة الأزهر عبر نحو 10,000 معهد أزهري إلى جانب جامعة الأزهر وفروعها[3].
	**تركيا..** كتلة تعليمية متخصصة تضم نحو 4,300 مدرسة إمام وخطيب، إضافة إلى جامعات وقفية ذات طابع ديني[4].

اقتصاديًّا، يوفّر هذا الاتساع مسارين للعائد:

- **الأول تراكم رأسمال بشري** أساسي عبر الكتلة المدرسية الضخمة في الدول كثيفة السكان.
- **الثاني تعميق رأس المال المتخصص** من خلال الجامعات والمعاهد العليا التي تغذي القطاعات الدينية والمالية والقانونية[5].

(1) https://pie.gov.pk/
(2) https://databoks.katadata.co.id/
(3) https://mtrl.azhar.gov.eg/
(4) https://www.ilkeanaliz.net/
(5) UNESCO (2023) “Religious Education in Muslim Societies”.

5/ مؤسسات التعليم الاسلامية في ماليزيا عام 2024

يقدَّر عدد سكان ماليزيا في عام 2024 بنحو 34,2 مليون نسمة، يشكّل المسلمون منهم حوالي 65٪. يضم النظام التعليمي العام أكثر من 5,2 ملايين طالب في المرحلتين الابتدائية والثانوية، فيما **لا يتجاوز عدد الملتحقين بالمدارس الإسلامية المختلفة 182 ألف طالب** أي نحو 3,5٪ من مجموع الطلاب وفق إحصاءات وزارة التعليم وتقارير OIC-SESRIC (2022). أما التعليم الجامعي فيستوعب ما يزيد على 1,1 مليون طالب، بينهم **قرابة 300 ألف في الجامعات الإسلامية**، بما يعادل نحو 3,3٪ من إجمالي طلاب التعليم العالي.

1-5/ المشهد المؤسسي للتعليم الديني الإسلامي في ماليزيا



اقتصاديًّا، يوفّر هذا الاتساع قناة مزدوجة للعائد، حيث يتمثل في توسّع قاعدة رأس المال البشري الديني عبر المدارس والتحفيظ، وتعميق رأس المال المتخصص عبر الجامعات، مع مواءمة مباشرة لاحتياجات قطاعات الشريعة والتمويل الإسلامي.

2-5/ مصادر تمويل مؤسسات التعليم الإسلامي في ماليزيا

تستند منظومة التعليم الإسلامي في ماليزيا إلى مزيج متنوع من مصادر التمويل:

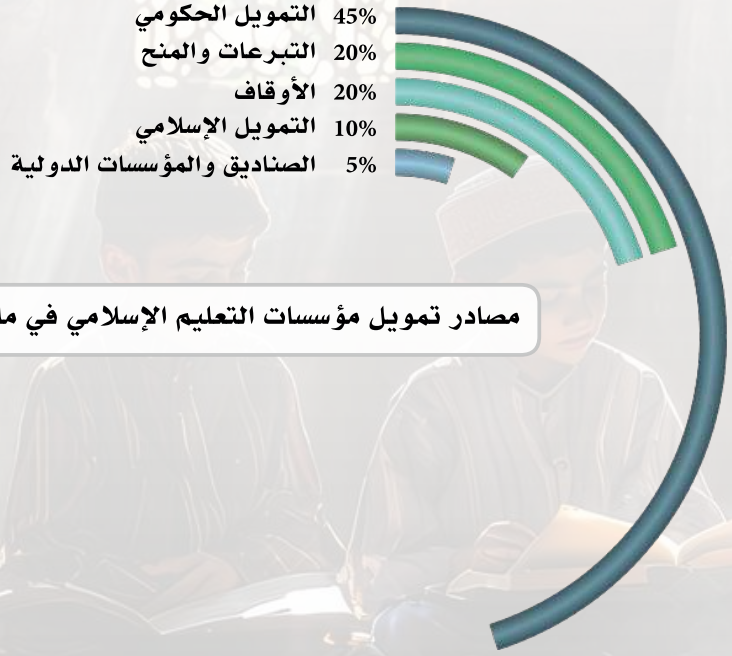
التمويل الحكومي
يشكّل ما بين 40–45% من إجمالي تمويل المدارس الدينية الحكومية.

الأوقاف
يغطي نحو 15–20% من ميزانيات المدارس الدينية غير الحكومية وبعض الجامعات.

التمويل الإسلامي
يسهم بحوالي 10% عبر أدوات مثل الصكوك وصناديق الزكاة.

التبرعات والمنح
تمثل قرابة 20% من إجمالي التمويل وتوجه في الغالب إلى المدارس الخاصة وغير المرخصة.

الصناديق والمؤسسات الدولية
مثل بنك التنمية الإسلامي، تساهم بنسبة تقارب 5% من التمويل الكلي.



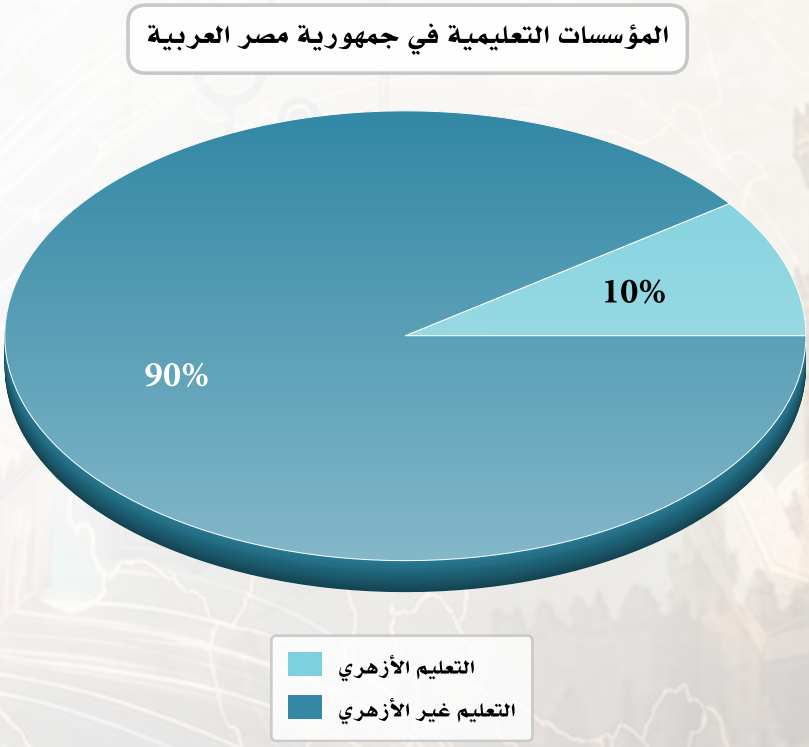
مصادر تمويل مؤسسات التعليم الإسلامي في ماليزيا



6/ الأزهر الشريف كنموذج للمؤسسات التعليمية الإسلامية العالمية: الأبعاد الاقتصادية والتنموية[1]

تشكل مؤسسة الأزهر الشريف نموذجًا تعليميًّا فريدًا بحكم تأسيسها عام 970م واستمراريتها لأكثر من ألف عام، ما يمنحها مكانة معرفية ومؤسسية بارزة بين أقدم الجامعات في العالم.

من منظور اقتصادي، يمثل الأزهر ما نسبته 10٪ من إجمالي النظام التعليمي المصري في المستويين قبل الجامعي والجامعي، وهو ما يعكس طاقته الاستيعابية الضخمة ودوره المحوري في تكوين رأس المال البشري. هذا الامتداد يسهم في توفير تدفقات مستمرة من الكفاءات الشرعية والعلمية واللغوية، كما يعزز أسواق العمل المتصلة بالاقتصاد الإسلامي، والقطاعات الثقافية، والمهن الطبية والهندسية.

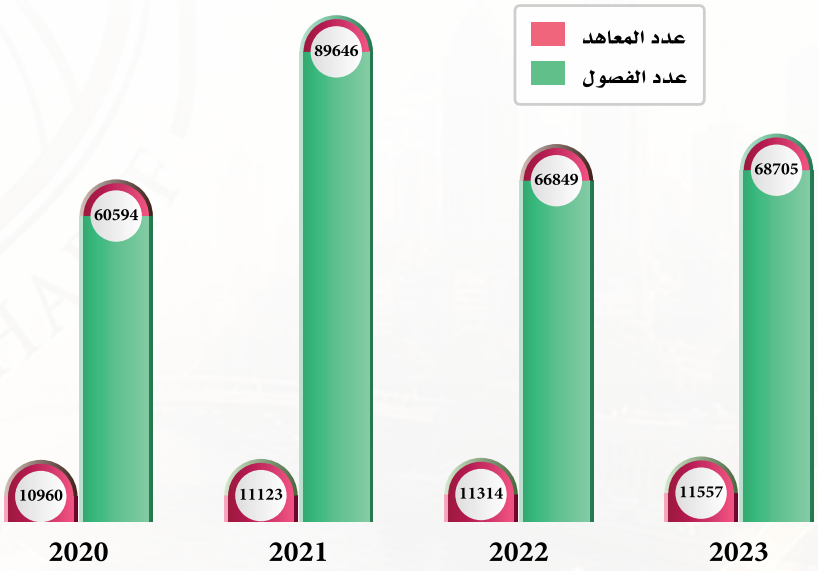


(1) https://www.capmas.gov.eg/

6-1/ المعاهد الأزهرية والتعليم الأساسي عام 2024

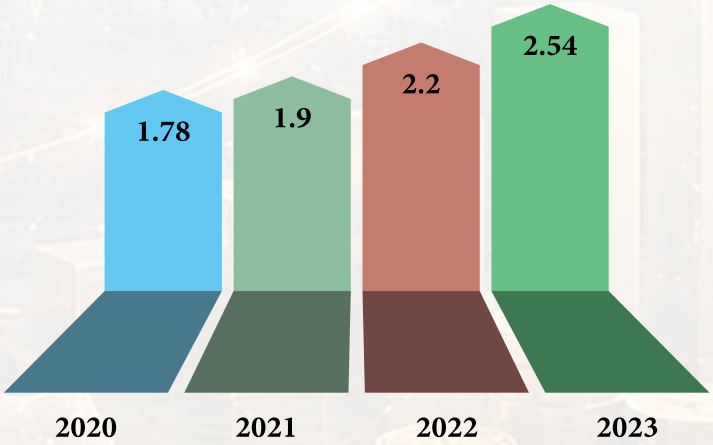
تشير بيانات عام 2023 إلى اتساع البنية المؤسسية للتعليم الأزهري في مصر، حيث بلغ عدد المعاهد الأزهرية 11,557 معهدًا تستوعب نحو 68,705 فصول دراسية.

عدد معاهد وفصول التعليم الأزهري في جمهورية مصر العربية



وبلغ عدد التلاميذ المقيدين في مختلف المراحل ما قبل الجامعي نحو 2,5 مليون تلميذ، يشرف عليهم أكثر من 140 ألف معلم.

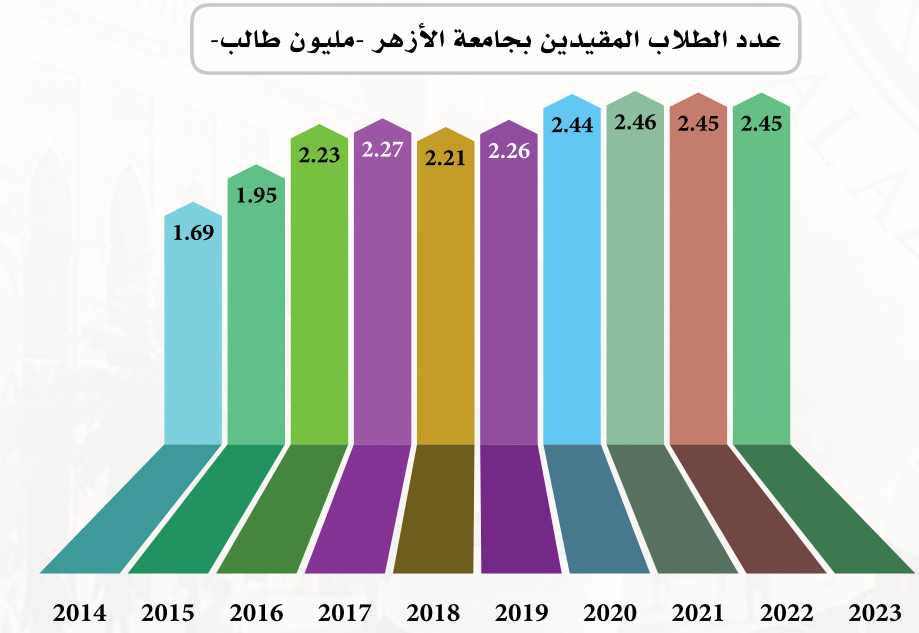
عدد التلاميذ بالتعليم الأزهري في جمهورية مصر العربية -مليون طالب-



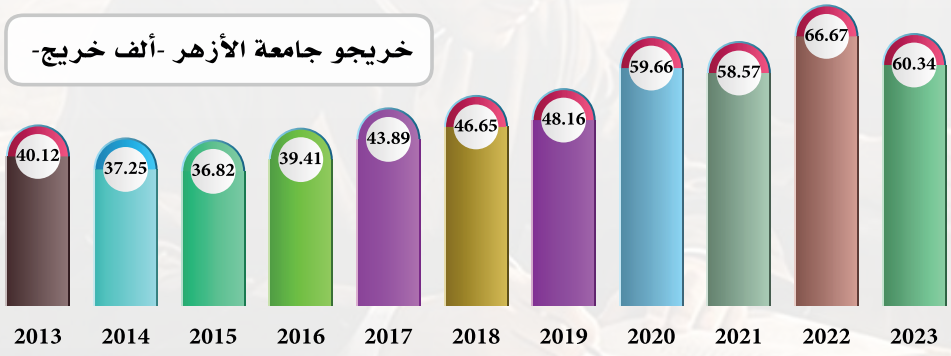
هـذه المـؤشرات تعكـس أن التعليـم الأزهـري يشـكل كتلـة تعليميـة موازيـة ومتكاملـة مـع التعليم العام، بانتشار جغرافي واسع وقدرة استيعابية كبيرة، مع استثمار بشري ملحوظ في الكوادر التدريسية..

2-6/ جامعة الأزهر والتعليم العالي عام 2024

بلغ عدد الطلاب المقيدين في الجامعة عام 2023 نحو 2,45 مليون طالب، ما يجعلها من أكبر الجامعات الإسلامية على مستوى العالم من حيث الطاقة الاستيعابية.



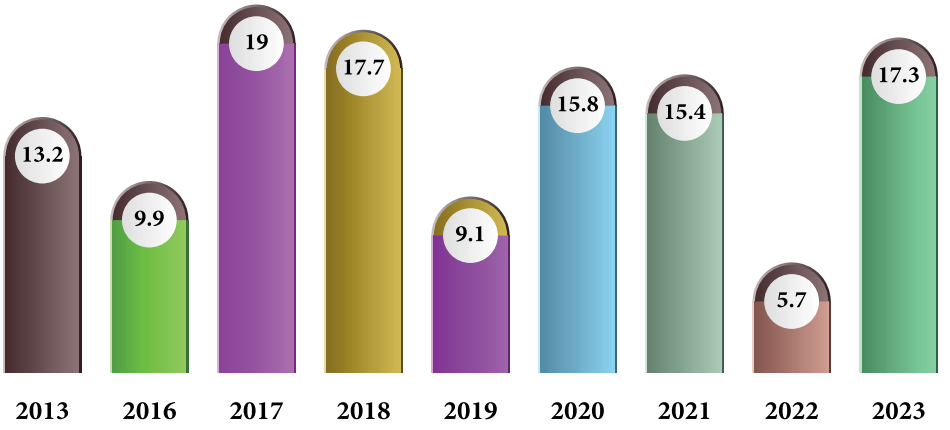
خـلال الفـترة 2023/2010 تخـرج مـن الجامعـة مـا يقـارب 538 ألـف خريـج، أي بمعـدل متوسـط يقارب 41 ألف خريج سنويًّا.



درس في برامج الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) أكثر من 123 ألف باحث، وهو ما يعكس دور الجامعة في إنتاج المعرفة والبحث العلمي إلى جانب التعليم الأساسي.

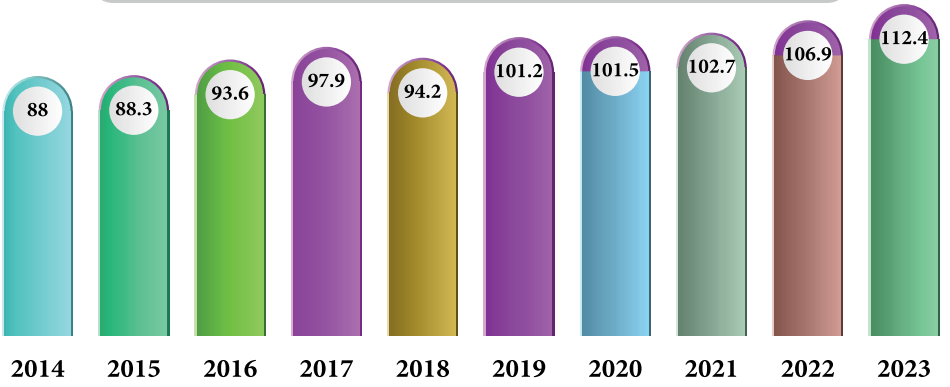


عدد المسجلين بالدراسات العليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) بجامعة الأزهر -ألف باحث-



يضم الكادر الأكاديمي نحو 112,414 عضو هيئة تدريس ومعاونيهم في عام 2023، وهو رقم استثنائي يعكس الحجم المؤسسي الكبير وانتشار الفروع.

عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الأزهر -ألف عامل-



3-6/ الطلاب والباحثون الوافدون بالأزهر الشريف عام 2024

يُعد الأزهر الشريف من أبرز المؤسسات التعليمية الإسلامية ذات الحضور العالمي، إذ بلغ عدد الطلاب والباحثين الوافدين الدارسين في مختلف قطاعات الأزهر خلال عام 2024 نحو 75,677 طالبًا وطالبة، ينتمون إلى أكثر من 100 دولة، وهو ما يعكس المكانة الدولية للأزهر والثقة المتزايدة في رسالته التعليمية القائمة على التوفيق بين الأصالة العلمية ومتطلبات العصر.





وفي إطار دعمه المؤسسي للطلاب الوافدين، قدّم الأزهر الشريف خلال العام ذاته منحًا دراسية استفاد منها 9,835 طالبًا وطالبة، شملت تغطية النفقات الدراسية والمعيشية، إلى جانب توفير خدمات أكاديمية واجتماعية مساندة، بما يسهم في تهيئة بيئة تعليمية مستقرة ومحفّزة تساعد الطلاب على تحقيق طموحاتهم العلمية وتعزيز أبعاد التفاعل الثقافي والحضاري.

كما يشرف الأزهر على نحو 30 مركزًا ومعهدًا تعليميًّا مخصصًا للطلاب الوافدين، تُقدَّم من خلالها برامج أكاديمية وتأهيلية متنوعة، فضلًا عن خدمات إرشادية واجتماعية، تهدف إلى تسهيل اندماج الطلاب في البيئة الجامعية والمجتمع المصري، وتعزيز دور الأزهر كمحور رئيس في الدبلوماسية التعليمية والثقافية على المستوى الدولي.

اقتصاديًّا، تكشف هذه الأرقام أن جامعة الأزهر تمثل كتلة ضخمة في سوق التعليم العالي، وتنتج تدفقات بشرية مؤهلة بمعدلات سنوية مرتفعة، كما أن حجم أعضاء هيئة التدريس يشير إلى استثمارات كبيرة في رأس المال البشري الأكاديمي، بما يعزز موقعها كمؤسسة تعليمية ذات أثر مباشر على سوق العمل والاقتصاد المعرفي.



كما يُظهر توزيع الإنفاق في مؤسسات الأزهر أن الأجور والمرتبات تستحوذ على النصيب الأكبر بنحو 70٪ من إجمالي الموازنة، وهو ما يعكس الطبيعة كثيفة العمالة للقطاع التعليمي واعتماده الأساسي على الكوادر البشرية. يلي ذلك بند البنية التحتية (المباني والتجهيزات) بنسبة تقارب 15٪، ما يشير إلى استمرار الحاجة للاستثمار في تحديث وصيانة المنشآت التعليمية. أما الكتب والمواد التعليمية فتشكل نحو 10٪ من الإنفاق، بينما يذهب ما يقارب 5٪ فقط إلى التدريب والتطوير وإعداد المعلمين، وهو ما يعكس محدودية الموارد المخصصة لبناء القدرات البشرية مقارنة بالبنود الأخرى.

اقتصاديًّا، يكشف هذا التوزيع عن هيكل إنفاق يميل إلى الاستهلاك الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، بما يستدعي إعادة موازنة لتعزيز مخصصات التطوير المهني والبنية التحتية بما يحقق كفاءة أعلى وجودة مستدامة في العملية التعليمية.





القسم الخامس:

الاقتصاد الكلي للدول الإسلامية، والبنية المؤسسية للاقتصاد الإسلامي

أولًا: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي وأنماط النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

ثانيًا: منظمات وهيئات البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية العالمية



أولًا:
تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي وأنماط النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

«تُعدّ منظمة التعاون الإسلامي منظمة دولية تمثل الإطار المؤسسي الجامع للدول الإسلامية، وتضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة، وقد كانت تُعرف سابقًا باسم «منظمة المؤتمر الإسلامي»، وتمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وتسعى إلى حماية مصالحه والدفاع عنها على الساحتين الإقليمية والدولية، من خلال دعم السلم الدولي وتعزيز التفاهم والتقارب بين الشعوب.

وتُعتبر المنظمة ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، وتحظى بعلاقات تشاور وتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، وتضطلع بدور محوري في الدفاع عن القضايا الحيوية للعالم الإسلامي، بما في ذلك تسوية النزاعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها، كما تعمل على تعزيز الصورة الحقيقية للإسلام».

1/ الدول الأعضاء

بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة عام 2024م سبعًا وخمسين دولة عضوًا بأربع قارات[1]:



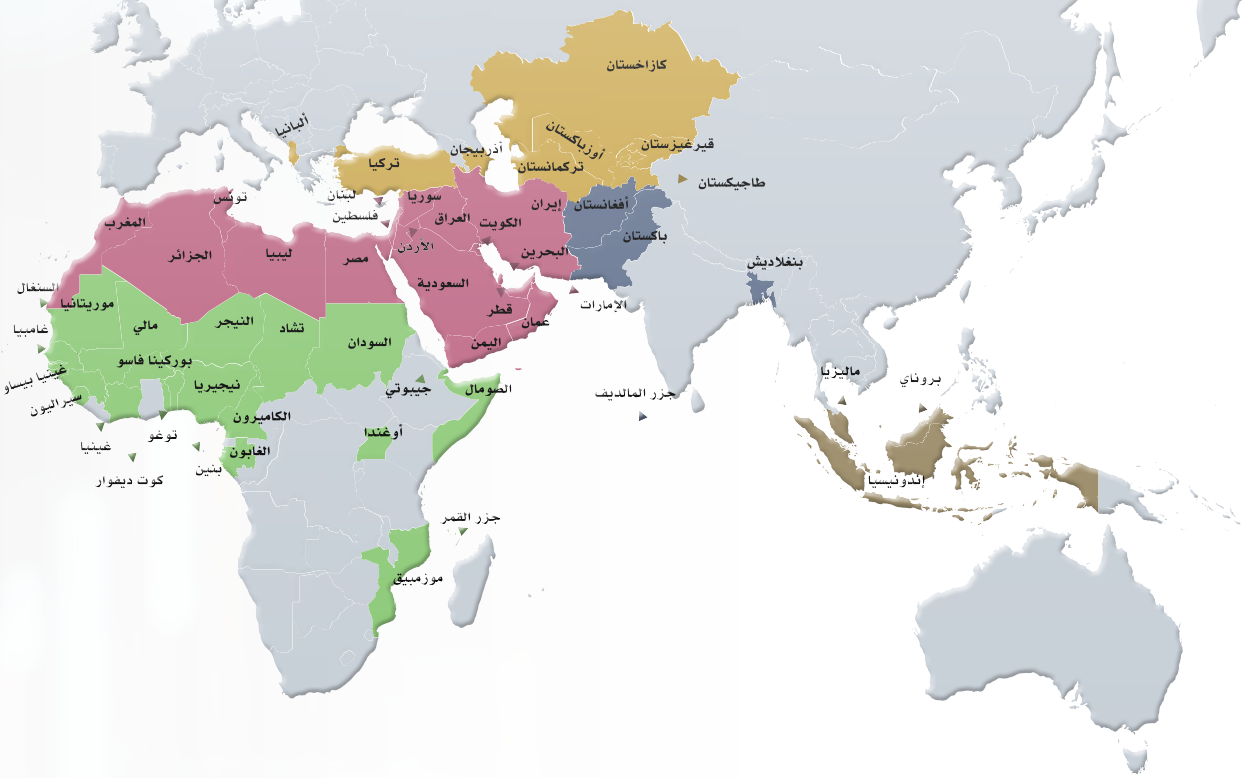
(1) https://www.oic-oci.org/


غيانا
سورينام
عام التأسيس 1969
فترة السبعينيات
فترة الثمانينيات
فترة التسعينيات
القرن الحادي والعشرين
2000 km

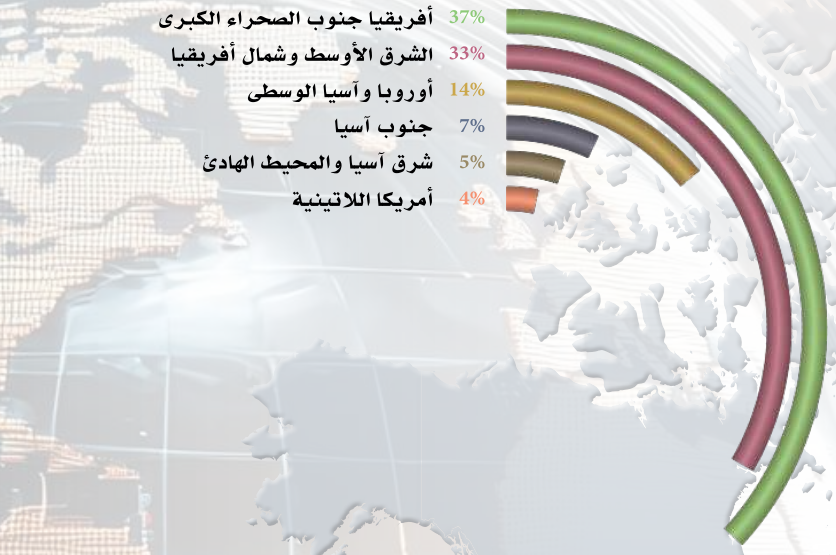
2/ تصنيف دول المنظمة بناء على الموقع الجغرافي

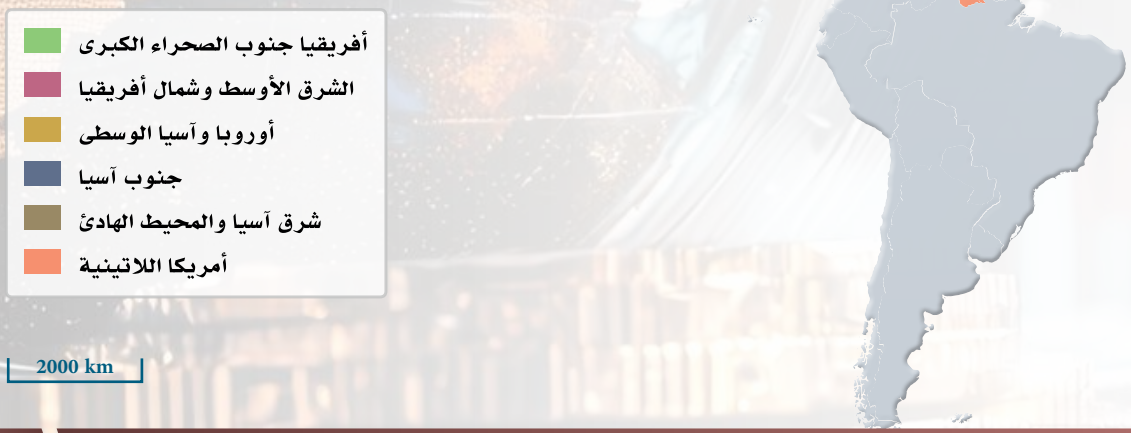
تتوزع الدول السبع والخمسون الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمن كتلة جغرافية واسعة تمتد عبر القارتين الأفريقية والآسيوية، مع حضور مكمّل في جنوب شرق آسيا والبلقان. ويمنح هذا الانتشار المتصل والمتنوع المنظمة موقعًا استراتيجيًّا مهمًّا على طرق التجارة الدولية والممرات البحرية الحيوية، إضافة إلى امتلاكها موارد طبيعية واستثمارات جغرافية مؤثرة. ومع ذلك، لا تتعامل المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، مع هذا الامتداد كوحدة جغرافية موحّدة، بل تُدرج دول المنظمة ضمن أقاليم منفصلة وفق منهجياتها الخاصة في التقسيم الجغرافي والاقتصادي، مما يعكس اختلافًا في التصورات التحليلية بين المنظمة والجهات الدولية.

تصنيف دول منظمة التعاون الإسلامي بناء على الموقع الجغرافي 2024



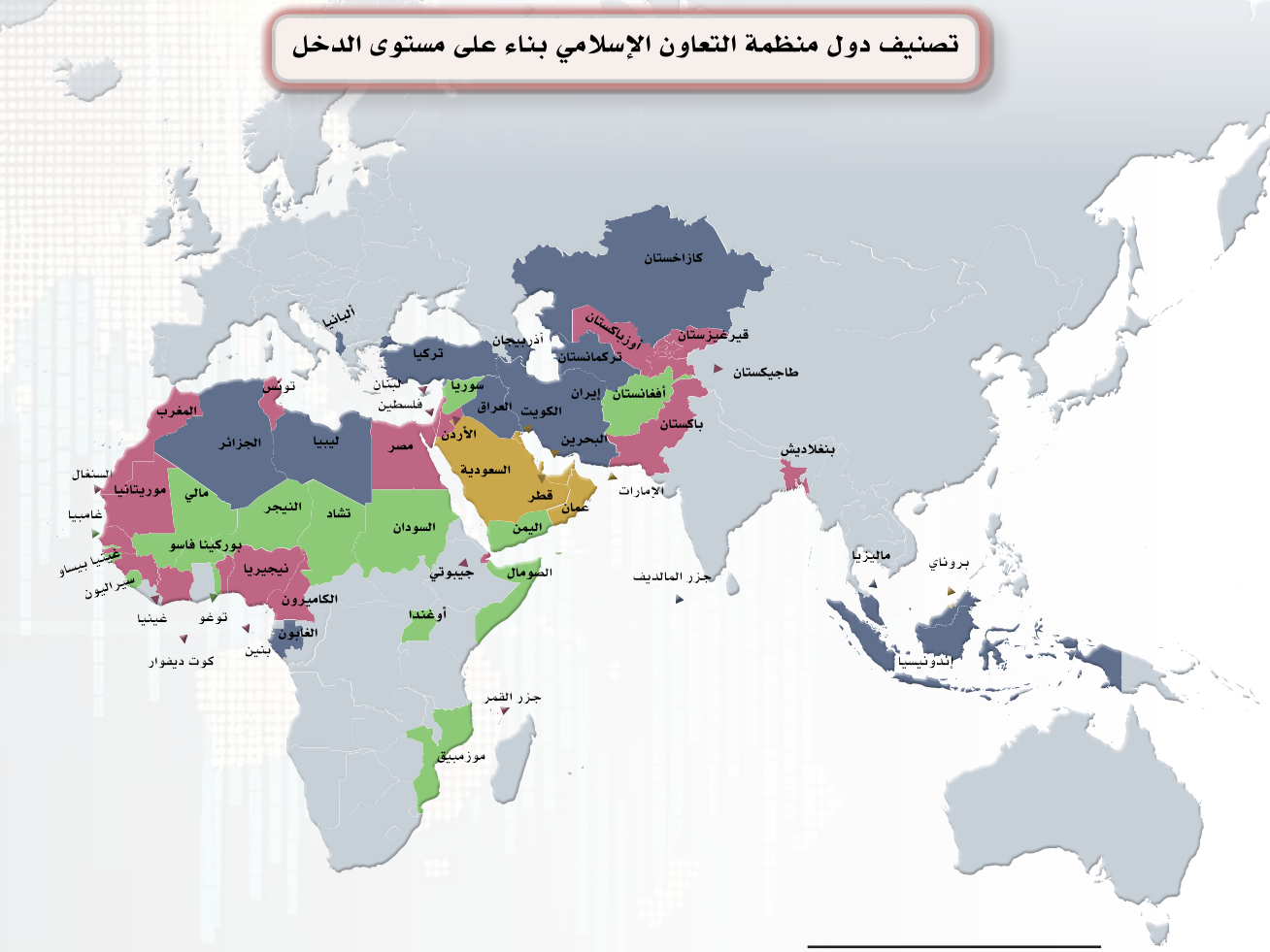
الهيكل الجغرافي النسبي لدول منظمة التعاون الإسلامي حسب الأقاليم 2024





3/ تصنيف دول المنظمة بناء على مستوى الدخل[1]

يشير تصنيف دول منظمة التعاون الإسلامي وفق مستويات الدخل إلى هيكل اقتصادي يغلب عليه الطابع التنموي، حيث لا تتجاوز الدول المصنّفة ضمن فئة الدخل المرتفع ثماني دول تمثل نحو 14٪ من إجمالي الأعضاء. وفي المقابل، تنتمي 14 دولة إلى شريحة الدخل المتوسط الأعلى بما يعادل 24٪ من دول المنظمة. كما تقع 20 دولة ضمن فئة الدخل المتوسط والدخل المنخفض-المتوسط بنسبة تقارب 36٪، في حين تُدرج 15 دولة في فئة الدخل المنخفض أي ما نسبته 26٪.



(1) https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/

نسبة دول المنظمة داخل مجموعات الاقتصادات العالمية بناء على مستوى الدخل عام 2025م

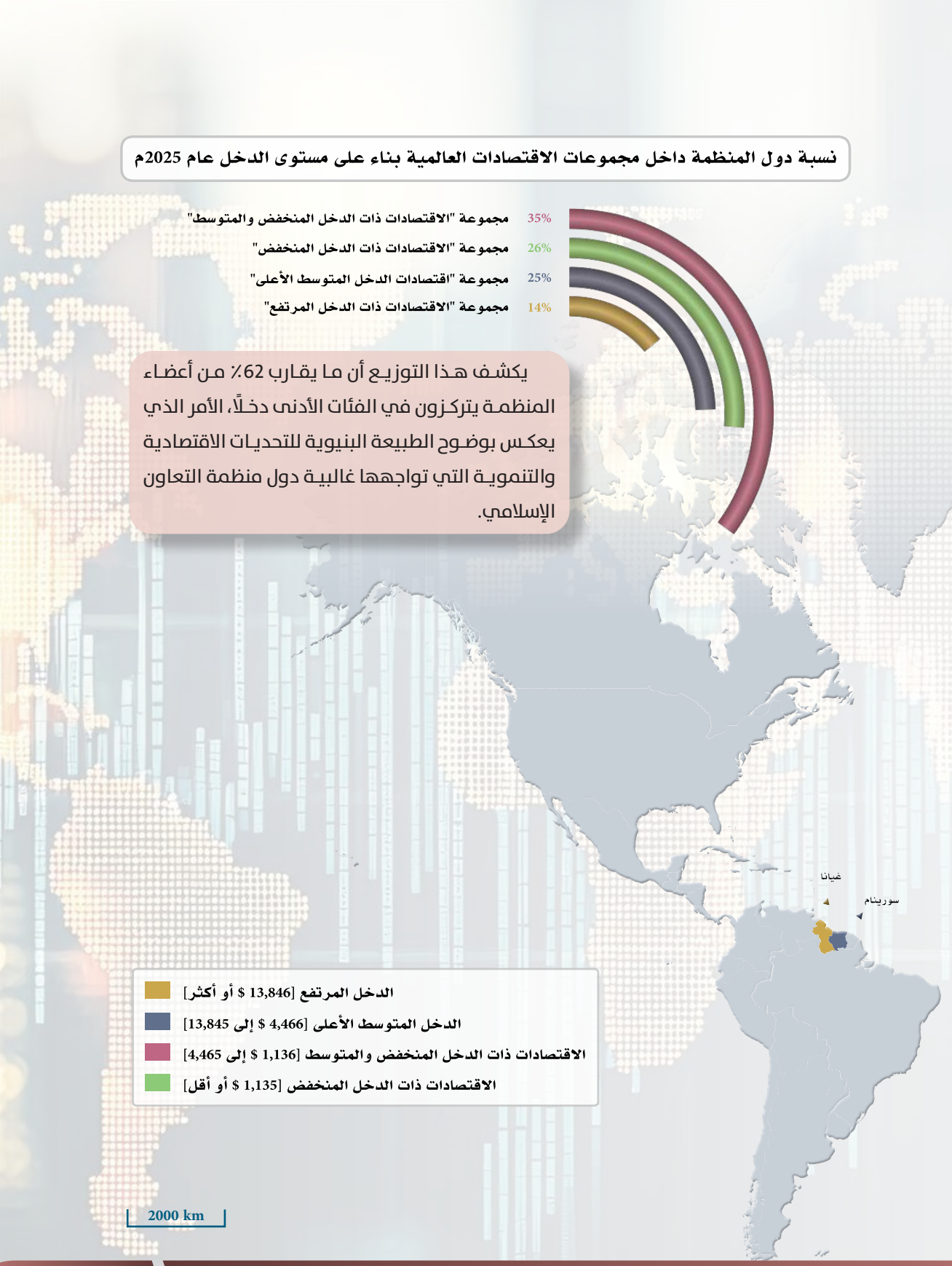
35% مجموعة "الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط"

26% مجموعة "الاقتصادات ذات الدخل المنخفض"

25% مجموعة "اقتصادات الدخل المتوسط الأعلى"

14% مجموعة "الاقتصادات ذات الدخل المرتفع"

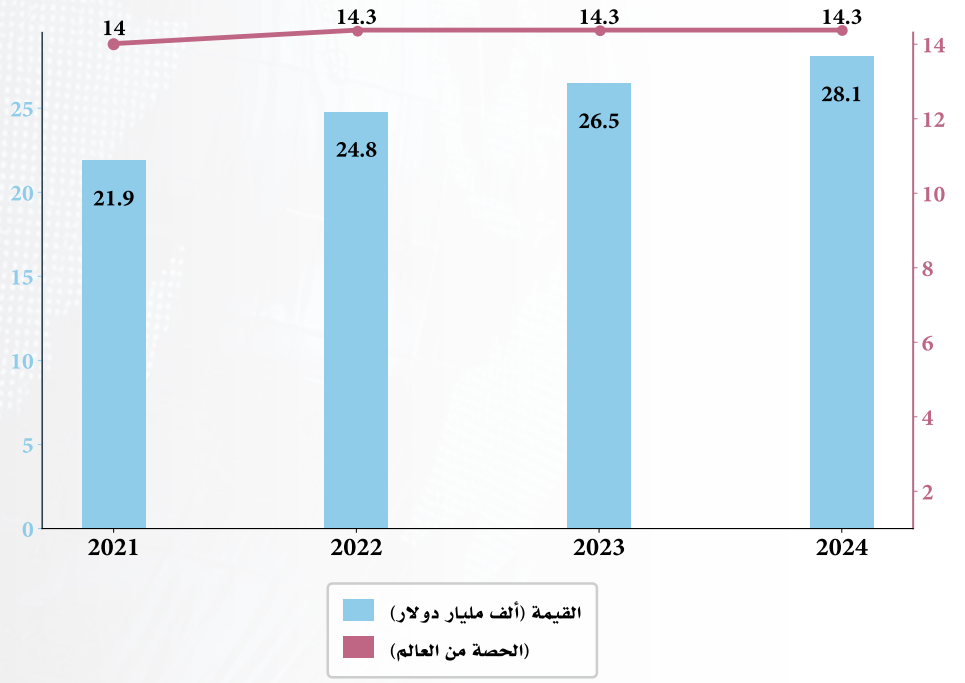
يكشف هذا التوزيع أن ما يقارب 62٪ من أعضاء المنظمة يتركزون في الفئات الأدنى دخلاً، الأمر الذي يعكس بوضوح الطبيعة البنيوية للتحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي.



4/ حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2024

يعكس المسار التصاعدي للناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (2024/2021) قدرة اقتصادات المنظمة على تحقيق نمو مستمر، إذ ارتفع الناتج من 7,6 تريليون دولار في 2021 إلى 9,17 تريليون دولار في 2024، مدفوعًا بتوسع نسبي في الأنشطة الإنتاجية والخدمية. ورغم هذا النمو الكمي، فإن الحصة من الناتج العالمي ظلّت شبه مستقرة، حيث تحسّنت من 7,8٪ في 2021 إلى 8,6٪ في 2022، قبل أن تعود وتنخفض وتستقر عند 8,3٪ في عامي 2023 و2024. ويُظهر هذا الاتجاه أن الزيادة في الناتج لم تكن كافية لتعزيز الوزن النسبي للمنظمة داخل الاقتصاد العالمي، ما يعكس فجوة في وتيرة النمو مقارنة بالاقتصادات العالمية الأسرع توسعًا، ويؤكد الحاجة إلى تحفيز محركات النمو الإنتاجي ورفع كفاءة الهيكل الاقتصادي لتعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء[1].

مجموع الناتج المحلي الإجمالي وحصص بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العالم عام 2024 [بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية]

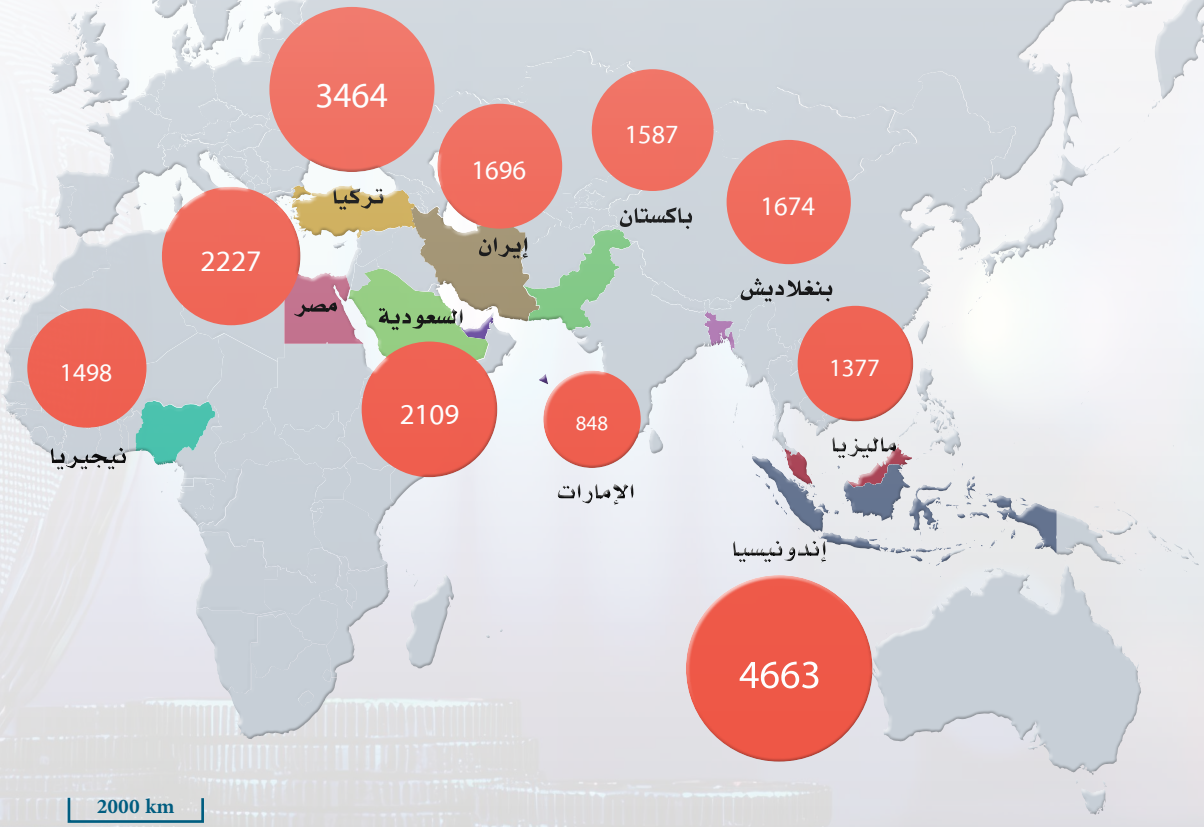


(1) تم الاعتماد في تحليل تطوّر الناتج المحلي الإجمالي وأنماط النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، الواردة بهذا القسم، على: تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي [2025]، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية [SESRIC] & https://databank.worldbank.org/



تبيّن بيانات عام 2024 أن الناتج المحلي الإجمالي -حسب تعادل القوة الشرائية- داخل منظمة التعاون الإسلامي يتركز في عدد محدود من الاقتصادات الكبرى، إذ تتصدر **إندونيسيا وتركيا ومصر والسعودية** القائمة بإجمالي ناتج يتجاوز 2 تريليون دولار لكل منها، ما يعكس اتساع قواعدها الإنتاجية وثقلها الاقتصادي داخل المنظمة. وتليها **إيران وبنغلاديش وباكستان** بنواتج تتراوح بين 2 و1,5 تريليون دولار، مدفوعة بتنوع القطاعات الصناعية والخدمية. أما **نيجيريا وماليزيا والإمارات** فتشكل شريحة من الاقتصادات المتوسطة بنواتج بين 1,5 و0,85 تريليون دولار.

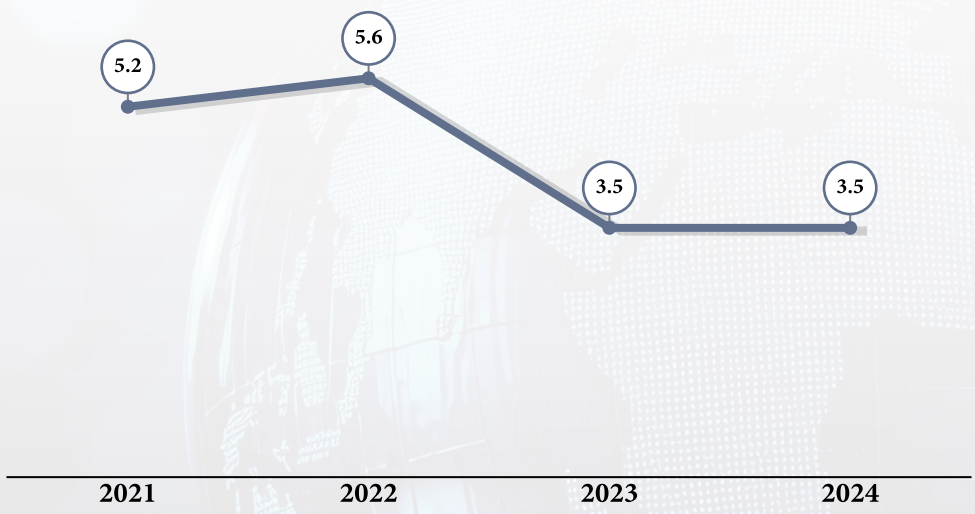
أكبر 10 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2024
[بالمليار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية]



1-4/ نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تشير بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى تباطؤ تدريجي في وتيرة التوسع الاقتصادي خلال الفترة 2024/2021. فبعد تسجيل معدل نمو قوي بلغ 5,2٪ في عام 2021، ارتفع الأداء إلى 5,6٪ في 2022 مدعومًا بانتعاش ما بعد الجائحة، وزيادة الطلب العالمي، وتحسن أسعار السلع الأساسية. إلا أن هذا الزخم لم يستمر، إذ تراجع النمو إلى 3,5٪ في عام 2023، واستقر عند المستوى ذاته في 2024، ما يعكس تأثير الظروف الخارجية الأقل مواتاة، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وارتفاع تكاليف الاقتراض، إضافة إلى الضغوط الهيكلية داخل اقتصادات المنظمة مثل محدودية الإنتاجية وضعف التنويع الاقتصادي.

نمو الناتج المحلي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%)

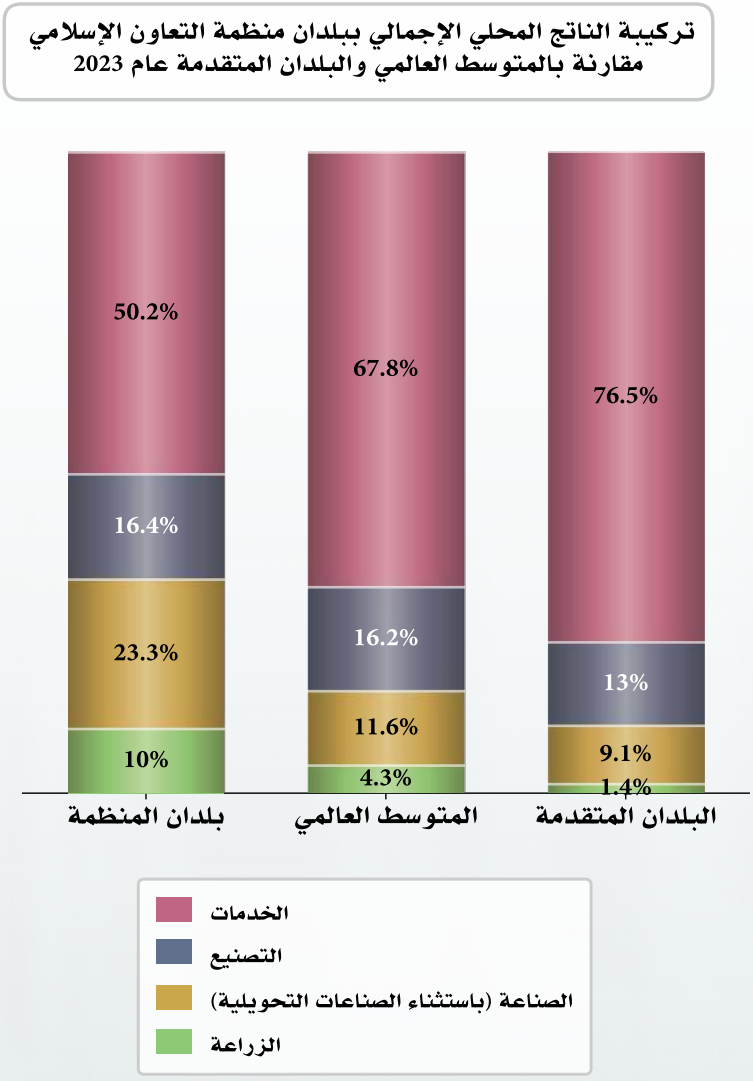


ويكشف هذا المسار أن اقتصادات الدول الأعضاء باتت أكثر تأثرًا بالتقلبات العالمية وأقل قدرة على الحفاظ على مستويات النمو المرتفعة.

4-2/ تركيبة الناتج المحلي الإجمالي ببلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2023

تعكس بنية اقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024/2023 نمطًا هيكليًّا يقترب من اقتصادات البلدان النامية عمومًا، مع استمرار الاعتماد النسبي على القطاعات غير التحويلية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

ففي بلدان المنظمة، يُسهم قطاع الخدمات بنسبة 50,2٪ فقط من الناتج المحلي، وهي



نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 67,8٪، ومن الاقتصادات المتقدمة التي يصل فيها القطاع الخدمي إلى 76,5٪. ويشير ذلك إلى محدودية تطور القطاعات الخدمية عالية القيمة مثل التكنولوجيا، والمالية، والخدمات المهنية.

أما قطاع التصنيع فيبلغ 16,4٪ من الناتج، وهو قريب من المتوسط العالمي 16,2٪ وأعلى من نسبة الاقتصادات المتقدمة البالغة 13٪، ما يعكس استمرار اعتماد العديد من دول المنظمة على الصناعات التقليدية مع غياب واسع للصناعات عالية التقنية.

وفي المقابل، تُظهر الصناعة غير التحويلية حصة مرتفعة نسبيًّا تبلغ 23,3٪، مقارنة بـ 11,6٪ عالميًّا و9,1٪ في الدول المتقدمة، مما يبرز الاعتماد الكبير على النفط والغاز والمعادن كمكونات أساسية للنشاط الاقتصادي.

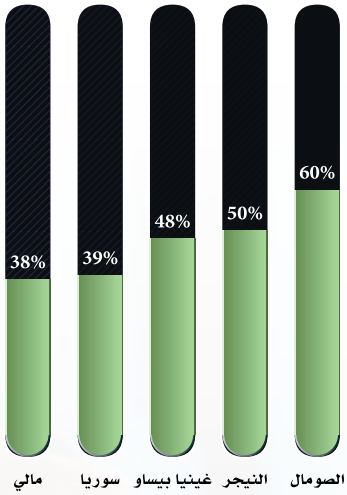
ويظل قطاع الزراعة أعلى مما هو عليه عالميًّا أو في الدول المتقدمة، إذ يشكل 10٪ من الناتج في دول المنظمة، مقارنة بـ 4,3٪ عالميًّا و1,4٪ فقط في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يعكس استمرار الطابع الأولي والإنتاجية المحدودة للقطاع الزراعي في العديد من الدول الأعضاء.

بصورة عامة، تُظهر المقارنة أن اقتصادات دول المنظمة تتسم بهيكل إنتاجي منخفض التنوع، يعتمد بدرجة كبيرة على القطاعات الأولية والاستخراجية، مع ضعف نسبي في الخدمات المتقدمة والتقنيات عالية القيمة، الأمر الذي يستدعي سياسات تعميق التصنيع، وتعزيز سلاسل القيمة، وتطوير القطاع الخدمي لرفع القدرة التنافسية والنمو المستدام.

كما تُظهر بيانات 2023 المتعلقة بأداء دول منظمة التعاون الإسلامي عبر أبرز الأنشطة الاقتصادية تفاوتًا واضحًا في مصادر القوة الاقتصادية بين الدول، بما يعكس اختلاف درجات التطور الهيكلي ومستويات التخصص القطاعي داخل المنظمة.

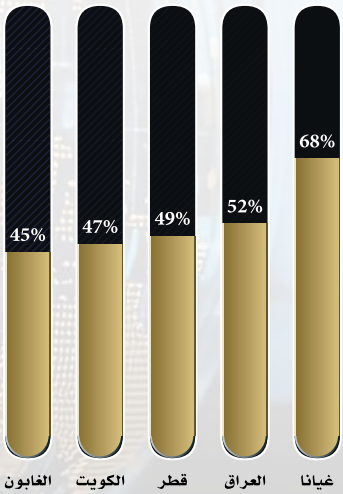
ففي قطاع الزراعة، جاءت دول منخفضة ومتوسطة الدخل في الصدارة؛ إذ حققت **الصومال** أعلى أداء بنحو 60٪، تلتها **النيجر** بـ 50٪، ثم **غينيا-بيساو وسوريا ومالي**، وهو ما يعكس الاعتماد الكبير لهذه الاقتصادات على الأنشطة الزراعية وتوظيفها كمصدر رئيس للدخل وفرص العمل.

بلدان المنظمة الخمسة الأكثر اعتمادا على الزراعة في ناتجها المحلي الإجمالي 2023



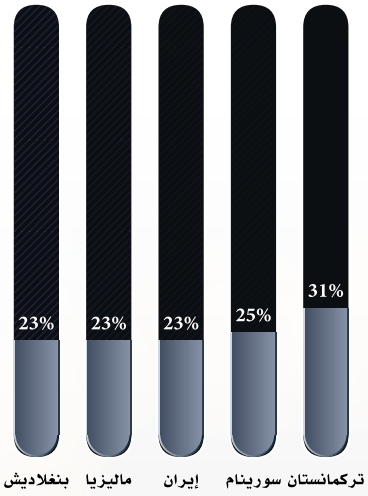
أما قطاع الصناعة (باستثناء الصناعات التحويلية) فقد سجلت **غينيا** أداءً مرتفعًا بنحو 68٪، تلتها **العراق** 52٪ و**قطر والكويت والغابون**.

بلدان المنظمة الخمسة الأكثر اعتمادا على الصناعة (باستثناء الصناعات التحويلية) في ناتجها المحلي الإجمالي 2023



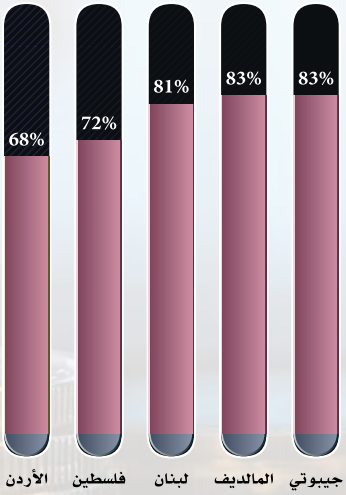
وفي قطاع التصنيع، برزت دول مثل **تركمانستان وسورينام وإيران وماليزيا وبنغلاديش** بأداء يتراوح بين 23٪ و31٪، ما يعكس اعتماد هذه الدول على نشاط التصنيع كمحرك رئيس للنمو.

بلدان المنظمة الخمسة الأكثر اعتمادا على التصنيع في ناتجها المحلي الإجمالي 2023



أما قطاع الخدمات، فجاء في صدارته **جيبوتي والمالديف** بأداء بلغ 83٪ لكل منهما، تلتها **لبنان** (81٪) **وفلسطين** (72٪) **والأردن** (68٪). ويعكس ذلك قدرة هذه الدول على الاعتماد على الأنشطة الخدمية مثل السياحة، والخدمات اللوجستية، والقطاع المالي، رغم تباين أوضاعها الاقتصادية.

بلدان المنظمة الخمسة الأكثر اعتمادا على الخدمات في ناتجها المحلي الإجمالي 2023



وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن دول المنظمة تُظهر هياكل قطاعية غير متجانسة، إذ يعتمد بعضها على الزراعة منخفضة الإنتاجية، فيما يستند آخرون إلى الصناعات التحويلية أو الاستخراجية، بينما يرتكز عدد محدود على قطاع الخدمات. ويؤكد هذا التباين أهمية تصميم سياسات تنموية مخصّصة لكل فئة، لتعزيز التكامل الاقتصادي ورفع مستوى التنويع والإنتاجية داخل المنظمة.

أكثر دول منظمة التعاون الإسلامي اعتمادا على القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي (2023)

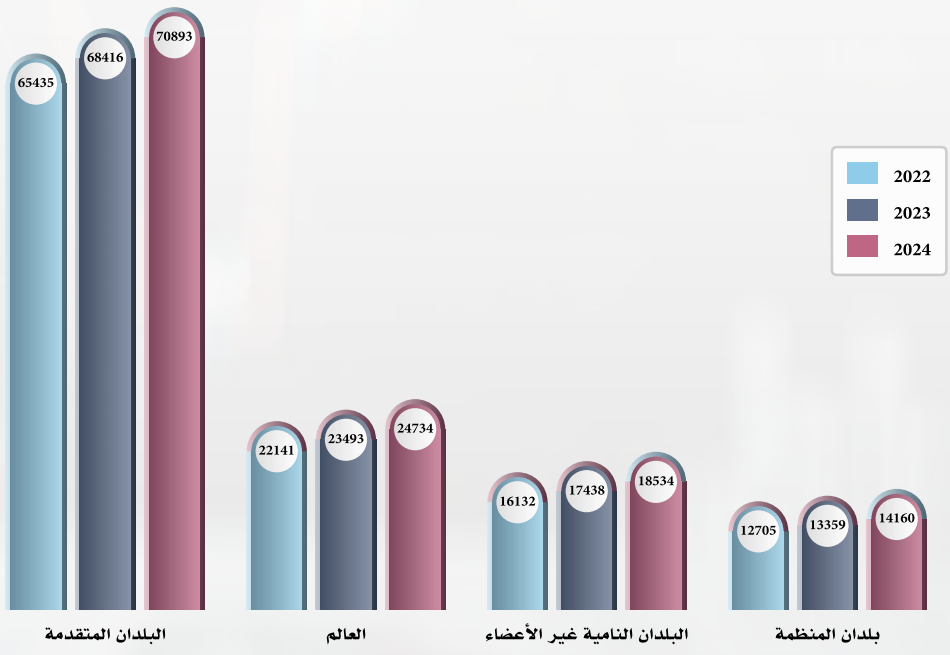



غيانا
68%
سورينام
25%
بلدان المنظمة الأكثر اعتمادا على الزراعة
بلدان المنظمة الأكثر اعتمادا على الصناعة (باستثناء الصناعات التحويلية)
بلدان المنظمة الأكثر اعتمادا على التصنيع
بلدان المنظمة الأكثر اعتمادا على الخدمات
2000 km

4-3/ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024

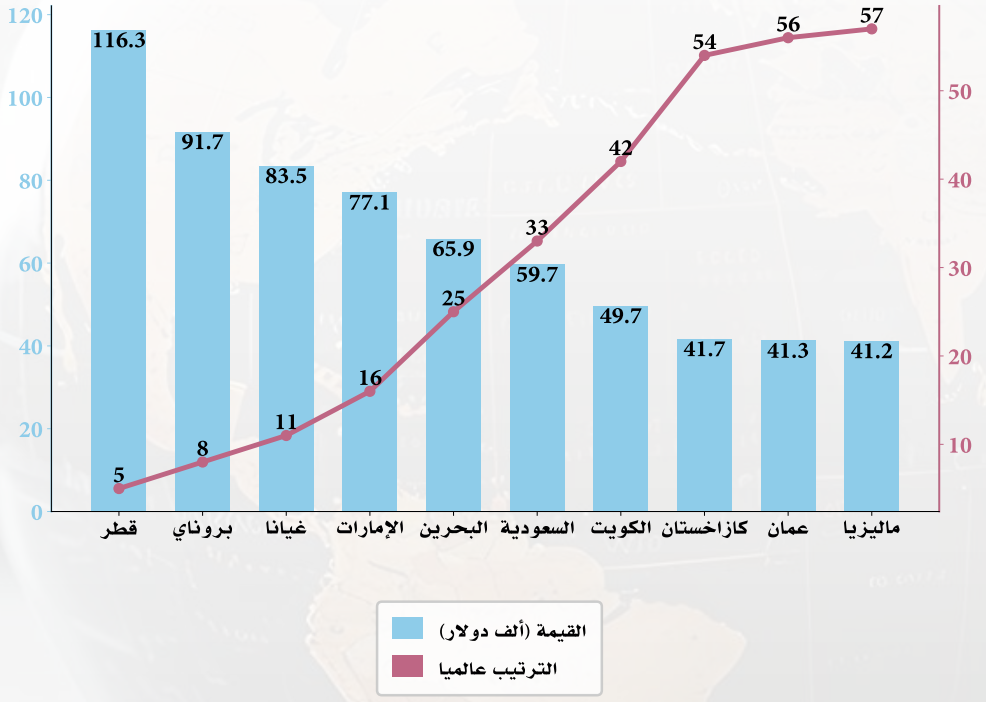
تشير بيانات تعادل القوة الشرائية إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عالميًّا ليصل إلى 24,734 دولارًا في عام 2024، مسجلًا نموًّا سنويًّا قدره 5,3٪ مقارنة بعام 2023. وفي دول منظمة التعاون الإسلامي، بلغ المتوسط 14,160 دولارًا خلال العام نفسه، بعد زيادة سنوية نسبتها 6,0٪، إلا أنه يظل أدنى بكثير من متوسط الدول النامية غير الأعضاء الذي بلغ 18,534 دولارًا بزيادة 6,3٪. كما تؤكد الفجوة الكبيرة بين بلدان المنظمة والدول المتقدمة، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد في الاقتصادات المتقدمة 70,893 دولارًا في 2024، استمرار التفاوت الهيكلي في مستويات الدخل والمعيشة بين مجموعات الدول، الأمر الذي يعكس محدودية القدرة الإنتاجية في العديد من دول المنظمة مقارنة بالاقتصادات العالمية الأكثر تقدّمًا.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية



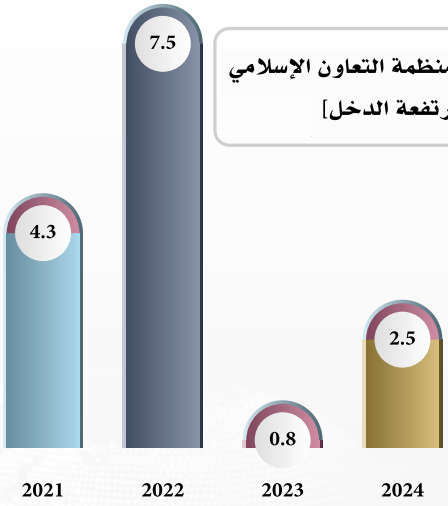
تعكس بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية تفاوتًا ملحوظًا داخل منظمة التعاون الإسلامي، حيث تتصدر قطر الترتيب الإقليمي والعالمي بحوالي 116,249 دولارًا (المرتبة 5 عالميًا)، مدفوعة بارتفاع الإنتاجية ومستوى الدخل في القطاعات الهيدروكربونية والخدمية المتقدمة. وتليها بروناي بنحو 91,695 دولارًا (المرتبة 8)، ثم غينيا والإمارات بنصيب يبلغ 83,483 و77,095 دولارًا على التوالي، بما يعكس تنوع مصادر الدخل وتقدم البنية الاقتصادية في هذه الدول. كما تسجل **البحرين والسعودية والكويت** مستويات تتراوح بين 49,700 – 65,900 دولارًا، فيما تأتي **كازاخستان وعُمان وماليزيا** بنصيب يناهز 41,000 دولار للفرد.

الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 [بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية]

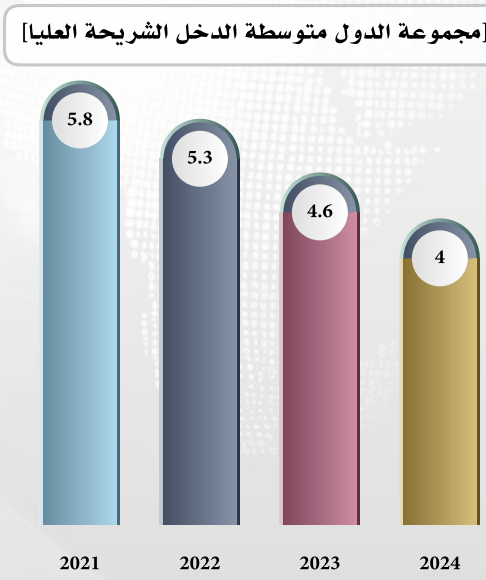


5/ النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2024

تُظهر بيانات النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل درجة واضحة من التباين في الأداء خلال الفترة (2024/2021)، بما يعكس الفوارق الهيكلية بين هذه المجموعات.

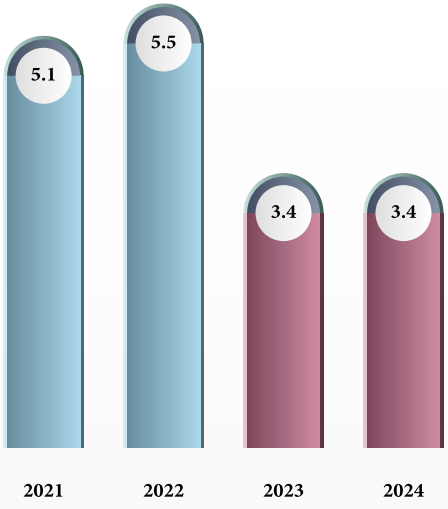


فقد سجّلت الدول مرتفعة الدخل نمطًا متقلبًا، إذ ارتفع نموها من 4,3٪ في 2021 إلى 7,5٪ في 2022، قبل أن يتباطأ بشكل حاد إلى 0,8٪ في 2023، ثم يتحسن نسبيًّا إلى 2,5٪ في 2024، ما يشير إلى حساسية هذه الاقتصادات لتقلب أسعار الطاقة وتذبذب النشاط الخارجي.



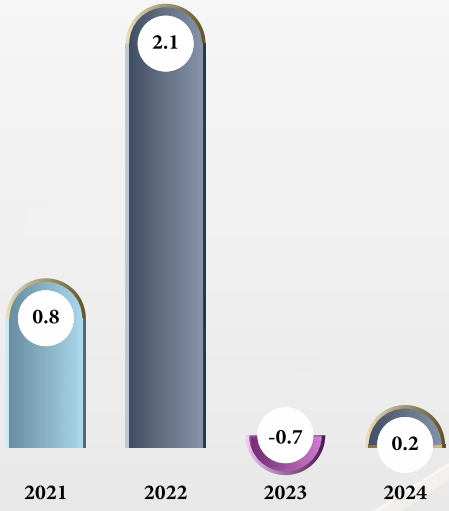
أما الدول متوسطة الدخل من الشريحة العليا فحققت نموًّا أكثر استقرارًا نسبيًّا، حيث تراجع معدلها تدريجيًّا من 5,8٪ في 2021 إلى 4,0٪ في 2024، في ظل اعتدال التعافي الاقتصادي وارتفاع الضغوط التمويلية.

النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي [مجموعة الدول متوسطة الدخل الشريحة الدنيا]



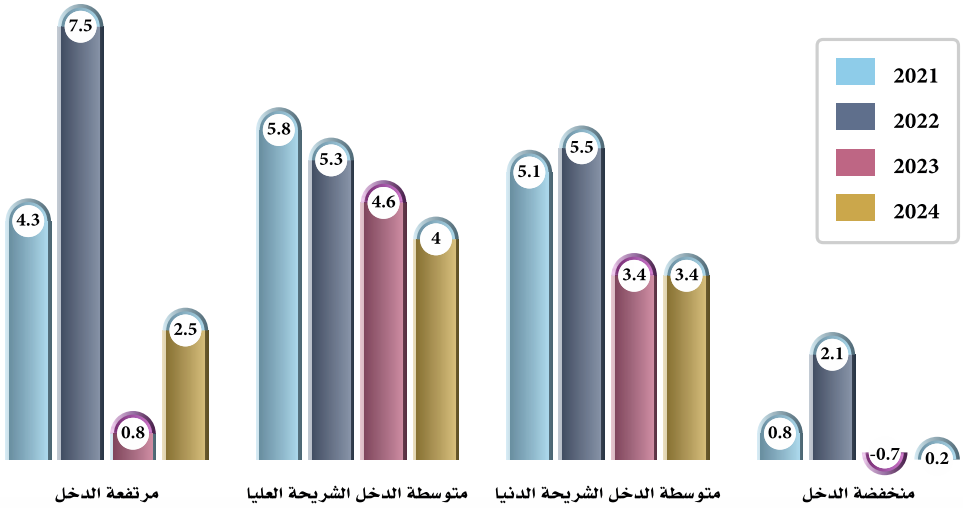
وفي المقابل، شهدت الدول متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مسارًا مشابهًا في الاتجاه التنازلي، من 5,1٪ في 2021 إلى 3,4٪ في عامي 2023 و2024، ما يعكس محدودية قدرتها على استدامة التعافي وسط تباطؤ التجارة العالمية.

النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي [مجموعة الدول منخفضة الدخل]



وتواجه الدول منخفضة الدخل تحديات اقتصادية أكثر حدة، إذ لم يتجاوز نموها 0,8٪ في 2021 و2,1٪ في 2022، قبل أن تتراجع إلى نمو سلبي بلغ –0,7٪ في 2023، ثم ترتفع بالكاد إلى 0,2٪ في 2024. ويشير هذا الأداء إلى هشاشة هياكلها الإنتاجية وارتفاع تأثرها بالصدمات الخارجية، بما في ذلك التضخم العالمي وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل



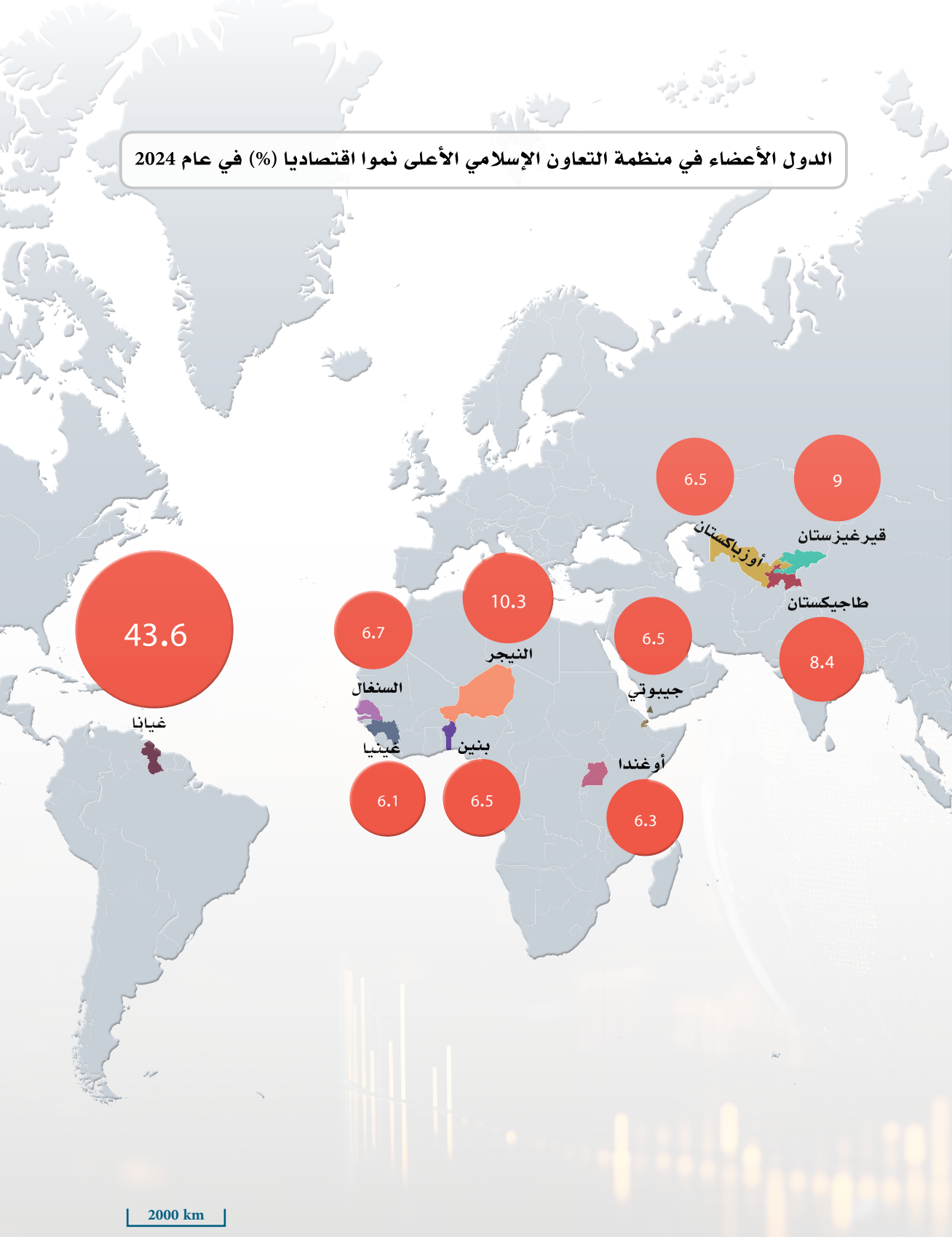
وتعكس هذه الاتجاهات مجتمعة التفاوت الواضح في قدرة مجموعات الدخل داخل المنظمة على استيعاب الصدمات وتحقيق نمو مستدام، الأمر الذي يعزز أهمية تبني سياسات تنويع اقتصادي، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتحسين بيئة الاستثمار، ولا سيما في الدول الأقل دخلاً لتعزيز مرونتها الاقتصادية.

اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي الأسرع نموًّا عام 2024

تُظهر بيانات عام 2024 وجود تباين حاد في ديناميكيات النمو داخل منظمة التعاون الإسلامي، حيث جاءت **غويانا** في صدارة الاقتصادات الأسرع نموًّا بمعدل استثنائي بلغ 43,6٪، وهو ناتج بصورة أساسية عن توسّع سريع في الإنتاج النفطي وتدفقات استثمارية كبيرة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية. وتليها **النيجر** بنمو قدره 10,3٪ مدفوعًا بتعافي قطاع التعدين وتوسع الأنشطة الزراعية، ثم **قيرغيزستان وطاجيكستان** بنمو بلغ 9,0٪ و8,4٪ على التوالي، نتيجة زيادة التحويلات الخارجية وتحسّن الطلب الإقليمي.

وفي المرتبة الوسطى حققت **السنغال** نموًّا بنسبة 6,7٪ مستفيدة من تطور قطاعي الغاز والخدمات، في حين سجلت **أوزبكستان وجيبوتي وبنين** معدلات نمو متقاربة بلغت 6,5٪، مدفوعة بتوسع الاستثمارات العامة والبنية اللوجستية. أما **أوغندا وغينيا** فسجلتا 6,3٪ و6,1٪ على التوالي، نتيجة تحسن الإنتاج الزراعي والخدمي.

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأعلى نموا اقتصاديا (%) في عام 2024





ثانيًا:

منظمات وهيئات البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية العالمية

تتعدد منظمات وهيئات البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية العالمية، والتي من أهمها ما يلي[1]:

1/ صندوق التضامن الإسلامي[2]:

1974م

تأسس عام **1974م** في مدينة جدة، يهدف الصندوق إلى تعزيز التنمية الشاملة ورفع مستوى المجتمعات الإسلامية عبر مجموعة من التدخلات التي تشمل: التخفيف من آثار الأزمات والكوارث، وتقديم المساعدات التعليمية والصحية والاجتماعية للدول والمجتمعات ذات الاحتياج، ودعم نشر التعليم والثقافة الإسلامية والمراكز المعنية بها، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي وتطوير المؤسسات الأكاديمية.

(1) تم ترتيب الهيئات ترتيبًا تصاعديًا بناء على تاريخ التأسيس.

(2) https://isf-fsi.org/

2/ البنك الإسلامي للتنمية [IsDB][1]:

1974م

هو بنك تنموي متعدد الأطراف، يعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، أنشئ بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 1394هـ/1974م بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وبدأ البنك أنشطته رسميًّا في عام 1395هـ/**1975م**، ويضم البنك 57 بلدًا عضوًا من مختلف مناطق العالَم.

3/ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية [SESRIC][2]:

1978م

يُعد المركز إحدى المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. تأسس عام **1978م** في العاصمة التركية أنقرة، وتتمثل مهامه الرئيسة في ثلاثة محاور، وهي: جمع ومعالجة ونشر البيانات والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول الأعضاء؛ وتحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتقييمها؛ إضافة إلى تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تُلبي احتياجات الدول الأعضاء وتدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجالات التنمية وبناء القدرات.

(1) https://www.isdb.org/

(2) https://www.sesric.org/

4/ الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية [ICCD][1]:

1979م

هي منظمة دولية غير حكومية تعمل تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي، وتمثّل الإطار المؤسسي الأوسع للقطاع الخاص في الدول الأعضاء البالغ عددها 57 دولة. وتضم الغرفة في عضويتها اتحادات وغرف التجارة في هذه الدول، إلى جانب تمثيلها للأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية عبر شبكة تضم أكثر من 67 مؤسسة أعمال حول العالم. وقد تأسست الغرفة رسميًا عام **1979م** في مدينة كراتشي (العاصمة الاقتصادية والتجارية لباكستان)، باعتبارها منصة مخصّصة لتعزيز التكامل التجاري والاستثماري وتطوير دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية داخل الدول الإسلامية.

وتتبع الغرفة مؤسستان مستقلتان؛ هما مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات (ICRIC) في طهران، ومركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي في تركيا، ويكمل كل منهما الآخر في دعم البنية المعرفية والقانونية للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

(1) https://iccdglobal.com/

5/ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي [COMCEC][1]:

1981م

تأسست عام **1981م** في مدينة أنقرة، وتُعد المنصة المحورية للتعاون الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف داخل العالم الإسلامي. وتمثل الكومسيك الإطار المركزي الذي تُناقَش ضمنه التحديات التنموية المشتركة التي تواجه الدول الأعضاء، وتُطرح من خلاله السياسات والمبادرات الهادفة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتطوير التجارة البينية.

6/ المركز الإسلامي لتنمية التجارة [ICDT][2]:

1984م

إحدى المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وقد تأسس عام **1984م** في مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية. ويُعنى المركز بتسهيل وتنمية التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء من خلال تطوير الفرص التجارية وتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بينها. كما يعمل على رفع القدرة التنافسية للقطاعات التجارية في دول المنظمة.

(1) https://www.comcec.org/

(2) https://icdt-cidc.org/

7/ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية [AAOIFI][1]:

1991م

هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام **1991م** ومقرها مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر، على رأسها إصدار 98 معيارًا في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة.

8/ المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات [ICIEC][2]:

1994م

هي مؤسسةً دولية بدأت مباشرة أعمالها في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في أغسطس **1994م**. وتتمثل رسالتها في تعزيز المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء ودعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بما يسهم في توسيع الروابط الاقتصادية فيما بينها وتعزيز قدرتها على الاندماج الفاعل في الاقتصاد العالمي.

(1) https://aaoifi.com/

(2) https://iciec.isdb.org/

9/ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص [ICD][1]:

1999م

هي مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف تابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تأسست في **1999م** لدعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويل اللازم لمشروعات القطاع الخاص، وتشجيع المنافسة وروح المبادرة، وتقديم الخدمات الاستشارية للحكومات، وتشجيع الاستثمارات عبر الحدود. تهدف المؤسسة إلى إنشاء وتوسيع وتحديث القطاع الخاص من خلال تمويل الشركات أو المشروعات.

10/ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية [CIBAFI][2]:

2001م

هو مؤسسة دولية غير هادفة للربح، يمثل المظلة الرسمية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم، تأسس في مملكة البحرين في **2001م** بمبادرة من «البنك الإسلامي للتنمية»، وبالتعاون مع مجموعة من البنوك والمؤسسات الرائدة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

(1) https://icd-ps.org/

(2) https://www.cibafi.org/

11/ مجلس الخدمات المالية الإسلامية [IFSB][1]:

2002م

هـو هيئـة دولية أنشـئت في كوالالمبور بماليزيا في عـام **2002م**، تتمثل مهمتها في تعزيـز نمـو واسـتقرار ومرونة صناعـة الخدمات المالية الإسـلامية، من خلال إصدار وتسـهيل تنفيذ المعايير الاحترازية العالمية والمبادرات الأخرى للهيئات التنظيمية والإشرافية، التي لهـا مصلحـة في ضمان سـلامة واسـتقرار صناعـة الخدمات المالية الإسـلامية، والتـي تُعرَّف على نطاق واسع لتشمل البنوك، وسوق رأس المال، والتأمين.

12/ السوق المالية الإسلامية الدولية [IIFM][2]:

2002م

تأسست عام **2002م** بمملكة البحرين كمنظمة محايدة وغير ربحية، ويستضيفها مصرف البحريـن المركـزي في المنامـة، تهـدف إلى التركيز عـلى تقديم خدمات محـددة ذات قيمة عالية للصناعة المالية الإسلامية.

(1) https://www.ifsb.org/

(2) https://www.iifm.net/

13/ اتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية [ATAIC][1]:

2003م

يُعد الاتحاد إطارًا مؤسسيًّا متخصصًا، يتخذ من الخرطوم في السودان مقرًّا لأمانته الدائمة، وقد تأسس عام **2003م** بهدف تعزيز التعاون المهني والفني بين إدارات الضرائب والزكاة في الدول الأعضاء. ويعمل الاتحاد على توفير منتدى للحوار وتبادل الخبرات ودعم تطوير السياسات والإدارات الضريبية والزكوية.

14/ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف [IIRA][2]:

2005م

هي مؤسسة متخصصة بدأت أعمالها عام **2005م** وتتخذ من مملكة البحرين مقرًّا لها. وتتمثل مهمتها في تقديم تقييمات مستقلة للجهات المصدرة والإصدارات المالية المتوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي، بما يسهم في تعزيز الشفافية ورفع مستوى الثقة في الصناعة المالية الإسلامية. ويرتكز نشاط الوكالة على تطوير أسواق رأس المال المحلية، ولا سيما في دول منظمة التعاون الإسلامي، إضافةً إلى دعم انتشار التمويل الإسلامي عالميًّا من خلال توفير التقييمات والدراسات التي تسهم في زيادة الوعي وتوسيع قاعدة المستثمرين في هذا القطاع.

(1) https://ataictax.org/

(2) https://www.iirating.com/

15/ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة [ITFC][1]:

2008م

تُعدّ المؤسسة عضوًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقد أُنشئت بهدف رئيس هو تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الأمر الذي من شأنه أن يُسهم في نهاية المطاف في تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعوب العالم أجمع.

بدأت المؤسسة عملياتها في **2008م**، وقدمت تمويلًا بقيمة 92 مليار دولار للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ما جعلها المزود الرائد لحلول التجارة التي تلبي احتياجات هذه الدول. وانطلاقًا من رسالتها في أن تكون محفزًا لتنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخارجها، تساعد المؤسسة الكيانات في الدول الأعضاء على تحسين فرص حصولها على تمويل التجارة، وتزودها ببرامج المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، والتي من شأنها أن تمكّنها من امتلاك الأدوات اللازمة للمنافسة بنجاح في السوق العالمية

(1) https://www.itfc-idb.org/

16/ الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة [IILM][1]:

2010م

هي مؤسسة دولية أنشأتها البنوك المركزية لعدد من الدول، وتم تسجيلها في كوالامبور في أكتوبر **2010م**، لإصدار أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتمكين إدارة السيولة الإسلامية عبر الحدود بشكل فعال، تعمل هذه الهيئة على تعزيز تدفقات الاستثمار عبر الحدود والروابط الدولية والاستقرار المالي، وذلك من خلال إنشاء أدوات مالية سائلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية.

17/ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية [SMIIC][2]:

2010م

تأسس عام **2010م** في مدينة إسطنبول، وهو إحدى الهيئات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، يهدف إلى تطوير منظومة التقييس في الدول الأعضاء. ويركّز المعهد على وضع المواصفات والمعايير الموحدة وإزالة الحواجز الفنية أمام التجارة، بما يسهم في تعزيز التبادل التجاري بين دول المنظمة. كما يعمل على تطوير خطط تقييم المطابقة وتشجيع الاعتراف المتبادل بشهادات الجودة. وإلى جانب ذلك، يسعى المعهد إلى توحيد أنشطة القياس والاختبارات المعملية، وتوفير برامج التعليم والتدريب والدعم الفني، بما يعزّز قدرات الدول الأعضاء في مجالات التقييس والمقاييس ويدعم تكامل أسواقها التجارية.

(1) https://iilm.com/

(2) https://smiic.org/

18/ المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي [IOFS][1]:

2018م

أُنشئت في العاصمة الكازاخية أستانة، تتمثل مهمتها في تعزيز الأمن الغذائي المستدام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر آليات تنسيق ودعم متعددة. وقد دخل نظامها الأساسي حيّز النفاذ في فبراير **2018م**، مما أتاح لها مباشرة مهامها المؤسسية في تطوير السياسات الزراعية، ودعم الإنتاج الغذائي، وتعزيز قدرات الاستجابة للأزمات ضمن الدول الأعضاء، بوصفها منصة تعاون دولية تسعى لمعالجة تحديات الأمن الغذائي بمنهج تكاملي يربط بين البعد التنموي والبعد الإنساني.

تشير المعطيات التحليلية لمنظمات وهيئات البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية العالمية، إلى عدد من الملاحظات الختامية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: يلاحظ تباين عمر هذه المؤسسات، إذ تعود نشأة بعضها إلى سبعينيات القرن العشرين، في حين تأسست مؤسسات أخرى خلال القرن الحادي والعشرين، وهو ما يعكس اختلاف السياقات التاريخية والاقتصادية التي صاحبت عملية التأسيس.

ثانيًا: يتسم التوزيع الجغرافي لمقار هذه المؤسسات بالتنوع والاتساع عبر عدد من دول العالم الإسلامي، وهو ما يمثل ميزة نسبية مهمة يمكن توظيفها في دعم إنشاء وتطوير مشروعات البنية التحتية والمؤسسات العابرة للحدود، وتعزيز التكامل المؤسسي والاقتصادي بين الدول الإسلامية.

ثالثًا: تُظهر النتائج وجود تفاوت ملحوظ في مستوى الفاعلية والتأثير بين هذه المؤسسات؛ إذ تؤدي بعضُها أدوارًا حيوية ذات أثر اقتصادي واجتماعي واضح، في حين يقتصر تأثير مؤسسات أخرى على نطاق محدود أو يكاد يكون غير ملموس، الأمر الذي يبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة تفعيل هذه المؤسسات وتعزيز كفاءتها التشغيلية، بما يضمن تحقيق الأثر الاستراتيجي المنشود وتعظيم العائد التنموي من وجودها المؤسسي.

(1) https://iofs.org/



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي	**17**
التمهيد	**25**
مدخل: التحليل الديمغرافي والتوزيع الجغرافي للمسلمين في العالم	**27**
1/ المسلمون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	28
2/ المسلمون في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	30
القسم الأول: مؤسسات التمويل الإسلامي	**35**
أولًا: مؤسسات التمويل الإسلامي.. تحليل عام	37
1/ حجم قطاعات التمويل الإسلامي عالميًّا 2024	37
2/ معدل نمو قطاعات التمويل الإسلامي عالميًّا 2024	39
3/ التوزيع الجغرافي لأصول المؤسسات المالية الإسلامية في عام 2024	40
4/ تحليل المؤسسات المالية الإسلامية 2024	42
5/ البنية المؤسسية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في عام 2024	43
ثانيًا: المصرفية الإسلامية	45
1/ المصارف الإسلامية عام 2024	47
1-1/ أصول المصرفية الإسلامية	47
1-1-1/ نمو أصول المصرفية الإسلامية	47
1-1-2/ التوزيع الجغرافي لأصول المصرفية الإسلامية	48
1-2/ التحليل الكمي للمصارف الإسلامية عالميًّا	50
1-3/ التوزيع الجغرافي للمصارف الإسلامية عام 2024	54

الموضوع	الصفحة
1-3-1/ المصارف الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي	54
2-3-1/ المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	55
3-3-1/ المصارف الإسلامية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	56
4-3-1/ المصارف الإسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا	57
5-3-1/ المصارف الإسلامية في منطقة جنوب آسيا	58
6-3-1/ المصارف الإسلامية في الأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى	59
7-3-1/ عدد المصارف الإسلامية المدرجة بالمناطق الجغرافية	60
2/ النوافذ الإسلامية عام 2024	61
1-2/ التحليل العددي للنوافذ الإسلامية عالميًّا	61
2-2/ التحليل الجغرافي للنوافذ الإسلامية عالميًّا	64
3-2/ التحليل الزمني للنوافذ الإسلامية عالميًّا	65
3/ أبرز تطورات المصرفية الإسلامية في عام 2024	66
1-3/ تأسيس وإطلاق كيانات جديدة عام 2024	66
2-3/ التحول البنكي نحو التمويل الإسلامي عام 2024	67
3-3/ صفقات التخارج والاندماج عام 2024	68
4-3/ التطورات التنظيمية والتشريعية المؤثرة عام 2024	69
4/ المجموعات المصرفية الإسلامية عام 2024	70
1-4/ عدد فروع المجموعات المصرفية عام 2024	70
2-4/ أصول المجموعات المصرفية عام 2024	72
3-4/ رأس مال المجموعات المصرفية عام 2024	73

الموضوع	الصفحة
ثالثًا: صناعة التأمين التكافلي	75
1/ أصول التأمين التكافلي وأقساط الاكتتاب ومعدلات النمو عالميًا عام 2024	76
1-1/ حجم أصول التأمين التكافلي عالميًا عام 2024	76
1-2/ إجمالي أقساط الاكتتاب في التأمين التكافلي عالميًا عام 2024	77
1-3/ نمو سوق التأمين التكافلي العالمي	78
2/ صناعة التأمين التكافلي دوليًا عام 2024	79
2-1/ توزيع مؤسسات التأمين التكافلي دوليًا	79
2-2/ حجم أصول التأمين التكافلي دوليًا عام 2024	82
2-3/ مساهمة أصول التأمين التكافلي إلى إجمالي حجم الأصول التأمينية للدولة	83
3/ التوزيع الجغرافي لصناعة التأمين التكافلي عام 2024	85
3-1/ توزيع مؤسسات التأمين التكافلي مناطق جغرافية 2024	85
3-2/ التوزيع النوعي لمنتجات التأمين التكافلي بين المناطق الجغرافية	88
3-3/ الملاءة المالية لمنتجات التأمين التكافلي بين المناطق الجغرافية	89
4/ أبرز تطورات صناعة التأمين التكافلي عام 2024	90
4-1/ أبرز التطورات التنظيمية في قطاع التأمين التكافلي عام 2024	90
4-2/ أبرز حالات الاندماج في قطاع التأمين التكافلي عام 2024	91
4-3/ أبرز فاعليات قطاع التأمين التكافلي عام 2024	91
5/ سوق التأمين التكافلي المملكة العربية السعودية أنموذجًا	93
5-1/ تطورات قطاع التأمين السعودي عام 2024	93
5-1-1/ أبرز التطورات في قطاع التأمين السعودي عام 2024	93

الموضوع	الصفحة
5-1-2/ أبرز التطورات التنظيمية في قطاع التأمين السعودي عام 2024	94
5-2/ أداء التأمين السعودي عام 2024	95
5-2-1/ إجمالي أقساط التأمين السعودي المكتتبة عام 2024	95
5-2-2/ عمق قطاع التأمين السعودي عام 2024	96
5-2-3/ كثافة التأمين السعودي عام 2024	97
5-2-4/ إجمالي الأقساط المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط في سوق التأمين السعودي عام 2024	98
5-2-5/ إجمالي الأقساط المكتتبة موزعة حسب نوع العملاء في سوق التأمين السعودي عام 2024	99
5-2-6/ ربحية سوق التأمين السعودي عام 2024	99
5-2-7/ هيكل سوق التأمين السعودي عام 2024	100
رابعًا: المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى	**101**
1/ المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى تحليل عام	101
1-1/ حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى	101
1-2/ التوزيع الجغرافي لأصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى	102
1-3/ أعلى الدول من حيث أصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الأخرى	104
2/ شركات التأجير التمويلي الإسلامي	105
3/ مؤسسات التمويل الاصغر الإسلامية	107
4/ الصناديق الإسلامية عام 2024	109
4-1/ حجم أصول الصناديق الإسلامية	109
4-2/ التوزيع الجغرافي لأصول الصناديق الاستثمارية	110
4-3/ أبرز إطلاقات الصناديق الإسلامية في عام 2024	112

الموضوع	الصفحة
4-4/ أبرز التطورات التنظيمية في سوق الصناديق الإسلامية في عام 2024	114
خامسًا: التكنولوجيا المالية الإسلامية	**115**
1/ سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024	116
2/ قطاعات التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية عام 2024	120
3/ مبادرات التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024	121
4/ التطورات الحديثة في التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024	123
5/ ابتكارات معهد البنك الإسلامي للتنمية في التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024	124
5-1/ حلول التكنولوجيا المالية والحوكمة المعرفية	124
5-2/ النظام الذكي للاستقرار المالي	124
5-3/ مساعد الذكاء الاصطناعي للتمويل الإسلامي (IFAA)	124
5-4/ جناح المعرفة المالية الإسلامية	124
5-5/ مبادرة الشمول للدول الأقل نموًّا	125
5-6/ البيئة الرقابية التجريبية للتمويل الإسلامي	125
5-7/ مركز الابتكار العالمي	125
6/ فعاليات التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2024	126
سادسًا: الصكوك الإسلامية	**127**
1/ تطور سوق الصكوك الإسلامية عالميًّا وإقليميًّا عام 2024	128
2/ الصكوك الإسلامية القائمة عام 2024م	130
2-1/ تطور حجم الصكوك الإسلامية القائمة عالميًّا عام 2024	130
2-2/ أكبر الدول في حجم الصكوك الإسلامية القائمة عالميًّا عام 2024	131
2-3/ التوزيع الجغرافي للصكوك الإسلامية القائمة عام 2024	132
3/ إصدارات الصكوك الإسلامية عام 2024	134

الموضوع	الصفحة
3-1/ التوزيع الجغرافي لإصدارات الصكوك عام 2024	134
3-2/ حجم إصدارات الصكوك وأنواعها حسب الجهات المصدرة عام 2024	136
3-3/ حجم إصدارات الصكوك وأنواعها حسب التصنيف النوعي عام 2024	137
3-4/ حجم إصدارات الصكوك وأنواعها حسب الأجل عام 2024	138
3-5/ حجم إصدارات الصكوك وأنواعها حسب نوع العملة عام 2024	139
3-6/ إصدارات الصكوك الخضراء والمستدامة عام 2024	140
4/ تحليل لأهم حالات إصدارات الصكوك المعاصرة عام 2024	142
5/ التطورات التشريعية للصكوك الإسلامية في عام 2024	148
القسم الثاني: صناعة الحلال	**151**
أولًا: صناعة الحلال.. تحليل عام	153
1/ حجم وهيكل الإنفاق في صناعة الحلال عام 2024	155
1-1/ هيكل الإنفاق الاستهلاكيّ على قطاعات الحلال	155
1-2/ حجم الإنفاق على صناعة الحلال وتوقعات النمو (2028/2023)	156
2/ محركات النمو وقوى التمكين المستقبلية لصناعة الحلال	157
2-1/ القوة الديموغرافية للمسلمين	157
2-2/ عالمية الصناعة	157
2-3/ التمويل الإسلاميّ	158
2-4/ المعايير والاعتماد	158
2-5/ الرقمنة والتجارة الإلكترونية	159
2-6/ التكنولوجيا المتقدمة وصناعة الحلال	159
2-7/ صناعة الحلال والاستدامة	159

الموضوع	الصفحة
3/ تحديات صناعة الحلال ومسارات التطوير	160
4/ مؤتمرات ومنتديات ومعارض صناعة الحلال عام 2024	161
ثانيًا: قطاع الأغذية والمشروبات الحلال	**163**
1/ حجم السوق العالميّ للأغذية والمشروبات الحلال عام 2024	164
2/ الخريطة الإقليمية لسوق الأغذية والمشروبات الحلال عام 2024	166
3/ الدول الرائدة المصدرة للأغذية الحلال عالميًّا عام 2023	168
4/ أعلى الدول استيرادًا للأغذية الحلال	170
5/ عمليات الاندماج والاستحواذ والإغلاق في سوق صناعة الأغذية الحلال خلال عام 2024	172
6/ تطورات مواصفات ومعايير صناعة الطعام الحلال عام 2024	173
7/ تشريعات وسياسات صناعة الطعام الحلال عام 2024	174
8/ سياسات تطوير سوق الأغذية والمشروبات الحلال عام 2024	176
9/ اتجاهات سلوك مستهلكي الطعام الحلال عام 2024.. كندا أنموذجًا	178
ثالثًا: قطاع الصيدلانية الحلال	**181**
1/ حجم السوق العالميّ للصيدلانية الحلال عام (2028/2023)	182
2/ الدول الرائدة المصدرة للصيدلانية الحلال عالميًّا	184
3/ توطين وتطوير الصيدلانية الحلال في الدول الإسلامية في عام 2024	186
4/ مؤتمرات وملتقيات صناعة الصيدلانية الحلال عام 2024	187
رابعًا: قطاع مستحضرات التجميل الحلال	**189**
1/ حجم السوق العالميّ لمستحضرات التجميل الحلال (2028/2023)	190
2/ الدول الرائدة المصدرة لمستحضرات التجميل الحلال عالميًّا	192
3/ أعلى الدول استيرادًا لمستحضرات التجميل الحلال	194
4/ شراكات واستثمارات صناعة مستحضرات التجميل الحلال في عام 2024	196

الموضوع	الصفحة
5/ مؤتمرات صناعة مستحضرات التجميل الحلال عام 2024	197
خامسًا: قطاع الأزياء الحلال	**199**
1/ حجم السوق العالميّ للأزياء الحلال (2028/2023)	200
2/ الأسواق الاستهلاكية الكبرى لصناعة الأزياء الحلال.	202
3/ الدول الرائدة المصدرة للأزياء الحلال	204
4/ أعلى الدول استيرادًا للأزياء الحلال	206
5/ استثمارات صناعة الأزياء الحلال في عام 2024	208
6/ مؤتمرات وملتقيات صناعة الأزياء الحلال عام 2024	209
سادسًا: قطاع السياحة الحلال	**211**
1/ حجم السوق العالميّ للسياحة الحلال 2024	212
2/ الدول الرائدة في قطاع السياحة الحلال عام 2024	214
3/ الأسواق الاستهلاكية الكبرى لصناعة السياحة الحلال	216
4/ عمليات الاندماج والاستحواذ وتحولات صناعة السياحة الحلال عام 2024	218
5/ تشريعات وسياسات واتفاقيات صناعة السياحة الحلال عام 2024	219
6/ التحول الرقمي وصناعة السياحة الحلال عام 2024	220
7/ مؤتمرات ومنتديات ومعارض صناعة السياحة الحلال عام 2024	221
سابعًا: قطاع الإعلام والترفيه الحلال	**223**
1/ حجم السوق العالميّ لصناعة الإعلام الحلال (2028/2023)	224
2/ الأسواق الاستهلاكية الكبرى لصناعة الإعلام الحلال	226
3/ عمليات الاندماج والاستحواذ واستثمارات صناعة الإعلام الحلال عام 2024	228
4/ تشريعات وسياسات واتفاقيات صناعة الإعلام الحلال عام 2024	230
القسم الثالث: قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي	**233**
أولًا: مؤسسة الزكاة	**235**
1/ الواقع المعاصر لعلاقة المجتمعات بفريضة الزكاة عام 2024	236
1-1/ المؤسسات الحكومية الإلزامية	236

الموضوع	الصفحة
2-1/ المؤسسات الحكومية الطوعية	236
3-1/ التطبيق المؤسسي غير الحكومي	236
4-1/ التطبيق الفردي المباشر	236
2/ رصد وتقييم أنماط تطبيق الزكاة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي عام 2024	237
3/ التطورات التشريعية لمؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية في عام 2024	239
4/ الإطار المؤسسي للزكاة في الدول غير الإسلامية عام 2024	241
5/ التطورات المحاسبية لمؤسسات الزكاة في عام 2024	243
6/ التطورات التقنية لمؤسسات الزكاة في عام 2024	244
7/ مدى الشفافية المالية لمؤسسات الزكاة عام 2024	248
8/ حصيلة الزكاة في عام 2024	249
8-1/ حصيلة الزكاة في الدول الإسلامية خلال عام 2024	249
8-2/ حصيلة الزكاة في الدول غير الإسلامية خلال عام 2024	251
9/ مصارف الزكاة في عام 2024	253
9-1/ مصارف الزكاة في الدول الإسلامية خلال عام 2024	253
10/ التعاون الزكوي عام 2024م	256
10-1/ التعاون الزكوي على المستوى المحلي في عام 2024	256
10-2/ التعاون الزكوي على المستوى الدولي في عام 2024	257
11/ مؤتمرات الزكاة في عام 2024	259
12/ ديناميكيات التطور المؤسسي للزكاة: الإنشاء والإغلاق في عام 2024	260
13/ مبادرات تأسيس مؤسسات زكاة وطنية عام 2024	262
14/ مؤسسة زكاة رائدة.. بيت الزكاة الكويتي أنموذجًا	264
14-1/ هيكل إيرادات بيت الزكاة الكويتي	264

الموضوع	الصفحة
2-14/ هيكل نفقات بيت الزكاة الكويتي	267
14-2-1/ هيكل الإنفاق المحلي	267
14-2-2/ هيكل الإنفاق الخارجي	269
ثانيًا: مؤسسة الأوقاف	**273**
1/ حجم الأوقاف في الدول الإسلامية	274
1-1/ المملكة العربية السعودية.	274
1-1-1/ توزيع الأوقاف في المملكة	274
1-1-2/ هيكل الإيرادات الوقفية في المملكة	275
1-2/ الإمارات العربية المتحدة	276
1-2-1/ فئات الأوقاف المسجلة في دبي	277
1-3/ دولة الكويت	278
1-4/ جمهورية مصر العربية	278
1-5/ تركيا	279
1-6/ إندونيسيا	280
2/ أهم المستجدات التشريعية والتنظيمية الخاصة بالوقف في عام 2024	281
2-1/ المملكة العربية السعودية	281
2-2/ تركيا	281
2-3/ باكستان	281
3/ أهم فعاليات الأوقاف في عام 2024	282
4/ دراسة أداء هيئة وقفية عام 2024م «الهيئة العامة للأوقاف» بالمملكة العربية السعودية أنموذجًا	284
5/ الأوقاف الإسلامية.. أوقاف الراجحي «صالح الراجحي» أنموذجًا	288

الموضوع	الصفحة
ثالثًا: مؤسسة القرض الحسن	291
1/ مؤسسة أخوات «Akhuwat» باكستان	293
2/ بيت الزكاة الكويتي «برنامج القرض الحسن»	295
3/ ديوان الزكاة السوداني «برنامج القرض الحسن»	296
4/ مركز «جنى».. مؤسسة سليمان الراجحي للتمويل التنموي بالمملكة العربية السعودية	297
5/ البنك الإسلامي الأردني «برنامج القرض الحسن»	300
القسم الرابع: اقتصاديات المؤسسات والشعائر الدينية في الإسلام	**303**
أولًا: اقتصاديات المساجد	305
1/ المساجد في العالم: تقدير إحصائي معاصر	306
2/ الأبعاد الاقتصادية للمساجد	311
2-1/ الاستثمار في الأصول الثابتة الدينية	311
2-2/ التشغيل وسوق العمل	311
2-3/ الإنفاق التشغيلي	311
2-4/ الإنفاق الاجتماعي	312
2-5/ الأثر الاقتصادي المحلي والقطاع الخدمي	312
2-6/ رأس المال الاجتماعي والبشري	313
2-7/ انعكاسات التمويل الوقفي للمساجد على النشاط الاقتصادي	313
3/ الأثر الاقتصادي للمساجد: المسجد الاتحادي بماليزيا أنموذجًا	315
ثانيًا: اقتصاديات الحج والعمرة	319
1/ المفهوم الاقتصادي للحج والعمرة	320
2/ تطور أعداد الحجاج والمعتمرين خلال الفترة 2024/2010	321
3/ المؤشرات الإحصائية للحج والعمرة عام 2024	322

الموضوع	الصفحة
4/ الإطار المؤسسي للحج والعمرة	328
5/ الأثر الاقتصادي للحج والعمرة على الناتج المحلى الإجمالي عام 2024	329
5-1/ جانب الطلب الكلى	329
5-1-1/ النشاط الاستهلاكي	329
5-1-2/ النشاط الاستثماري	330
5-1-3/ الإنفاق الحكومي	332
5-1-4/ الصادرات	333
5-2/ جانب العرض الكلى	333
5-2-1/ قطاع السياحة	333
5-2-2/ قطاع الإسكان والضيافة	334
5-2-3/ قطاع النقل والخدمات اللوجستية	334
5-2-4/ قطاع تجارة التجزئة	335
5-2-5/ قطاع الخدمات الصحية	335
5-2-6/ قطاع الكهرباء والطاقة	336
5-2-7/ قطاع الاتصالات	336
6/ الأثر الاقتصادي للحج والعمرة على دول الحجاج والمعتمرين.. إندونيسيا نموذجًا	337
6-1/ الأهمية الاقتصادية على المستوى الكلي	338
6-2/ الإطار المؤسسي والتنظيمي لإدارة أموال الحج	338
6-3/ الإطار الاستثماري وآليات التوظيف	339
6-4/ الأثر المالي والاقتصادي	341
ثالثًا: اقتصاديات المواسم والأعياد الإسلامية	**343**
1/ الأثر الاقتصادى للمواسم والأعياد الإسلامية	344
1-1/ زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتوسّع النشاط التجاري	344

الموضوع	الصفحة
1-2/ تنشيط القطاعات الخدمية والسياحية	345
1-3/ تحفيز الدورة الاقتصادية وتدوير رأس المال	345
1-4/ إعادة توزيع الدخل	346
1-4-1/ شهر رمضان المبارك	346
1-4-2/ موسم عشر ذي الحجة	346
1-5/ تعزيز الاقتصاد غير الرسمي	347
1-6/ زيادة الطلب على النقد والسيولة	347
1-7/ تغيّرات في الإنتاجية القطاعية	348
1-8/ الأثر على أسعار الغذاء والتضخم المؤقت	348
1-9/ الأثر على سلاسل الإمداد والتجارة الإقليمية	348
2/ الأثر الاقتصادي لشعيرة الأضحية في باكستان: قراءة في مؤشرات عام 2024	351
2-1/ شعيرة الأضحية في سياق الدورة الاقتصادية الموسمية	351
2-2/ هيكل الإنفاق والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بشعيرة الأضحية	352
2-3/ مساهمة القطاع الريفي في تلبية الطلب المحلي	353
2-4/ الأثر الصناعي وسلاسل القيمة المضافة	353
2-5/ تنشيط القطاعات الخدمية والتشغيل المؤقت	353
2-6/ صناعة الأضاحي كرافعة للتنمية الريفية والاجتماعية	353
3/ الأثر الاقتصادي لشهر رمضان وعيد الفطر عام 2023م.ماليزيا نموذجًا	354
3-1/ الأنشطة الاقتصادية الموسمية	355
رابعًا: اقتصاديات مؤسسات التعليم الإسلامية	**359**
1/ الأبعاد الاقتصادية لمؤسسات التعليم الإسلامية	360
2/ أوجه إنفاق مؤسسات التعليم الإسلامية	361
3/ العائد الاجتماعي للاستثمار في المؤسسات التعليمية الإسلامية	362
4/ عدد مؤسسات التعليم الإسلامية عام 2024	364

الموضوع	الصفحة
5/ مؤسسات التعليم الاسلامية في ماليزيا عام 2024	365
5-1/ المشهد المؤسسي للتعليم الديني الإسلامي في ماليزيا	366
5-2/ مصادر تمويل مؤسسات التعليم الإسلامي في ماليزيا	367
6/ الأزهر الشريف كنموذج للمؤسسات التعليمية الإسلامية العالمية: الأبعاد الاقتصادية والتنموية	369
6-1/ المعاهد الأزهرية والتعليم الأساسي عام 2024	370
6-2/ جامعة الأزهر والتعليم العالي عام 2024	371
6-3/ الطلاب والباحثون الوافدون بالأزهر الشريف عام 2024	373
القسم الخامس: الاقتصاد الكلي للدول الإسلامية، والبنية المؤسسية للاقتصاد الإسلامي	**377**
أولًا: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي وأنماط النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي	379
1/ الدول الأعضاء	380
2/ تصنيف دول المنظمة بناء على الموقع الجغرافي	382
3/ تصنيف دول المنظمة بناء على مستوى الدخل	384
4/ حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2024	386
4-1/ نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي	389
4-2/ تركيبة الناتج المحلي الإجمالي ببلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2023	390
4-3/ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024	396
5/ النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2024	398
ثانيًا: منظمات وهيئات البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية العالمية	403
1/ صندوق التضامن الإسلامي	403
2/ البنك الإسلامي للتنمية [IsDB]	404

الموضوع	الصفحة
3/ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية [SESRIC]	404
4/ الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية [ICCD]	405
5/ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي [COMCEC]	406
6/ المركز الإسلامي لتنمية التجارة [ICDT]	406
7/ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية [AAOIFI]	407
8/ المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات [ICIEC]	407
9/ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص [ICD]	408
10/ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية [CIBAFI]	408
11/ مجلس الخدمات المالية الإسلامية [IFSB]	409
12/ السوق المالية الإسلامية الدولية [IIFM]	409
13/ اتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية [ATAIC]	410
14/ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف [IIRA]	410
15/ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة [ITFC]	411
16/ الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة [IILM]	412
17/ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية [SMIIC]	412
18/ المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي [IOFS]	413





